



د. كاظم إبراهيم كاظم

النَّجْوَى الْكُوفِي

مَبَاحِثُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ

عالم الكتب



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

لم ينل النحو الكوفي نصيبه من الدرس مثل ما ناله النحو البصري، وذلك لما كان للأخير من سطوة مؤثرة على كثير من الدارسين، والمعنيين بهذا العلم.

وأسباب هذه كثيرة، أبرزها أن النحو البصري كان يعتمد في درسه النصّ القواعدي التي يحكمها المنطق وتغلب عليه طردُ القياس، والتشديدُ في تحكيم القاعدة في النص.

وتتضح هذه المقولة أكثر من خلال الوقوف على نظرية العامل التي أخذ بها البصريون، وأوغلوا أيّما إغال، حتى أوصلهم ذلك إلى القول بأن رافع المبتدأ هو الابتداء.

ومثل هذا نفتقده في النحو الكوفي، إذ نرى أن نظرية العامل مستمدة عندهم من المعاني والدلالات التي يتضمنها النص سوى بعض المواضع.

ويكون هذا أكثر وضوحاً عند الفراء في كتابه «معاني القرآن»، إذ لم ينجر هذا العالم إلى قاعدة تحكمه في معالجته النص، وإن تحقق ذلك في كتابه فكان ينسبه إلى النحويين.

فالفراء ينساق إلى الإعراب من خلال تفهمه لدلالة النص، وبهذا يكون قد ربط بين النحو، والمعنى. وهذه المنهجية التي اتبعها في كتابه، تدفعنا إلى القول بأنه لا يمكن الخروج بقاعدة من قضية واحدة، وإنما تتعدد العلل عنده بتعدد المعاني في الموضوع الواحد.

ولنضرب مثلاً على الرافع للمبتدأ عنده، فإنه يرى أن الرافع لـ«زيد» في قولنا: زيد في الدار، هو «في» والرافع لـ«زيد» في قولنا: زيد يساعده خالد هو ما عاد عليه، والرافع لـ«زيد» في قولنا: زيد قائم، هو الخبر.

ولنا وقفة مع كتاب «معاني القرآن» فإنه نال اهتمام كثير من الدارسين الذين صرفوا جهدهم لدراسة النحو العربي، لأن مؤلفه يمثل أحد أعمدة المدرسة الكوفية التي نسعى إلى الكشف عن رؤيتها للنحو من خلال هذا الكتاب من دون الرجوع إلى غيره من الكتب الأخرى التي نسبت إلى هذه المدرسة آراء نحوية ثبت من خلال الدرس، والبحث خلفها لما عليه الكوفيون.

وأهمية كتاب الفراء ترجع إلى أنه يمثل أهم مصدر يمكن الرجوع إليه، فيما ذهب إليه الكوفيون، وتكاد تخلو المكتبة العربية، والإسلامية من كتاب يضم بين دفتيه النحو الكوفي على خلاف ما نجلده.

وما تلك الدراسات التي جاءت في المدرسة الكوفية إلا إشارات لقضايا نحوية في كثير منها تخلو من العمق؛ لأنها اعتمدت على مصادر لم تتوخ الدقة فيما تنسبه من آراء نحوية إلى هذه المدرسة، كما أنها انصرفت إلى دراسة مقومات المدرسة الكوفية، ومعرفة شيوخها، ومدى استمراريتها إلى غير ذلك من المواضيع التي لم تفد الدرس النحوي نفسه في شيء.

حتى تلك الدراسة التي جاءت تحت عنوان «دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء»، فإنها اتسمت بحشو المعلومات التي تكرر بعضها في الدراسة نفسها، والتي لم يستطع دارسها من الخروج بما يفيد المدرسة الكوفية في القضايا النحوية، فقد سرد نصوصاً مقتبسة من معاني القرآن تخلو من التحليل، والتأمل، وهذا ما يحتاجه الدارس لمعاني القرآن؛ لأن فلسفة الفراء في وصف قضية ما تدعو إلى ذلك وليس من السهل الخروج بما يريده بمجرد سرد نص ما، وهذا ما سيتضح من البحوث التي تضمنها هذا الكتاب.

وكتابنا هذا هو مجموعة بحوث تناولت فيها موضوعات نحوية تمت دراستها من معاني القرآن للفراء استطعنا من خلالها الوقوف على موقف الفراء والكوفيين منها. وقد اتسمت هذه الدراسة بالتحليل الموضوعي. وتوضيح القضايا النحوية والأسلوبية التي تضمنتها الموضوعات.

ويحدوني الأمل في أن أواصل المسير في هذا الدرب، وخاصة إنني توصلت إلى حقيقة من خلال دراسة النحو الكوفي هي أن النحو العربي لا يتمثل بجملة قواعد نحوية صماء يفر منها الدارس. وإنما هناك مبادئ عامة متفق عليها كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وما تبقى عماده الحس اللغوي الذي يتمتع به الدارس للنص، فيخرجه بتصور نحوي إعرابي يضيف على النص معاني لا توصلها تلك القواعد، بل لا يمكن أن يستوعب تلك المعاني من استغنى بتلك القواعد.

والله الموفق

كاظم إبراهيم كاظم

المبحث الأول

أنماط الإضافة في القرآن

موضوع الإضافة لا يقل أهمية عن غيره من أبواب النحو، والكوفيون لا يختلفون عن غيرهم من النحاة في الإضافة من أنها تفيد إضافة اسم لما يصلح أن يضاف إليه، وما يترتب على ذلك من حذف التنوين، أو النون، وسيفهم هذا من الكلام عن أنماط الإضافة غير أنهم - من خلال ما وقفت عليه في معاني القرآن - قد توسعت رؤيتهم فيما جاز أن يضاف إليه الاسم، وما جاز في المضاف، والمضاف إليه، وما تفيده الإضافة من معنى، فتعددت ضروبها.

كل هذا كان له الأثر في أن نجتهد في أنماط الإضافة، وذلك بأن نضم نمطين آخرين إلى ما اشتهرت به الإضافة في أنها محضة وغير محضة، فجاء البحث في أربعة أنماط، كل منها يمثل ضرباً من ضروبها. والأنماط هي:

النمط الأول: الإضافة المحضة، وتمثلت هذه الإضافة فيما يلي:

- 1 - إضافة اسم الجئة.
- 2 - إضافة اسم الفاعل، سواء أكان مشتقاً من الفعل، أم كان يفيد العدد.
- 3 - إضافة المصدر.
- 4 - إضافة الظرف.
- 5 - إضافة «كل، وكلا، وكلتا، وأي»، والإضافة إلى ياء المشكلم.

النمط الثاني: الإضافة المؤكدة: وتمثلت في إضافة الشيء إلى نفسه، أو صفته، وإضافة العدد إلى تمييزه، وإضافة المصدر المؤكد لفاعله.

النمط الثالث: الإضافة المنفية، وتمثلت فيما أضيف من الأسماء المنفية، ويستفاد منه أن الإضافة منفية أصلاً، وغير محققة في المعنى، وهي في اسم الفاعل، واسم المفعول، وتحققها في المصدر، وغيره يتوقف على دلالتها.

النمط الرابع: الإضافة غير المحضة، وهي محصورة في إضافة اسم الفاعل الدال على الحال والاستقبال، واسم المفعول، والصفة المشبهة.

هذا، وإن هناك قضايا متفرقة في الإضافة لا يستغني عنها البحث، وبعضها يشكل خلافاً نحوياً كالفصل بين المتضايقين، وحذف المضاف، أو المضاف إليه، وغيرها مما يدعو الوقوف عليها لأهميتها، وقد عالجناها تحت عنوان: قضايا متفرقة في الإضافة.

أنماط الإضافة

قدمنا أن المراد بأنماط الإضافة ضروبها، والفصل بينها ليس سهلاً في القرآن الكريم من خلال معاني القرآن للقرّاء؛ لأن الأخير لم يجتهد في تحديد المصطلح حين تعرّض إلى الإضافة على خلاف ما تقف عليه في موضوعات نحوية أخرى، ولذا كان يلجأ إلى وصف الإضافة بأن يميز بعضها عن بعضها الآخر بقبح قطع الإضافة، أو جواز ذلك أو بيان ما تفيد الإضافة من معنى، وتكمن الصعوبة في أن مادة القرّاء القرآن الكريم، وخاصة تلك الآيات التي تعرضت إلى الثواب، والعقاب، والمغفرة والدالة على استمرارية الحدث، وتلك التي أخبرت عما آلت إليه الأمم الغابرة.

ونشير إلى أن القرّاء ذكر حذف التنوين من المضاف دليلاً على الإضافة⁽¹⁾، وعلى حذف التنوين في غير الإضافة، وهو محصور فيما تدعو إليه الضرورة الشعرية، ومنه قول الشاعر:

قَالَفَيْتُهُ غَيْرَ مُشْتَفِيٍّ وَلَا ذَاكِرٍ إِلَهٍ إِلَّا قَلِيلاً⁽²⁾

بجر (ذاكر) من غير تنوين، ونصب لفظ الجلالة.

وذكر أن العرب لا يدخلون الألف واللام على الاسم الذي لا يضاف⁽³⁾، دليلاً على ما يصح إضافته.

(1) انظر معاني القرآن للقرّاء 2/202، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، طبعة الهيئة العامة للكتاب القاهرة 1980، وانظر المصدر نفسه 2/225، 2/258، 3/153، 3/155، وانظر الكتاب 1/166 تحقيق عبد السلام هارون، طبعة الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1968.

(2) انظر معاني القرآن 2/202، وانظر الكتاب 1/169.

(3) انظر معاني القرآن 2/139.

النمط الأول: الإضافة المحضة

يكاد يكون هذا النمط من الإضافة أبرز أنماطها؛ لأنه يختلف في غرضه، لإفادته التعريف أو التخصيص، وليس مقصوداً على إضافة اسم الجثة، وإنما يتحقق في إضافة الاسم المشتق إلى مفعوله وفي إضافة المصدر، والظرف، ومنه إضافة (كل، وكلا، وكلتا، وأبي)، والإضافة إلى ياء المتكلم ومثل هذا لا يتحقق في غيره من الأنماط، وإنما جاز في بعضها، ولم يكن في بعضها الآخر.

والفراء حاول أن يعرف هذا النمط بأنه يَقْبَحُ قطع الإضافة فيه، ونرى مخالفتنا لهذا؛ لأن قطع الإضافة ليس دليلاً على أنها ليست محضة كما سيأتي.

وقول الفراء في تحديد الإضافة المحضة من غير المحضة يتضح من خلال ما جاء في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [سورة الأنبياء: 35]، حيث قال: (ولو نَوْنَتْ في «ذائقة»، ونصبت «الموت» كان صواباً، وأكثر ما تختار العرب التنوين، والنصب في المستقبل، فإذا كان معناه ماضياً، لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة، فأما المستقبل، فقولك: أنا صائمٌ يومَ الخميس، إذا كان خميساً مستقبلاً، فإن أخبرت عن صوم يوم خميس ماضٍ، قلت: أنا صائمٌ يومَ الخميس⁽¹⁾.

والإضافة المحضة تفيد التعريف إذا كان المضاف إليه معرفة، وتفيد التخصيص إذا كان المضاف إليه نكرة. وهذا التصريح لم نقف عليه عند الفراء، وإنما استفدناه من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ قِصْرُ الطُّرُقِ أَتَرَأَى﴾ [سورة ص: 52]، حيث قال: (مرفوعة؛ لأن «قاصرات» نكرة، وإن كانت مضافة إلى معرفة، ألا ترى أن الألف واللام يحسنان فيها...)⁽²⁾، وكأنه يريد أن يقول: إن حق المضاف إلى المعرفة أن يكتسب التعريف، غير أن «قاصرات» لم يتحقق فيها هذا الغرض؛ لأن الإضافة في الآية غير محضة لدالتها على المستقبل. وبذا يحسن تعريف «قاصرات» بالألف واللام، وإن كانت مضافة، فيقال: القاصرات الطرف.

والإضافة المحضة سواء أكانت تفيد التعريف أم التخصيص، فإنها لا توضح علاقة

(1) معاني القرآن 2/202، وانظر المصدر نفسه 2/420، والكتاب 1/166.

(2) معاني القرآن 2/409، وانظر الكتاب 1/202، والمصدر نفسه 1/182.

المضاف بالمضاف إليه. وهذا ما سنسعى إلى بيانه، ونشير هنا إلى أن الفراء لم يحاول أن يوضح هذه العلاقة بين المتضايفين - وخاصة إذا كان المضاف اسم فاعل، أو مصدرًا - بشكل يستفاد منه في بيان ما تفيد الإضافة المحضة من معنى. والإضافة المحضة تتحقق في الأسماء التالية:

أولاً: إضافة اسم الجثة.

وتتمثل هذه الإضافة في إضافة الشيء إلى ماله، أو بعضه، أو ما هو في حكمه، نحو: كتاب الله ويدك، وورق الكتاب، وأخيك، إلى غير ذلك من إضافة اسم الجثة. وليس في هذه الإضافة شيء يذكر سوى أنها تتضمن معنى حرف جر، يختلف بنوع العلاقة بين المضاف والمضاف إليه، غير أن هناك قضية تدعو الالتفات إليها، والوقوف عندها، وهي أننا قدمنا أن الإضافة المحضة تفيد معنى، وهو التعريف، أو التخصيص ليس إلا. وذكرنا أن اسم الجثة إذا ما أضيف، فإضافته محضة، وهذا كله لا يتحقق في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ابْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تُشْكِنُونَ فِيهِمْ﴾ [سورة النحل: 27]. فليس لمن يلجأ إلى تحديد الإضافة في الآية أن يذهب إلى أنها محضة؛ لأن القول بها يذهب إلى تحقيق الإضافة، وهو قول مردود أصلاً لعدم تحققها.

ولا يمكن أن تضم مثل هذه الإضافة إلى غير المحضة؛ لأنها تختلف عنها بجواز تحقق غير المحضة بعدا كما أنها لا يمكن أن تضم إلى الإضافة المنفية؛ لأن تلك مسبوقة بما يفيد معنى النفي. وبهذا نستطيع أن نفصل القول في مثل هذه الإضافة. ونفرد لها نمطاً آخر، يصطلح عليه بالإضافة غير المحققة. ونشير إلى أن مثل هذه الإضافة كثير في غير القرآن.

ثانياً: إضافة اسم الفاعل.

إن اسم الفاعل المضاد قد يأتي مشتقاً من الفعل، كما أنه يأتي من العدد. وستقف على كل منهما.

ألف: إضافة اسم الفاعل المشتق من الفعل.

وهذه الإضافة تختلف في غرضها عن إضافة المصدر في أنها تتضمن الدلالة على الزمن. ولا يجوز قطع الإضافة. ويلتقيان في أنهما إذا كانا مما يتعدى بنفسه، فالإضافة

لا تتضمن معنى حرف الجر، وإن تعديا بحرف الجر، تضمننا معنى ذلك الحرف. هذا، وإن المصدر جاز إضافته إلى فاعله، أو مفعوله.

وإضافة اسم الفاعل المشتق قد تقدم بيانها في قوله تعالى: ﴿كُلْ نَفْسٌ ذَاقَةَ الْمَوْتِ﴾ [سورة الأنبياء: 35] وأوضح الفراء من خلالها أن اسم الفاعل إذا أفاد المعنى الماضي، وهو مضاف، فإنه لا يمكن قطع الإضافة فيه، ولم يزد على ذلك شيئاً، كما أنه لم يعلل السبب في عدم جواز قطع الإضافة في المحضة، وجوازه في غير المحضة، وهذا ما سنسعى إلى بيانه.

إن العلاقة بين اسم الفاعل المضاف، وما أضيف إليه مكتسبة أصلاً من جملة فعلية، ومن علاقة الفعل بمفعوله، وخاصة إذا علمنا أن المضاف المتمثل باسم الفاعل يدل على الفعل، وفاعله المستتر، والمضاف إليه هو المفعول به. ووجود المفعول - بتحقيقه - دلالة على أن الفعل قد تم وقوعه في الزمن الماضي. ولا يمكن فصله عنه.

ويستفاد من هذا المقام أن الإضافة في اسم الفاعل إذا أفادت التعريف بتلبس الموصوف بصفته، كما هو في نحو: هذا ضاربُ زيدٍ أمس، فإنها تقترب من إضافة «أبوك وأخوك» في أنها لا تنتهي في فترة ما، في حين إن الفصل قد يحصل في «كتاب زيد»؛ لإمكان أن يصبح الكتاب بعد حين لعمرو.

أما جواز قطع الإضافة في اسم الفاعل الدال على الحال، أو الاستقبال وجواز إضافته، وهو معرف بالألف واللام، فلأن الفعل الذي اشتق منه اسمُ الفاعل، لم يتحقق حتى ساعة الإخبار عنه، وهذا يشير إلى عدم وقوعه على المفعول. وبذا لا يكتسب الفاعل التعريف، أو التخصيص. ويضم إلى هذا إضافة اسم الفاعل الدال على الماضي، إذا كان منفياً؛ لأن الإضافة منفية أصلاً، وسيأتي بيان ذلك.

وقد يتعدى اسم الفاعل المضاف إلى مفعولين، وهذا ما تطرق إليه الفراء، وأشار إلى جواز إضافته إلى مفعوله الأول، كما جاز إضافته إلى المفعول الثاني على نية التقديم والتأخير في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلَّفًا وَعَدُوهُ رَسُولًا﴾ [سورة إبراهيم: 47]، ف«مخلف» في الآية مضاف إلى مفعوله «وعده»، وذهب الفراء إلى التأويل بأنه على نية إضافته إلى الأول. قال: (وإذا كان الفعل يقع على شيئين مختلفين، مثل: كسوتك الثوب، وأدخلتكَ الدار، فابداً بإضافة الفعل إلى الرجل فتقول: هو كاسي عبد الله ثوباً،

ومدخله الدار؛ لأن الفعل قد يأخذ الدار كأخذه عبد الله، فتقول: أدخلت الدار، وكسوت الثوب⁽¹⁾.

يشير النص إلى أن الفراء أجاز ذلك في المفعول الثاني لجواز حذف المفعول الأول، واتصال الفعل بالمفعول الثاني، فيقال: كسوت الثوب. وعودة إلى النص نجد أن ما جاز في المفعول الثاني جاز في الظرف، وذكر الفراء لذلك شواهد من الشعر، منها قول الشاعر:

تَرى الشَّوْرَ فيها مُدخِلَ الظِّلِّ رأسُهُ وسائرُهُ بِإِذٍ إلى الشَّمْسِ أَجمَعُ
فقد أضاف اسم الفاعل «مدخل» إلى ظرف المكان «الظل» والوجه عنده أن يضاف إلى «الرأس»، ومنه أيضاً:

رُبَّ ابنِ عَمٍّ لَسُلَيْمَى مشمعلٍ طبّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسيلُ
فقد أضاف «طباخ» إلى ظرف الزمان «ساعات»، وحقه أن يضاف إلى «الكسل»، ومنه قول الآخر:

فَرشيني بخيرٍ لا أَكوئنُ ومِذحتي كَناحتِ يومٍ صخرَةً بِعَيسيلٍ⁽²⁾
فقد أضاف «ناحت» إلى «يوم»، وحقه أن يضاف إلى «صخرة»، ومنه قول الآخر:

يا سارقَ الليلةِ أَهلَ الدارِ
فقد أضاف «سارق» إلى «الليلة»، وكان حقه أن يضاف إلى «أهل الدار»⁽³⁾.

ويستفاد من الشواهد المتقدمة جواز إضافة اسم الفاعل إلى ظرف الزمان، والمكان على الرغم من وجود مفعول.

ومسألة إضافة اسم الفاعل إلى غير مفعوله، تدعو إلى الوقوف عليها، وذلك أن القراء منع في بعض المواضع أن يعمل اسم الفاعل في مفعوله، إذا أضيف إلى غيره،

(1) معاني القرآن 2/ 79 - 80، وانظر في إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الكتاب 1/ 166 - 168، والمصدر نفسه 1/ 171، 1/ 175، والمفصل للزمخشري 86 - 87، بيروت - د. ت. وشرح المفصل لابن يعيش 2/ 118 - 119، عالم الكتب بيروت، ومكتبة المتن، القاهرة - د. ت.

(2) انظر معاني القرآن 2/ 80، وانظر الكتاب 1/ 175 - 177 والأصول في النحو لابن السراج 2/ 13 تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط 3، بيروت - 1988.

(3) انظر معاني القرآن 2/ 80.

حيث قال: (...) ومثله أنك تقول: مررت بضارب زيد، فإذا أضفت الضارب إلى غير زيد، لم يصلح أن يقع على زيد أبداً⁽¹⁾.

وهذا القول يتعارض مع ما تقدم من الشواهد الشعرية التي أضيف فيها اسم الفاعل إلى الظرف، ونصب مفعوله، كما أنه لا يقال في اسم الفاعل المتعدي إلى مفعولين، لإضافته إلى أحدهما، ونصب الآخر على المفعولية.

والجمع بين القولين أنه منع في الأول إعمال اسم الفاعل في مفعوله، إذا أضيف إلى غير ما يتعلق به ويظهر أن هذا غير واقع عنده، بدليل أنه لم يُمثل له.

أما إضافته إلى ما يتعلق به، كالظرف، ونصب مفعوله، فقد تقدم جواره في الشواهد الشعرية. ونشير إلى أن إضافة اسم الفاعل المتعدي إلى غير مفعوله تناسفته إلى الظرف غير محضة؛ لأنه لا يقتصر إليه. وبذا لا يكسبه التعريف، أو التخصيص.

أما إضافة اسم الفاعل غير المتعدي إلى الظرف، إذا أفاد معنى الماضي، فإنضافته تكسبه التعريف، أو التخصيص. ويستفاد هذا القول من خلال ما جاء به الفراء في بيان العلاقة بين المصدر إذا كان مضافاً والظرف إذا كان مضافاً إليه في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ أَقْبَلَ إِلَهُمُ النَّهَارَ﴾ [سورة مائدة: 33]، قال: (السكك ليس لليل، ولا النهار، وإنما السعي. بل مديوم بالليل، والنهار، وقد يجوز أن تضيف الفعل إلى الليل والنهار، ويكونا مضافين؛ لأن العرب تقول: نهارك صائم، وليلك نائم، ثم تضيف الفعل إلى الليل، والنهار، هو في المعنى للادمين، كما تقول: نام ليالك، وعزم الأمر، وإنما عزمه القوم فهذا مما عُرف معناه، فتشعب به العرب⁽²⁾).

بشير النص إلى أن الفراء على جواز الإضافة إلى الظرف، بحذف فاعل المصدر، وإضافة المصدر إلى الظرف، وأنه ضمن الإضافة الماء الجارية. وهذا يقطع بأن الإضافة محضة؛ لأن ذلك لا يتحقق إلا بها.

ويعود إلى إضافة اسم الفاعل، ونشير إلى أنه إذا كان مما يتعدى بحرف الجر، فقد لإضافة تنطسب ذلك الحرف، وهذا يجعلنا نقول بإمكان إضافة اسم الفاعل الذي يقيد معنى الضم من خلال تعديته بحرف الجر واسم الفاعل «راغب»، إذ إنه لا يمكن إضافته،

(1) معاني القرآن 34/2.

(2) انظر معاني القرآن 363/2، وانظر الكتاب 176/1.

فلا يقال: هو راغب الكتابة، لاحتمال أن يكون راغباً عنها.

وهناك قضية في اسم الفاعل، وهي جواز أن يقع مضافاً إليه، وهو ما ذهب إليه الفراء في قوله تعالى: ﴿عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُّتَكَبِّرٌ﴾ [سورة غافر: 135]. فالآية تضمنت إضافة «كل» إلى «قلب»، وإضافة «قلب» إلى «متكبر» وفي «كل» معنى التعريف؛ لأنها تفيد الجنس، وحاول الفراء أن يعلل هذه الإضافة بأحد معنيين:

أحدهما: أن القلب هو المتكبر، فتكون الإضافة من إضافة الشيء إلى نفسه.

والآخر: على نية التقديم، والتأخير. وجاء تقديمه لها: على قلب كل متكبر. وإذا تكون إضافة «كل» إلى «متكبر» قد أفادت معنى الجنس. وأيد الفراء ذلك بقراءة عبد الله بن مسعود للآية، إذ قرأها «كذلك يطلع الله على قلب كل متكبر جباراً».

وقد يضاف المفعول إلى اسم الفاعل على نية التقديم، والتأخير، وهذا ما ذهب إليه الفراء في قوله تعالى: ﴿فَكَاثُرًا كَثِيرٌ لِّلْخَطِرِ﴾ [سورة القمر: 41]، وجاء تقديمه لها كالمحظَر على هشيمه⁽²⁾.

ونخلص مما تقدم إلى أن اسم الفاعل الدال على الماضي، إذا ما أُضيف، وإضافته محضة. وهذا يعني أنها لا تتحقق إذا كان اسم الفاعل يدل على الحال، أو الاستقبال، وإنما أن نقول: إن هذا القول لا يقطع به، لجواز أن تتحقق الإضافة من اسم الفاعل الذي يدل في ظاهر المفظ على الحال، أو الاستقبال، وذلك باتصاف الموصوف بها بأحد، وإن يُشر المفظ إلى معنى الحال، كما هو في «غافر الذنب»، «وقابل التوب»، وغيرهما من صفات الله سبحانه وتعالى، إذ ليس لأحد مؤمن بهذا أن يقول بأن إضافتهما غير محققة، لما يترتب على هذا القول بعدم اتصافه سبحانه، وتعالى، بها بعد.

فإضافة مثل هذه الصفات محضة، وإن أفادت معنى المستقبل في ظاهر المفظ، وهي في المعنى صفة ملازمة لموصوفها موجودة فيه. تعرف في حينها، ويستدل على أنها

(1) انظر معاني القرآن 8/2 - 9، وأجاز مثل هذا في المصدر في قوله تعالى: ﴿ذِكْرُكُمْ فِيهِ﴾ [مريم: 1]، والمعنى عنده: ذكروا ربك عبده برحمته، فهو على نية التقديم والآخر. انظر 161/2.

(2) انظر - معاني القرآن 108/3، ويشير إلى أنه قرب هذه الإضافة بإضافة المصدر إلى المفعول في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [الواقعة: 95].

محضه مجيئها في القرآن الكريم، وقد توسطت معرفتين، كما هو في قوله تعالى: ﴿حَمَّ
تَزِيلُ الْكَرْبِ مِنْ اللَّهِ الْغَيْرِ الْعَلِيمِ﴾ غافر الذَّبِّ وَقِيلَ التَّوْبُ شَدِيدَ الْعِقَابِ دِي
الْقَوْلِ ﴿سورة غافر: 1 - 3﴾.

وحاول الفراء أن يخرج هذه القضية، فذهب إلى أن «غافر الذَّبِّ» تكررة أدلت
مبررة للتعنت للمعرفة، وبهذا يكون قد أنزلها منزلة المعرفة⁽¹⁾، وهذا القول يدغم ما ذهبنا
إليه بجوار تحقق الإضافة المحضه في الاسم المشتق الدال على الحال، أو الاستقبال.

باء: إضافة اسم الفاعل الدال على العدد.

وفيها أرم الفراء إضافة اسم الفاعل الدال على العدد إلى العدد، إذا كان واحداً من
المضاف إليه، وأجاز قطع الإضافة، شرط أن يُحَرَّ المضاف إليه بالـ«من»، وجعل من هذا
قوله تعالى: ﴿لَقَدْ صَغَرَ اثْنَيْنِ قَالُوا إِنَّكَ اللَّهُ تَالُثُ ثَلَاثَةٍ﴾ (سورة السائدة: 73). قال
فيها: (يكون مضافاً، ولا يجوز التنوين في «ثلاث»)، فنصب «الثلثة»، وكذلك قلت
واحد من اثنين، وواحد من ثلاثة، ألا ترى أنه لا يكون ثانياً لنفسه، ولا ثالثاً لنفسه⁽²⁾.

وتعيل الفراء وأصح في عدم جواز قطع الإضافة: لأن «ثالث» لا يقصد به أنه
الثالث في الرتبة، وإنما قصد به أحد الثلاثة.

وإذا كان اسم الفاعل الدال على العدد أكثر مما أُضيف إليه، فقد أجاز فيه الفراء
الإضافة، وقطعها من دون تقدير للمـ«من»، قال: (فلو قلت: أنت ثالث اثنين، لجاز أن
تقول: أنت ثالث اثنين بالإضافة، والتنوين، ونصب الاثنين، وكذلك لو قلت: أنت رابع
ثلاثة، جاز ذلك؛ لأنه فعل واقع)⁽³⁾.

ويريد الفراء بقوله «لأنه فعل واقع» أن «ثالث» ليس من الاثنين، وربما يضاف
إليهما، وبه يكون هو الثالث لهما، وكلام الفراء هذا يشير إلى أن الإضافة فيما تقدم
محضة، بدليل أنه قدر في «ثالث ثلاثة» معنى «من» الجارة.

وكلام الفراء في النص المتقدم لم يشر إلى ما يمكن أن تتضمنه الإضافة من حرف

(1) انظر معاني القرآن 5/3.

(2) معاني القرآن 317/1.

(3) معاني القرآن 317/1. وانظر هذا في معاني القرآن لأخفش 263، ط 2، تحقيق الدكتور فاضل طاهر.

الكويت - 1981.

جو في الثالث اثنين⁽¹⁾، وستطيع أن تفسرها معنى حرف الجر «إلى»؛ لأنها تعيد إضافة الثالثة إلى اثنين، وعلى هذا تكون الإضافة محضة فيما تقدم؛ لأنها تضمنت معنى حرف جر، ولما زمتها الإضافة.

وهناك نص للفراء في العدد نقف عليه حيث قال: (... فإن العرب تجعل العدد ما بين أحد عشر إلى تسعة عشر منصوباً في خفضه ورفع، وذلك أنهم جعلوا اسمين معروفين واحداً، ولم يضيفوا⁽²⁾).

ويريد الفراء من كلامه هذا أن العدد العرقب ينزل منزلة الاسم الواحد، وإذا ما أصيب العدد إلى ما بعده، يعامل معاملة الاسم المضاف، سواء أكان المضاف إليه عدداً، أم غير ذلك، كما هو الحال في إضافة الاحاد إلى ما بعدها من الأعداد في نحو «ثلاثمائة»، فإنها تعامل معاملة الاسم المضاف

ثالثاً: إضافة المصدر.

إن إضافة المصدر إلى فاعله، أو مفعوله، أو إلى ما يتعلق به تُعد من الإضافة المحضة؛ لأن المضاف فيها المتمثل بالمصدر يمثل حدثاً غير مقترن بالزمان، فهي لا تختلف من حيث عرضها من إضافة اسم الجثة إلى ما بعده.

وقطع الإضافة فيها لا بداح في أن تكون الإضافة محضة، وخاصة إذا تضمن معنى حرف الجر. نذكر منها قوله تعالى: ﴿يَحْضَرُهُ عَلَى الْعَمَادِ﴾ [سورة يس: 35]، فقد ذكر الفراء أنها قرئت أيضاً (يا حسرة العماد)⁽³⁾. وهذا يعني أن الإضافة قد تضمنت معنى حرف الجر «على»، وهو كذلك؛ لأن الفعل «حَيْرَ» مما يتعدى «إلى».

ونذكر منه أيضاً قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتُمِ الْإِنْسُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [سورة فصلت 49]. فالإضافة في «دعاء الخير» تتضمن معنى حرف الجر «إلى»؛ لأن الفعل «دعا» مما يتعدى «إلى». ونضيف إلى هذا ما تقدم في قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرٌ أَكْبَرُ﴾ [سورة]

(1) معاني القرآن 32/2 - 33.

(2) انظر معاني القرآن 375/2، وانظر المصدر نفسه 324/2. ويشير إلى أن السراج قد نص على أن إضافة المصدر محضة لظهور الأفعال في الجاء 5/2، وانظر شرح الأشموني 491/1، فقد نسب إلى بعض النحويين أنهم يذهبون إلى أنها غير محضة، طبعاً إحياء الكتاب العربي، مصر - د.ت.

(3) انظر معاني القرآن 404/2.

سأ: 33]، فقد تضمنت الإضافة فيها معنى الباء التي تفيد الظرفية.

وقد تكون الإضافة ملازمة، وقد تضمنت معنى الباء، كما هو في قوله تعالى: ﴿مَعَاذَ اللَّهِ﴾ [سورة يوسف: 23]. وتقدير الفراء لها: أعوذ بالله⁽¹⁾ ونقسم إليها قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ﴾ [سورة المؤمنون: 91]، وتقديرها: أسبح الله.

ونقسم الفراء إلى إضافة المصدر المتضمن معنى حرف الجر قوله تعالى ﴿زُرْتُكُمْ﴾ [سورة البقرة: 266]. والمعنى: تربص إلى أربعة أشهر⁽²⁾. وهذا التقدير يلزم أن يكون التربص إلى نهاية الشهر الرابع.

والمصدر المضاف قد ينتهي بالياء المربوطة، وذكر الفراء جواز حذفها في الإضافة، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ عِندِ غَلْبَتِهِمْ سَيَقُولُونَ﴾ [سورة الروم: 2]. قال: كلام العرب غلبته غلبة، فإذا أضافوا، أسقطوا الياء، كما أسقطوها في قوله: «ورقام الصلابة»، والكلام: إقامة الصلاة⁽³⁾.

وعلى الفراء حذف التاء في مكان آخر لوجود الإضافة، كما أنه لم يقصره على المصدر، فقد أجاز في غيره، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَعَبْدُ الْقَلُوبِ﴾ [سورة المائدة: 60]، قال: (يريد: عبدة القباغوت، فيحذف الياء لمكان الإضافة، كما قال الشاعر

قام ولاها فسقطوها صرخدا

يريد: ولاتها)⁽⁴⁾.

ونستطيع أن نعلل حذف التاء من خلال ما جاء به الفراء بأن القصد منها التخفيف في اللفظ. ونشير إلى أن هذا غير مطرد؛ لعدم حذفها في مواضع كثيرة، نذكر منها قوله تعالى: ﴿صَبَّغَهُ اللَّهُ﴾ [سورة البقرة: 138]. وقوله تعالى: ﴿وَفُطِّرْتُ لَهُ﴾ [سورة الروم: 30].

ومن قضايا المصدر جواز إضافته إلى فاعله ورفع مفعوله إذا أمن اللبس. فقد أجاز الفراء رفع «أنفسكم» في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَعْلَمُ أَنْفُسَكُمْ﴾ [سورة الروم: 20]، ومثل

(1) انظر معاني القرآن 52/2، ونص الأخفش على هذا المعنى انظر معانيه 365.

(2) انظر معاني القرآن 145/1.

(3) معاني القرآن 319/2، وانظر الكشف للرمحسبي 467/3 نسخة مصورة عن طبعة القاهرة 1968.

(4) معاني القرآن 314/1، وانظر الكشف 652/1.

لهذا يقول القائل: عجيبت من موافقتك شربة شرب الماء، وقوله: عجيبت من شرب عبد لا تحتاج إليه. ⁽¹⁾ برفع «كثرة»، و«عبد».

وجاز ما تقدم في الآية؛ لأن الإنسان هو الذي يخشى نفسه، وليس النفس تحب وفي القول الأول موافقة شرب الماء تكون من المخاطب. أما القول الأخير فالمعبر هو الشاربي للعبد.

وضوح الفرق: يؤكد ما ذهب إليه من جلال تأكيد الإضافة تأكيداً لفظياً، أو مما يدل على البدل حيث قال: (والعرب تقول: عجيبت من قيامكم أجسعون، وأجمعين، وقيامكم كلكم، وكلكم، فمن خفض أتبعه اللفظ؛ لأنه خفض في الظاهر، ومن رفع، ذهب إلى التأويل...، والعرب تقول: عجيبت من تساقطها بعضها فوق بعض، وبعضها على مثل ذلك. هذا إذا كثرت). ⁽²⁾

وقد يضاف المصدر إلى مفعوله، ويحذف فاعله، وهذا ما ذهب إليه الفراء في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ ظَنَّمْنَا شَوَالٌ قَعًا﴾ [سورة ص: 24]، فقد أضاف «شوال»، وهو مصدر إلى مفعوله «انعجتك»، ونشير إلى أن الإضافة لم تتضمن معنى حرف الجر؛ لأن الفعل مما يتعدى بنفسه، وإن ظهر التفسير الذي يمثل الفاعل «سؤاله»، فقد وجب نصب «انعجتك». ونضم إلى هذا قوله تعالى: ﴿لَا يَتَقَمُّ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [سورة فصلت: 49]، والإضافة تفيد معنى حرف الجر «باء»، وتقديره من دعائه بالخير. ⁽³⁾

ومن قضايا المصدر المضاف جواز إضافته، وقطعها. وذهب إلى هذا في قوله تعالى: ﴿فَصَيَّامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ [سورة العائدة: 89]، مستنداً على ذلك بقوله تعالى: ﴿أَوْ يَلْبَسَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسَعَةٍ﴾ ⁽⁴⁾ [سورة البلد: 14 - 15] ⁽⁵⁾، ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِي رَفْعٍ يَوْمَ يُبْعَثُونَ﴾ [سورة النمل: 89]، فقد قرئت بفتح الزاي، وتنوين العين،

(1) انظر معاني القرآن 324/2، ونشير إلى أنه جاء في المعاني نصب «عبد»، وهو تصحيف، وما أشبه هو الصواب.

(2) معاني القرآن 324/2.

(3) انظر معاني القرآن 404/2، وعذ النحاس الإضافة في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ ظَنَّمْنَا شَوَالٌ قَعًا﴾ [سورة العائدة: 89]، مستنداً على ذلك بقوله تعالى: ﴿أَوْ يَلْبَسَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسَعَةٍ﴾ ⁽⁴⁾ [سورة البلد: 14 - 15] ⁽⁵⁾، ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِي رَفْعٍ يَوْمَ يُبْعَثُونَ﴾ [سورة النمل: 89]، فقد قرئت بفتح الزاي، وتنوين العين،

(4) 1099/2، تحقيق محمد علي المجاوي مصر - 1976.

(5) انظر معاني القرآن 318/1، وانظر المصدر نفسه 153/3، 224/3، والكتاب 189/1 - 190.

«نصب اليوم»، واختيار الفراء هو الإضافة⁽¹⁾.

وقيل أن أنهي الكلام عن إضافة المصدر أشير إلى أن الفراء أجاز أن يفيد المصدر معنى الحان، والإضافة تتضمن معنى البناء الجارة، وقد نص عليه في قوله تعالى ﴿قَالَ مِمَّا أَتَى اللَّهُ لِي أَخَذْتُ بِآيَاتِي وَحَدَّثًا فَتَعْنَا مَعَدَّةً﴾ [سورة يوسف: 79]، قال: (يصلح أن يقول مثله من الكلام: نعوذ بالله)⁽²⁾.

يُذَكِّرُ أننا تعرضنا لهذه الآية من خلال الكلام عن إضافة المصدر التي تتضمن معنى حرف الجر وأشرنا إلى أن الإضافة في هذه الآية ملازمة، وضممتا إليها قواها تعالى: ﴿لَسَخَنَ اللَّهُ﴾ [سورة المؤمنون: 91].

رابعاً: إضافة الظرف.

إضافة الظرف منها ما تفيد تعريفه، ومنها ما تفيد تخصيصه، وهي محضة، ومنها ما يضاف إلى مستند، فتكون من الإضافة المؤكدة، وستقف على ما كانت إضافته محضة، وترك الآخر إلى نمطه.

ويضاف الظرف إلى الاسم، كما يضاف إلى الجملة، وحاول الفراء أن يوضح ما عليه الظرف من إعراب، أو بناء؛ لأن إعراب الظرف المضاف إلى الاسم قد يختلف عن إعرابه إذا ما أضيف إلى الجملة. وإضافته إلى الاسم ليس فيها ما يذكّر سوى ما كان ملازماً للإضافة، وستوضح القول فيها بعد ما نقف على ما جاء في المضاف إلى الجملة. قد يضاف الظرف إلى الجملة، وقد نص الفراء عن الكسائي أنه مني، حيث قال (وإذا قالوا: هذا يوم فعلت، فأضافوا «يوم» إلى أفعال) أو إلى «إذ»، أمه والضم «⁽³⁾». أراد بالتعبير هنا البناء على الفتح. والنص يشير أيضاً إلى أن هذا الحكم يسري على المضاف إليه «إذ» وهو البناء على الفتح.

(1) انظر معاني القرآن 301/2، وانظر القراءة في السبعة في القراءات لابن مجاهد، 487، تحقيق شوقي ضيف ط 1، مصر - 1972، وط 2 مصر 1980.

(2) معاني القرآن 3/1، وانظر معاني القرآن للأخفش 365.

(3) انظر معاني القرآن 249/3، ويشير إلى أن سبويه تعرض إلى إضافة «يوم» إلى الجملة الفعلية، ولم يحك البناء. انظر الكتاب 117/2، وانظر المقنضب 176/3، تحقيق الدكتور عبد الخالق عزيمة - 1368. والأصول في النحو 11/2، ومعاني القرآن وإعرابه للمزحاج 247/2 - 248، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، بيروت - 1973.

وهناك نص آخر تعرض فيه الفراء إلى الإضافة إلى الجملة، وتطمس أيضاً الإضافة إلى كلمة مجسلة، ولم يمثل له حيث قال: (. . . إن العرب إذا أضافت اليوم والليلة إلى «فعل» ويصعل أو كلمة مجسلة. لا خفض فيها، بقىوا «اليوم» في موضع الخفض، والرفع»⁽¹⁾.

وأثير الظن أنه أراد بكلمة مجسلة الإضافة في «يومئذ»، وفيه اليوم مصافة إلى «إذ»، فذهب إلى بناء هذا وإن «إذ» مبنية، والتنوين اللاحق بها عوض عن جملة «إذ» مما يضاف إلى الجملة، وكذا «حينئذ»، وما شابهه. وقد نص الفراء على بناءه في قوله تعالى ﴿مَنْ عَذَابٌ يُؤْتِيهِمْ﴾ [سورة المعارج: 11]، وفي قوله تعالى ﴿وَمَنْ حَزَنٌ يُؤْمِرُ﴾ [سورة هود: 66]، ومنه قول العرب: مضى يومئذ بما فيه، ومنه قول الشاعر:

رددنا لشعشاء الرسول ولا أرى
ليومئذ شيئاً نردّ رسائلك⁽²⁾

وفي إضافة الظرف إلى الجملة ذكر الفراء ثلاثة أوجه، وهي: البناء على الفتح، والإعراب والقطع.

أما البناء على الفتح، فقد وقفنا عليه عند الفراء في النص المتقدم، والذي أشار فيه إلى قول الكسائي بأن العرب أروا البناء، إذا كانت الجملة المضاف إليها الظرف فعلية، فعلها ماضٍ، وجعل منه قول الشاعر:

على حين عاتبته المشيب على الضبا
وقالت ألمّا تضخّ والشييب وانزع
ونشير إلى أنه أجاز البناء في الظرف أيضاً إذا ما أضيف إلى «يفعل» و«تفعل» مثل ما جاز في «فعلت»، وجعل منه قوله تعالى ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا﴾ [سورة الانشقاق: 19]⁽³⁾، ورأى أن ما جاء به الكسائي - وهو البناء إذا أضيف الظرف إلى الماضي - هو الأكثر.

(1) انظر معاني القرآن 3/ 225 - 226.

(2) انظر معاني 1/ 326، ونشير إلى أن ميبويه استحسن أن تضاف «إذ» إلى الجملة الاسمية، ونص عن الخليل بأنها مبنية في يومئذ، انظر الكتاب 1/ 107، والمصدر نفسه 2/ 330، وذهب المبرد إلى عدم إضافتها إلى الجملة الاسمية، والجملة الفعلية من دون أن يستحسن إحداها على الأخرى، انظر المقتضب 3/ 177.

(3) انظر معاني القرآن 3/ 245، وذكر الأخصش في قوله تعالى ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا﴾ الفتح من دون أن يشير إلى البناء، كما أجاز رفعها على أنها خبر، انظر معانيه 531.

أما إعراب، فقد نقص عليه في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هَمَّ عَلَى النَّارِ يَنْتَوُونَ﴾ سورة الذاريات: [12]⁽¹⁾.

ونستطيع أن نوجز تحليل البناء عند القراء فيما تقدم بثلاثة أوجه:

الأول: أن الظرف قد اكتسب البناء لإضافته إلى ما هو معنى، أو إلى ما لا يظهر عليه الحركة الإعرابية، كما هو في إضافته إلى الجملة الفعلية⁽²⁾، ونقول إن هذا التحليل غير ملازم للبناء لجواز إعراب الظرف المضاف إلى الجملة الفعلية.

الثاني: أن ما أضيف إليه الظرف يُنزل منزلة المصدر المؤول، ويصنف هذا إما جزءاً من فعله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطَقُونَ﴾ سورة المرسلات: 35، قال (والمراد بـنصبه) فكان جاثراً على جهنم، أحدهما أن العرب إذا أضافت اليوم واليوم إلى فعل، ويعمل... نصبوا اليوم في موضع المحقق والرفع، فهذا وجه، والآخر أن يجعل هذا في معنى فعل مجمل من «لا ينطقون»... فكأنك قلت: هذا الشأن في يوم لا ينطقون»⁽³⁾.

وكان القراء يريد أن يقول: إن جملة «لا ينطقون» بمنزلة المصدر المؤول. وهذا ما دفعه إلى أن ينعتهما بمعنى فعل مجمل، وقد ميزها عن الجملة الفعلية في هذا فعل، ويفعل.

الأخير: البناء محقق لأن الظرف قد أضيف إلى شئين، كما هو الحال في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هَمَّ عَلَى النَّارِ يَنْتَوُونَ﴾ سورة الذاريات: 13. والتحليل الأخير قد يكون محصوراً في إضافة الظرف إلى الجملة الاسمية، وهو مميز عن الجملة الفعلية لأن مبتدأ والحبر من أفعان عنده في مثل هذا، ولكل أثره على الآخر. وهذا يدفعنا إلى القول بأن القراء أجاز الإضافة إلى كلمتين تمثلان جملة، وليس إلى جملة.

ونشير إلى أن بناء الظرف ليس مقصوراً على الفتح، وإنما جاز أن يبنى على الضم، إذا قطعت الإضافة لفظاً، ونويت في المعنى، وسنأتي إلى بيانه.

(1) انظر معاني القرآن 84/3، وانظر ما جاء من خلاف في الإعراب القرآن للمحاسن 231/3، والبيان في إعراب القرآن للمكبري 1172/2 ونص الأخير على البناء.

(2) انظر معاني القرآن 226/3.

(3) انظر معاني القرآن 226/3، 226، وانظر المفتاح 176/3، وإعراب القرآن للمحاسن 231/3، والبيان في إعراب القرآن للمكبري 1172/2، ونص الأخير على بناء «اليوم».

أما إعراب الظرف، فقد أجازته في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُقْنُونَ﴾ [سورة الذاريات: 13]⁽¹⁾.

هذا، وإن الفراء أجاز ما تقدم من إعراب في كل ما يقيد معنى الظرف كـ «ليلة»، و«يوم»، و«حين»، و«غداة»، و«عشية»، و«زمن»، و«أزمان»، و«أيام» وغيرها⁽²⁾.

أما قطع الإضافة في الظرف المضاف إلى جملة، وتنوينه، فقد أجازته الفراء، ونص عليه في قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الْفُتَيَيْنِ مِنْهُمْ﴾ [سورة المائدة: 119]، بجواز أن يقرأ «يَوْمُ» بالرفع، والتنوين، مستدلاً على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْرَى فَعْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْءًا﴾ [سورة النقرة: 48]. وجاز هذا إذا قصد تكبي «يوم»، وعدم تخصيصه بالإضافة إلى الجملة⁽³⁾.

ونشير إلى أن الفراء قلل من بناء «يوم» في الآية المتقدمة على الفتح، ليذهب به إلى الظرفية، ولم تصح عنده قراءة من قرأ بالفتح، علماً أنه أجازته في سحر: مَضَى يَوْمُهُ بِمَا فِيهِ، بفتح «يوم»، وهو فاعل الفعل «مَضَى».

ونعلم هذا أن «يوم» في يومئذ، وما شابهه ملازم للنساء، سواء أكان مرفوعاً، أم منصوباً، أم مجزوراً.

أما الظرف المضاف إلى الاسم، فليس فيه من الكلام سوى حذف المضاف إليه، أو حذف الظرف، وهو مضاف.

فقد أجاز الفراء في الظرف المضاف إلى غير الظرف أن تقطع الإضافة، وحذف المضاف إليه لفظاً، وينوي في السعي، وهم ما ذهب إليه في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَلَمْنَا مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَمْذُ﴾ [سورة الروم: 4]، فقد نص على قراءة الرفع من دون تنوين، وذكر فيها أن الإضافة محققة إلى شيء، وقد نويت في المعنى، وجعل منه قول الشاعر:

إِنْ تَأْتَبَ مِنْ تَحْتِ أَجْثَهَا مِنْ عَلٍ

وفيه «تحت»، و«علٍ» مبيان على الضم، ومنه قول الآخر:

(1) معاني القرآن 3/83.

(2) انظر معاني القرآن 1/327.

(3) انظر معاني القرآن 1/327.

إذا أتَا لَمْ أَوْمَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ وَرَاءِ
وأجاز الكسر من غير تنوين في قوله تعالى: ﴿يَلَهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾⁽¹⁾
(سورة الروم: 4)، ووصفه بأنه نوي إظهار الاسم المجرور فيه، ويريد بهذا أن الإضافة
نويت في اللفظ.

وعلى جواز ما تقدم بأن «قبل» و«بعد» لا يأتيان إلا بما يضافان إليه، لأنه لا يتكفى
بهما.

وجعل من حذف المضاف قول امرئ القيس:

مَكْرُ مَفْرٍ مُقْبِلٍ مُذْبِرٍ مَعَا كَجَلْمُودٍ مَحْزِرٍ حَقْلُهُ السَّبِيلُ مِنْ حَالٍ
بكسر «عل» من دون تنوين.

وهناك وجه ثالث أجاز فيه الفراء إعراب «قبل» وبناء «بعد» على التفسير المتقدم،
وهذا ما سمعه الكسائي من قراءة بعض بني أسد للآية المتقدمة.

وهناك وجه آخر، وهو التنوين، وجعل منه قول الشاعر:

وَسَاءَ لِي الشَّرَابُ، وَتَشْتَفِي قَبْلًا أَتَاذُ الْفَضْلِ بِالسَّمَاءِ الْحَسَنِ
وفيه «قبلاً» منون⁽²⁾.

ولما كان الظرف فيما تقدم ينتقل إلى ما بعده، وهو المضاف إليه، وقد حذف، فإن
هذا التنوين هو عوض عن المضاف إليه، والذي عرف بتنوين العوض عن غايته، وبناء
فإنه يمكن أن يطلق هذا القول في كل ظرف ينتقل إلى كلمة بعده، وإن تنوينه هو تنوين
العوض عن كلمة⁽²⁾.

ونشير إلى أن الفراء أجاز التنوين رفعا، ونص على أنه من ضرورة الشعر، وجعل
منه قول الشاعر:

هَشَكَتْ بِهْ بِيْرُثْ بِنِي طَرِيْفٍ عَلَى مَا كَانَ قَبْلُ مِنْ عَثَابِ

(1) انظر معاني القرآن 2/ 319 - 321، وانظر معاني القرآن للأخفش 447، وشرح المفردات السبع الطبري
لأبي بكر بن الأنباري 83، تحقيق عبد السلام هارون ط 2، القاهرة - 1978.

(2) يمكن أن يطلق تنوين العوض على كل تنوين يلحق الأسماء التي ينتقل إلى المضاف إليه (مثل
«بعض»، «قبل»، «وحيث»).

وفيه «قبل» مرفوع، وقد نون، وحقه أن يكون مبتدأ على الضم؛ لأن الإضافة فيه قُطعت لفظاً، ونويت في المعنى⁽¹⁾.

أما حذف الظرف، فسيأتي الكلام عنه من خلال حذف المضاف.

بقي لنا أن نشير إلى أن إضافة الظرف من الإضافة المحضة لتضمن بعضها حرف جر، كما هو في قوله تعالى: ﴿لَيْلٌ مَكْرُؤٌ الْيَوْمِ وَالنَّهَارِ﴾ [سورة ساء: 33]، أو أنها مما يفتقر فيه المضاف إلى المضاف إليه، كما هو في «قبل» و«بعد».

ومما يؤكد أن إضافة الظرف من الإضافة المحضة جواز حذف المضاف إليه، ويدل عليه التنوين، وهذا ما لا يتحقق في غير المحضة، ويضاف إلى هذا أن المضاف مضاف في بعض المواضع على تعريف الظرف بالالف واللام أو بالإضافة⁽²⁾.

وهناك شيء آخر أحب أن أضيفه إلى ما جاء في إضافة الظرف، وهو أن المضاف ذهب إلى أن الظرف إذا أسند إلى شيء، وأضيف، فهو ظرف، وإن لم يُصِفْ، خرج عن الظرفية، نحو: هو رجلٌ ذكيٌّ، بنصب «ذو» على الظرفية، ونحو: هو رجلٌ ذكيٌّ، برفعها على الصفة⁽³⁾.

خامساً: ما يضم إلى الإضافة المحضة.

أتناول تحت هذا العنوان بعض الأسماء التي ليست مما تقدم الكلام عنها، ذاك «كل»، و«كلا»، و«كلتا» و«أي». ويضم إليها إضافة «غير»، و«مثل»، ولم أقف عند الفراء على شيء يذكر فيهما، كما سأتناول الإضافة إلى ياء المتكلم.

الف: «كل، وكلا، وكلتا، وایه».

كل.

تعد إضافة «كل» من الإضافة المحضة، لما زمتها الإضافة. وجاز حذف ما أضيفت إليه، ويدل عليه تنوين العوض، كما هو في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ أُنثَى ذَخِيرٌ﴾ [سورة النمل: 187]. ف«كل» في الآية تفيد الجمع، بدليل أن ضمير الجماعة الواو يعود عليها،

(1) انظر معاني القرآن 2/ 321.

(2) انظر معاني القرآن 2/ 139.

(3) انظر معاني القرآن 1/ 119.

وهذه الدلالة تشير إلى أن التثنية فيها هو تنوين العوض عن كلمة، تفيد هذا المعنى، ونص القراء على هذا المعنى من دون أن يُفصل ما قدمناه⁽¹⁾.

و «كل» تزيد المضاف إليه الإحاطة والشمول، وأجاز القراء إضافتها إلى المفرد والجمع، وإلى النكرة، والمعرفة.

فإذا أصبحت «كل» إلى المفرد النكرة، جاز أن تدل على الواحد، والجمع. ويحدد معناها هذا من الضمير العائد عليها. وإفادتها معنى الجمع قلل منه القراء، ولم يخلطوا، أشار إلى ذلك في قوله تعالى: ﴿يَأْتُونَ بِكُلِّ كَذِبٍ عَلَىٰ مِثْلٍ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [سورة الحج: 27]. فالضمير في «يأتون» يعود على الإبل المشار إليها في «أمر» ماضٍ، وقلل من أن يعود عليها في مثل هذا ضمير الجماعة حين قال: (وفيل في كلام العرب أن يقولوا: مررت على كل رجل قائم، وهو صواب)⁽²⁾.

وأجاز أن يقال: وعلى كل ضمير تأني. للجمع؛ لأن «كل» عنده كلفته «أحد» التي تفيد الواحد، والجمع. قال في هذا: (ولما جاز الجمع في «أحد»، وفي «كل رجل»، لأن تأويلهما قد يكون في التثنية موحداً، وجمعاً)⁽³⁾.

ونشير إلى أن القراء أجاز ما تقدم في «كل» إذا لم يقصد التفريق. أما إذا قصد التفريق؛ فإنه محتج، فلا يقال: كل رجل منكم قائم، كما منعه في المتن. سواء قصد التفريق بينهما أو لم يقصد. نحو: كل رجل منكم قائم أم قائم، أو قائمون⁽⁴⁾. وإذا ما أضيف «كل» إلى المعرفة، فإنها لا تختلف مما تقدم في أنها تفيد الواحد، والجمع، نذكر من هذا قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَرْنَا﴾ [سورة مريم: 95]⁽⁵⁾.

واشترط القراء في ما تضاف إليه «كل» أن يتبع، سواء أجاز تفسيره أم لم يجز.

(1) انظر معاني القرآن 301/2، وانظر ما جاء في الآية في بحار القرآن المحاسن 2/ 636، وانظر تفسير القرطبي المسمى بالجامع لأحكام القرآن 1/ 120، تحقيق إسحاق إبراهيم ألقليش، بيروت: 1966.

(2) معاني القرآن 224/2.

(3) معاني القرآن 224/2.

(4) انظر معاني القرآن 224/2.

(5) انظر معاني القرآن 142/2.

فيه ذلك. وهذا يشير إلى منعه أن يقال: قامت المرأتان كلهما؛ لأن «كل» لا تصلح لإحدى المرأتين⁽¹⁾.

وقد تضاف «كل» إلى غير ما تقدم، وهذا ما أجازهُ الفراء في قوله تعالى: ﴿كُنَّا لَجَنَتٍ ءَاتَتْ أَكْثَرُهَا﴾ [سورة الكهف: 33]، فقد قرأها: كلّ الجنّتين أتى أكلها، على أنها تفيد معنى: كل شيء من ثمر الجنّتين أتى أكله⁽²⁾.

ومن إضافته إلى غير ما تقدم ما أجازهُ في قوله تعالى: ﴿وَرَوَّاتِكُمْ مِنْ حِجَابٍ سَائِغٍ﴾ [سورة إبراهيم: 34]، بإضافة «كل» إلى «ما»، وهي أعحب إليه من تبيين «كل». وتقديرها عنده: آتاكم من كل ما سألتموه، لو سألتموه⁽³⁾.

كلا، وكلتا.

هما من الأسماء الملازمة للإضافة، ونسب الفراء على أنهما لثنان، وأن أصلهما «كل»، وأشار إلى أن حق التفسير العائد عليهما أن يكون للمثنى، غير أن العائد هو ضمير المفرد، وضمير الجماعة بشرط أن يضافا إلى المعرفة، وعلى ذلك بأنهما يعاملان معاملة «كل» التي تفيد الجمع، والتي جاز أن يعود عليها ضمير المفرد، وضمير الجماعة بشرط أن تضاف إلى المعرفة.

وذكر في «كلتا» قوله تعالى: ﴿كُنَّا لَجَنَتٍ ءَاتَتْ أَكْثَرُهَا﴾ [سورة الكهف: 33] ونسب على أنها لا تفرد، وأجاز أن يعود عليها ضمير المفرد، مستشهداً بقول الشاعر:

وكلتاها قد خطّ لي في صحيفتي فلا العيش أفرد، ولا الموت أزوج
كما أجاز أن تفرد، وهي تفيد المثنى، وهذا ما لا يتحقق في «كلا»، وجعل منه قول الشاعر:

في كلت رجليها سلامي واحد كلتاها مقبولة بزيادة

(1) انظر معاني القرآن 2/ 143.

(2) انظر معاني القرآن 2/ 143، انظر هذا المعنى في الأمثل في النحو 9/ 2، وذهب الأخفش في الآية إلى أن ما جاء فيها مراعاة للفظ، انظر معانيه 396.

(3) انظر معاني القرآن 2/ 143، وذهب الأخفش إلى أن «كل» مضافة إلى «ما»، وبندرية لها أن تم من كل شيء سألتموه شيئاً، ولم يذهب فيها إلى معنى الشرط، انظر معانيه 376.

وفي «كلا» أجاز أن تستخدم للمؤنث، واستشهد له بقول الشاعر:
 كلا عقبه قد تشعب رأسها من الضرب في جنبني ثقال مبشير
 والفل البعير البطيء⁽¹⁾

أي.

نعرض القراء إلى إضافة «أي»، وأشار إلى أنها إذا ما أُضيفت إلى مؤنث، وجب أن تنون، أو يكون المضاف إليه دالاً على التأنيث، وذكر هذا في قوله تعالى ﴿وَمَا تَدْرِي﴾ (نمل: ١٢) «أي أرض توث»، [سورة لقمان: 34]. قال: (احترازاً بتأنيث الأرض من أن يظهر في «أي» تأنيهاً آخر، ومن أثبت، قال: قد اجتزوا بأي دون ما أُضيف إليه، ولا بد من التأنيث، كقولك: مررت بامرأة، فتقول: آية، ومررت برجلين، فتقول: آيتين)⁽²⁾. ويستعاد من النص أيضاً جواز ثنية «أي» وأن الغوين فيها أو التثنية. إن صح هذا. عوض عن كلمة، هي بمنزلة المضاف إليه.

ونشير إلى أن ما جاء به القراء لا يمنع أن تكون «أي»، والمضاف إليه، فقد أحياه في قوله تعالى ﴿وَأَيُّ شَيْءٍ﴾ [سورة الانفطار: 34]. أن تقرأ في آية صورية، وذكر منه قول الشاعر:

بأي بلاء أم بأية نعمة يُقدّم قبلي مُسلم والمُهَلَب
 كما أجاز تأنيثها، وإضافتها إلى صميم المعنى، ولا يمنع أن يكون الصميم العائد مذكراً أو مؤنثاً، نحو: أيتها قال، أو قالت ذلك⁽³⁾

باء: الإضافة إلى باء المتكلم.

القضايا التي جاءت في الإضافة إلى باء المتكلم بعضها يشير إلى جواز حذفها، والآخر يتعلق بحركتها.

(1) نظر معاني القرآن 142/2 - 143، وانظر ما جاء فيها الكتاب 13/3، وإحداث القراء المحققين (2) نظر معاني القرآن 142/2 - 143، وانظر ما جاء فيها الكتاب 62، محيي الدين عبد الحميد ط 3 مصر - 1955.

(2) معاني القرآن 330/2.

(3) نظر معاني القرآن 142/2 - 143، وانظر معاني القرآن لأخفش 440، وإحداث القراء المحققين 608/2.

فقد تحذف ياء المتكلم ولا يعوض عنها بشيء سوى حركة تادل عليها، وقد نص على هذا الفراء في السنادي المضاف إلى ياء المتكلم في نحو: «يا ابن أم»، و«يا ابن عم»، قد أوضح ذلك من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَيْنَ أُمُّ﴾ [سورة الأعراف: 150]، حيث قال: (نقرأ «ابن أم، وأم» بالنصب والحذف، وذلك أنه كثر في الكلام، فحذفت العرب منه الياء، ولا يكادون يحذفون الياء إلا من الاسم المنادي، يضيفه السنادي إلى نفسه إلا قولهم: يا بن عم، ويا بن أم، وذلك أنه يكثر استعمالها في كلامهم... ولذلك قالوا: يا ابن أم، ويا ابن عم فتنصبوا»⁽¹⁾.

فالواضح أن كسر الميم بدل على حذف الياء. أما فتحها فلم يجعله الفراء؛ ولربما هو بمنزلة «يا أناه، ويا عناه» في الندية، فالألف منقلبة عن ياء المتكلم، وحذفت ما تقدم، لم يمنعه أن يقوله في «يا بن أخ، ويا بن خالة»⁽²⁾، وما يدخل في هذا.

وقد تحذف الياء في النداء، ويدخل عليها التاء، يذكر منه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا﴾ رأيت أحد ضم كوكبا» [سورة يوسف: 4]، وأجاز الفراء كسر التاء، وفتحها، ومنع الوقف عليها بالهاء، إذا كانت مكسورة، تدل على الياء المحذوفة، وأجازه إذا كانت الياء مفتوحة دالة على النداء، ومنع الوقف بالهاء، إذا قصد الندية؛ لأن الفتحة متصلة بالألف، نحو: «يا أبتاه»⁽³⁾.

ويستفاد من هذا جواز أن يفيد «يا أبت» النداء، فما جاز أن يفيد الندية، وأكد هذا الأخير في موضع آخر، ويضم إليه «يا بني»⁽⁴⁾.

وعالج حذف ياء المتكلم في غير النداء، وضم إليه ياء الفعل الناقص في «يفضي»، والاسم الناقص في «القاضي». وبذا، فإنه لم يفصل بين ياء المتكلم، وبين الياء التي هي لام الاسم، أو الفعل، قال: (للحرب في الياءات التي في أواخر الحروف، مثل: اتبع، وأكرم، وأهان، ومثل قوله تعالى: ﴿دَعَوْا أُلْدَاجَ إِذَا دَعَا﴾ [سورة البقرة: 186] «وقد هذنت» [سورة الأنعام: 80]، أن يحذفوا الياء مرة، ويشتوها مرة. فمن حذفها، اكتفى بالكسرة التي قبلها، دليلاً عليها، وذلك أنها كائنته، إذ سكنت، وهي في آخر

(1) معاني القرآن 1/ 394، وانظر الكتاب 3/ 413، 414، والمقتضب 4/ 249، والمصباح نفسه 4/ 273.

(2) انظر معاني القرآن 1/ 394.

(3) انظر معاني القرآن 2/ 33، والمصدر نفسه 2/ 35.

(4) انظر معاني القرآن 2/ 35.

الحروف، واستثقلت، فحذفت. ومن أتمها، فهو البناء والأصل. ويضعون ذلك في الياء، وإن لم يكن قبلها نون؛ فيقولون: هذا غلامي قد جاء، وغلام قد جاء، قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَضْرِبُوا عَلَيْهِمُ اللَّيْلَ﴾ [سورة الزمر: 17 - 18]، في غير نداء بحذف الياء. وأشد ما تحذف بالإضافة في النداء؛ لأن النداء مستعجل كثير في الكلام... ويضعون ذلك في الياء الأصلية؛ فيقولون: هذا قاض، ورام، وداع، بغير ياء، لا يشنون الياء في شيء من فاعل، فإذا ادخلوا فيه الألف واللام، قالوا بالوجهين: فاشتبا الياء، وحذفها. وقال الله: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾ [سورة الكهف: 17] في كل القرآن بغير ياء. وقال في الأعراف: ﴿فَهَرِ الْمُهْتَدِ﴾ [سورة الأعراف: 178]⁽¹⁾.

وأحب الأقوال إلى الفراء فيما تقدم هو إثبات الياء في المعرف بالألف واللام، لامتناع التنوين فيها، وأجاز حذف الياء من غير تنوين، مجانسة لأواخر الآيات، نذكر منها قوله تعالى: ﴿وَلِي دِينِ﴾ [سورة الكافرون: 16].

أما حركة الياء غير المحذوفة، فقد ذكر لغتين، هما الإرسال بالفتح، والسكون، وذلك إذا جاء بعدها الألف واللام، فتحت: لكي لا يلتقي الساكنان، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ فِيهَا وَلَآتِيَنَا رُحْمٌ وَأَجَازُ﴾ [سورة البقرة: 40]. وأجاز إسكانها في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَمُودِي الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيَّ أَنْفُسُهُمْ﴾ [سورة الزمر: 153] وذكر عن الكسائي أن العرب تستحب فتح الياء، إذا وصلت بالألف المهموزة، ويلحق بهذا: لِي الْفَانِ وَلِي أَخَوَاكَ كَفِيلَانِ⁽²⁾.

وذكر في موضع آخر أن الياء تُسَكَّن إذا تحرك ما قبلها، وجاز فتحها إذا قصد الهاء، كما هو في قوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [سورة الكافرون: 16]؛ إذ أجاز الفتح، والسكون، وضم إلى هذا قوله تعالى: ﴿وَمَا أَشَدُّ بِمُضِرَّتِي﴾ [سورة إبراهيم: 22]، فالياء الأولى ساكنة، ولذا حركت ياء المتكلم بالفتحة. و يضم إلى هذا قوله تعالى: ﴿فَمَنْ نَعْ هَدَى﴾ [سورة البقرة: 38]، وقوله تعالى: ﴿يَبْنِي إِنْ شَاءَ﴾ [سورة البقرة: 132]، وقوله تعالى: ﴿وَصَيَّاتٍ وَمَمَاتٍ﴾ [سورة الأنعام: 123]⁽³⁾.

(1) معاني القرآن 1/ 200 - 201، انظر المعتمد نفسه 1/ 29، والمعتمد نفسه 3/ 37، 3/ 297، وانظر

القراءة في ياءات الإضافة السبعة في القراءات 152، وما بعدها.

(2) انظر معاني القرآن 1/ 29.

(3) انظر معاني القرآن 2/ 75، وانظر إعراب القرآن للنحاس 596، والسبعة في القراءات 275.

«نفس الباء في «مصورحي» هذه من وهم قرائها في حين أنه نفسه أحازده في قوله تعالى ﴿يَتَنَبَّهْنَ رُفُوكَ عَلَى إِحْوَاك﴾ [سورة يوسف: 5]»⁽¹⁾.

ومما جاء في ياء المتكلم حوازي أن تغلب ألفاً، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَأَقَمَ الشَّارِقَ لِصَلَاتِكَ﴾ [سورة طه: 14]. فقد قوتت الذكورة على نية الإضافة، والألف مقلبة عن ياء المتكلم، «مثله «أباً وأماً» لأن أصلهما «أبى، وأُمى»، ومنه قوله تعالى ﴿يُؤْتِيكَ أَغْرَثَ﴾ [سورة السائدة: 31] وقوله تعالى: ﴿يُحْشِرُنِي عَنْ مَا قَدَّمْتُ فِي حَيْثُ اللَّهُ﴾ [سورة الزمر: 56]، وجعل منه قول الشاعر:

أَطُوفُ مَا أَطُوفُ ثُمَّ آوِي إِلَى أُمَّا وَيُرويني النقيع⁽²⁾
وَنَذْكُرُ بَأْنَ الْفَرَّاءِ أَجَازَ فِيمَا تَقْدَمُ أَنْ يَفِيدَ النَّدْبَةَ.

هذا ما جاء به الفراء في ياء المتكلم، ويمكن أن نوجزه فيما يلي:

أولاً: أنها تحذف، وتدل عليها الضمة، والكسرة في «أباً بن أم»، و«أبى بن عم»، وضم إليها «أبى بن أخ»، وما يلحق به.

ثانياً: أحاز حذفها في النداء، والنندبة، وتدل عليها ألفاء المفتوحة، أو المحسورة، نحو: «أبَا أَبَتِ»، وأجاز الوقوف عليها بالهاء في النداء، لا غير.

ثالثاً: أجاز أن تغلب ألفاً في النداء، والنندبة في نحو: «أبَا وَيَلْتَا، وبَا حَسْرَتَا، ويلحق به «الذكرا». وفيما تقدم اجتمعت الألف المنقلبة عن الياء، والتاء.

رابعاً: أجاز فتح ياء المتكلم إذا سبقها سكون، كما أجاز فتحها إذا قصد الهماء، وكسرهما أيضاً، وهو قليل، كما في «مصورحي» وأجاز الفتح، والكسر في «أبَا بَنِي». وفي الفتح تفيد النداء، والنندبة.

خامساً: أجاز إسكان الياء، وفتحها إذا جاء قبلها متحرك، نحو: ﴿لَا تَكُ دِيْكُ وَلِي﴾ [سورة الكافرون: 16].

سادساً: أجاز حذف ياء المتكلم، وإثباتها في «غلامي، وغلام»

(1) انظر معاني القرآن 38/2، وانظر معاني القرآن للأخفش 247، وإيضاح الفراء للبحراني 182/2، 183، والسبعة في القراءات 362.

(2) انظر معاني القرآن 176/2، وانظر المصدر نفسه أيضاً 394/1.

النمط الثاني: الإضافة المؤكدة.

أردت من هذه التسمية ما تفيد به الإضافة إذا ما أضيف الاسم إلى نفسه أو صفته، ويضم إلى هذا النمط إضافة العدد إلى تميزه، وإضافة الظرف إلى صفته، وإضافة «أفعل» التفضيل، وإضافة المصدر المؤكد إلى فاعله.

وإضافة الشيء إلى نفسه أو صفته انفراد بها الكونيون، وتوسع في ذلك القراء، فقد ذهب في كثير من الآيات إلى أنها من هذا النمط.

ونذكر هنا شواهد من هذا الضرب من الإضافة، وما جاء في بعضها من قراءات، منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [سورة الواقعة: 95]، فقد نص القراء على أن الحق هو اليقين، وجازت الإضافة لاختلاف لفظ المتضاديين⁽¹⁾. وضم إليها قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [سورة يوسف: 109]⁽²⁾، وقوله تعالى: ﴿وَحَتَّ الْحَمِيدِ﴾ [سورة ق: 9]، وقوله تعالى: ﴿وَحَقُّ آثَرِ إِلَهِ مِنْ حَتِّ الْوَرِيدِ﴾ [سورة ق: 16]⁽³⁾، وقوله تعالى: ﴿وَحَافَتِ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ [سورة ق: 19]⁽⁴⁾، وقوله تعالى: ﴿وَوَدَّكَ دِينُ الْقَبِيلَةِ﴾ [سورة البينة: 15]⁽⁵⁾، وقوله تعالى: ﴿وَمَكْرُ السَّيِّئِ﴾ [سورة فاطر: 43]⁽⁶⁾.

والآيات المتقدمة يذهب فيها القراء إلى أن المضاف إليه خبر من دلالة المضاف، أو من صفته، كما هو في «حق اليقين»، إذ لا يطلق على شيء حق حتى يصل إلى درجة اليقين، وكذا «حبل الوريد»؛ لأن الوريد هو الحبل.

وهناك قراءات ليضع الآيات المتقدمة، منها «ولدار الآخرة»، فقد جاءت الدار في آية أخرى موصوفة بالآخرة في قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾ [سورة الأنعام: 32]، وقد أ

(1) انظر معاني القرآن 1/330، ونشير إلى أن الحجة احتجوا في إضافة الشيء إلى نفسه، فقد أضيف إلى الكونيين حوارهم، ومعهم المعديون. انظر الإحصاف في مسائل الخلاف المصنفة 760، وأجابه ابن السراج، انظر الأصول في النحو 8/2، وذهب الأخفش إلى أن اليقين صفة لموصوف محذوف، تقديره: حق الأمر اليقين، انظر معانيه 494، وانظر الكشف 4/792.

(2) انظر معاني القرآن 2/55 - 56.

(3) انظر معاني القرآن 3/76.

(4) انظر معاني القرآن 3/78.

(5) انظر معاني القرآن 3/41.

(6) انظر معاني القرآن 1/371.

عند الله بن مسعود «دين القيمة» ومكرراً شيئاً، كما قرأ قوله تعالى: ﴿مِنْ الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾ [سورة الدخان: 30] بالإضافة: مِنْ عَذَابِ الْمُهِينِ⁽¹⁾.

كل هذا يدل على جواز إضافة الشيء إلى نفسه، أو صفته، ونشير إلى أن الإضافة فيما تقدم لم يتضمن حذف الجوز، وبدا تفسير هذه الإضافة بأنها تفيد التوكيد، وذلك أن إضافة الموصوف إلى صفته أكثر تخصصاً من وصف الموصوف لصفته، لجواز أن يشترك في الصفة أكثر من موصوف، وهي أشبه ما تكون من قصر الصفة على موصوفها، والقصر ضرب من التوكيد، وكذا يفسر إضافة الشيء إلى نفسه بأنها تفيد التوكيد.

ويضم إلى هذا الضرب من الإضافة إضافة العدد إلى تمييز ويستفاد هذا المعنى من خلال ما جاء به الفراء في قوله: (ألا ترى أن قولهم: ما فعلت الخمسة الأثواب، لمن أحارته تحت الخمسة هي الأثواب)⁽²⁾ فالأثواب خمسة، وكأن الصفة قدمت على موصوفها، ثم أضيفت إليه.

ومن هذا الضرب أيضاً إضافة الظرف إلى صفته، كقولهم: بارحة الأولى، ويوم الخميس، وليلة الخميس. وعام الأول⁽³⁾.

ويضم إلى هذا النوع من الإضافة كل ما يضاف إلى «كل شيء»، فقد نص الفراء على أنه من إضافة الشيء إلى نفسه، وجعل منه قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [سورة الأنعام: 99]، إذ أراد به «كل شيء» النبات⁽⁴⁾.

وهناك معنى ذكره الفراء في قول الشاعر:

ولو أقوت غلنيك ديار غبس عرفت الذل عرفاناً اليقين

يحتاج إلى وقفة، حيث قال: (وإنما معناه: عرفانا، ويقينا)⁽⁵⁾.

فقد يظن أنه أجاز من هذا التفسير إضافة المعطوف عليه «عرفاناً» على المعطوف

(1) انظر معاني القرآن 1/330، والمصدر نفسه 2/286، 2/371، 2/407، 3/41.

(2) معاني القرآن 2/33.

(3) انظر معاني القرآن 1/330، والمصدر نفسه 2/56، 3/156.

(4) انظر معاني القرآن 1/347.

(5) انظر معاني القرآن 2/56.

«الْيَقِين» وليس كذلك؛ لأن العرفان هو اليقين، ومجيء الواو في تفسير الغراء للتأكيّد، على هذا المعنى.

ويضم إلى هذا النمط إضافة «أفعل» التفضيل، وقد ذكر الغراء أنه من إضافة الشيء إلى نفسه، ونص على ذلك في قوله تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُ حَيْرَ حَقِيصًا﴾ [سورة يوسف: 64]، قال: (...) وحفظاً، وفي قراءة عبد الله «وَأَنذَرْتُ خَيْرَ الْحَافِظَيْنِ»، وهذا شاهد للموحّيين جميعاً، وذلك أنك إذا أضفت «أفعل» إلى شيء، فهو بعضه⁽¹⁾.

ويستدل من هذا في إضافة «أفعل» أن الإضافة محضة بما صرح به الغراء من أن المضاف بعض المضاف إليه. وغرضها بيان ما عليه المضاف من الشأن، أو دونه، أو غير ذلك مما يفيد «أفعل» من دلالة. وهذا يعني أن العلاقة بينهما كالعلاقة الصفة بالموصوف.

ومن هذا إضافة المصدر المفعّل إلى فاعله، وهو ضمير، غير أنها تختلف عما تقدم بأنها تفيد تأكيد ما يتعلق به المصدر، ومثل هذه الإضافة في غير القرآن واقعة نثية، وضم إليها الغراء قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالًا﴾ [سورة الزلزلة: 1]، وجر ذلك بعده الموافقة رؤوس الآيات، قال: (الزلزال مصدر، قال: حدثنا الغراء، قال: وحديثي محمد بن مروان، قال: قلت للكلبي: أرايت قوله ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالًا﴾ فقال: هذا سبيلة قولهم: ﴿وَنُفِثَكُمْ بِرَحْمَةٍ﴾ [سورة نوح: 18]، قال الغراء: فأضيف المصدر إلى صاحبه، وأنت قائل في الكلام: لأعطينك عطيتك، وأنت تريد: عطية، ولكن قوله من الجواز موافقة رؤوس الآيات التي جاءت بعدها⁽²⁾.

ويدخل في هذا إضافة المصدر إلى نفسه، أو صفة إذا ما اختلف لفظه، وهم ما ذهب إليه الغراء في مواضع كثيرة، يذكر منها قوله تعالى: ﴿لَا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ [سورة التكوير: 15]، واليقين من معاني العلم، أو من صفته، ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [سورة الواقعة: 25]⁽³⁾، ويرى أن النمرض من هذه الإضافة إفادتها التوكيد.

(1) معاني القرآن 49/2، ونشير إلى أن سيويه عدّ إضافة «أفعل» التفضيل محضة، انظر الكتاب 204/1، وانظر فيها الأصول في النحو 6/2.

(2) معاني القرآن 283/3، وانظر إعراب القرآن للنحاس 752/3، والكشاف 783/4.

(3) انظر معاني القرآن 287/3، ويضم إلى هذا ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لِيُحِبَّ الْخَيْرَ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: 8]، وتقدير الغراء لها: وإنه للخير لشديد الحب. ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿...﴾

وهناك قضية في إضافة المصدر، لا تختلف في حقيقتها عما تقدم في إضافة المصدر إلى نفسه، أو صفته غير أنها تستلزم بوجوب نصب المضاف إذا كان المضاف إليه يتصل في لفظة «الحق»، أو ما كان بمعناه كالصدق، كما هو في قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾ [سورة إبراهيم: 22]، وفي هذا يقول الفراء: (وكل ما كان في القرآن مما فيه من التكرار الحق، أو معرفته، أو ما كان في معنى الحق، فوجه الكلام فيه النصب، مثل قوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾ [سورة إبراهيم: 22]، و﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾ [سورة الأحقاف: 16]»⁽¹⁾

ويفسر وجوب نصب ما تقدم، لإعراب المصدر نائباً عن فعله، وأن المضاف إليه يفيد تأكيد المضاف، وتقديره: وعداً حقاً.

ويستدل على هذا أنه لو خالف المضاف إليه المصدر المضاف، لجاء رفع المضاف. وهذا ما ذهب إليه الفراء في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ عِمَىٰ أَنْ مَرَّمْ قَوْلَ الْحَقِّ﴾ [سورة مريم: 34]، برفع «قول» على أن يفسر «الحق» بأنه الله، ويكون المعنى قول الله، وبهذا التفسير لا تتحقق إضافة المصدر إلى معناه.

واستدل الفراء على هذا المعنى للحق بقراءة عبد الله بن مسعود للآية، إذ قرأها: «قَالَ اللَّهُ الْحَقُّ» برفع «قال» على أنه مصدر بمعنى القول، وجر لفظ الجلالة، ورفع «الحق»⁽²⁾.

ونقول: إن صحت هذه القراءة برفع «قال»، و«الحق»، فليس هناك من قضية تذكر لأن «الحق» يعرب صفة إلى «قال»، ولذا أرى أن هناك تصحيحاً في النص، والصواب هو جر «الحق» على أنه صفة للفظ الجلالة، وهذا يتفق مع معنى أن الحق هو الله، أو هو من صفات الله.

النمط الثالث: الإضافة المنفية.

ويقصد بها أن يسبق الاسم المضاف ما يدل على نفي وقوعه، وهي قضية تدعو الوقوف عليها، وذلك لتحديد نوع الإضافة، وغرضها.

أمثالهم كما ما اشتد به الريح في يوم عاصف [إبراهيم: 18]، وتقديرها عنده: في يوم عاصف الريح، انظر 3/ 285 - 286.

(1) معاني القرآن 1/ 154 - 155.

(2) انظر معاني القرآن 2/ 168.

وإنفراء التفت إلى هذا النوع من الإضافة، وأشار إلى حوز قطع الإضافة من دون أن يتوسع، أو يتطرق إلى تفسير الإضافة المعنى الماضي، حيث قال (. . .) ويختارون أيضاً التبيين إذا كان مع الجحد، من ذلك قولهم: ما هو بتارك حفص، وهو غير تارك حقّه، لا يكادون يتركون التوين، وتركه كثير جائز، وينشدون قول أبي الأسود:

نَأْلَفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَفْغِبٍ وَلَا ذَاكِرٍ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا
من حازف النون، ونصب. قال: النية التوين مع الجحد، ولكنني أسقط النون للساكن الذي لقيها، وأعملت معناها، ومن خفض، أضاف⁽¹⁾.

ونرى أن هذا النمط يختلف عن الإضافة المحضة التي تتحقق من الفعل: لأن الإضافة المنفية مكتسبة من جملة فعلية، فعنها منفي أصلاً. سواء أكان دالاً في ظاهر اللفظ على الماضي أو الحال، أو الاستقبال، كما هو في نحو:

فما هذا بصانع كُزْبِيٍّ أَمْسٍ، أو الآن
في حين أن الإضافة المحضة التي تتحقق من الفعل مكتسبة أصلاً من حسنة فعلية، فعنها ماضٍ مثبت، قد تحقق وقوعه.

وتختلف الإضافة المنفية عن الإضافة المحضة أيضاً بأن الأخيرة تفيد التعريف، أو التخصيص.

أما اختلاف هذا النمط عن غير المحضة، فإن غير المحضة تفيد الإخبار عن شيء قد تحقق الآن، أو عدأ، أو لا يتحقق، ويقصد بها الخفة في الكلام في حين أن الإضافة في هذا النمط منفية أصلاً.

كل هذا يدفعنا إلى القول بأن هذا النمط يختلف عن الإضافة المحضة، وعن الإضافة غير المحضة. وهذا يشكل ضرباً آخر في الإضافة، نستطيع أن يصطلح عليه بالإضافة المنفية. وهي في ظاهر اللفظ غير مقصورة على اسم الفاعل، وإنما جاز تحققها في اسم المفعول في نحو:

مَا زُنِدَ بِمَضْرُوبِ الْأَبِ
أما تحققه في المصدر المضاف، فذلك يتوقف على دلالة النص، فإن قيل.

(1) انظر معاني القرآن 2/202، وانظر الكتاب 1/169.

ما هذا بِضَرْبِكَ

فهو يحتمل نفي الضرب عنه، أو نفي أن يكون المشار إليه . وهو الضرب منه .
وإنما ضَرْبُهُ يختلف عن هذا الضرب . ومثل هذا يقال في غير المصدر في نحو:

ليس هذا بِكِتَابِكَ

فإنه يحتمل نفي أن يكون له كتاب، أو نفي أن يكون المشار إليه هو كتابه بعينه .

النمط الرابع: الإضافة غير المحضة.

سبق أن تعرضنا إلى هذا النمط من الأنماط من خلال ما تقدم في الإضافة المحضة، ونحاول هنا أن نلقي الضوء عليها بشكل واضح؛ فنصبح إذ ذاك أمامها

فالإضافة غير المحضة قد خُصرت في الاسم المشتق الدال على الحال، والاستقبال، وعرضها التخفيف من الكلام . وبما اتصلت به جواز قطع الإضافة المشار إلى أنه لا بد لها أن تتضمن معنى حرف جر، وهذا يعني أنها محضة في المشتق من الفعل المتعدي، يستثنى من ذلك المضاف المشتق من الصفة المشبهة . لأنه مشتق من الفعل اللازم.

والفراء لا يختلف عن غيره من النحاة فيما جاء به في الإضافة غير المحضة . ونستطيع أن نوجز تصوره لها فيما يلي:

أولاً: أنه أجاز قطع الإضافة إذا دل المضاف على الحال، أو الاستقبال . قال (في الإضافة بمعنى ماضٍ من الفعل؛ فإذا رأيت الفعل قد مضى في المعنى، مثل الإضافة فيه، تقول: أهلك أخذ حقدًا، فتقول هاهنا: أهلك أخذ حقدًا، ويتضح أن قوله: أخذ حقدًا؛ فإذا كان مستقبلًا، لم يقع بعد فعلت. أهلك أخذ حقدًا عن قبل، وأخذ حقدًا عن قبل، ألا ترى أنك لا تقول: هذا قاتل حمة مُعَضٍّ، لأن معناه ماضٍ، فتبيح التبيين؛ لأنه اسم⁽¹⁾).

ثانيًا: الإضافة غير المحضة تعيد معنى الحال، أو الاستقبال، وقد انضح هذا في النص المتقدم.

ونشير إلى أننا قد أوضحنا جواز أن تتحقق الإضافة المحضة من اسم الفاعل

(1) انظر معاني القرآن 2/420، وانظر المصدر نفسه 1/298، 1/300 - 301، 3/5، 3/153، 3/155.

يدال على الحال، أو الاستقبال على تفسير، وكان منها قوله تعالى ﴿لَحْمٌ لِّإِيْمَانٍ تَزِيلُ﴾⁽¹⁾
 أذهب من الله العزيز العظيم ﴿لَحْمٌ﴾ عاقر الذئب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول ﴿لَحْمٌ﴾
 [سورة غافر: 1 - 3].

ثالثاً: وهي حوازل دخول الألف واللام على المضاف في غير المحضة، وجعل منه
 قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِ الصَّلَاةِ﴾ [سورة الحج: 182] وأجاز فيها أيضاً، انتهى⁽²⁾.

ونشير إلى أن الألف واللام تفيد التعريف، وأجاز إلقاءها في غير الآية، وعندها
 يكون الاسم نكرة، وهذا يتضح فيما جاء به في قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ قُرَيْشَ الْفُرُوزِ﴾⁽³⁾
 [سورة ص: 92]، حيث أجاز لدائبات أن تكون صفة لقاصرات، قال:
 (مرفوعة، لأن «قاصرات» نكرة، وإن كانت مضافة إلى معرفة «ألا ترى أن الألف واللام
 بحسبان فيها كقول الشاعر:

بَيْنَ الْقَاصِرَاتِ الطُّرُوفُ لَوْ ذُبَ مُخَوِّلٌ مِنْ الذُّرِّ فَوْقَ الْإِنْبِ مِثْلُهَا لَأَثَرُ
 وَالْإِنْبِ الْمَشْوَرُ، فإذا حسنت الألف اللام في مثل هذا، ثم ألقيتهما، فالاسم
 نكرة⁽⁴⁾).

والإضافة غير المحضة حازت في الصفة المشبهة بالنكرة في نحو: هذا حمل الحج
 مؤمراً، وجعل منه قول الشاعر:

وَمَنْ يُسْمِئِهِ يَوْمٌ، فَبِأَنِّ وَرَاءَهُ تِبَاعَةُ مَسِيَدِ الرِّجَالِ عَشُومٌ⁽⁵⁾
 وقد يضاف اسم الفاعل المعروف بالألف واللام إلى التفسير، وعندها تساءل في
 الإضافة، فقلعها، لأن التفسير لا تظهر عليه الحركة الإعرابية، فعلة بانه، سواء أكان
 اسم الفاعل دالاً على الواحد أم أثراً في نحو: أنت الضاريه، وأنتما الضاريه، وأنتم
 الضاريه. وذكر الغناء في هذا امتناع فصل التفسير، فلا يقال: أنت الضاريه إياه لأنه
 لم يُسمع⁽⁶⁾.

(1) انظر معاني القرآن 2/ 228، وانظر المحقق، نسخة 1/ 348 - 349، وانظر الكتاب 1/ 202، والمختص

146/4 - 148.

(2) معاني القرآن 2/ 409.

(3) انظر معاني القرآن 2/ 409، وانظر الإضافة من الصفة المشبهة الكتاب 1/ 194.

(4) انظر معاني القرآن 2/ 226.

وهناك نص للفراء يدعو الموقوف عليه، أورده في قوله تعالى: ﴿وَالْمَقْبِيُّ الْقَصَاةُ﴾ [سورة الحج: 35]، حيث قال: (ولو نصبت الصلاة، وقد حذفت النون، كان صواباً، أنشدني بعضهم:

أَسِيدُ ذُو خُرَيْطَةٍ نَهَاراً
مِنَ الْمُتَلَقِّطِي قَرَدَ الْقُمَامِ

وافرداء، إسماء أجاز النصب مع حذف النون؛ لأن العرب لا تقول في الواحد إلا بالنصب، فيقولون: هو الآخِذُ حَقَّهُ، فينصبون «الحق»، لا يقولون إلا ذلك، والنون مفعولة، فتاء الاثنين والجمع على الواحد، فنصبوا بحذف النون. والوجه في الاثنين والجمع الحذف؛ لأن نونهما قد تظهر إذا شئت، وتحذف إذا شئت. وهي في الواحد لا تظهر، فذلك نصبوا ولو خُفِضَ في الواحد، أجاز ذلك، ولم أسمع إلا في قولهم: هو الضاربُ الرجل، فإنهم يخفضون الرجل، ويخصونه، فمن خفضه شبهه سذهب قولهم: مررت بالحسن الوجه^(١).

فالنص يتضمن قضيتين:

الأولى: أن العرب لا تضيف اسم الفاعل، إذا كان دالاً على الواحد، ولم يمنع الفراء إضافته قياساً بجواز إضافة الصفة المشبهة نحو: هو الضاربُ الرجل، بإضافته لإضافة الصفة المشبهة في نحو: مررت بالحسن الوجه من حيث إضافة المَعْرِفِ بالآلِفِ واللام إلى المَعْرِفِ بالآلِفِ واللام.

الثانية: جواز إضافة اسم الفعل الدال على المشي، أو الجمع إلى المَعْرِفِ بالآلِفِ واللام، وقطعها، كما جاز عدم ذكر التنوين، والإضافة فيه منقطعة، كما هو في قوله تعالى: ﴿وَالْمَقْبِيُّ الْقَصَاةُ﴾ [سورة الحج: 35]، ومنه ما جاء في قول الشاعر المتقدم المتعلق بقُرْدَةٍ.

ونشير إلى أن هناك قضية في تابع المضاف إليه في الإضافة غير المحضة، سنقف عليها في معالجتنا إعراب تابع المضاف.

بعد أن وضح ما جاء في الإضافة غير المحضة من أنها مقصورة على الاسم المشتق

(١) معاني القرآن 2/ 225 - 226، وانظر الكتاب 1/ 184 - 185.

الدال على الحال أو الاستقبال، وأنها لا تتحقق في هذا. نقول: إن هناك آيات، المضاف فيها ليس مما تتحقق فيه الإضافة غير المحضة، وعلى الرغم من ذلك، فإننا إذا أردنا أن نسلّفها، نضعها في الإضافة غير المحضة، أو نردّها، لعدم تحقق الإضافة في المعنى على الرغم من عدم حواز قطع الإضافة، أو تعريف المضاف بالألف واللام، نذكر منها قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ابْنَ شُرَكَائِكَ الَّذِينَ كُفَرُوا تُشَفِّقُونَ فِيهِمْ﴾ [سورة النحل: 27] وما لأحد يؤمن بوحداية الله أن يقول يتحقق الإضافة فيها، ويذهب إلى أنها محضة، وحقيقية؛ لأن قوله هذا يدفعه إلى الشرك بالله.

وبذا، فليس لنا إلا أن نقول بأن الإضافة غير محضة، أو غير حقيقية، وتكاد تمثل نسطاً قائماً بذاته، ومثل هذا كثير في كلامنا، منه قول القائل: هات دليلك، لمن ليس له دليل، ومنه: أعطني كتابك، لمن ليس له كتاب، وادّعي ذلك.

قضايا متفرقة في الإضافة.

وهناك قضايا نحوية متفرقة تضمنتها الإضافة، ورأيت معالجتها تحت هذا العنوان، لتفرعها، وتعددتها.

أولاً: الحذف في الإضافة.

أن الحذف ضرب من الإجاز، وقد عرفته اللغة العربية، فاشتهرت به، وهو غير مقصور على نسط، وإنما نقف عليه في أساليب عدة، منها الحذف في الإضافة.

وهذا العنوان في الإضافة في ظاهر الحال ينافي ما يُنشد من الإضافة؛ وهي تعريف المضاف، أو تخصصه، أو غير ذلك مما جاء في أبحاث الإضافة، وعلى الرغم من هذا، فإن الحذف وارد فيها.

والذي يدفع شبهة أن الحذف مناف لأغراض الإضافة أنه يتحقق إذا كان هناك ما يدل عليه، كأن يتضمن الكلام قرينة حالية، أو لفظية، يفهم من خلالها أن هناك حذفاً. سواء أكان في المضاف، أم في المضاف إليه.

لقد أحاز الفراء حذف المضاف في أكثر من اسم، نذكر منها إيجازته حذف الـ، وذهب إلى هذا في قوله تعالى: ﴿وَسَبَّحْتَ الْقَرْيَةَ﴾ [سورة يوسف: 82]. وفي قوله

تعالى: ﴿عَلَّ خَوْفٍ قَيْنَ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِ فِيهِمْ﴾ [سورة يونس: 183]⁽¹⁾.

وأجاز أيضاً حذف «بعض» في قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ لَفِي زُجْرٍ الْأَوَّلِينَ﴾ [سورة الشعراء: 196]، وتقديره لها: لفي بعض زجر الأولين، وعده من السعة في اللغة العربية، ومثل هذا: ذَهَبَ النَّاسُ، والذاهبون بعض الناس⁽²⁾.

وضم إلى ما جاز حذفه لسعته في العربية؛ حذف المصدر المضاف إلى مفعوله، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْمِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [سورة البقرة: 93]، أي: حُبَّ العجل⁽³⁾.

ومن حذفه لسعته المصدر المضاف إلى فاعله، وذهب إلى هذا في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْأَكْثَرَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ يَخْشَوْنَ اللَّهَ﴾ [سورة البقرة: 177]، أي: ولكن البزير من آمن بالله، ومنه قولهم: ما فعلك إلا كالحمير، يريد: إلا كفعل الحمير، وجعل منه قول الشاعر:

حَسِبْتُ بَغَامَ رَاحِلَتِي عَنَاقاً وما هي وَتَبَ غَيْرُكَ بِالْعَنَاقِ
يريد: بغام راحلتي كبغام عناق، ومنه أيضاً قول الآخر:

يَقُولُونَ: جَاهِذْ يَا جَمِيلٌ بِغَزْوَةٍ وَإِنْ جِهَاداً طَيِّئاً وَقِتَالِهَا
يريد: وَإِنْ جِهَاداً كجِهَادِ طَيِّئ.

وقد يحذف المصدر إذا اشتهر فاعله به، كقول العرب: «إذا سرك أن تنظر إلى السخاء، فانظر إلى هرم، أو إلى حاتم ويريدون: ككرم هرم، وسخاء حاتم»⁽⁴⁾.

وأجاز أيضاً حذف المصدر الصريح المضاف إلى المصدر المؤول في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَكَ تَارِكٌ بَعْضُ مَا يُوْحَىٰ إِلَيْكَ وَصَاحِبُكَ بِهٖ صَدْرَكَ أَنْ يَقُولُوا﴾ [سورة هود: 112]. وجاء تقديره لها: مخافة أن يقولوا، ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضْلُوا﴾ [سورة النساء: 176]. أي: مخافة أن تضلوا، وما يدل على هذا المحذوف هو الترجي، والبيان⁽⁵⁾.

(1) انظر معاني القرآن 476/1 - 477.

(2) انظر معاني القرآن 284/2، وانظر إعراب القرآن للنحاس 500/2، فإنه لم يذكر هذا المعنى.

(3) انظر معاني القرآن 61/1 - 62، وانظر إعراب القرآن للنحاس 199/1.

(4) انظر معاني القرآن 61/1 - 62.

(5) انظر معاني القرآن 5/2، وانظر إعراب القرآن للنحاس 80/2.

أما حذف الظرف، فقد أجازته الفراء، وذهب فيه إلى نصب المضاف إليه، ويظهر أن هذا محصور في «بين» على أن يكون النص قد تضمن معنى حرف الجر «إلى»، قال: (والعرب إذا ألقت «بين» من الكلام تصلح إلى) في آخره، هذا الحرف من الصحاح من الذين جمعوا بينهما «إلى»، والآخر «إلى»، فيقولون «فقدما ما بين» (الغنية).
وله عشرون ما ناقة فجملًا، وهي أحسن الناس ما قرنا، فقدما...»⁽¹⁾

ويريد: مُقرنا ما بين زبالة إلى الثعلبية، ونشير إلى أن الفراء نص في هذا على أن الفاء تدل على «إلى»، و«إلى» تصلح في كل مكان صلح فيه تقدير «بين».

وهذا يتوقف على المعنى؛ لأنه امتنع أن يقال:

داري ما الكوفة فالمدينة

لأن معناه: داري ما بين الكوفة إلى المدينة، وهو ممتنع؛ لأنه يشمل الفضاء كله الذي بين الكوفة إلى المدينة، وإنما الصواب أن يقال:

داري ما الكوفة والمدينة

لإمكان تواجده، وهذا يشير إلى أن الفاء لا تصلح في كل مكان تقدر فيه «بين».

وبذا فإن قولنا:

جالست بين عبد الله فريت

حاز أن يتحقق المعنى إذا ما الفضاء كله، وقد يستع إذا كان المكان أوسع مضاء من ذلك⁽²⁾.

وأجاز الفراء أن تكون «إلى»، «وبين» متدرجين، وهو ما حكاه عن الحسن بن علي بن سعيد أعرابياً يقول: وقد رأى الهلال: الحمد لله ما إهلالك إلى إسرائيل، ومنه قول العرب: الشئ ما خمساً إلى خمس وعشرين، وتقديرهما: الحمد لله ما بين إهلالك إلى إسرائيل، والشئ ما بين خمس إلى خمس وعشرين⁽³⁾.

وسم الفراء إلى ما تقدم قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُثْنَا مَا فَوْقَهَا﴾ [سورة البقرة: 26]. أي: ما بين بعوضة إلى ما فوقها، وهذا أحب الأقوال

(1) معاني القرآن 1/ 22.

(2) انظر معاني القرآن 1/ 22.

(3) انظر معاني القرآن 1/ 23.

إليه في الآية⁽¹⁾.

ويستفاد من هذا كله إضافة إلى ما تقدم حواش حذف الظرف، وإعراب المضاف إليه بإعرابه.

ومن حذف المضاف أجمعاً ما ذهب إليه الفراء في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ (سورة النحل: 1)، فقد أحاز أن يكون المحذوف هو الاسم المعطوف على آيات، وتقديره لها: آيات القرآن، وآيات كتاب مبین⁽²⁾.

وليس الحذف مقصوداً على المضاف، وإنما هو محقق في المضاف إليه، ونقف على هذا النمط من الحذف في بعض الأسماء الملازمة للإضافة، ويدل على المحذوف بناء الاسم المضاف، وإعرابه على أن يحذف منه التنوين، ويطلق عليه بتنوين العوض عن حرف، كما هو الحال في «قبل» و«بعد»، كما جاز أن يدل التنوين على المضاف إليه المحذوف إذا كان جملة، ويطلق عليه بتنوين العوض عن جملة. ونستطيع أن نحصر هذا في «يومئذ»، و«حينئذ»، وغيرهما. ونشير إلى أننا أوضحنا مثل هذا الحذف عند الكلام عن إضافة الظرف.

وليس الحذف مقصوداً على هذه الأسماء، وإنما أحازه الفراء في غيرها على أن يضاف الاسم إلى تابع لذلك المضاف إليه المحذوف. ونذكر منه قوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَشْرُ أَهْلُهَا﴾ (سورة الأنعام: 170)، وتقديره لها: فله عشر حسبات أمثالها⁽³⁾.

وأجازه في المضاف إليه إذا كان مضافاً أيضاً، وذهب إلى هذا في قول القائل: المال بين تميم. ويريد: بين بني تميم، والذي مكن الحذف هنا أن «بين» عند الفراء تضاف إلى اسمين، أو إلى اسم يفيد معنى الجمع، وجعل من الأول قول الشاعر:

قِفَا نَسْأَلْ مَنَازِلَ آلِ لَيْلَى بِتَوْضُحِ بَنِي حَوْمَلٍ أَوْ عِرَازَا
ومن الثاني يُفسر به قوله تعالى: ﴿يُؤَلِّفُ بَيْنَهُمْ﴾ (سورة النور: 48)، على أن يفيد

(1) انظر معاني القرآن 1/20 - 21.

(2) انظر معاني القرآن 2/284، والمصدر نفسه 3/38.

(3) انظر معاني القرآن 1/366، وانظر في حذف المضاف إليه معنى اللب لابن هشام 814، تحقيق الدكتور مازن المبارك وآخرين ط 5، بيروت - 1979.

فيها ضمير المقرد معنى الجمع⁽¹⁾.

ولأنسى أن نصب إلى حذف المضاف إليه ما جاء في حذف ياء المتكلم، ونزل عليها الحذف، وقد تقدم الكلام عنها.

ويستطيع أن يقول فيه تقدم: إن الحذف واقع في المضاف، والمضاف إليه، وبذلك عليه واقع الحذف، أو ضمير يعود عليه، أو لسعة حذفه في اللغة العربية، أو بناء الاسم المضاف، أو الحذف، وقد يحذف الفاعل منه دلالة على الحذف. سواء أكان اسماً أم جملة.

ثانياً: الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

ثم يسمع الغرض الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وإما حصراً في الشعر على أن يكون المضاف مما يتعدى إلى مفعول واحد، وأن يكون الفاصل بينهما مما لا يطفئ الفعل، وأن لا يكون المضاف مصدرأ، وذهب إلى هذا في قول الشاعر:

تروّخ في عَمِيّةٍ وأغائنه على الماء قومٌ بالهراوات هُوَجٌ
مُؤَخَّر عن أنيابٍ جليدٍ رأيه لهنّ كاشباه الزّجاج خُرُوجٌ
فقد فصل بين «مؤخر»، و«جليد رأيه»، ومنه قول الآخر:

وكَرَّارٍ دونَ المِجْحَرَيْنَ جِوَادِه إذا لم يُحَامِ دونَ أنثى حَلِيلِهَا
فقد فصل بين «كرار»، و«جواده»، ويضم إلى هذا قول الآخر:

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدَّارِ

نصب «الليلة»، وهي رواية، ومنه أيضاً:

وكنّاحت يوماً مسخّرة

فقد أجاز الفصل فيما تقدم؛ لأن المضاف ليس مصدرأ، وأن الفاصل مما لا يطفئ الفعل مفعولاً به، ونسب الفراء إلى الكسائي أنه أجاز الفصل بالجار والمجرور، ونصب المفعول نحو: هذا ضارب في غير شيء، أخذاً، على تفسير أن القائلين قد توهّموا بأنهم نؤنوا «ضارب»⁽²⁾.

(1) انظر معاني القرآن 2/ 256.

(2) انظر معاني القرآن 2/ 80 - 81، وانظر الكتاب 1/ 177، فقد ذكر نصب «جواده».

أما الفصل فما يطلقه الفعل مفعولاً به، فقد نصب على سبعة من حلال ما جاء به في قراءة تعالى ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ الْمَلَائِكَةُ فَبَعَثَ اللَّهُ غَمَامًا فَجَاءَهُمْ مِنَ السَّمَاءِ السَّابِغَةُ فَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ [سورة الأنعام: 1137]، فعلى قراءة البناء للمفعول أعرب الشواذ هما بالرفع بدلاً عن الفعل أو لأفعول، وأما القراء ذلك؛ لأن الشواذ هما هم من الأولاد في السب، والميراث، وسبع أن تجر شواذهم⁽¹⁾ في قراءة البناء للمفعول، كما سمع في قوله تعالى ﴿تَحَلَّفاً بَيْنَهُمْ﴾ [سورة إبراهيم: 147] وبهذا لم يأخذ بقراءة ابن عباس لأن الأخير قرأها شواذاً بينهم بالجر. وبذا يكون القراء قد خطأ رواية النصب لقول الشاعر:

فَرَجَجْنَاهَا مُتَمَكِّنًا رَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ
وهي عنده «رَجَّ القُلُوصِ»⁽²⁾.

ونشير إلى أنه أشار إلى حواش الفصل بين المتصانفين بالعام في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الصَّالِفِينَ﴾ [سورة القصص: 228]، فالعام قد فصلت بين «الذين» و«الذين».

ثالثاً: الإضافة إلى الضمير.

ليس هناك من قضية في إضافة الاسم الظاهر إلى الضمير غير أن القراء كان يرى أنه إذا كان اسماً أو ضميراً، ثم ذكر ما يعود على ذلك الاسم، فالأصح إضافة المذموم إلى مسميته عن إضافته إليه، ذكر هذا في قوله تعالى ﴿وَجَعَلَ صُحُفَهُ الْقُرْآنَ﴾ [سورة النحل: 40]، فإذ كانت «الكتاب» بالضم، كان التامس بها الجعل، وبذا يكون «جعل» و«جعل» و«ما أضيفت إليه الكلمة» واحداً. وهذا يدفع القراء إلى اختيار قراءة الرفع عند هذه الإضافة لله. جملة مستأنفة ومثل هذا جاء في قول الشاعر:

مَتَى ثَأْتِ زَيْدًا قَاعِدًا عِنْدَ حَوْضِهِ
بِشَهِيمٍ فَلَمَّا حَوْضُ زَيْدٍ ثَقَارُغُ

(1) انظر السبعة في القراءات 270.

(2) انظر معاني القرآن 2/ 81-82، وانظر المصدر نفسه 1/ 357-358، كما أجاز الرفع بهزيمة الحنفية، انظر 3/ 253، انظر الكتاب 1/ 178-179، و«الكتاب» 1/ 358، والاصناف في مسائل الخلاف، المسألة 460.

(3) انظر معاني القرآن 2/ 305.

فقد ذكر «زبداه» مرتين، ولم يكن في الثانية. (1)

رابعاً: جواز إلحاق نون الوقاية أو نون الرفع في الإضافة.

ذكر الفراء أن العرب لا تختار نون الوقاية إذا ما أضيف اسم الفاعل إلى مفعوله الذي فيه ضمير متصل، سواء أكان المضاف ممثلاً بطل على الواحد في نحو: أنت ضاري، أم للاثنتين في نحو: أنتما ضاريان، أو للجماعة في نحو: أنتم ضاريون.

ولا يقال: أنت ضاري، وأنتما ضاريان، وأنتم ضاريون؛ لأن نون الوقاية لا تلحق إلا بالفعل. وقد جاء ذلك في مراة بعض الفراء الفراء تعالي (2) ولا يدل على قطعية القول (3) وأطلع (4) أسيرة المصاحف 51 - 55، إذ لم تلت «مفعول» بضم الميم، وعدها الفراء شاذة (5).

كما أنها جاءت في الشعر، وعدها الفراء من وهم الشاعر بأنه ذهب باسم الفاعل إلى أنه فعل. نذكر منه قول الشاعر:

فل الله من سزو الغلاة مُريخي ولما تَقَسَّمْنِي الثَّبارِ الكواشي
والنبر دابة تشبه الفَراد، والشاهد فيه «مُريخي»، فقد ألحق بنون الوقاية، ومنه قول الآخر:

وما أفرج، وظني نبي، تَقَسَّمْنِي إلى قسمين
والشاهد فيه «تَقَسَّمْنِي»، فقد لحقت نون الوقاية الاسم المضاف.

أما إلحاق نون الرفع الاسم المضاف، فقد ذكره الفراء في قول الشاعر:

هم القائلون الخير والفاعلونه إذا ما خَشُوا من مُحدث الأمر مُعظماً
والشاهد في «الفاعلونه» والفاعلونه، فلم يلاحظ الشاعر ذلك الرفع عند الإضافة. علماً بأن الجمع فيهما جمع مذكر سالم، ويشير إلى أن ما تقدم محصور في الإضافة إلى المحضة (3).

(1) انظر معاني القرآن 438/1.

(2) انظر معاني القرآن 385/2، وانظر إعراب القرآن للنحاس 750/3، وتفسير القرطبي 238/2.

(3) انظر معاني القرآن 386/2، وانظر في حذف المضاف المصدر نفسه 331/1، وإعراب القرآن للنحاس 751/2 - 752، والقضايا النحوية في تفسير القرطبي 467، رسالة دكتوراه إعداده =

خامساً: إضافة الاسم المركب.

لقد فرق الفراء بين الاسم المركب، إذا كان تركيبه مزجياً، وبين العدد المركب من حيث الإضافة، إذ أجاز في الأول أن يعامل معاملة الاسم المضاف في نحو: هذه عيالك، أما الآخر أن يعامل معاملة الاسم المضاف برفع اللام، والنتيجة من هذا الإعراب أن مثله لا يُعرف فيه الانفصال؛ لأنه لا يستخدم «بعل» من دون «بك»⁽¹⁾.

أما العدد المركب، فله أحكام، فضل الفراء القول فيها:

١ - عذ الفراء العدد المركب الذي هو من أحد عشر، إلى تسعة عشر اسمين معرفتين، جُعلا اسماً واحداً مبنياً على فتح الجزئين رفعاً، ونصباً وجراً، وليس فيهما إضافة، وأجاز إعرابه في الشعر شرط أن يُؤى بإضافتهما الأسماء، وليس عدداً مركباً، كما هو في قول الشاعر:

تَلَفْتُ مِنْ عَيْنَانِي وَشَفَوْتُهُ
سِتَ لَمَانِي عَشْرَةً مِنْ خَمْسَةٍ

٢ - أجاز إعراب العدد المركب إذا أضفت إلى العشرة، نحو: ما فعلت خمسة عشر، ورأيت خمسة عشر، ودرت خمسة عشر، ولا يصح تمييزه، فلا يقال: خمسة عشر ذرهم؛ لأن إعرابهما أحسن، فخرج من دولتهما عدداً مركباً، وأصبحا بمنزلة العدد المضاف إلى معدوده.

ونشير إلى أنه خصم إلى هذا الخبر من الإضافة أعداد العشرة، فقد أجاز إضافة «العشرين»، شرط ألا تُتميَّز، كما هو في نحو: ما فعلت عشرون، وهذه من الأسماء، ويريد بهذا أنه بمنزلة العدد المضاف إلى المعدود.

٣ - أجاز دخول الألف واللام على الآحاد من العدد المركب في نحو: الخمسة عشر على أن يبقى العدد مبنياً.

٤ - أجاز دخول الألف واللام على الآحاد والعشرات من العدد، كما أجاز ذلك في تمييزه، إذا توهم الانفصال في نحو: الخمسة عشر الذرهم.

ونشير إلى أنه أجاز ذلك في «الخمسة الأواب» لأنه يذهب إلى أن الأواب

= كاظم إبراهيم كاظم، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٨٢.

(١) انظر معاني القرآن 2/33.

هي الخمسة⁽¹⁾.

ويستفاد مما تقدم أن العدد المركب إذا افتقد الأول منه إلى الثاني، حكم إضافته، وإعرابه، وإذا لم يفتقر إليه، وجب بناؤه، وحينها وجب تسميته. ولهذا القول في أعداد العقود

سادساً: إعراب تابع المضاف إليه.

لقد أجاز الفراء العطف على المضاف إليه إذا دخل المعطوف والمعطوف عليه على حكم المضاف، وذهب إلى هذا في قوله تعالى: ﴿كُنْزُ الْإِيمَانِ وَاللَّهُ حُشٌّ﴾ [الشورى: 37]، فقد أجاز جزر «الفواحش»، وهي الأحب إليه، وإن لم يقرأ بها⁽²⁾.

ونشير إلى أنه أجاز إعراب المؤنث المضاف إليه بإعرابين، أحدهما بعرب مراعاة لفظ، والآخر مراعاة للمعنى. وقد تقدم الكلام على هذا في إضافة المصدر في نبح عجبت من قيامكم أجمعين، وأجمعون. وجاز الرفع؛ لأن الكاف في المعنى فاعل المصدر

وأجاز ذلك في البدل مع إعادة اللفظ، وأجاز فيه أيضاً الرفع على الابتداء، كما هو في نحو: سمعت فزع ألباب بعضها بعضاً، بخفض العنق، وهم الموجه في الكلام عنده، لأن الذي قبله اسم ظاهر، وأجاز رفع «بعضها» أيضاً على الابتداء⁽³⁾.

ومن قضايا تابع المضاف إليه في الإضافة ما ذهب إليه في حوار نصب المعطوف على السجود مع إعادة للأصل، وقد أحازه في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الْبَلَّ سَكَاً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَاناً﴾ [سورة الأنعام: 96]، فقد نصب «الشمس والقمر» عطفاً على محل «الليل»؛ لأنه مفعول «جاعل»، وجعل منه قول الشاعر:

وَبَيْنَمَا نَحْنُ نُنْظِرُهُ أَثَانَا فَمَلَقَ شَكْوَةً وَزَادَ زَاعَ

(1) انظر معاني القرآن 33/2، 34. وانظر المعقود 33، فقد نص على حوار إضافة أعداد العقود، كما نص في مكان آخر على أن العدد المركب بمنزلة الاسم الواحد، وأجاز «الخمس والعشر»، و«العشرون والثلاثون»، انظر المصدر نفسه 174/2.

(2) انظر معاني القرآن 25/3.

(3) انظر معاني القرآن 324/2.

وأنحاز عاكس ذلك بأن تقطع الإضافة، ونحيز المعطوف على نية الإضافة في المعطوف عليه، كما هو في نحو: أنت أخذت حقك، بحق بيوتك، وقد استحسن هذا إذا فصل بين المعطوفين، وجعل منه قول امرئ القيس:

فصل طمهاة اللحم من بين منضج صفيث شواء أو قدير معجل
فقد عطفت "قدير" على محل "صفيث" على نية الإضافة، وقد فصل بين المعطوف، والمعطوف عليه بـ"شواء"⁽¹⁾.

سابعاً: الألف واللام عوض عن المضاف إليه.

لقد أجاز الفراء أن تكون الألف واللام عوضاً عن المضاف إليه في قوله تعالى: **الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** (سورة الحديد: 150)، ومعناها: محتجة لهم أبائهم، كما ذهب إليه في قوله تعالى: **الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** (سورة المائدة: 39)، ومعناها: هي مأواه⁽²⁾.

وهذا يُذكرنا بتكوين العوض عن المضاف إليه. وتفسير جواز ذلك أن كلاً من الألف واللام، والإضافة بهما أن التعريف، ولذا عُرف المضاف إليه بما تقدم منه من ذلك، فواضح عند الألف واللام. وهذا التعليل يفسح عن دلالة الألف واللام بأنها عهدية ونستطيع أن نحصر جواز هذا فيما عُرف من المضاف إليه كالضمير؛ لأنه كناية عن اسم متقدم.

ثامناً: تكرار المضاف والمضاف إليه واحد.

لقد أجاز الفراء تكرار المضاف، والمضاف إليه واحد، شرط أن يكون المضافان المتكرران هما جارا أن يصطحبا، قال: (وسمعت أبا ثروان العكابي يقول: قطع الله العداة يدك رجل من قاتل يحوز هذا في الشيبين يصطحبان: مثل اليد والرجل، ومثل قوله: عذس عصف أو ربع درهم، وحشك قل أو بعد العصر، ولا يحوز في الشيبين جماعة، مثل الدار والغلام: فلا تجيزن: اشتريت دار أو غلام زيد؛ ولكن عبد أو أمة زيد،

(1) انظر معاني القرآن 1/346، وانظر الكتاب 1/174، والمصدر نفسه 1/171، والمقتضب 4/146.

148، وشرح القوائد السبع الطوائ 97، وشرح ابن يعيش 4/97.

(2) انظر معاني القرآن 2/408.

وعين، أو أذن، ويد أو رجل وما أشبهه⁽¹⁾

ثمرة البحث:

لقد استطعنا أن نخرج بتصوّر جديد للإضافة من دراستنا لها، يصحّ عليها نمطين جديدين، فمستهما الإضافة نفسها من قبل، غير أنهما لم يُفردا، وعليه فالإضافة تتمثل في أربعة أنماط، هي:

النمط الأول: الإضافة المحضة أو الحقيقية.

لا يضم هذا النمط من جديد سوى ما جئنا به من جواز أن تتحقق من اسم الفاعل الدل على المستقبل في ظاهر اللفظ، وبيننا أن حقيقة ذلك هي أن المضاف منصف بصفة، تُعلم في وقتها، كما هو في قوله تعالى: ﴿حَمَّ (١) نَزِلُ الْكَتَبِ مِنْ أَلَمِ الْعَمْرِ أَلِيمِ (٢) غَافِرُ الذَّنْبِ وَقَابِلُ التَّوْبِ شَدِيدُ الْعِقَابِ ذِي الْقَوْلِ (٣)﴾ (سورة غافر: 2 - 3)، وأوضحنا موقف الفراء منها بأنه أنزل «غافر الذنب» و«قابل التوب» منزلة النعت للمعرفة

والإضافة المحضة تكون أيضاً من المصدر والظرف، ومن هذه الإضافة ما يتضمن معنى حرف جر.

النمط الثاني: الإضافة التي تفيد التوكيد.

وغرضها واضح من عنوانها، وتتحقق في إضافة الشيء إلى نفسه، أو صفة: «دار الآخرة»، و«وعد الحق»، ومنه أيضاً إضافة المصدر المؤكّد لعامله إلى فاعله، وهو ضمير كقوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ (سورة الزلزلة: 1).

ولا يدخل في هذا النمط إضافة بعض الشيء إلى كله، كقولنا: ثوب خبز، وخاتم حديد.

النمط الثالث: الإضافة المنفية.

ويتمثل هذا النمط في الإضافة المسبوقة بما يفيد أنها منفية، سواء أدل المضاف على الماضي، أم الحال، أو الاستقبال، كقولنا: ما هذا بضارب زيد فإن قصد نفي

(1) الفراء 322/2، واطلع المسألة في الكتاب 205/2، والمفتضب 227/4، وشرح ابن عليل 79/2

تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط 2 القاهرة - د - ت وشرح الأشموني 527/1.

الحدث، فالإضافة منفية، وهي تختلف عن المحضة؛ لأن الأخيرة قد تحقق فيها الضرب، وإفادتها التعريف أو التخصيص.

وتختلف عن غير المحضة؛ لأن الأخيرة تعبر عن شيء قد يتحقق، أو لا يتحقق، وليس فيها ما يفيد النفي.

النمط الرابع: الإضافة غير المحضة أو اللفظية.

وهذه الإضافة تتحقق في اسم الفاعل الدال على الحال أو الاستقبال، وفي الصفة المشبهة، ولم أقت غايها في اسم المفعول، وهذا لا يسع الإضافة منه، ونفقد هذه الإضافة التحفيف في الكلام، ليس إلا، ونشير إلى أنها لا تتضمن معنى حذف حرف

والجديد في هذه النمط ما ذهبنا إليه في تحتها في غير ما تقدم، كما هو في قوله تعالى: ﴿لَمَّا يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُخْبِرُهُمْ وَيَقُولُ إِنَّ رَبَّنَا لَذِي كُرْسِيِّ عَشْرِينَ﴾ [سورة النحل: 27] فإشكاله: إضافة غير محضة، وغير حقيقية، وإن لم يكن المضاف مما يدل على الحال، أو الاستقبال؛ لأن الإضافة غير محقة في المعنى، وقد أوضحنا هذا في الإضافة غير المحضة.

المصادر والمراجع

- الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط 3 بيروت - 1988.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. زهير عاري زاهد، عالم الكتب 1983.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 3، مصر - 1955 .
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي محمد الحارثي، مصر - 1976.
- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق إسحاق إبراهيم أطفيش بيروت - 1966.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، طبعة دار إحياء الكتب العربية، مصر - د . ت .
- شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 2، د . ت .
- شرح القضايد السبع الطوال، لأبي بكر الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، ط 2، القاهرة 1967.
- شرح المفضل لابن يعيش، طبعة عالم الكتب في بيروت، ومكتبة المشي في القاهرة، د . ت .
- القضايا النحوية في تفسير القرطبي، رسالة دكتوراه، إعداد د. إبراهيم تاطم، جامعة القاهرة، كلية لآداب - 1982.
- كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف ط 2، القاهرة - 1980.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة - 1968.
- الكشف عن حقائق التنزيل، لجار الله الزمخشري، طبعة دار الكتاب العربي، ط 3، بيروت - 1987.

- معاني القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق فاضل محمد الحساء، ط 2، الكويت - 1981.
- معاني القرآن لأبي ذكريا الفراء، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، القاهرة - 1977.
- معني اللبيب لأبن هشام، تحقيق الدكتور مازن المبارك وآخرين، ط 5 بيروت - 1979.
- المقتضب لأبي العباس السمر، تحقيق عبد الخالق عزيمة، القاهرة - 1388.
- مجمع الهوامع لجلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، الكويت - 1979.

المبحث الثاني

الجملة الشرطية في القرآن

إن الجملة الشرطية في القرآن الكريم لا تختلف عن غيرها من الأساليب التي تضمنها القرآن الكريم في كونها عبيقة في دلالتها، شائكة في عروصها، تدعو الوقوف عليها.

ولم يغفل القراء هذا، فكان شياً ما يتوسع في الشرح لبيان ما تتضمنه بعض أساليب الشرط من معاني، المدرجة أنه قسم أساليب لم تشتهر في الشرط إلى هذا الباب وحاول أن يدل على تفسيرها هذا المعنى، ومثل هذا سنتقف عليه في «أنا المصدورية الناصبة، وفي غيرها.

وجاء البحث في ثلاثة مباحث تناولت في الأول أدوات الشرط، وعالجت في الثاني فعل الشرط وجوابه، وتضمن الثالث قضايا متفرقة تمثلت في مجيء الشرط من الأمر، ومن الاسم الموصول، واجتماع القسم وجوابه، ولا يخفى أن البحث قد أفاد من بعض المصادر والمراجع.

القسم الأول:

أدوات الشرط.

ونتناول فيه ما جاء به القراء من وصايا نحوية ودلالية في أدوات الشرط.

إن:

بكسر الهمزة، وسكون النون أداة شرط حازمة تفيد تفسير الفعل معنى المستقبل، أحيا القراء أن تفيد الفعل معنى الماضي، وذلك إذا ما فتحت همزتها. كما ذهب إلى جواز أن تتضمن معنى «لو» الشرطية. هذا وإن الحدث عن المفتوحة الهمزة يشبه إلى أنها بحكم «أن» المصدورية الناصبة للفعل المضارع. وهو ما سيتضح بعداً.

وفتح همزة «إِنْ» الشرطية مضبوطة مستحق الوقوف عليها وحاصلة إذا علمنا أن الفراء قد نص على ذلك في أحد من آراءه، نذكر منها قوله تعالى «لَوْ كُنَّا أَنْتُمْ مِنْ قَسَمِهِمْ» [سورة البقرة: 90]. حيث قال: «الموضع كان جازماً. وإن الكسائي يقول في «أَنْ» هي في موضع خفض، وإنما هي جزء»⁽¹⁾.

ولم يترك الفراء فتح همزة «إِنْ» الشرطية من دون تعليل. وتفسيره لذلك هو: إذا كان الجزء لم يقع عليه شيء قبله، وكان ينبغي بها الاستقبال، كسرت «إِنْ» وحركت بها، فقلت: «أَكْرَمُكَ أَنْ تَأْتِيَنِي»، فإن كانت «تَأْتِيَنِي» قلت: «أَكْرَمُكَ أَنْ تَأْتِيَنِي»، وأجل من ذلك أن تقول: «أَكْرَمُكَ أَنْ تَأْتِيَنِي»، كذلك قال الشاعر:

أَتَجِدُكَ إِذَا كَانَ الْحَبْلُ يَطُوقُ الْخَوْدَ
وَحَدَّيْكَ الْفَصْلَ مِنْ حَذَا الْفُتَيْطِ
يريد: أتجزع بأن، أو لأن، كان ذلك: ولو أراد الاستقبال، ومخفض الجزء، لكسر «إِنْ» وحركت بها، فتقول: «لَوْ كُنَّا أَنْتُمْ مِنْ قَسَمِهِمْ» فقلت: «لَوْ كُنَّا أَنْتُمْ مِنْ قَسَمِهِمْ» على «أَنْتُمْ» إن لم يؤموا» [سورة الكهف: 6] فقرأها الفراء بالكسر⁽²⁾.

يشير النص إلى أن «إِنْ» الشرطية إذا لم تكن معمول عامل متقدم، وقصد بها المستقبل، كسرت همزة بها، وحرك الفعل بعدها بحسب ما سجدنا. وحرك فتح همزة إذا كان الفعل على الزمان الماضي لفظاً أو في المعنى. وهذا يتحقق إذا كان الفعل مضبوطاً منصوباً، لأنه يحذف من نحو: «أَكْرَمُكَ أَنْ تَأْتِيَنِي»، وأجل من هذا أنه إن رأيت الفعل ماضياً بعد أداة التعلية في همزة في نحو: «أَكْرَمُكَ أَنْ تَأْتِيَنِي» وذلك الفراء هذا في أحد من مواضع⁽³⁾.

ويمكن القول فيما تقدم أن الفراء أجاز فتح همزة «إِنْ» الشرطية على أنها تتضمن الحذف، وليست محذوفة فيه إذا كانت معمولاً لعامل متقدم طغى الحذف أم لا. متصفاً بمعنى جواب الشرط. والفعل بعدها ماضٍ، أو مضارع منصوب بها. وبذا فإن «أَكْرَمُكَ أَنْ تَأْتِيَنِي»، و«أَكْرَمُكَ أَنْ تَأْتِيَنِي»، يتضمنان معنى: «إِنْ أَتَيْتَنِي أَكْرَمُكَ»، وإن تَأْتِيَنِي أَكْرَمُكَ:

(1) الفراء 58/1. ويظهر أن ما ذهب إليه الفراء مخالف لما ذهب إليه الكسائي لإعرابه «أَنْ» معمول المنصهر «بِقَاء».

(2) الفراء 58/1. ونشير هنا إلى أن الفراء أجاز أن تتضمن «أَنْ» معنى «إِذَا» في قوله تعالى: «لَوْ كُنَّا أَنْتُمْ مِنْ قَسَمِهِمْ» فقلت: «لَوْ كُنَّا أَنْتُمْ مِنْ قَسَمِهِمْ» على «أَنْتُمْ» إن لم يؤموا» [الكهف: 6]، والقراءة بالكسر، كما أجاز في بعض المواضع أن تكون «إِنْ» نافية، أو شرطية انظر 200/2.

(3) انظر 178/1، 299/1 - 300، 411/1، 200/2، 222/2، 275/2 - 276، 280/2.

وبما قد أنها إذا لم تكن معمولاً لعامل متقدم، لم يسبقها هذا المعنى إعراباً لقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ (سورة محمد: 118) إذ العرب «أن» إرادة للساعة، وهناك شواهد قرآنية أخرى في هذا⁽¹⁾.

ولم يقصر الفراء فتح حمزة «إن» الشرطية على هذا النمط، وإنما أجازها أيضاً إذا كانت هناك علاقة في الإعراب بما بعدها، وأنها تفيد معنى الجزاء، وقد قصر على هذا في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (سورة النفا: 257)، وفي قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا خَيْرٌ لِّكُفْرٍ﴾ (سورة البقرة: 184)، فإن أعراب «أن» هي الأداة الأولى مرفوعة بالفتحة، وأما في الآية الثانية «وَأَنْ تَقُولُوا خَيْرٌ» من باب المندرجة والخبر، وهذا من أفعال، والمعنى المستحسن فيهما هو: إن تعمدوا فهو أقرب للتقوى، وإن عصيتم فهو خير لكم⁽²⁾.

ولا أجد أنَّ هناك فرقاً بين النمطين سوى أن النمط الأول يتحقق بتقدم ما تعلقت به «أن»، والنمط الثاني يتحقق بتقدمها على ما تعلقت به، وإذا كان «إن» الشرطية يصح استخدامها إذا كانت متعلقة بمفعول، وفي غير ذلك تكسر، وقد أشار الفراء إلى أن فتح حمزة «إن» الشرطية وليس بها لا يختلف من نكر وفتح حمزة «أن» المشبهة بالفعل، حيث قال: «ومثل «إن» في الجزاء في إعرابها حين انكسر إلى الفتح إذا أصلها «أفعل» فإن العرب قلت: إنك قائم، بأن مكسورة بعد الفعل في أن تعديها، فإذا جمعت مكان الفعل شيئاً في معناه مما قد يحدث حمضاً أو رفعاً أو نصباً، فتحت «أن»، فتصلت «أفعلت» إنك قائم⁽³⁾.

ونصل بهذا كله إلى أن الفراء لم يفصل بين «إن»، و«أن» إلا بما يتقدمهما من إعراب، وفي كلا الحالين يفيد أن معنى الجزاء، كما هو في نحو: ما أفعل ذلك إلا أن يشاء الله، وسأفعل ذلك إن شاء الله، ولا يصح ذلك في «أن». وهذا يشير إلى أن هناك

(1) ونشير إلى أن الفراء أجاز أن تكسر حمزة «إن»، وهي تفيد معنى الجزاء، وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء. ومن الشواهد القرآنية على ذلك أيضاً: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً﴾ [الزخرف: 166]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالُ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءُ مُؤْمِنَاتٍ لَّمْ يَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَّوَّهُمْ...﴾ [الفتح: 25]. وقد منع في الأخيرة أن تكون «أن» شرطية لوجود «لولا» لأنها تطلب الأسماء. انظر 61/3.

(2) انظر الفراء 179/1، والمصدر نفسه 275/2 - 276.

(3) الفراء 180/1.

علاقة دلالية بين «أن» المصدرية الناحية وإن الشرطية بحوز أن تعتمد المصدرية معنى الشرط، وهذا غير مطرد دائما تقدم، ولا يؤخذ بقاعدة نحوية، وإنما استنباطا يتوقف على دلالة النص، فقد تنبذ «أن» المصدرية الناحية معنى الشرط في مواضع، بمنع هذا المعنى فيها في مواضع أخرى، والميلت النظر فيما تقدم أن الغرض لم يكن أن «أن» المصدرية الناحية التي تنبذ معنى الشرط بالمصدر الصريح، وإنما نادى بسحبها معنى الشرط.

ان، بمعنی الو۔

نفس القرآن على جواز أن تعصم وإن الشرطية الجازمة بمعنى الجواز الشرطية
الجازمة، وأنها تجاب بما تجاب به "ولو" لأنها - كما يوضحها - متقاربة في المعنى
وتجعل ذلك هي قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنفَجَكُم﴾ [سورة النجم: 22]، قال فيها "أقول" وإن
أعصمكم، و"ولو" وإن متقاربتان في المعنى. وذلك حاز أن يجاري "لو" بجواب "إن"،
و"إن" بجواب "ولو" في قوله ﴿وَلَوْ أَنفَجَكُم﴾ فإذها فإذها مضمرة لعلوا من بعد. ينفرد
[سورة الروم: 51].

ونشير إلى افتراض جواب الشرط بالإلزام في قوله تعالى ﴿وَأُولَئِكَ أَرْسَلْنَا فِي أَمْمَارِهِ﴾
الروم: ٤٥١، جاء نتيجة اجتماع القسم الذي تضمنه الإلزام في قوله «وَأُولَئِكَ أَرْسَلْنَا» مع الشرط.
وللقراء كلام في هذا يطول ستقف عليه في اجتماع القسم والشرط.

وتعني «إن» بمعنى «أن» يشير إلى أن لها ما لا «أ» من شأنه، ومعان، وهذا غير محقق فيما ذكر له «إن» من معان (2)

إِنَّ + مَا.

«إثبات» أداة مركبة من «إن» الشرطية الجازمة، و«أما»، ولم يصحح الفراء بهذا التركيب، وإنما اكتفى من القول بأن «إثبات» شرطية، توصل بال«أما» حين يؤكد فعل الشرط.

(1) الخراء 143/1. وانظر المصدر نفسه 233/1، 370/2. ويشير هذا إلى أن الخراء قد دُرّج في قول ابن تكتون أنه المضمرية مكان «أراد المضمرية»، والعكس كذلك في نحو: «وددت أن أسيب» مالا فصاح، وقد أُجبت عنها فعل ماضٍ وكذا: «وددت أن ذهبت سوا» و«وددت أن تذهب» جاء، انظر 175، وانظر «أراد وإش» الكتاب 108/3. معاني الأحكام 184، إعراب القرآن المحاشي 224/1.

(2) انظر معاني 'لو' في معني اللبيب 337 - 344، وانظر في 'إن' المصدر نفسه 33.

بون التوكيد حفيضة كانت أم ثقيلة ونعت الفراء هذا «إما» قد يفصح بها أنها «الدة»، ذكر ذلك من خلال ما جاء به في قوله تعالى ﴿وَمَا تَخَافُ مِنْ قَوْمٍ خِشَاءٍ﴾ [سورة الأنفال: 58]، قال «وقوله «تخافن» في موضع حزم، لا نجد العرب تدخل النون الشديدة ولا الحفيضة في الجراء حتى يصلوها بـ«ا»، فإذا وصلها أروا، النون»⁽¹⁾.

وقوله «في موضع حزم» يشير إلى أن الفعل مضي لانصالة بون التوكيد. هذا، وإن افراء قد عطل دخول النون بأن العرب أرادوا أن يصلوها بينها، وبين «إنا» التي بعدها التخيير، كما أنه نص على أن جوابها أكثر ما يكون بالفاء، وعلى ذلك بأمرين

أحدهما: «هـ» وجود النون الذي يوجب تقديم «إنا» وتأخير جوابها، لأنه لا يقال اضربه إنا يقومن.

والآخر: «هـ» أن وجود النون يكسبه وهماً بأن النحولة لا تفيد الشرط، ودخل الفاء يرفع هذا الهمس فيه. قال «فاختيرت الفاء لأنهم إذا نقوا في «إنا» جعلوها صديراً للكلام، ولا يكادون يؤخرونها. ليس من كلامهم: اضربه إنا يقومن، إنما كلامهم أن يقدموها، فلما لم يمت التقديم جاءت كالحارج من الشرط، فاستحبوا الفاء فيها، وأروها كما استحبوا في قولهم: أما أخوك فقاعد، حين ضارعتها»⁽²⁾.

وهناك موضع أجاز فيه الفراء أن تكون «إنا» الموصولة بالمصدر الصريح المنصوب قد أفادت معنى الشرط، كما أجاز أن تفيد الإباحة، فتخرج عن المعنى المذكور. ونص على هذا في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا شَاكَرُوا وَإِنَّمَا كَفَرُوا﴾ [سورة الإنسان: 3]، قال «وإنما» ها هنا تكون جراء، أي: إن شكر، وإن كفر، وتكون على «إنا» التي مثل قوله ﴿إِنَّمَا يَعْتَبِرُهُمْ﴾ [سورة التوبة: 106]⁽³⁾.

وهذا الذي ذهب إليه الفراء يدفعنا إلى القول بأنه أجاز أن ينوب المصدر الصريح عن فعل الشرط، وهذا يتوقف على المعنى.

(1) الفراء 1/ 414، وانظر في «إنا» المقتضب 59/ 2، ومغني اللبيب 87.

(2) الفراء 1/ 414.

(3) الفراء 3/ 214.

من وما.

اسماء بغيردان أكثر من معنى، منها الشرط، وإن أضاف ذلك حرم فعل الشرط وجوابه⁽¹⁾، وهما بما يزيلانه من معنى غير مؤثنتين بدلان على الواحد، الأكثر، مذكراً كان أم مؤنثاً، وإن لم يحرم فعل الشرط، أدخلت الفاء على جوابه، وعندها بغيردان معنى الاسم الموصول⁽²⁾.

ويعرب الفراء اسم الشرط بما يتعلق به من معنى، فإن كان مبتدأ، رفعه بما عاد عليه، سواء كان ذلك في فعل الشرط أم في جوابه، أم فيها معاً. وأثبت ذلك في قوله: «فإنه جرؤه من جر في حمله» فهو جرؤه أسيرة صحت 175 حيث قال «من» في معنى جزاء، وموضعها رفع بالياء التي عادت، وجواب الجزاء الفاء في قوله: «فهو جزؤه»: ويكون قوله «جزؤه» الثانية مرتفعة بالمعنى المجمل في الجزاء وجوابه⁽³⁾.

ف«جزؤه» الأولى مبتدأ مرفوع بالجملة الشرطية، و«من» مبتدأ ثان، مرفوع بما عاد عليه⁽⁴⁾، وهذا يحتمل أن يكون العائد في «رحله»، ويحتمل أن يكون فيه وفي قوله «فهو جزؤه». وعلى القول الأول يحرم فعل الشرط هو الخبر، وعلى القول الثاني يحرم فعل الشرط هو خبره. والقول الثاني أقرب، لأنه أحرف الجملة الشرطية خبراً تاماً مستنداً الأول.

وحاول الفراء أن يثبت الإعراب الثاني بقول الفاضل لك عندي إن بشرتني هناك ألف درهم. وتقديره: لك عندي هذا⁽⁵⁾. وتفسير هذا هو أن «لك عندي» الأولى خبر مقدم، و«فإنك عندي» الثانية خبر له «ألف درهم» التي هي جواب الشرط، فتكون «لك عندي» ممكن أن تكون جواب الشرط وجوابه بمنزلة «لك عندي» الأولى، ولما كانت الجملة الشرطية لا تصلح أن تعرب بهذا الإعراب راجع الفراء بقدر لك عندي هذا من دون أن ينصرف إلى شأن ما عليه إعراب لك عندي الأولى. وإنما انتهى بسبب العلاقة بينها وبين جملة الشرط.

وخروجاً من هذه الدائرة المغلقة نقول إن جملة جواب الشرط قد تضمنت جملة

(1) انظر الفراء 1/178، 1/475 - 476؛ 2/51 - 52.

(2) انظر بحث الاسم الموصول وصلته.

(3) الفراء 1/179، وأجاز الفراء أن تكون «من» اسماً موصولاً.

(4) لقد عالجنا رفع الاسم ونصه بما عاد عليه في بحثنا «نظرة الفراء للاشتغال».

(5) انظر الفراء 2/52.

فعل الشرط، وإن كان قد بقي التامية، فزيد له شيء، وإن دخلت فيه الحواب عليها

وهذا قصبة لهم إعراب الشرط وفعله، وهي أن الفراء مع أن يحرم فعل الشرط، وأمره مرفوعاً بالمعنى، وذلك إذا وقع اسم الشرط معزولاً لعمل متقدم، قال (1) :
ومثله من الجزاء الذي إذا وقع عليه جافض أو رافع أو ناصب، ذهب عنه الجرم،
قولك: اضربه من كان، ولا آتيك ما عشت، ف«من»، و«ما» في موضع جزاء، والفعل
بمعنى مرفوع في المعنى، لأن «كان»، والفعل الذي قبله قد وقع على «من»، و«ما» ذهب
عن الجزم، ولم يخرج من تأويل الجزاء قال الشاعر:

نَلَسْتُ مَقَاتِلًا أَبَدًا قَرِيْشًا مُصِيبًا زَغَمَ ذَلِكَ مِنْ أَصَابِ
في تأويل رفع لوقوع مصيب على «من» (2).

وتوضيح ما تضمنه النص بالنقاط التالية:

أولاً: إن قوله «اضربه من كان»، فيه جملة «اضربه» جواب الشرط، وقد تضمنت
ضميراً يعود على اسم الشرط.

ثانياً: إن المصيب في الجملة متقدم قطعاً متأخر زجراً، وهذا الوضع جعل الفراء
يقول في اسم الشرط إنه معرب بما قبله. وحقيقة الأمر أن ضميره هو المعرب بما ذكره
الفراء من إعراب.

ثالثاً: إن فعل الشرط «كان» قد تضمن ضميراً يعود على اسم الشرط، وهذا عند
الفراء يجعل اسم الشرط متعلقاً بفعل الشرط أيضاً.

ومن هذه النقاط الثلاث نصل إلى أن اسم الشرط عند الفراء متعلق بما قبله لوجود
المصير الذي يعود عليه، ومتعلق بما بعده بالنسبة لجملة وهذا الوضع يجعل اسم الشرط
الشرط بـ«من» ويستفاد من هذا أنه إذا تقدم جواب الشرط على اسم الشرط، وقد تضمن
كل من فعل الشرط وجوابه ضميراً يعود على اسم الشرط امتنع جزم الفعل، وهو في
المعنى مرفوع لأنه بمنزلة الاسم الموصول في نحو: جاء من ساعده، غير أن الأول يفيد
الشرط، والثاني لا يتحقق فيه هذا المعنى.

وكذا القول في: لا آتيك ما عشت. لتفهمه ضميراً محذوفاً يعود على «ما».

(1) الفراء 1/179.

وَأَسْتَطِيعُ الْقَوْلَ فِي هَذَا كُلِّهِ أَنَّ الْقِرَاءَ أُعْرِبَ اسْمَ الشَّرْطِ بِإِعْرَابِ التَّصْغِيرِ الْعَادَةِ، وَلَمْ يُخْرِجْهُ عَنْ مَعْنَى الْجَزَاءِ، وَيُؤَكِّدُ هَذَا مَا جَاءَ بِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿قَوْلَهُ عَلَى الْتَابِ حَيْثُ أُنْصِتَ مِنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ مَبْلًا﴾ [سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ: 97]. فَقَدْ أُعْرِبَ «مِنْ» سَدًّا لِلنَّاسِ⁽¹⁾

أَيْنَمَا، مَتَى، أَيْ، مَا، حَيْثُ، مَا، كَيْفَ، مَا، مَهْمَا.

ذَكَرَ الْقِرَاءُ أَنَّ حُرُوفَ الِاسْتِفْهَامِ وَيُرِيدُ بِهَا أَسْمَاءُ إِنَّ اقْتَرَنَتْ بِأَمَّا أَفَادَتْ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَإِذَا لَمْ يَقْرُنْ بِأَمَّا فَالْعَلَّاقَاتُ أَيْهَا تَقِيدُ الِاسْتِفْهَامَ، وَأَحَارَ إِفَادَتُهَا مَعْنَى الشَّرْطِ، قَالَ «إِذَا رَأَيْتَ حُرُوفَ الِاسْتِفْهَامِ قَدْ وَصَلَتْ بِأَمَّا، مِثْلُ لَوْ، أَيْسَا، وَمَتَى، أَيْ، مَا، وَحَيْثُ، مَا، وَكَيْفَ، مَا، وَأَيَّا، مَا نَدْعُوهُ، كَانَتْ جَزَاءً، وَلَمْ تَكُنْ اسْتِفْهَامًا. فَإِذَا لَمْ تَوْصِلْ بِأَمَّا، نَالِ الْأَعْلَابُ عَلَيْهَا الِاسْتِفْهَامَ. وَجَارَ «الْجَزَاءُ»⁽²⁾ وَذَكَرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَنَّ الْعَرَبَ تَجْعَلُ «مَا» صِلَةً فِيمَا يَبْتَنُونَ فِيهِ الْجَزَاءَ وَضَمُّهُ إِلَى مَا تَقْدِمُ «مَهْمَا»⁽³⁾.

وَنُصِبَ إِلَى أَنَّ الْحَقَّ قَدْ تَضَمَّنَ «حَيْثُ»، وَهُوَ مِمَّا لَمْ يَشْتَهَرْ فِي أَنَّهُ لَيْدٌ الِاسْتِفْهَامِ. وَقَدْ تَضَمَّنَ هَذَا الْمَعْنَى إِذَا مَا اقْتَرَنَ بِأَمَّا، وَجَوَابُهُ بِالْفَاءِ. دَلِيلُنَا فِي ذَلِكَ هُوَ أَنَّ الْقِرَاءَ قَدْ ضَمَّنَ «أَيْ» لَمَّا مَعْنَى الِاسْتِفْهَامِ إِذَا مَا اقْتَرَنَ جَوَابُهَا بِأَمَّا، عَلَى أَنَّ يُنْصَبُ فِعْلُ الْجَوَابِ، قَالَ: «فَإِذَا أَدْخَلْتَ فِي جَوَابِ الِاسْتِفْهَامِ فَاءً، نَصَبْتَ، كَمَا قَالَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - ﴿لَوْلَا الْخُرُوجُ إِلَى أَمَلٍ قَرِيبٍ فَاسْتَدْرَكَ﴾ [سُورَةُ الْمُنَافِقِينَ: 10] فَنُصِبَ»⁽⁴⁾.

وَقَدْ نَصَبَ «أَيْ» إِلَى التَّصْغِيرِ، وَتَقِيدُ مَعْنَى الشَّرْطِ. وَمِثْلُ لَهُ الْقِرَاءُ بِقَوْلِهِ: «لَهُمْ يَوْمَ مَاصِرَبٌ»⁽⁵⁾ كَمَا جَرَّ إِصَابَتُهَا إِلَى غَيْرِ التَّصْغِيرِ، مِمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَمَّا الْأَحْيَاءُ فَصِيَّتْ وَلَا عُدُونَكُمْ عَلَى﴾ [سُورَةُ الْقَصَصِ: 28]⁽⁶⁾.

(1) انظر الفراء 1/ 179.

(2) الفراء 1/ 85، وانظر الجزم به «أينما» الكتاب 3/ 59 - 60، إعراب القرآن للتحامس 1/ 633، تفسير القرطبي 7/ 267.

(3) انظر الفراء 3/ 189 - 190. وهناك شاهد شعري في «حيثما» شرطية ذكره، انظر 2/ 103.

(4) الفراء 1/ 85.

(5) انظر الفراء 1/ 179.

(6) انظر الفراء 1/ 305.

وقد تؤخر «ما» بعد المضاف إليه، وهو في قراءة عبد الله بن مسعود «أي الأجلين ما قضيت فلا عذر إن علمي»، وذكر الفراء أن هذا أكثر من الأول في كلام العرب، وجعل منه قول الشاعر:

وأيهما ما أتبعن فإنني خريصٌ على إثر الذي أنا تابعٌ
ومنه ما سمعه الكسائي عن أعرابي: فأَيُّهم ما أخذها ركب على أيهم⁽¹⁾، ويريد: أيهم أخذ اللعبة ركب على أيهم يشاء.

ويظهر أن تأخير «ما» مقصور على «أي»، وتعليل ذلك أنها تختص من بين الأدوات المنقذة بإضافتها إلى الاسم. وما تفيد «ما» في هذه الأسماء لم يصرح به الفراء، مع أنه أشار إلى أنها صلة من صلات الجاء⁽²⁾. والشروط من دولها - كما تقدم - قليل.

إذا:

شرطية ظرفية غير جارية، تعيد معنى المستقل. وإن اتصلت بالفعل الماضي. ولم يختلف الفراء عن غيره في أن «إذا» أداة شرط، وأشار إلى أنها ظرفية، وفسرها بأنها تعيد معنى «في». وقد صرح بذلك في قوله: «وأكثر الكلام فيها الرفع؛ لأنها تكون في مذهب العسفة. ألا ترى أنك تقول: الرطب إذا اشتد الحرق. تريد: في ذلك الوقت⁽³⁾»، وقوله «الصفة» مصطلح عُرف بين الكوفيين أنهم يريدون به الظرف.

ولما كانت «إذا» ظرفية، فهذا يحتم أن تتعلق بما يفيد هذا المعنى. ولم يعمل الفراء هذا، فانصرف إلى الكشف عما يمكن أن تتعلق به «إذا»، وهو في ذلك يحكمه المعنى الذي يدفعه إلى تجويزه أن تتعلق بما قبلها، أو بما بعد الذي اتصلت به، حيث قال: «فلما كانت في موضع صفة، كانت صلة للفعل الذي يكون قبلها، أو بعد الذي يليها، كذلك قال الشاعر:

وإذا تكون شديدة أدعى لها وإذا بحاش الحين يدعى خذ⁽⁴⁾.

ف«إذا» متعلقة بجوابها «أدعى» على معنى: أدعى في وقت تكون شديدة.

أما تعلقها بما قبلها، فهو محقق فيما ذكره في قوله «الرطب إذا اشتد الحرق» ولم

(1) انظر الفراء 2/305.

(2) انظر الفراء 2/305.

(3) الفراء 3/158، وانظر «إذا» شرطية 3/241.

(4) الفراء 3/158.

يوضح كيفية تعلق «إذا» بالاسم الجامد «الرطب» والذي لا يتضمن معنى الفعل.

ولذا نسعى إلى توضيحه، فنقول: إن «الرطب» مبتدأ خبره «إذا اشتد الحر»؛ لأنه على معنى «الرطب من اشتداد الحر». وبذا فإن «الرطب» موضح «إذا» لأنها بمعنى «في». وهذا مذهب الفراء في رافع المبتدأ إذا كان خبره شبه جملة في نحو «زيد في الدنيا» وقد نص عليه في قوله تعالى: «وَأَنْزَلْنَاهُ كَسَاءً سَبِيحًا جَزَاءً سَيِّئَةٍ مِّمَّنْهَا» (سورة يونس: 27)، قال: «... وإن شئت رفعت بالباء في قوله «فجزاء سيئة بمثلها»⁽¹⁾.

و«إذا» تدل على معنى المستقبل، ولا يمنع أن تفيد هذا المعنى، وهي متصلة بالفعل الماضي شرط أن تتعلق بكلام يفيد معنى الشرط، وهذا مذهب الفراء في قوله تعالى: «فَاتَّبَعْنَاهُ لَيْلِيَّ وَأَمْشَرْنَا لَا تَكْذُوبُ» كَلَّمَ اللَّهُ عَادَ بِأُتْرُقِهِمْ كَفَرُوا وَقَالُوا لِأَخِيهِمْ إِذْ صَرَبُوا فِي الْأَرْضِ: «سورة آل عمران: 150». حيث قال: «كان ينبغي في العادة أن يقال: «وَاتَّبَعْنَاهُمْ إِذْ صَرَبُوا فِي الْأَرْضِ» لأن ما مضى. كما تقول: ضربتك إذ فست، لا تقول: ضربتك إذ فمت. وذلك جائز. والذي في كتاب الله عربي حسن؛ لأن القول، وإن كان ماضياً في اللفظ، فهو في معنى الاستقبال؛ لأن «الذين» يذهب بها إلى معنى الجزء من «من» و«ما»⁽²⁾.

وهذا الشرط الذي قدمه الفراء محصور إذا ما تقدم «إذا» كلام، يفيد معنى الشرط بها وهو غير مطلوب إذا لم يتقدمها هذا المعنى، بل قد يفيد قوله تعالى: «إِذَا حُكِمَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ» [سورة النصر: 1].

قد يفهم من قول الفراء المتقدم في دلالة «إذا» في الآية المتقدمة أنه فسرها بأنها تفيد معنى الماضي حيث ذهب إلى أنها تدل على «ليس كذلك»، لأنه إذا صح أنها بمعنى «إذا ضربوا» غير أن وجود الاسم الموصول «الذين» قد منحها معنى المستقبل. وذلك لأن الاسم الموصول في الآية يفيد معنى الشرط، والشرط يفيد المستقبل وبذا فإن «إذا» تفيد هذا

(1) الفراء 1/ 463، وانظر المصدر نفسه 3/ 59.

(2) الفراء 1/ 243: قد تفيد «إذا» و«إذ» معنى المفاجأة، وحاول الفراء أن يفرق بينهما وبين «إذا» الشرطية، وذلك أنه يذهب إلى أن «إذا»، و«إذ» إن أفادا المفاجأة، فهما ظرفان يفيدان معنى الماضي، وإذا أحكام أن «إذا» والفعل الماضي يجعل ما قبله معنى «إذا» أيضاً الذي أحكام من بعد ضراء منهم إذا لهم مكر» (يونس: 21)، حيث أجاز أن يقال: «بعد ضراء منهم مكروا» انظر 1/ 459 - 460.

المعنى. وضمن إلى هذا قول الشاعر:

إذا ما انشسبتا لم تلدني لثيمة ولم تجدي من أن تُقري بها بُداً
قال في: «الاجزاء للمستقبل» والولادة كلها قد مضت. ذلك أن المعنى
معروف... (1).

هذا وإن الفراء حاول أن يفرق بين «إذا» و«إذ»، وزمانهما أيضاً من خلال المخبر
منه، وأحاط أن تعدد «إذا» الاستمرارية، حيث قال: «ونقول ما هلك أمراً عرف قدراً،
فمن أدخلت في هذا إذا، كانت أجود من «إذ» لأنك لم تحير بذلك من واحد، فحدث
ساذجاً، وإنما جعلته بالنداب، فحرق الماضي والمستقبل. ومن ذلك أن يقول الرجل
للرجل: كنت صديقاً إذا صديقتك: لأن المعنى: كنت كلما ضربت تصير، فإذا قلت كنت
ضارباً إذ ضربت، فإنما أخبرت عن صبره في ضرب واحد» (2).

أما قول الكمي:

ما ذاق بُؤس معيشة ونعيمها فيما مضى أحد إذا لم يغشق

فإنه نفى المعاناة فيما مضى، ولأن يتحقق ذلك في المستقبل إلا بالعشق، وليس
هناك دلالة على أن «إذا» تفيد الماضي، أو المستقبل، وإن كان المخبر عنه غير محدد،
قال الفراء: «لما أراد لم يذوقها فيما مضى، ولم يذوقها فيما يستقبل إذا كانت لم
يغشق» (3).

و«إذا» أداة شرط غير جازمة، وقد نص الفراء على ذلك حين قال: «وأشبه الكلام
فيها الرفع» (4)، ويريد بالرفع أن «إذا» غير جازمة، وتوصف بالفعل المضارع المرفوع

ولم يشتهر عن «إذا» أنها حاملة للفعل، وقد نص الفراء على جواها حيث قال:
«من العرب من يجزم بـ «إذا»، فيقول: إذا تقم أقم، أنشدني بعضهم:

(1) الفراء 1/ 61، ونذكر هنا ما جاء فيه الفعل المضارع ويفيد معنى الماضي بقرينة تضمنها قوله تعالى:
﴿فلم تقتلون أنبياء الله من قبل﴾ [البقرة: 9]. والقرينة لفظية هي «من قبل» انظر 1/ 61.

(2) الفراء 1/ 244.

(3) الفراء 1/ 244، ونشير إلى أن ثقلها قد ظهر أن «إذا» تستخدم في جميع حالات الزمان. انظر مجالس
ثعلب 462 - 463.

(4) الفراء 3/ 158.

وَإِذَا نَطَّاعُ أَمْرٍ سَادَتِنَا لَا يَفْنِيْنَا جُبْنَ وَلَا بُخْلَ
وقال الآخر:

وانتفعن ما أغثك ربك بالغنى وإذا تُصَبِّك خصاصة فتجفَّل⁽¹⁾
والجزم بـ«إذا» يجعلنا نقول بأنها تُزَلْ ميزلة «إِنَّ» الشرطية في أنها لا تلزم أن يتحقق
ما بعدها علماً بأن ذلك محقق في «إذا» غير الجازمة.

حتى إذا:

لقد صم القرآن آيات الشرط فيها واقع بالحتى إذا، وكثيراً ما يكون الجواب
بالواو. ولم يحاول الفراء أن يفسر علاقة «حتى» بـ«إذا»، وإنما سعى إلى بيان أن الواو
تزداد في جواب «حتى» إذا من دون أن يجد تفسيراً لذلك سوى أنه شبه وجود الواو
بالمستأنف من الكلام، ولم يصرح بزيادتها، أو أنها صلة⁽²⁾. تذكر منها قوله تعالى
﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْخُوجُ وَمَأْخُوجُ وَهُمْ فِي كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ٩٦﴾ وَأَقْرَبَ الْوَعْدِ
الْحَقُّ (سورة الأنبياء: ٩٦ - ٩٧)⁽³⁾. وأشار إلى زيادتها في الشعر، وجعل منه قول
الشاعر:

حتى إذا قَمِلَتْ بطونكم ورأيتم أبناءكم شَبُوهَا
وقلبنكم ظهر المِجَنِّ لنا إِنَّ اللِّثِيمَ العَاجِزُ الخَبْ

هذا وإن الفراء قد ذهب إلى أنه لا تجاب «إذا»، و«إذا» بالواو ذكر ذلك رداً على
بعض المفسرين الذين ذهبوا إلى زيادتها في قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ١١﴾ وأدلت لها
وحقت (سورة الانشقاق: 1 - 2)، حيث قال: «وقال بعض المفسرين جواب «إذا السماء
انشقت» قوله «وأذن» وتري أنه رأي ارتأه المفسر، وشبهه بقوله تبارك وتعالى: ﴿حَتَّىٰ
إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [سورة الزمر: 73]، لأننا لم نسمع جواباً بالواو في «إذا»
مبتدأة، ولا قبلها كلام، ولا في «إذا» إذا ابتدئ، وإنما تجيب العرب بالواو في قوله

(1) الفراء 158/3، وانظر الكتاب 61/3، تفسير القرطبي 201/1، القضايا المحوية في تفسير الفراء 303.

(2) انظر الفراء 50/2، وشير إلى أن الواو تزداد في جواب «إذا» أيضاً. انظر ذلك في 238/1، 211/2، 249/3، 300/2.

(3) انظر الفراء 238/1.

«حتى إذا كان، وفلما أن كان، لم يجاوزوا ذلك»⁽¹⁾.

إذ:

لم تستهبر «إذ» الظرفية بين أدوات الشرط، وقد أجاز الفراء هذا المعنى فيها، والخص المقتضى أشار إلى هذا الاستخدام فيها، ونص الفراء عليه في قوله تعالى «فأووا»⁽²⁾، وتعلقته وما بعده: «إلا الله فأووا إلى الكهف ينشر» (سورة الكهف 16). هذا نص في أن قوله «فأووا» جواب لـ «إذ»، ومثل له بقول القائل: «إذ فعلت ما فعلت فثب»⁽³⁾.

ويظهر أن اكتساب «إذ» معنى الشرط محقق في حال اتصالها بفعل ماضٍ، وأن يكون جوابها فعل أم، تصدر عنه فاء الجراء. فأنسبها هذا كله معنى «إذ» التي تصدق المستعمل، ولا يستلزم هذا المعنى فيها سواء كانت أم أو «الكلام» أم تقدمها كلام، وقد نص الفراء هذا في قوله: «إلا أن لم يسلح جواباً بالواو في «إذ» مستلزم، ولا قبلها، ولا في «إذ»»⁽⁴⁾.

وهناك نص يشعر فيه الفراء أنه أراد بـ «إذ» الشرط أيضاً حيث قال: «وقوله: «وإذا» وما لم يمتد إلى أربعين ليلة» (سورة البقرة 151). «وإذا» وفقاً لكم أنتم» (سورة البقرة 150) يقول القائل: «وبين جواب «إذ» وكلام تعلقته؟ ومثلها في القرآن كثير بالواو، ولا حداث معها» (مفسر) والحمد لله - والله أعلم - على إحصاء «وإذا» إذ أنتم، فاجتري بقوله «وإذا» في أول الكلام، ثم جاءت «إذ» بالواو مودودة على ذلك... ولا يجوز مثل ذلك في الكلام سقوط الفاء، إلا أن يتصل معه جوابه متقدماً أو متأخراً، نعم لك: «وإذا» إذ احتجبت بالياء، أو إذا احتجبت ذكرك»⁽⁴⁾.

فقوله «جواب» يريد به ما تعلقته به «إذ»، وهو المضمرة «اذكروا»، وتعلقها بالجملة لا يختلف عن «إذ» في تعلقها بجمليتها. وقد تقدم خبر أن يقدم عليها عند

(1) الفراء 249/3.

(2) انظر الفراء 136/2، ونشير إلى أن الآية تضمنت فعلاً مجزوماً «ينشر» بعد «فأووا»، ويعرب بدلاً من «فأووا»، ولا يُظن أنه يعربه جواباً لـ «فأووا» لأن نشر الرحمة تتحقق حين اعتزلوا الناس وأووا إلى الكهف.

(3) الفراء 249/3.

(4) الفراء 249/3.

الفراء، وليس من النص أيضاً أنه ذهب إلى أن الواو تنفي عن شرط ما مضى **﴿ إذا ﴾**، ويشير إلى أنه ذكر شاهد قرآني في غير **«إذا»** أسس فيها العامل، وإذا ما حلل النص من الواو أوجب ذكره.

يوم بمعنى «إذا»:

لقد أجاز الفراء في «يوم» أن يفيد معنى «إذا» الشرطية، وهو ما ذهب إليه في كتابه تعالى: **﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي السُّورِ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا السُّورَ مَن يَبْعَثُ مُنْقَرِنِينَ﴾** [سورة النمل: 87]، قال: «وإنهم يفعلون فينفخون، فيجعلون الفعل مبدوءاً بحرف الفعل»، وذلك أنه في المعنى: وإذا نفخ في الصور فنحن؛ ألا ترى أن جواب الفعل «أقوم» هو: «تفعل»؛ وذلك إذا أقوم، فأجبت بفعل، لأن فعل، وتعمل تصليحاً مع «إذا»؛ وإن قلت: قلن جواب قوله: «يوم ينفخ في الصور»؟ قلت: قد يكون في «يعل» نقص مع الواو، فإنه قال: وذلك يوم ينفخ في الصور، وإن شئت قلت: حواه متروك، كما قال: **﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ﴾** [سورة سبأ: 51]⁽¹⁾.

يشير النص صراحةً لتعيين «يوم» معنى «إذا» الشرطية، وأجاز أن يختلف الفعل الناصبي على الفعل المضارع؛ لأنه يفيد معنى المستقبل، وجواب الشرط مفسر تدل عليه الواو المقدمة «يوم» شأنه شأن «إذا» المتقدم الكلام عنها، وصرح الفراء بأنه «فعل»، ثم قدر «ذلك يوم ينفخ في الصور»، وكونه قدر «ذلك»، إشارة إلى الفعل المضارع، كما أجاز أن يكون الجواب متروكاً، ويختلف هذا عن الجواب المضارع، لأن في المعنى: معنى يفيد ما ينضمه جواب الشرط من دلالة، كما هو في قوله تعالى: **﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ﴾** [سورة سبأ: 51]، فإن في «فلا قوت» من المعنى ما يشير إلى ما يمكن أن يتضمنه جواب الشرط.

ويمكن القول إن إفادة معنى الشرط قد ينطرد في ظرف إذا أفاد معنى «إذا» الشرطية.

القاء

أداة شرط غير جازمة، أشار الفراء إلى أن الحروف بها لا يقع إلا بالفعل الناصبي في

(1) الفراء 2/ 300 - 301.

بحر فلما أتاني أتيت وجاء جوابها في القرآن فعلمت مضافاً ما في قوله تعالى ﴿فلما ذهب من أجلك الغمام﴾ (سورة هود: 74)، فاعلم الغمام ذلك من متعارف معقول محذوف، حيث قال: «لم يقل حادلاً ومثلاً في الغمام لا يأتي إلا بفعل ماضٍ...» وقد يجوز: فلما أتاني أثب عليه، كأنه قال: أقبلت أثب عليه⁽¹⁾.

والما إذا أفادت الشرط، فغالباً ما تتقدمها الفاء، وهو كثير في القرآن، منه قوله تعالى ﴿فلما ذهب من أجلك الغمام﴾ (سورة يوسف: 70)، وقوله تعالى ﴿فلما أتتكم أسيرة الصافات: 103﴾، وهو في الشعر أيضاً، منه قول امرئ القيس

فسما أجزونا ساحة الحبي والنحى
سما بطن حبس حبس حبس حبس حبس
وفى تحول بالواو، وهو في قوله تعالى ﴿ولما جاءهم كتبت﴾ (سورة الناقة: 89) وما بعده جاء بالفاء، ولم أقت على تفسير أدراك من الغاء⁽²⁾. ويمكن القول إنها بعد تحقيق ما مضى، وقصد الإخبار بها، لبيان أن تحقيق فعل الشرط وجوابه كان نتيجة ما تقدم الما. واستفدنا هذا من الآيات المتقدمة.

وقد توصل الما إلى المتوخاة المهمة المختلفة القول ولم يعالجها الغراء، وقد تعرفنا لها في بحثنا «الصلة في القرآن»، ودعينا إلى أن «الما» ظرفية لما هو في قوله تعالى ﴿فلما أن جاءت إرثنا لولا من﴾ (سورة العنكبوت: 63)، والعمل فيها جواب الشرط، وهي مضافة إلى المصدر المذول من «أن»، والفعل. «الصلة» تحصل معنى الشرط، وليست شرطية، لأنها تفيد الإخبار عما مضى، ويكون المعنى الذي تفيد به الآية المتقدمة، سيء بالرسول عند مجيئهم⁽³⁾.

ومن فضايها «الما» زيادة الواو في جوابها، إذ ما اتصلت بـ«أن» شأنها شأن «حتى» بـ«أن»، وقلل الغراء من زيادتها من دو أن توصل «الما» بـ«أن» قال «وربما أدخلت العرب مثلها الواو» وهي جواب على حالها كقوله في أول السورة ﴿فلما ذهبوا بها وانهموا أن

(1) الفراء 23/2، وانظر في «الما» الكتاب 234/4.

(2) انظر الفراء 59/1، 211/2، 304/2، 390/20.

(3) نسب إلى أن من السجدة من ذهب إلى أن «أن» زائدة، منهم الحليل، ومبوريد، وغيرهما من السجدة انظر الكتاب 53/3، والمصدر نفسه 222/4، والمقتضب 188/1، والمصدر نفسه 359/2، وانظر ما جاء في زيادة «أن» معاني القرآن للأخفش. والمصدر نفسه 180، ومغني اللبيب 50، وانظر بحثنا «الصلة في القرآن».

فَعَلُوا فِي حَيْثُ الْمُنَى وَأَوْحَى (سورة يوسف: 15)، والمعنى: والله أعلم: أَوْحَيْنَا إِلَيْهِ، وهي في قراءة عبد الله أَلَمَّا جَهَرُوا بِهِمْ سَخَّرْنَا لَهُمْ رِجَالَهُمْ بِأَمْرِهِ، ومثله في الآحَام: أَلَمَّا أَنَاثِي وَأَيْبُ عَلَيْهِ، كأنه قال: وثبت عليه⁽¹⁾.

وأحاز الفَرَاء أن تجاب «لما» بـ«لكن»، فيقول الرجل: لما شتمتني لكن أَيْبُ عليه⁽²⁾. وحاول الفراء أن يفسر زيادة الواو: «لما» «لكن» بأن القائل قائلهم تأمل جملة الجواب، فزاد الجملة المستأنفة، ولم يلتفت إلى أنها جواب الشرط ونشير إلى من حصول هذا التوهم، لأنه لا يكون من الله سبحانه وتعالى. وبذا نقول: إن التوهم قد يحصل عند السامع نفسه، وهو في غرض سعى إليه القائل لاستعياب النص شيئاً يدعوا إلى الوقوف عليه. وهو أمر قد حصل وانتهى.

ونشير إلى أن زيادة الواو غير مطرد في «لما أن». كما هو في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِتَّةَ يَوْمٍ﴾ [سورة العنكبوت: 33].

لولا:

أداة شرط غير جازمة، تعرض الفراء إلى إفادتها معنى الشرط، وما يصلح أن توصل به كالاسم الظاهر، والضمير المتصل، وفرقها عن «لأن».

فقد نص الفراء على أن «لولا» تفيد الشرط إذا ما وصلت بالاسم المرفوع، وأن جاءها بخبر مرفوع بالاسم في نحو: لولا عبد الله لضحكك، «مخرج بأنها خبرية، ولما حل «لولا» إذا ما وصلت باسم مرفوع، فهي خبرية. ولم يوضح الفراء وجه الرفع. ولا ريب أنه يذهب إلى رفعها بخبرها لاتمام المعنى به، ونشير إلى أنه أجاز حذف خبرها إذا عرف المعنى⁽³⁾.

لولاك

فقد ذهب الفراء إلى أن «لولا» إذا ما اتصلت بالضمير المتصل بالمتصل والحق بينهما لا يختلف عن تلك التي توصل بالاسم الظاهر المرفوع، والتي توصل بالضمير المتصل.

(1) الفراء 2/ 50.

(2) انظر الفراء 2/ 247.

(3) انظر الفراء 2/ 334.

المختص بالرفع وإنما تفيد الخير⁽¹⁾ نحو: «لولاك لمساعدتك أحبك»، وهذا يكون الفراء قد
أشار أن يقع الضمير المختص بالنصب والجور محل المختص بالرفع، ويعرب بإعرابه.

ومثل جواز ذلك بجواز استخدام الضمير «أنا» في الرفع، والنصب والجور نحو:
«سأنتا، وضربتا، ومزيتا». وكذا استخدام الكاف في النصب والجور نحو: ضربتك،
ومزيتك. وما كان ذلك إلا لكثرة الاستخدام، ولذا استخدام «لولاك» وجوز معها لا
يرهم بها كثرة استخدام الاسم المرفوع بعد «لولا». وحاجة أن الضمير مسبق، لا تظهر
عليها حركات الإعراب، وعند عن هذا بقوله «إعراب المكس بالمدالات لا بالإعراب»،
ونصد بذلك اتضاح إعرابها باتضاح دلالتها. وجعل من ذلك قول الشاعر:

أبسطح قنباً من أرق دساسا ولولاك لم يعد من لأخساراً حسماً
ومنه قول الآخر:

ومنزلة لولاي طفخت كما هوى بأجرأيه من قلة الشيق متهوى⁽²⁾

لولا، بمعنى هلا،

لقد أجاز الفراء مجيء «لولا»، و«لوما» بمعنى «هلا». وصرح بأنهما إذا ما أفادا هذا
المعنى، فإنهما يفيدان الاستخدام، فترفع عن معنى الشرط بأنهما يؤيدان بالفعل، لا جعل
به قوله تعالى: ﴿لَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ حَرُّ مَوْجٍ﴾ (١٦١) ترجمتها: إِنْ كُنْتُمْ مَسْبُورِينَ (١٦١) سورة
الواقعة: 86 - 87. فهما بمعنى «هلا».

وتختلف «لولا» التي بمعنى «هلا» أيضاً عن الشرطية بجواز أن يكون جوابها بالفاء،
وقس عليه الفاء في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْزَلْ إِلَهُكَ فَإِنَّكَ كَأَنَّكَ كَافٍ فِي الْفِتَنِ﴾
[7]. وتختص هذه الفاء عن التي تقع في جواب الشرط بجواز نصب الفعل بعدها⁽⁴⁾.

وقد يأتي بعد «هلا» اسم مرفوع وليس لها جواب باللام طامحاً أو مقادراً فلا يسط
جبت إلى أنها قد أفادت معنى الشرط. وإنما هي المعرف، وهذا قول الفراء في البيت
التالي:

(1) انظر الفراء 85/2.

(2) انظر الفراء 35/2، انظر الكتاب 374/2 تفسير القرطبي 91/2 - 92.

(3) انظر الفراء 334/1 - 335، والمصدر نفسه 84/2، 141/3.

(4) انظر الفراء 262 - 263، ونشير إلى جواز أن يعطف فعل على ما اتصلت به «لولا» نحو قوله
تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْزَلْ إِلَهُ...﴾ أو يلقى إليه كترأ وتكون له جنة... ﴿[الفرقان: 7 - 8].

الآن بعد لجاجتي تلخؤنني هلاً التقديم والقلوب صحاح
قال فيد: «بم رفع التقديم؟ قلت: بمعنى الواو هي قوله: «القلوب صحاح» لأنه قال:
العظة والقلوب فارعة، والصلب والحد شديد، ثم دخلت عليهما «هلاً»، وهي على ما
رفعتهما⁽¹⁾.

فقد أعرب «التقديم» متداً مرفوعاً بما نقيضه الواو من معنى المصاحبة. وكأنه يريد أن
شأنه شأن «قل رجل وسبعته» غير أن الفرق بينهما أن «القلوب» خبره مذكور، «يشير إلى
أن القراء أجاز النصب في قول الشاعر بفعل محذوف»⁽²⁾.

لو:

أداة شرط غير جازمة، والقراء نص على جواز أن تتضمن معنى الشرط، وأن تجاب
بما تحاب به «إن». وقد تقدم الكلام عن هذا من خلال الكلام عن «إن» الشرطية.
والقراء في هذا كله لم يحاول أن يوقفنا على ما تنبيه له من معنى سوى أنه نص على
أنها تجاب بالفعل الماضي إذا كانت بمعناها الذي جاءت به، قال: «وتحبيب الواو
بالماضي، فتقول: لو قمت لقمت، ولا تقول: لو قمت لأقوم»⁽³⁾.

وقد تجاب بالفعل المضارع كما «إن»، ونص فيه القراء على أنه يتضمن معنى الفعل
الماضي. حيث قال: «فإذا أجيب «لو» بجواب «لن»، فالذي قلت لك من لفظ فعليهما
بالمضي: ألا ترى أنك تقول: لو قمت، ولئن قمت ولا تكاد ترى «تفعل» تأتي بعدهما،
وهي جائزة»⁽⁴⁾.

كما أجاز أن تجاب بالجملة الاسمية كما «إن» أيضاً، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ
أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَأَتَّقَوْا لَمْثُوبَةً مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾⁽⁵⁾ [سورة البقرة. 103].

أما قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [سورة الأنبياء 22]. فقد

(1) الفراء 1/ 198.

(2) انظر الفراء 1/ 198.

(3) الفراء 1/ 84، وانظر 1/ 233، وانظر في هذا الكتاب 3/ 108، إعراب القرآن للتحاسي 1/ 221.

(4) الفراء 1/ 84.

(5) انظر الفراء 1/ 84.

اكفى الفراء في بيان أن «إلا» بمعنى «غير» أو «سوى»⁽¹⁾.

وهذا التفسير غير كاف، لأنه أجاز أن يوصف ما هو ممتنع وجوده، وهي الآلهة، بما هو ثابت وجوده، وهو الله. وإنما نرى «إلا الله» متعلق بما تفادى الجملة الشرطية معنى. وهو «لا إله فيهما» والتقدير «بما معاً» لا إله فيهما إلا الله، وقد تفادى الجملة الشرطية قد أفادت معنى النفي. وقد انتقض النفي «إلا» فتحقق النصب، «أما» تنفي التوكيد على وحدانية الواحد الأحد⁽²⁾.

أما:

بفتح الهمزة، وتشديد الميم أداة شرط غير جازمة، نص الفراء على أنها مختصة بالأسماء من خلال كلامه عن «هل»، حيث قال: «... لأن «هل» تطلب الأسماء أكثر من طلبها فاعلاً، وكذلك «أما»، وإما، تقول: ما هو بذهب أحد، أما هو فذهب...»⁽³⁾، ويريد من قوله «فاعلاً» ما يعمل عمل الفعل، أو كان فاعلاً مبرحاً والدليل أنه اصطلاح على المبتدأ بالأسماء.

وقوله هذا في «أما» يشير إلى أن الاسم بعدها مرفوع على الابتداء، خبره ما وقع بعد الفاء. وهي عنده مضارعة لـ «إما» الجازمة⁽⁴⁾.

والرفع بعد «أما» لا يمنع النصب. وهذا ما نص عليه الفراء في قراءة الحسن البصري لقوله تعالى: «وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ» [سورة فصلت: 17]. قال «وكان الحسن يقرأ «وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ» بنصب، وهو وجه. والرفع أجود منه؛ لأن «أما» تطلب الأسماء، وتنتج من الأفعال. فهي بمنزلة الفصلة للاسم. ولو كانت «أما» حرفاً يلي الاسم إذا شئت، والفعل إذا شئت كان الرفع، والنصب معتدلين»⁽⁵⁾.

(1) انظر الفراء 200/2.

(2) لقد عالجت هذه الآية بتوسع، ووقفنا على ما ذهب إليه بعض المفسرين والنحاة في بحثنا «الامتناء في التراث النحوي والبلاغي» انظر ص 122. ونشير إلى أن ما جئنا به من تقدير ذكره الزمخشري غير أنه لم يصرح بما ذكرناه من علاقة بين جملة الشرط «إلا الله» انظر الكشف 568/2.

(3) الفراء 52/1، وانظر 241/1، وانظر في «أما» للمقتضب 69/2، ومعني اللبيب 80.

(4) انظر الفراء 52/1، وانظر 241/1.

(5) الفراء 14/3.

الفراء لم يخطئ قراءة الحسن على الرغم من دهاشه إلى أن «أما» محتصة بالأسماء، فهي عنه، مما يحتم رفع الاسم بعدها، كما أنه لم يحاول أن يخطئ من ذهب إلى جواز دهاشها على الأفعال. غلب أنه صعب هذا بقوله «أولا تقول أما صيرت بعد الله، كما تقول: أما عبد الله فضررت. ومن أجاز النصب وهو يرى هذه العلة، فإنه يقول: خلقة ما نصب الأسماء أن يسبقها؛ لا أن تسبقه، وكلُّ صواب»⁽¹⁾.

وجواب «أما» لا يكون إلا بالنصب، وقد نص عليه الفراء⁽²⁾، كما نص على فتح أن يقدم الخبر المبتدأ في نحو: «أنا ذاهب فريد»⁽³⁾. وأشار إلى جواز أن تنصب الفاء وجواب «أما»، وجعل منه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ بَيْعِكُمْ﴾ (سورة آل عمران: 106). قال «يقال: أما» لا يد لها من الفاء جواباً، فأين هي؟ فيقال: إنها كانت مع قول مفسر، فلما سقط القول، سقطت الفاء معه، والمعنى: والله أعلم. فأما الذين اسودت وجوههم، فيقال: أكفرتم، فسقطت الفاء مع «فيقال». والقول قد يفسر، ومنه في كتاب الله شيء كثير»⁽⁴⁾.

والنص يشير إلى أن الحذف مفسر على القول. والآية تدعو إلى الوتر عليه، وهي أن المبتدأ فيها اسم موصول قد حذف خبره، ومثل هذا قد حُقق في غير «أما»، بل في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ تَوَسُّعِ أَيْدِيهِمْ إِنَّا لَمُعْتَدُونَ﴾ (سورة البقرة: 13). فقد أعرب الفراء «الذين» مبتدأ، خبره محذوف، يدل عليه معبراه «أما بعدها» مستنبطاً ذلك من قراءة عبد الله بن مسعود، إذ قرأها: قال أما بعدهم⁽⁵⁾.

وبذا يمكن القول فيما تقدم هو جواز أن تحذف الفاء، والخير إذا كان الخير قولاً، دليل عليه ما تعلق به، وهو مقول القول.

وما تحذف الانتماء إليها، وهي أن الفاء الواقعة في جواب «أما» إذا نالت هي التي تقع في جواب الشرط، وإن هذا يحتم على الفراء ألا يجيز النصب بعدها أو قبلها.

(1) الفراء 14/3، وانظر بحثنا «نظرة الفراء للاشتغال».

(2) انظر الفراء 228/1.

(3) انظر الفراء 52/1.

(4) الفراء 228/1، وانظر المصدر نفسه 49/3.

(5) انظر الفراء 414/2، وانظر بحثنا «الاسم الموصول وصلته».

هو مذهب الذي وقفنا عليه في معرض ردة على الكسائي؛ لأن الأختب أجاب أن يتقدم
الاسم المنصوب جواب الشرط، ومذهب الفراء أن جواب الشرط إذا لم يكن بالفعل
المجوم فيالفاء، والاسم مرفوع بعدها⁽¹⁾

كَلِمًا:

ليس هناك ما يذكر في «كلماه سوى ما جاء به الفراء من أنها بمنزلة «إنما»، وما
يحكم الصلة⁽²⁾، واستعمل من كونها تفيد الشرط من قوله «ومن ذلك أن يقال الرجل
الرجل كنت صامراً إذا صيرتكَ، لأن المعنى: كنت كَلِمًا خُصِرْتُ تَصِيرُ⁽³⁾» فقد فسر
«عني» إذا «الشرطية» بها، وتفيد بأن حال المخبر منه. «يقرب هذا المعنى لـ «كَلِمًا» ما
ورد في الفراء بأن العرب جعلوا «ما» أداة إذا سري الحذف.

القسم الثاني:

جملة فعل الشرط وجوابه،

إن القضايا المنحوية التي صيغها كتاب الفراء في حسانة فعل الشرط، وجوابه، بعضها
يتعلق بزمان الفعل، وبعضها الآخر فيما يصلح أن يكون جواباً للشرط، وبعضها ثالث،
وهي دخول الفاء على الجواب، وتقسيم الجواب على أداة الشرط، أو تعمله في بعض
المواضع، وستقف على هذا مفصلاً.

أما حسانة فعل الشرط وجوابه، والقضايا فيها تختلف باختلاف أداة الشرط، وقد
قدم بعضها من خلال الكلام عن بعض أدوات الشرط، كما هو في «إذا» و«إذ» و«أن»،
والخام⁽⁴⁾.

وما جاء في هذه الأدوات، وما سنأتي به ينحصر في جواز أن يدل فعل الشرط
لماضي على المستقبل، وأن يفيد المضارع منه معنى الحاسي. وكذا فعل جواب الشرط،
وإن كانت الأداة تفيد الإخبار عما مضى، فما جاء من فعل، فإنه يفيد معنى المذكور.

(1) انظر الفراء 378/2، وانظر بحثنا «نظرة الفراء الاشتغال».

(2) انظر الفراء 87/1، وانظر فيه الكتاب 102/1. مشكل إعراب القرآن لعلي بن أبي طالب 1/21.

(3) الفراء 244/1.

(4) انظر ما تقدم في هذه الأدوات.

كما هو في «إِذَا»، و«لَمَّا» و«لَوْ»، و«إِنْ» إذا أفادت معنى «لَوْ»، و«إِذَا» إذا أفادت معنى «إِذَا». وقد أفادت الأداة معنى الحال، والاستقبال. كما هو في «إِذَا» إذا أفادت معنى «إِذَا»، و«لَمَّا» إذا أفادت معنى «إِنْ».

وقد أسهب القراء في بيان ما يمكن أن تفيد الأداة من معنى. هذا، وإن ما وقفت عليها من قضايا غير ما تقدمت في بعض الأدوات هي أن أكثرها جاءت في «إِنْ». وربما كان ذلك: لأنها أقل تقييداً من غيرها من أدوات الشرط لجواز أن الشرط بها يفيد العوض نحو: «إِنْ تَجَلَّسَ أَحَدٌ، وَالمَفْعُولُ بِهِ نَحْوُ: «إِنْ تَأْكُلُ الطَّعَامَ أَقْلَهُ، وَالتَّعْرِيفُ نَحْوُ: «إِنْ تَجَلَّسَ هُنَاكَ أَحَدٌ، وَإِنْ تَسَافَرُ غَدًا أَسَافِرُ. وَغَيْرَهَا فَهِيَ كَمَا قِيلَ: أَمْ أدوات الجزاء.

وبذا صاح أن يكون فعل الشرط أو جوابه ماضياً، أو مضارعاً، وقد نص على ذلك القراء في قوله: «...» لأن الجزاء يصلح في موضع فعل، وفي موضع بفعل فعل، ألا ترى أنك تقول: «إِنْ زُرْتَنِي زُرْتُكَ، وَإِنْ تَزُرَّنِي أَزُورُكَ، وَالمَعْنَى وَاحِدٌ. وَكَذَلِكَ جَوَابُ الْجَزَاءِ يُلْقَى بِفَعْلٍ بِفَعْلٍ»، وفعل «بِفَعْلٍ» كقولك: «إِنْ قَسْتَ أَقْمَ، وَإِنْ تَقْمَ قَمْتُ»⁽¹⁾. ومنه قول الشاعر:

وَمَنْ هَابَ سَبَابَ الْمَنَائِي يَنْثَلِثُهُ وَلَوْ نَالَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ يُسَلِّمُ⁽²⁾
وعلى هذا يمكن القول فيما أجازوه القراء هو:

إِنْ فَعْل - يَفْعَلُ

إِنْ يَفْعَلُ - فَعْلٌ

وأفضل من ذلك عنده، وأكثره بياناً أن يطابق فعل الجواب فعل الشرط في زمانه. قال: «وَأَحْسَنُ الْكَلَامِ أَنْ تَجْعَلَ جَوَابَ يَفْعَلُ بِمِثْلِهَا، وَفَعْلُ بِمِثْلِهَا، كَقَوْلِكَ: «إِنْ تَنْجُرُ تَزْبُخُ. أَحْسَنُ مِنْ أَنْ تَقُولَ: «إِنْ تَنْجُرُ رِبَخْتُ، وَكَذَلِكَ: «إِنْ تَجَزَتْ رِبَخْتُ، أَحْسَنُ مِنْ أَنْ تَقُولَ: «إِنْ تَحَزَتْ تَزْبُخُ. وَهَذَا جَانِزَانِ، قَالَ اللَّهُ ﷻ: «مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَرَبُّهَا لَوْفَ إِيَّتِهِمْ» [سورة هود: 15]، فَقَالَ: «نَوْفٌ»، وَهِيَ جَوَابُ «كَانَ» وَقَالَ الشَّاعِرُ:

إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةَ طَارَوْا بِهَا فَرَحاً مَتَى وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ ذَفَّتُوا

(1) الفراء 276/2، وانظر 258/2.

(2) انظر الفراء 5/2 - 6، وانظر ج 266/5 - 276.

قَرَدَ الجواب «فَعَلَ»، وقبله «يَفْعَلُ»⁽¹⁾.

وبذا، فإن ما استحسنته القراء هو:

إِنْ يَفْعَلْ - يَفْعَلْ

إِنْ فَعَلَ - فَعَلَ

وقد يختار الفعل الماضي على المضارع، وإن جاء فعل الشرط، وجوابه في مكان واحد، وذلك إذا تقدم الفاعل، أو المنصوب بالفعل، على فعل الشرط نفسه، وذهب لقراء إلى هذا في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَوْهُا هَلَكًا﴾ [سورة النساء: 176]. حيث قال: «هناك» في موضع جزم، وكذلك قوله: «وإن أحداً من المشركين استجارك» له «هنا» مكانهما «يَفْعَلْ» كائناً جزمًا، كما قال الكمي:

فإنَّ أنتَ تفعلُ فلفاعلين أنتَ المجيزين تلك الغمارا
وأنشد بعضهم:

صعدة نابتة في حائر أينما الريح تَمِيلُها تَمِيلُ
إلا أن العرب تختار إذا أتى الفعل بعد الاسم في الجزء أن يجعلوه «فعل»، لأن الجزم لا يتبين في «فعل»، ويكرهون أن يعترض شيء بين الجزم، وما جزم⁽²⁾.

فالنص يتضمن قضيتين:

إحدهما: تمثل في جواز أن يتصل بين أداة الشرط، وفعل الشرط بالفاعل، ويشير إلى أن القراء لم يصرح بأن ذلك الاسم المتقدم على الفعل فاعل. ودفعنا إلى هذا القول أنه نص على أن الفعل المذكور في موضع جزم، أو مجزوم بأداة الشرط نفسها، ولم يقدر فعلاً مجزوماً⁽³⁾.

الأخرى: إن الفعل غير المجزوم في محل جزم على الرغم من أنه فصل بينه وبين أداة الجزم، وهذا غير محقق في غير هذا إذا لم يكن الفاعل أداة زائدة. كما هو في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَنْ كَيْدِهِمْ أَصْحَابُ إِلَهَيْنِ وَأُولَئِكَ فِي الْعَذَابِ﴾ [سورة يوسف: 33]⁽⁴⁾.

(1) القراء 276/2 - وانظر 6/2.

(2) القراء 296/1 - 297. وانظر 422/1.

(3) قد يفهم جواز ذلك فيما أجازته في نحو: البناث ذُفِئَتْ، انظر 460/1 الفعل سوى هذا الأسلوب.

(4) انظر القراء 44/2.

أما بنفس الاسم فقد أجازته الفراء في قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ أُسْرِفُوا أَسْوَاقًا لِيُتَّخَذَ فِيهَا مَنَافِعَ لِلنَّاسِ لَفَقَّرَ اللَّهُ النَّاسَ فِي شَرِّ مَا كَسَبُوا بِأَسْوَاقِهِمْ﴾ وهو قول الكسائي أيضاً⁽¹⁾.

ومجيء الفعل الماضي الدال على المستقبل لا يمنع من أن تقترب الحصة المتأخرة بالطرف، أو شيء بالطرف الدال على المستقبل. وهو مستوعب في غير الشرط، معن على الفراء في قول الشاعر:

من كان لا يأتبك إلا لحاجة يدوح بها فسمما يروح ويعدني
فوالى لاتيكم تشكر ما مضى من الأمر والسيجات ما كان في عدي
قال فيه «لأنه لا يجوز لو لم يكن جزاء أن تقول: كان في عدي لأن الجزاء إما
خلقت للماضي إلا في الجزاء، فإنها تصلح للمستقبل»⁽²⁾.

وهذا غير مستوعب في الفعل المضارع الدال على معنى الماضي في غير الشرط، وقد
نص على جواز الفراء في قوله تعالى ﴿فَلَمْ تَقْتُلْ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ﴾ (سورة البقرة
[91]⁽³⁾، إذ المعنى: فلم تقتل أنبياء الله من قبل.

ويظهر أن الفراء يذهب إلى الفصل بين أداة الشرط، وفعلها بالاسم المرفوع أو
المصنوع في «إن»، لأنه أسهل، حيث قال: «وذلك سهل في «إن» خاصة دون جوف
الجزاء، لأنها شرط، وليست باسم، ولها عودة إلى الفتح، فلفظ الاسم والفعل، ولها
في الكلام، فلا تعمل، فلم يحصل أن يقرأ بينهما وبين الحزم بالرفوع والمصنوع، فما
المصنوع فمثل قولك: إن أخاك ضربت ظلمت...»⁽⁴⁾.

ونشير إلى أنه أجازته مع غير «إن»، نذكر منه قول الشاعر المتقدم:

.....
إسماء الريح تُمِيلُهَا ثَمَل
ومن قضايها فعل الشرط حوالا إبطال معنى «كان»، وهو ما ذهب إليه في قوله:

(1) انظر الفراء 1/ 422، 423. ونشير إلى أن سيبويه والعمري أجازا المصنوع الاسم بعد «إن» الشرطية
والفعل مضمر وجعلاه من قول الشاعر:

لا تجزعي إن مُتَنَسِّأً أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

انظر الكتاب 1/ 134، المقتضب 2/ 78، إعراب القرآن للنحاس 2/ 5.

(2) الفراء 1/ 180.

(3) الفراء 1/ 60.

(4) الفراء 1/ 422.

معنى: «من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم» [سورة هود: 118]، وهي منه ضمن قال: «إن كنت تعطيني سأنتك، على معنى: إن أعطيتني سأنتك»⁽¹⁾. والفراء بهذا القول أراد زيادة «كان» كما تشير إلى أنه نص في موضع آخر على أن جواب «كان» قد تقدم هذا.

ومن قضايا فعل الشرط جواز أن يليه فعل غير مجزوم، وكذا في جوابه من دون أن يندك أداة عطف في ذلك، وحاول الفراء أن يعالج هذه القضية من خلال ما جاء به في قوله تعالى: «ومن يفعل ذلك يلق أثاماً»⁽²⁾ فنصف له القيد «أسوة الشرط»⁽³⁾.
[66]. فقد قرئ «يضاعف» بالرفع والجرم، حيث ذكر أن الفعل المضاف بعد فعل الشرط أو جوابه إذا لم يكن متعلقاً بأحدهما كأن يكون صفة أو حالاً، فهو بدل منه. نحو: إن تكلمني ثوبسي بالخير «لما أهل قوت». وفيه «نوصي» بدل من فعل الشرط، «فعله» في جواب الشرط قوله تعالى: «ومن يفعل...» وفيه «يضاعف» بالجرم بدل من «يلق». «كما يطلبه فعل الشرط قول الشاعر:

مَتَى تَأْتِي تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ⁽²⁾

ومن قضايا فعل الشرط ما ذكره الفراء على أنه لم يسمهم بحوار تقديم جواب الشرط، وهو جملة فعلية على فعل الشرط نفسه. وأن نراد الواو بينهما ذلك، ذلك في قوله تعالى: «حتى إذا فشلتم، وتنازعتم في الأمر، وعصيتم من بعد ما أوتيتكم ما تحبون»⁽³⁾ [سورة آل عمران: 152]. قال: «يقال: إنه مقدم، ومؤخر، ومعناه حتى إذا تنازعتم في الأمر فشلتم. فهذه الواو معناها السقوط»⁽⁴⁾

ولأن الفراء علق الفصل بالمتنازع، ويمكن أن يعان الدافع لهذا المعنى بسبب أحدهما: أن الواو توجب الترتيب في ظاهر اللفظ، وهذا لا يتحقق في معنى الآية، لأن الفصل حادث نتيجة للتنازع.

الآخر: إن الآية لم تنقسم جواباً لها إذاً، ويتحقق ذلك إذا ما حصل التقديم والتأخير، فاختفى بما تضمنه النص، وأيسر هذا بخروج عن القاعدة طائفاً بوقوع الإعراب على المعنى، وأن يكون الإعراب طريقاً للوقوف على المعنى لمن يفتش بحسن لغوي أصيبي

(1) انظر الفراء 5/2 - 6.

(2) انظر الفراء 2/273.

(3) الفراء 1/238.

ومن قضايا فعل الشرط جوار إضماره، وإضماره وأداة الشرط، ومن الأول أحاد الفاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُنْ مِنْكُمْ مَنْ نَقِمَهُ اللَّهُ﴾ (سورة النحل 5)، قال «إمام» في معنى جزم، ولها فعل مضارع: كنك قلت: ما يكن من نعمة فين الله لأن الجزم، ولا له من فعل مجزوم، إن ظهر، فهو جزم، وإن لم يظهر، فهو مضمر»⁽¹⁾.

وإضمار أداة الشرط، وفعلها نص عليه في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا لَوْ كُنْتُمْ مِنَ الْغَايِبِينَ﴾ (سورة النساء 153). فقد أعرب فإذا لا يؤتون... جواباً للشرط محذوف، تقديره: ولكن كان لهم، أو لو كان لهم فلا يؤتون الناس إذا غيروا⁽²⁾.

بعد أن فرغنا من القضايا التي جاءت في فعل الشرط سوى ما استشف عليه في اجتماع الشرط والقسم. نقف على ما جاء في أحاد الشرط وهو مجموع تنقيح أدوات الشرط التي تقدمت، وما تقيده من معنى. وقد تقدم شي منه عما يصير إليه جواب الشرط لبعض الأدلة التي تدخل في جواب الملام، وأنها تختلف من الزلا التي بمعنى «هذا» بدخول الفاء على جواب الأخيرة. وجواب أن تعجب «إن» بجواب الفاء، والعكس كذلك. وإذا لا تريد أن تُعيد الكوة في التكرار، وعرفنا قضايا أخرى غير محسنة بأداة ما، نذكر منها جواب الشرط بالفاء، وبه إذن، وغيرهما من القضايا.

جواب الشرط بالفاء:

إن دخول الفاء على جواب الشرط يُعَلِّلُ بأن ما وصلت به لا يصلح أن يكون جواباً للشرط من دونها، وهذا يشير إلى أن ما دخلت عليه الفاء ليس مما تقدم في جملة جواب الشرط عند الكلام عن الأزيمة التي يصلح أن يكون فيها فعل الشرط، وجوابه.

فإن تحقق جواب الشرط بحسلة اسمية، أو فعلية تفيد الإنشاء، كالأمر، والنهي، والدعاء، فإنه يلزم أن تصدر بالفاء؛ لأن الجواب مثل حدثاً صريحاً بفعل لفظاً ومعنى، ودخول الفاء على غير هذا يمكن الجملة من أن تفيد جواباً للشرط. كما يلام الفاء إذا كان الجواب بفعل مضارع غير مجزوم. وكذلك يلزم الجواب بالفاء في كل فعل يفيد الإخبار لفظاً، والجملة الظلية معنى، كالأمر، والنهي، والدعاء.

وقد نص الفراء على امتناع أن يتحقق الجواب بفعل غير مجزوم، أم بالاسم قال:

(1) الفراء 2/104.

(2) انظر الفراء 1/273.

... لأن الجزء له جواب بالفاء، فإن لم يستقبل بالفاء استقبل بحرف مثله، ولم يلق باسم⁽¹⁾.

كما نص عليه في الجملة الطلبية من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿لَا تَقُولُوا لِمَا كُنَّا لَا بُدَّ لَنَا بِهِ﴾ [سورة المائدة: 94]. قال: «هذه الفاء للجزاء بقوله: «إِنْ تَنْبَغِي». اعترض النداء بينهما كما تقول: «إِنْ تَأْتِي بِأَرْبَعٍ فَعَجَلٌ». ولم يلق بكس قبله حذاف لم يجز أن تقول: «يَا زَيْدُ فَقُمْ». ولا تقول: «يَا رَبِّ فَاعْفُرْ لِي...»⁽²⁾.

وقد تفسر الفاء وأجازه الفاء في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَصَدَّقُوا فَتَصَدَّقُوا لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [سورة آل عمران: 120]. وتقديره لها: فليس بصيرته كبداههم، ويجعل منه قول الشاعر:

فإن كان لا يبرئنيك حتى تردني
إلى قطري لا إحصالك، وأصلي
والتقدير: فليس أخ لك راضياً⁽³⁾.

وذهب الفراء إلى أن الجملة الاسمية تصلح أن تكون جواباً للشرط إذا تصدبت بفاء الجزء: ذكر هذا في قوله تعالى: ﴿أَفَبِمَا نَحْنُلُوكَ﴾ [سورة الأبيات: 34]، حيث دخلت الفاء في قوله تعالى «فهم» لأنه جواب الشرط وأجاز حذفها من «فهم» ستف عليهما بعد حين.

وأجاز إضمار الفاء أيضاً إذا وقع جواب النداء جواباً للشرط ونص عليه في قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾⁽⁴⁾ [سورة الانشقاق: 1]. قال: «وإن شئت كان جوابه: يا أيها الإنسان، كقول القائل: إذا كان كذا وكذا فيا أيها الناس ترون ما عملتم من خير أو شر، تجعل «يا أيها الإنسان» هو الجواب وتضم الفاء»⁽⁵⁾.

وهناك قضية، وهي أن الجواب جملة طلبية وقعت بالفاء، غير أن هذا لا يمكنها

(1) الفراء 422/1، وانظر 475/1 - 476، وانظر 105/2، 619/2.

(2) الفراء 241/2، وانظر 19/2، ونص هنا إلى أن ما لا يصلح أن يكون جواباً حرف الفاء، وانظر الفراء 53/1، 477/1 - 478 وقد عالجت هذا في بحثنا «أساليب القسم في القرآن».

(3) انظر الفراء 232/1، وانظر 43/3.

(4) انظر الفراء 202/2.

(5) انظر الفراء 250/3.

من أن تكون كذلك إذا كان الأمر قد أسند إلى الغائب. ونص فيه الفراء على وجوب إضمار لام الأمر، وجعل منه قول الشاعر:

مَنْ كَانَ لَا يَزْعَمُ أَنِي شَاعِرٌ قَيِّدُنْ مِنِّي تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ

والتقدير: فليدُنْ⁽¹⁾. وأجاز تقديم الفاء إذا كان الأمر يفيد الشرط وأضمر اللام في قوله تعالى: ﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلْ﴾ [سورة الأعراف: 73]. وقد رُحِّجَ: ذَرُوهَا فَتَأْكُلْ⁽²⁾.

إِذَنْ:

قد تدخل «إِذَنْ» على جواب الشرط، وقد نص عليه الفراء في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا بِمَعْلُومٍ مِنْ آلِهِ إِذْ أَهْلَكْتُمْ كُلَّ الْإِلَهِ﴾ [سورة المؤمنون: 91]. «إِذَنْ» واقعة في جواب الشرط مفسرة عند الفراء، تقديره: أو كانت معه الهمة إذا أُلْهِمَ كُلُّ إِلَهٍ. ويرى أن «إِذَنْ» وإن تقدمت، فتحقق أن تتأخر، لأن الجواب قد تحقق باللام.

وقد يتقدم «إِذَنْ» إحدى أدوات العطف التالية، وهي: «وَالْوَ» والفاء، و«ثُمَّ»، وأول تقدير منها قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا هُمْ نَصِيبٌ مِّنَ النَّارِ إِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ [سورة النساء: 53]. وقد نص الفراء على أن هذه الأدوات هي حروف عطف، وأجاز في الفاء، والواو، أن تكونا مفعولتين من «إِذَنْ»، وذلك أن تتأخر «إِذَنْ» والتقدير: فلا يؤتوا الناس نقيراً إذاً. وقد تقدم أن هذا التقدير هو جواب لشرط محذوف. كما أجاز في هذه الأدوات كلها أن يفدن الاستئناف⁽³⁾.

وإذا عدنا إلى ما جاء به الفراء في الآية، وجدناه لم يفسر استخدام الفاء نفسها، ويمكن أن تبقى على معناها، وهو العطف على أن تكون الجملة الشرطية كلها معطوفة على ما تقدم، والتقدير: وإن فعلوه لا يأتون الناس نقيراً.

(1) انظر الفراء 1/160 وأشار الفراء هنا إلى جواب أن سبق في جواب الأمر «وَالْوَ»، اللام إذا أفرد معنى الجزاء، وانظر الكتاب 3/13 - 14، المقتضب 2/11 - 12.

(2) انظر الفراء 2/77، ونشير إلى أن الفراء منع أن تكون الواو مكان الفاء في غير الشرط انظر 1/59.

(3) انظر الفراء 1/223 ونشير إلى أنه أجاز النسب إذا جاز في غير الآية كما أجاز العطف في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَدْعُوا بِنِسْبَتِهِمْ مِنْ آلِهِمْ فَاجْعَلْهُمْ مِنْ آلِهِمْ﴾ [سورة الأعراف: 76] ولم يذكر الفراء وفيها شيئاً. انظر 2/129.

لقد تقدم أن الجواب يقع باللام في «الاول» و «الثو» «أجاز الفراء أن تجاب «إن»
 بجواب «الود» لأيهما متقاربان في المعنى، وما سنذكره هنا إيجازاً دخول اللام في خبر
 ما تقدم. وقد نص الفراء على حواش أن تدخل اللام على أداة الشرط، وجوابها نحو لما
 فعلت فهو خير لك، وعدة وجهاً في اللغة العربية⁽¹⁾.

وقيل أن أفق على ما جاء من قضايا نحوية في جواب الشرط، أو التوقف على
 إية أجاز فيها الفراء أن يكون جواب الشرط «إلا» وما وصلت به، علماً بأن «إلا» تفيد
 حصر الحال في ظاهر اللفظ. جاء ذلك في قوله تعالى: «وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ
 وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يُسَوِّرُهُ
 بِر: 45 - 46. قال: «إلا كانوا معرضين (جواب للآية، وجواب لقوله: «وَإِذَا قِيلَ
 لَهُمُ اتَّقُوا»، فلما أن كانوا معرضين عن كل آية فني جواب واحد من اثنين؛ لأن المعنى:
 وإذا قيل لهم اتقوا أعرضوا، وإذا أنتهم آية أعرضوا⁽²⁾.

يشير النص إلى أن الفراء قد ضمن الاستثناء الذي يفيد حصر الحال معني الشرط،
 وبذا أجاز أن يكتفي بالمحصور عن جواب الأول.

ومن قضايا جواب الشرط منع الفراء أن يتقدم جواب الشرط فاعلُه أو مفعولُه خلافاً
 لما تقدم في فعل الشرط. فقد منع أن يقال: إن عبد الله يقيم أبوه يقيم، كما منع أن
 يقال: إن تأتني زيدا تضرب.

وأشار إلى أن من أجاز أن يتقدم المرفوع، أو المنصوب فعل الشرط أجاز أن يتقدم
 ذلك جوابه، ونص على أن الكسائي أجاز أن يتقدم المنصوب، ومنعه في المرفوع،
 لنصن الأخير ضميراً يعود على الاسم المتقدم. واحتج الكسائي على جواره بقول
 الشاعر:

وللخيل أيام فمن يضطرب لها ويعرف لها أيامها الخير تعقب
 فأعرب «الخير» مفعولاً به بفعل «تعقب» وهو جواب الشرط. وخالفه الفراء بإعرابه

(1) انظر الفراء 217/2.

(2) الفراء 2/379.

«الخبير» مسنداً للأبام. ثم أجاب الرفع⁽¹⁾ على إحصاء الماء، والضمير العائد في ذلك الإعرابين مضمراً، تقديره «تعبه».

ومن فصايأ جواب الشرط، حوار العطف على المحل، وقد نص عليه الفراء في قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضِلَّ اللَّهُ فَمَا لَهُ بَدِلٌ﴾ (سورة الأنعام 1186). فقد عطف أويدهم وهو فعل مضارع محروم على محل أهلاً هادئ⁽²⁾. وهو الجزم ولا تغيد في مثل هذا معنى «ليس»⁽³⁾.

وقد يأتي فعل الجواب فعل تقديمته «ثم» كما هو في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُقْتَلُوا فَيُكْفَرُوا لَا يَضُرُّكُمْ أَلَا يَعْلَمُونَ﴾ (سورة آل عمران 111). فقد أعرب الفراء «ثم» لا يضررون مستأنفة⁽⁴⁾. وبذا تكون «ثم» قد خرجت عن معناها وهو إفادتها العطف. ونشير إلى أن مثل ذلك تقدم من خلال الكلام عن «إذن».

ومن فصايأ الشرط إجازة الفراء أن يحزم جواب الشرط الذي تقدمته أداة غير موصولة. فقد نص على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ مَضَوْا وَسَقَوْا وَالْعَاقِبَةُ لِلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ آلِهِمْ أَثَرٌ﴾ (سورة آل عمران 120). قال: «إن شئت، جعلت جرماً، وإن كانت موصولة، تكون كقولك للرجل: مُدَّ يا هذا...، وقد قرأ بعض القراء «ألا يضرركم»⁽⁵⁾.

وأجاز مثل هذا في المعطوف على المرفوع في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ فَإِذَا تَوَلَّىٰ سَخِرَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ (سورة النساء 172-173). فقد أجاز في «ولا يضررون» المحرم عطفاً على محل «الفسخضهم»⁽⁶⁾. ومثله إجازة في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَوَلَّىٰ بَقِيَّةُ الْعَقْلِ مَا أُرْسِلَتْ بِهِ إِلَيْكُمْ وَتَنَافَعُوا بِهِ﴾ (سورة هود 157). فقد أجاز المحرم في «ولا تضررون» محتجاً بقراءة عبد الله بن مسعود، إذ قرأها «ولا تنقصوه»⁽⁷⁾.

(1) انظر الفراء 422/1 - 423.

(2) انظر الفراء 19/2 ونشير إلى أن الفراء أجاز رفع «ويذرهم».

(3) انظر الفراء 161/1، وانظر المصدر نفسه 232/1، 48/2.

(4) انظر الفراء 229/1.

(5) انظر الفراء 232/1.

(6) انظر الفراء 297/1.

(7) انظر الفراء 19/2.

ويظهر أن ما جاء به الفراء في جواز الفصل محصور بـ «لا» غير أنه لم يفسر نوع «لا» هذه وفرضها، ولا يمكن أن يقال إنها ماهية لعدم تناسق المعنى إذا ما جزم الفعل لئلا لا يمكن أن تكون الزائدة كالتي في قوله تعالى ﴿لَمَّا مَكَدَ آلُ قَيْسٍ فِي إِسْرِهِ﴾ [الأعراف: 12]، لأن الأخيرة قد سبقت بما يفيد معنى النفي. فجاءت زيادتها لفرض التأكيد. وأدى أنها كالتي في قوله تعالى: ﴿لَمَّا لَمَّا لَا تُقَاتِلْ فِي إِسْرِهِ الْمَدِينَةِ﴾ [246]، وذلك أن «لا» على معناها تفيد النفي، ولم تحجب الجزم عن الفعل.

ويقرب هذا المعنى زيادة «لا» بين أداة الشرط، وفعله المنجزوم في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَنَاسِكَ الْبَيْتِ﴾ [سورة يوسف: 44]، وصرح الفراء أن الشرط فيها يفيد الدعاء⁽²⁾.

ومن قضايا جواب الشرط ما ذهب إليه الفراء من تفسير في جواز حذف الفاء من قوله تعالى: ﴿فَإِذَا مَلَكَتْهُمْ السَّحَابُ﴾ [سورة الأنعام: 34] فقد أحذف الفاء من «فهم» من وجهين. أحدهما أنها مقدرة. والآخر: أن حذفها جاء على نية التقديم والتأخير وتقديره لها: أنهم الخالدون إن مبت.

ولما جاز حذفها عنده وهي متقدمة إذن جاز حذفها، وهي متأخرة. وتعليقه هذا لا يختلف عن الحذف في الوجه الأول سوى أنه هنا بين وجه الحذف. ونشير إلى أن الفراء ذهب إلى الفاء في «أفتنه» أنها عاطفة⁽³⁾.

ويقرب من هذا ما ذهب إليه الفراء في قوله تعالى: ﴿لَمَّا لَمَّا لَا تُقَاتِلْ فِي إِسْرِهِ الْمَدِينَةِ﴾ [246]، وقد ذهبوا إلى حذف الفاء من «لما» ولو ابتدئ بـ «لا» [سورة آل عمران: 141] قال: «... ولم يحذف الفاء» هنا قد يستغنى عنها. فلو قيل: ملء الأرض ذهباً لو افتدى به كان صواباً، وهو بمنزلة قوله: «وليكون من الموقنين»، فالواو هنا كأن لها فعلاً مضمرّاً بعدها⁽⁴⁾.

ولتوضيح ذلك نقول: إن للفراء قولين في الواو، أحدهما أنه نص على إمكانية الاستعانة عنها، فهي استئنافية أو بحكم الزائدة، وقوله هذا يريد به أن جواب الشرط «لما» قبل «...» قد تعدي على أداة الشرط، وهذا يمنع الواو أن تكون قبل ما أعطاها هذا القسم.

(1) انظر هذا في بحثنا «الصلة في القرآن الكريم».

(2) انظر الفراء 44/2.

(3) انظر الفراء 202/2.

(4) انظر الفراء 226/1، وتقديم فاء الجزاء أجزء الفراء في قوله تعالى: ﴿فَقَدَرُوا نَافِلًا﴾، وفردوا: «فَرَدُوا فَلَئَاكُلَ». انظر 229/1.

والآخر وهو «فالتواوا» هنا كأن لها فعلاً مضمراً بعدها⁽¹⁾ لا يختلف عن الأول سوى أنه أراد أن يؤكد تقديم جواب الشرط، وحقه أن يقع بعد التواوا، ولما تقدمها، دفع إلى أن يتصور وقوع فعل بعدها كأن يقول: «وقلن يقبل من أحدهم ملء الأرض من اقتدى، وحال ذلك التقدير الفاء: لأنها واقعة في جواب الشرط، ودليلاً في هذا معنى التواوا في قوله تعالى: ﴿وَيَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الأنعام: 75] وهي رائدة تقيد التوكيد.

وبذا نقول إن الفراء أجاز أن يكون جواب الشرط متقدماً في المعنى، وإن تأخر لفظاً، وهذا ما يقتضيه المعنى، علماً بأن حق جواب الشرط أن يتأخر على فعل الشرط ونشير إلى أنه أجاز أن يتقدم جواب الشرط لفظاً في أكثر من موضع⁽²⁾.

ومن قضايا جواب الشرط جواز حذفه إذا دل عليه دليل كأن يعرف من المعنى، أو يدل عليه معسولة. وقد تقدم الكلام عن ذلك من خلال بعض الأدوات. وإن لم يعرف أوجب الفراء ذكره، ومثل لذلك بقول الرجل: «إن تقم تُصفت خيراً»⁽³⁾ فإنه لا بد من ذكر الجواب لما يترتب على القيام من دونه.

ومن قضايا جواب الشرط جواز أن يجاب به لأكثر من شرط. وقد نص عليه الفراء في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كُنْتُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُسَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ﴾. ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا﴾ [سورة البقرة: 89]. قال: «وقبلها أولها»، وليس للأولى جواب، فإن الأولى مسار جوابها، كأنه في الفاء التي في الثانية، وصارت كغيرها به «كافية من جوابها جميعاً...»⁽⁴⁾.

فالفراء أراد أن يقرب جواب الأولى بجواب الثانية. ولما كانت الفاء المذكورة في النص ذهب إلى أنها تشعر أن ما بعدها جواب للأولى غير أن ما اتصلت به هو شرط آخر، فجاء جواب الأولى بجواب الثانية، القريبة في ذلك هي دخول الفاء. وفي هذا كلام.

(1) انظر الفراء 1/ 226 لقد ذهب محقق الكتاب إلى أن الفراء يذهب إلى أن جواب الشرط محذوف ونحن نخالفه القول كما بيناه. وانظر القراءة في السبعة في القراءات 298.

(2) انظر الفراء 2/ 63.

(3) انظر الفراء 1/ 331 - 332.

(4) الفراء 1/ 59.

في شواهد قرآنية أخرى ثم صرح بأن الفاء لا تصلح أن تكون هنا ناسقة مستدلاً على ذلك بعدم صلاحية دخول الواو مكانها⁽¹⁾

القسم الثالث:

قضايا متفرقة

وحدث تحت هذا العنوان معالجة ما يفيد الشرط، كالأمر وحده، والامتناع وصولاً، كما سنقف على اجتماع القسم والشرط لبيان ما جاء به الفراء فيما جاز أن يكون فعل الشرط، وجوابه.

الأولى: الأمر يفيد معنى الشرط:

لا يمكن أن يجزم بأن كل ما اقترن فعل الأمر بفعل محذوم يفيد معنى الشرط، هناك شواهد تنص على هذا الأسلوب، ولا تفيد معنى الشرط وسنقف عليها بعد أن نذكر ما جاء به الفراء من جواز أن يفيد الأمر معنى الشرط.

ذهب الفراء إلى أن فعل الأمر إذا أفاد معنى الشرط لا يدل على الأمر، وقد نص على هذا من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿أَتَقُوا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً لِّنَ يُنْفِلَ مِنْكُمْ﴾ (سورة التوبة: 53)، قال: «وهو أمر في اللفظ، وليس بأمر في المعنى؛ لأنه أحرمهم أنه لن ينفل منهم، وهم في الكلام بمنزلة «إن» في الجراء، كأنك قلت: إن أنفقت طَوْعاً أو كَرْهاً، فليس بمتقبل منك، ومثله: ﴿اَسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ (سورة التوبة: 180) ليس بأمر؛ إنما هو على تأويل الجراء، ومثله قول الشاعر:

أَسِيئَ بِنَا أَوْ أَحْسَنِي لَا مَلُومَةٌ لَدِينَا وَلَا مَقْلِبَةٌ إِنْ ثَقَلَتْ⁽²⁾
وتقديره: إِنْ اسْتَبَ بَنَا أَوْ أَحْسَنَ لَسْتَ مَلُومَةٌ لَدِينَا. وَأَنْ ثَقَلَتْ لَسْتَ مَقْلِبَةٌ.

وما جاء في فعل الأمر إذا أفاد معنى الشرط نوضحه بالنقاط التالية لتوعها:

أولاً: أجاز الفراء أن يكون جواب الأمر الذي يفيد معنى الشرط منهياً بالفاء سواء أكان فعل الجواب مستنداً إلى الغائب أم المخاطب، وقد نص عليه في قوله تعالى:

(1) انظر الفراء 59/1.

(2) الفراء 441/1.

[illegible]

(ثانياً) أجاز الحريم، والرفع إذا وقع فعل الأمر على مدة بعد فعل من أنواع الأفعال
أو المضاف أو المؤنوس أو اللص بعد ما مضى فإنه لا يفسد الحريم، ولا يفسد الرفع
والأمر جواب الأمر، والثاني صفة المدح، وهذه قوله تعالى ﴿فَهَيْتَ لِي مِنَ الْكُلُوفِ وَلَبَّيْكَ
إِنْ بَدَأْتَ بِشَيْءٍ مِّنَ الْعَمَلِ﴾ [سورة مريم - 5-6] حيث أحل الحريم والرفع ومضى
قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَمَرُوا بِالْبِرِّ وَالْعَدْلِ وَالْحَقِّ وَالْجَوَادِ﴾ [سورة النازعات

(3)

ثالثاً: استحسن الحزم على الرفع إذا وقع الاسم النكرة الذي وقع عليه الفعل بحرف وجوب الألف قبل الألف، ويحصل على هذا في قوله تعالى: ﴿هَـؤُلَاءِ مِنْ أَشْرَارِهِ﴾ (سورة مريم: 5 - 6) (4).

رابعاً: استحسن الخزم على الرفع إذا صليحت حياة العامة أن يكون حالاً الاسم الذي وقع عليه فعل الأمر، وهو معرفة، وجعل منه قولة تعالى: ﴿وَأَقْرَبُهَا تَأْتِي﴾ في آية (سورة هود: 44)، وقوله تعالى: ﴿وَأَقْرَبُهَا تَأْتِي﴾ في آية (سورة النجم: 13) سبحانه في قول تعالى: ﴿لَهُمْ فِي حُوسْنِهِمْ يَتَعَبُونَ﴾ (سورة الزمر: 101) ⁽¹⁾

خامساً: أوجب الحزم إذا كان فعل الجواب لا يصلح أن يكون صفة للاسم الذي وقع عليه فعل الأمر سواء أكان ذلك الاسم معرفة أم معرفة ومن الأول قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَأُوا لَهُمْ لَعْنًا مَلَكًا ثَقِيلًا﴾ في سبيل الله ﴿سورة البقرة: 243﴾ ووجه مع الرفع عند عدم إمكان أن يفسر اسمه في الآية حتى يصلح أن يكون الصفة للملئكة. وأما الرفع لـ ﴿قُرِئَتْ بِالْبَيِّنَاتِ﴾ وجعل منه أيضاً قوله تعالى: ﴿اقْرَأُوا لَهُمْ لَعْنًا﴾ فوجه آخر.

- (1) الفراء 407/1.
- (2) انظر الفراء 161/1.
- (3) انظر الفراء 162/2 وانظر المصدر نفسه 157/1، 306/2.
- (4) انظر الفراء 162/2.
- (5) انظر الفراء 158/1، وانظر المصدر نفسه 343/1.

أَفْعَلُكُمْ (سورة يوسف: 9]. كما أجاز الرفع لو قرئت بالناء «تخل»⁽¹⁾.

«جعل القراء من الثاني قوله تعالى: ﴿أَرْسَلْنَا مَعَكَ نَحْلًا يَنْفَعُ وَيُلْهِمُ﴾ (سورة يوسف: 112). ومثل له أيضاً بقول الثالث: أَلْعَثَ أَحْرَاكُ يَحْصِتْ خَيْرًا. فكل من أرفع، ولا يصب» لا يصلح أن يكون صفة⁽²⁾.

سادساً: أوجب الحرم إذا كان فعل الأمر يفيد معنى القول في بعض النسخ «أوجب بات» أو غيره، أو أرسل إليه ووجب جرمه، لأنه شرط يفيد معنى «قل له بات» وجعل منه قوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ آمَنُوا بِقَوْلِكَ وَلَئِنْ يَخْتَرُونَ لَغَيِّبُونَ﴾ (سورة الاحزاب: 111). على معنى: قل لهم اغفروا.

ومنع أن يكون التقدير: قل لهم ليغفروا، على لغة الحجازية، لأنه يقال لا حل في وجهه، قلت لك نعم، وأمرتك تذهب معاً. ومنه قول الشاعر:

فَلَا تُسْتَطِلُّ مِنِّي بِقَائِي وَمَدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ فِيكَ نَصِيبُ
والتقدير: ولكن ليكن. ويصح هذا في الشرط أيضاً إذا افتقر الجواب بالناء، ومنه قول الشاعر:

مَنْ كَانَ لَا يَزْعَمُ أَنِّي شَاعِرٌ فَلْيَذُنْ مِنِّي تَنْهَهُ الْمَزَاجِرِ
والتقدير: فلْيَذُنْ مِنِّي⁽³⁾.

سابعاً: أحذر أن يعطف على فعل الأمر الذي يفيد معنى الشرط بلام الأمر، معناه كانت أم ملفوظة، وجعل من هذا قول الشاعر:

فَعَلْتُ ادْعِي وَادْعُ فَإِنْ أَتَيْتُ لَصَوْتُ أَنْ يَنْادِي دَاعِيَانِ
قال فيه القراء: أراد: ولا تخش. وفي قولهم: ادْعُ طَلَبَ مِنَ الدَّاعِي. وإن كان أمراً قد نُسق أوله على آخره، وهو مثل قول الله عز وجل: ﴿اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ صَطَبَكُمْ﴾ (سورة العنكبوت: 12) والله أعلم⁽⁴⁾.

ثامناً: أجاز أن يكون الجواب مستتراً بدلاً التي بمعنى «ليس»، وجعل منه قوله:

(1) انظر القراء 1/ 157، وانظر 2/ 162.

(2) انظر القراء 1/ 156 - 158.

(3) انظر القراء 1/ 159 - 160.

(4) انظر القراء 1/ 160، وانظر المصدر نفسه 2/ 77، 314.

تعالى: ﴿أَمْزِ أَهْلَكَ بِالنِّسَاءِ وَأَسْطِرْ عَلَيْهَا لَا شَتَاكَ رَأْفَةً﴾ (سورة طه: 132)، وقوله تعالى: ﴿فَقَتُلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تَكْفَلْ إِلَّا نَفْسُكَ﴾ (سورة النساء: 84) وغيرهما من الشواهد القرآنية⁽¹⁾.

تاسعاً: مع الفراء أن يقال: اتق الله محسناً، والصلوات عند اتق الله تكون محسناً⁽²⁾. وتفسير ذلك أن الإحسان بتحقيق بتقوى الله، ولا يتحقق التقوى في حال الإحسان.

ويصح القول فيما تقدم أن الفراء نص على أن الأمر إذا أفاد الشرط خرج عن معنى الأمر وأفاد الشرط صراحة.

وقيل أن أنهي الشرط بالأمر أشير إلى أن الفراء مع الشرط بالنهي لأن الجواب إذا ما كان متصلاً، فإنه يحاط بالنساء، كما أجاب ذلك إذا ما تكررت «لا» لم لا تدفعه لا يؤكد، بالجزم، والرفع، وهو كما يقال: دعه ينام، ودعه يمشي⁽³⁾.

الاسم الموصول يقيد معنى الشرط:

أجاز الفراء في الاسم الموصول أن يقيد معنى الجزاء، وهو محكوم في هذا بما تضمنه القرآن من مضمون يقيد فيها الاسم الموصول هذا المعنى، وقد أثبت في نسطير.

أحدهما: أن يتقدم الاسم الموصول الجملة، شأنه في ذلك شأن الجملة الشرطية، وأوجب فيه ما أوجب في جملة الشرط، إذا تضمنت اسماً نكرة مرتبطاً بدلالة الاسم الموصول وذلك بأن يجزئ الاسم النكرة بدون «الجار» وقد أثبت ذلك من خلال تفسير وجود «من» «الجار» في قوله تعالى: ﴿وَلَهُ يَنْجُو مَا فِي السَّمُوتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَأْبٍ﴾ (سورة النحل: 49)، قال «من دأب»، لأن «ما» وإن كانت قد تكون على مذهب الذي فإنها غير مؤقتة، وإذا أبهت غير مؤقتة أشبهت الحياء، والجزاء تدخل «من» فيما جاء من اسم بعده من النكرة، فيقال: من ضربة من رجل فاضربوه، ولا تسقط «من» في هذا الموضع، وهو كثير في كتاب الله عز وجل، قال الله تبارك وتعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَةٍ

(1) انظر الفراء 1/ 296.

(2) انظر الفراء 1/ 160.

(3) انظر الفراء 1/ 160، وهناك آية تدعو للإشارة إليها، هي قوله تعالى ﴿فَأَصْرَبَتْ لِضَعْفِكَ فَاصْبِرْ﴾ (البقرة: 60) فإن الفاء مبيية وليست جواباً للشرط انظر 1/ 40 - 41.

بن الله ﴿سورة النساء: 79﴾ . ولم يقل في شيء منه يطرح «من» كراهية أن تشبه أن تكون حالاً «من»، و«ما»، فجعلوه «بمن» ليبدل على أنه تفسير لـ«ما»، و«من»، لانهما على مؤقتين، فكان دخول «من» فيما بعدها تفسيراً لمعناها، وكان دخول «من» أدل على ما لم يفت من «من» و«ما» فلذلك لم تلقياً . . . فدل مجيء أحدهما هنا على أنه لم يرد أن يكون ما جاء من النكرات حالاً للأسماء التي قبلها ودل على أنه مترجم⁽¹⁾ .

فالص يشير إلى أن ما أوجب دخول «من» ثلاثة أسباب هي:

1 - أن «ما» غير محصورة؛ لأنها أشبهت لجزاء على الرغم من أنها بمنزلة «الذي»، ونذكر في هذا أن «ما» قد تكون غير مؤقتة في غير الجزاء، وقد تقدم الكلام عن هذا

2 - تضمن جملة الصلة اسماً نكرة.

3 - إخراج الاسم النكرة من كونه حالاً «إلى كونه من جملة الموصول بحده «بمن»

وبهذه الأسباب نجد أن دخول «من» يعطي الجملة الشرطية وجملة الصلة معنى دائماً مفتقدين إليه، وهو أنهما اكتسبتا العموم بدخول «من» الجنسية، وتوضح هذا الاختصاص ضرب المثال التالي:

ما أعطيت دزهماً، فهو لك.

نرى أنه لا يبيح إعطاء كل درهم له، إذ لا يفيد معنى أن كل ما أعطيت من درهم، فهو لك. وإذا أردنا أن نكسبه المعنى المتقدم، يُجر الاسم النكرة «دزهماً» بـ«من» الجارة.

وهناك قضية تتعلق بما تقدم، وهي أن الاسم الموصول إذا ما أفاد معنى الجزاء، فإنه يقتضي خبره بالفاء، وجاز حذفها، وقد نص عليها الفراء في قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنْ اللَّهِ﴾ [سورة النحل: 53]، قال: (ولو جعلت «ما بكم» في معنى «الذي»، جاز، وجعلت مسلة «بكم»، و«ما» حينئذ في موضع رفع بقوله «فمن الله» . . . وكل اسم وصل مثل «من» و«ما» و«الذي» فقد يجوز دخول الفاء في خبره؛ لأنه مضارع للجزاء، والجزاء قد يجاب بالفاء . . . وإن أُلقيت الفاء، فصواب⁽²⁾ .

(1) الفراء 103/2.

(2) الفراء 105/2، وانظر المصدر نفسه 78/1، 212/1، 306/1، 51/2، وذكر هذا سيويه والأخفش،

انظر الكتاب 139/1 - 140، والمصدر نفسه 69/3، ومعاني القرآن للأخفش 103.

أما النمط الآخر الذي أجاز فيه الفراء أن يتضمن الاسم الموصول معنى الجزء، فهو يختلف عن الأول بأن الاسم الموصول ليس له الصدارة في الكلام، كما هو معهود في الجملة الشرطية، وفي النمط المتقدم، وإنما يتوسط الجملة، ومثل له بقوله: (أحب من أحبك)^(١).

ونشير إلى أنه اشترط في جواز هذا المعنى في الاسم الموصول أن يكون غير مؤقت، بمعنى أنه نكرة غير مختصة، بإفادتها العموم، ولذا نجده قد فسر الجملة بقوله: (أحب كل رجل أحبك)^(٢)، وقد تضمن هذا التفسير لفظة «كل» بدل الاسم الموصول، ليشعر أن «من» تفيد العموم.

ولما كان الاسم يفيد معنى الجزء، والفعل «أحب» يدل على الماضي، التفت الفراء إلى هذا وأشار إلى أن الفعل «أحب» يدل على المستقبل.

اجتماع القسم والشرط.

ليس هناك ما يمنع اجتماع القسم، والشرط وقد عالج الفراء هذه المسألة، وضم إليها اجتماع القسم، والاسم الموصوف، واجتماع القسم والاسم الموصول إذا كان نكرة موصوفة.

ويجسمها ظاهرة واحدة، هي أن كلاً منها يفتقر إلى جملة، تكون في القسم والشرط جواباً لهما، وللإسم الموصول صلته، وللإسم الموصوف صفة، وافتقار الأخيرين إلى ما تقدم جعل الفراء ينزل الاسم الموصوف، والاسم الموصول منزلة القسم، والشرط.

أما اجتماع القسم والشرط، فقد نص عليه الفراء في أكثر من موضع، وكان اهتمامه منصباً على ما يتأثر به فعل الشرط، والجواب إذا ما اجتماعاً، ويتمثل القسم باللام، أو بالفعل، والشرط محصور بما يجزم من أدواته. هذا وإن اجتماع القسم، والشرط يفني القسم عن فعله، وأن جوابهما يتمثل في جملة تنصدر بأداة يجاب بها القسم، وهي عند الفراء جواب للقسم.

(١) الفراء ١/ 243.

(٢) الفراء ١/ 243، وجعل من هذا قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين فحروا... إل) [عمران: 156]، وانظر الفراء ١/ 243.

وحاول الفراء أن يوضح هذا كله من خلال آيات، وشواهد شعرية، نذكر منها ما جاء به في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلَّمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِن خِزْيٍ﴾ [سورة الفرقان: 102]، فاللام في «لَمَنِ» تفيد القسم، وأما الشرطية جازمة، وأشار إلى أن أكثر ما يكون عليه فعل الشرط فيما تقدم مادياً. قال: «لَمَنِ» في موضع رفع، وهي جزاء؛ لأن العرب إذا أحدثت على الجزاء هذه اللام، فصيروا فعلاً على جهة «فعل»، ولا يداون جعلونه على «يفعل» كراهة أن يحدث على الجزاء حادث، وهو معزوم، ألا ترى أنهم يقولون: سئل عما شئت، وتقول: لا أتيك، ما شئت، ولا يقولون ما تعش، لأن «لَمَنِ» في تأويل جزاء، وقد وقع ما قبلها عليها، فصرفوا الفعل إلى «فعل»، لأن الحزم لا يسنين في «فعل»، فصيروا حدوث اللام. وإن تأت لا تُعْث شيئاً. كأنني يُعْث، ثم صيروا جواب الجزاء بما تُلقي به اليمين يريد تستفيل به إفا بلام، وأما باللام، وبما بدأن، وأما بلاماً⁽¹⁾.

وفي هذا أشار إلى كتابة همزة «إن» الشرطية إذا اتصلت بها لام القسم، بأنها تكتب على البناء «الفتح»، ليفرق بينها، وبين «أَنَّ» المفتوحة الهمزة، لأنها تكتب هكذا: «لأن». ونشير إلى أنه وصف جواب القسم كجواب⁽²⁾ اليمين.

ونستطيع أن نعلل ما جاء به الفراء في النص المتقدم في استخدام الفعل الماضي فعل. بعد «لَمَنِ» أكثر من الفعل المضارع - بفعل - بأنه يهدف إلى صرف السامع من الشرط إلى القسم؛ لأن «إن» شرطية جازمة، ومجيء الفعل المضارع بعدها بتأثر بأن يكون معزوماً، وهذا لا يعطي معنى للقسم، وذكر شواهد من القرآن الكريم جاء الفعل فيها بعد «لَمَنِ» مادياً، نذكر منها قوله تعالى: ﴿لَيْنَ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [سورة الحشر: 12]، وقوله تعالى: ﴿لَمَّا تَبَيَّنَ مَن صَحَّبَ وَحَكَمَ﴾ [سورة آل عمران: 81]، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا تَبَيَّنَ لَكُمْ لَوْلَاكَ الْأَذْبَرُ﴾ [سورة الحشر: 12]. وهو بهذا كله أخذ يؤكد أن اللام فيها تفيد القسم⁽³⁾.

وقد يأتي فعل الشرط مضارعاً معزوماً بدأن الشرطية، ونص عليه الفراء في آيات من الشعر، وأشار إلى أن العرب إذا أجابته بلام، رفعوا فعل جواب القسم، وبدا تكون

(1) الفراء 1/ 65 - 66.

(2) انظر الفراء 1/ 66.

(3) انظر الفراء 1/ 66، والمصدر نفسه 2/ 130، وأفاد هذا المعنى الأخفش انظر معانيه 498.

«لا» نافية غير جازمة، وأجاز جزمه لفظاً، وهو في المعنى مرفوع في نحو: لئن تقم لا يقم، ومنه قول الأعشى:

لئن مُنيت بنا عن غب مغركة لا تلُفنا من دماء القوم لنفقل
قال فيه: «فجزم «لا تلُفنا» والوجه الرفع...، ولكنه لما جاء بعد حرف ينوي به
الجزم، صُير جزماً جواباً للمجزوم. وهو في المعنى رفع»⁽¹⁾.

وهناك أنماط أخرى ذكرها، منها جواز أن يكون فعل الشرط ماضياً والجواب
مضارع مجزوم غير متصدر بما يجاب به القسم، وجعل منه قول الشاعر:

لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً أضمت في نهار القبط للشمس بادياً
وأزكت حماراً بين سرج وفزوة وأغر من الختام صغرى شمالياً
وظاهر الكلام أن هذا الشاعر يختلف عما تقدم في أن فعل الشرط جاء ماضياً. لم
يخضع لأداة الشرط. غير أنهما يلتقيان في أن جوابهما مجزوم، وهذا يشعر أن لأداة
الشرط أثراً قد افتقدته أداة القسم مما دفع الفراء أن يصف اللام بأنها كالملغاة - وفسر
الجواب بأنه للشرط، وليس للقسم فقال: «فالقي جواب اليمين من الفعل، وكان الوجه
في الكلام أن يقول: لئن كان كذا لأثبنتك، فتوهم إلغاء اللام... فاللام في «لئن»
ملغاة، ولكنها كثرت في الكلام حتى صارت بمنزلة «إن»⁽²⁾.

ويضم إلى ما تقدم مجيء فعل الشرط مضارعاً مجزوماً، وجوابه فعل مضارع
مرفوع، قد دخلت عليه اللام، نذكر منه قول الشاعر:

لئن تك قد ضاقت عليكم بُيوتكم ليغلم ربي أن بيتي واسع⁽³⁾
وقد يأتي الجواب متصداً بأداة ليست مما تصلح أن يصدر بها جواب القسم، نذكر
منه قول الشاعر:

فلا يدعني قومي صريحاً لخرقة لئن كنت مقتولاً ونسلم عامر
وهو عند الفراء لا يختلف عما تقدم بأن اللام ملغاة، ولو أعدنا النظر في البيت،
لوجدنا أن الجواب قد تقدم على القسم، والمعنى: «لئن كنت مقتولاً ويسلم عامر فلا
يُدعني قومي»، وجملة «يسلم عامر» حال لثناء الفاعل.

(1) الفراء 1/ 68.

(2) الفراء 1/ 67، وانظر المصدر نفسه 2/ 130 - 131.

(3) انظر الفراء 1/ 66، والمصدر نفسه 2/ 31.

وإن كان القسم واقعاً بالفعل، يبر الفراء فيه أن حق الجواب لا يتأثر وإن جاء مجزوماً بأداة جزم، فإنه في المعنى ليس كذلك، كما هو في قول الشاعر:

حلفت له إن تذليج الليل لا يزل أمامك بيت من بيوت مائر

والمعنى: حلفت له لا يزال أمامك بيت، فلما جاء بعد المجزوم، ضمير جواباً للجزم⁽¹⁾.

ويمكن القول فيما تقدم أن فعل الشرط والجواب أكثر ما يكونان ماضيين، وتكون جملة الجواب جواباً للقسم، وإن جاء أحدهما مجزوماً كانت جملة الجواب في اللفظ جواباً للشرط، وفي المعنى جواباً للقسم. وهذا كله خاضع لما يطرأ على الفعل من أثر إعرابي بأداة الشرط. إذ لا يمكن تفسير الجزم في فعل الشرط، والجواب من دون أن نحكم هذين الفعلين بأنهما متعلقان بأداة الشرط الجازمة. هذا وإن الفراء يرى أن جواب الشرط هو في المعنى جواب للقسم.

وإذا ما جاء فعل الشرط، وفعل الجواب ماضيين، فإن الجواب محكوم للقسم. وهذا كله يشير إلى أن الفراء يذهب إلى أن الجواب للمتقدم، سواء أكان في ظاهر اللفظ جواباً للشرط، أم لم يكن كذلك.

أما اجتماع القسم، والاسم الموصول، والقسم والاسم الموصوف فقد تقدم الكلام عنهما في القسم بالحرف، وهما يختلفان عن اجتماع القسم والشرط، وذلك أن الجملة التي هي صلة الموصول مفسرة لجواب القسم، وكذلك نقول في الجملة التي هي صفة للاسم النكرة.

ثمرة البحث

وتكمن في أن الفراء اهتم بأدوات الشرط، وأوضح ما تكون عليه من معنى، كما أجاز له أن المصدرية، وإن يفيدا معنى الشرط.

وأنه أجاز أن يكون فعل الشرط، وجوابه، ماضيين، أو مضارعين أو أن يكون أحدهما مخالفاً للآخر غير أنه استحسن التطابق في الزمان كما أجاز أن يتقدم جواب الشرط على أداة الشرط، وأن يفصل بينهما أداة غير الفاء.

ومنح أساليب معنى الشرط، منها فعل الأمر، ونص على أنه إن أفاد الشرط خرج عن معنى الأمر إلى مفهوم الشرط، وليس هناك من عامل مضمّر في جواب الشرط والبحث غني بالقضايا التحوية التي ضمنها الفراء الجملة الشرطية. ولم يخل بمعالجتها.

(1) الفراء 1/69.

المبحث الثالث

أساليب القسم في القرآن

إن القسم موضوع هذا البحث. نال اهتمام الفراء، فانسعت رؤيته له، حتى سجدته قد ضم إليه أفعالاً لا تتضمن القسم في لفظها، وقد ضمنها الفراء هذا المعنى، لإفراجه معمولة باللام التي تفيد التوكيد، كما أجازته أيضاً في الأفعال التي تفيد معنى القول والظن واليقين، إذا ما علقت الأخيرة عن العمل وهناك أساليب أخرى تضمنتها قضايا نحوية.

ولم يقف الفراء عند هذا الحد، وإنما انصرف إلى بيان القسم الذي هو لغوي، والقسم الشرعي، وما يترتب على كل منهما من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿لَا يُؤْمِنُكَ أَنْهَ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [سورة البقرة: 225]. حيث قال فيه: «القولان: يقال هو مما جرى في الكلام من قولهم: لا والله وبلى والله. والقول الآخر: الأيمان أربع فيجوزان فيهما الكفارة والاستغفار وهو قولك والله لا أفعل ثم تفعل، والله لأفعلن ثم لا تفعل. ففي هاتين الكفارة والاستغفار لأن الفعل فيهما مستقبل. واللذان فيهما الاستغفار ولا كفارة فيهما قولك: والله ما فعلت وقد فعلت وقولك والله لقد فعلت، ولم تفعل. فيقال: هاتان لغو، إذ لم تكن فيهما كفارة»⁽¹⁾.

يشير النص إلى أن القسم إن كان على شيء قد مضى يخالف لحقيقته بعد لغو. ويترتب عليه الاستغفار، ولا تجب الكفارة وإذا كان على شيء مستقبل يخالف لحقيقته تجب الكفارة والاستغفار، ويضم إلى اللغو قول من قال: لا والله وبلى والله.

هذا وإن ما جاء به الفراء في النص المتقدم يدفعنا إلى القول بأن الأساط التي سنقت عليها في القسم لا تمثل القسم الشرعي الذي يترتب عليه الكفارة أو الاستغفار أو هما معاً سوى ما تضمنه القسم بالفعل الذي يفيد القسم بلفظه ومعناه، وتفسر الأساط

(1) الفراء 1/144.

الأخرى بأنها تفيد تأكيد المخبر عنه المتمثل بمعمولها. هذا وإن الفراء قد استخدم أكثر من مصطلح على القسم نشير إليها لأهمية الموضوع. وهي «القسم واليمين والحلف والأيمان»⁽¹⁾.

أنماط القسم:

لم تحكم الفراء في معالجته القسم قاعدة نحوية ينطلق منها في تعريف ما هو قسم، وإنما كان يحكمه في معالجته النص القرآني ما يمليه عليه حسه اللغوي، والذوق السليم، اللذان يدفعانه إلى أن يضم إلى القسم أنماطاً لم تشتهر في كونها من القسم، ومن استقرأنا لها وجدنا أنها تنحصر في أنماط أربعة هي: القسم بالجملة الفعلية، والقسم بالمصدر، والقسم بالجملة الإسمية، والقسم بالحرف غير العامل.

النمط الأول: «القسم بالجملة الفعلية».

هناك ضربان من الأفعال يقع بهما القسم، يختلف أحدهما عن الآخر في أسلوبه وشروطه وهو مما يدعو إلى الفصل بينهما، ومعالجة كل منهما منفرداً عن الآخر، لتتضح صورة كل منهما، وما عليه من شروط، ومعرفة ما يلزم تحقيقه إذا ما أفاد القسم.

الضرب الأول: «القسم بالفعل الصريح».

ويقصد به الفعل الذي يفيد القسم صراحة. ويمثل هذا النمط حقيقة القسم في لغتنا العربية، وتتوقف عليه كثير من الموجبات العقيدية، وما يترتب عليها من أحكام، ونحققه يتم في شروط⁽²⁾ وإن له من القضايا النحوية ما انفرد بها عن غيره من أنماط القسم. وضم القرآن الكريم آيات كثيرة يفدّن القسم المتمثل في هذا الضرب. وإذا أردنا أن نحصر الأفعال التي ورد فيها، فتكاد تكون محصورة في فعلين هما «أقسم» و«حلف» الأول منهما ثلاثي مزيد فيه الهمزة، التي أخرجته من كونه متعدداً بنفسه إلى متعدداً بأحد أحرف جر سذكراها، وقد ورد القسم به في القرآن في تسع عشرة آية على صيغة «أفعل»، وفي آية واحدة على صيغة «فاعل» هي قوله تعالى: ﴿وَأَسْمَهُمَا إِنِّي لَكُلَّامٍ الْفَصِيحُ﴾ [سورة الأعراف: 21]. ويفيد «فاعل» فيها موالاة الشيطان للقسم. وليس فيه معنى

(1) انظر الفراء 1/54، 1/66، 1/144، 2/187.

(2) ذكر ابن خالويه أن القسم يحتاج إلى سبعة أشياء، هي: حرف القسم، والمقسم به، والمقسم عليه، والمقسم عنده، وزمان القسم، ومكانه، انظر إعراب ثلاثين سورة من القرآن 55.

المشاركة من آدم وحواء عليهما السلام له⁽¹⁾.

وهذه آية أخرى ورد فيها القسم على صيغة «تفاعل»، وهي قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ﴾ [سورة النمل: 49]، ويقيد «التفاعل» فيها التشريك بينهم⁽²⁾. ونشير إلى أن الفراء نص على أنه يفيد معنى «افعلوا» ويريد به المشاركة⁽³⁾.

أما الفعل «حلف» فهو ثلاثي مجرد مفتوح العين متعد بما يتعدى به الفعل «أقسم» في هذا الباب، وقد ورد في القرآن الكريم في الصيغة نفسها في ثلاث عشرة آية. وتعرض له الفراء من خلال ما يمكن أن يكون عليه جواب القسم، وأشار إلى جواز إفادته معنى القسم في صيغة «استفعل» في نحو: استحلقت عبد الله لتقومن واستحلقتن لأقومن وأجاز في الأخير أن يفيد معنى الأمر على تقدير: احلفن لأقومن⁽⁴⁾.

وحقيقة هذا الضرب من القسم أن دلالة الفعل تنحصر في هذا المعنى إذا تعدى بأحد أحرف جز ثلاثة هي الباء والتاء والواو⁽⁵⁾. وقيل: اللام⁽⁶⁾ وهن جازات للمقسم به. وهذا الوضع يدفعنا إلى معالجة هذا الضرب من خلال هذه الأحرف.

ولما كان الأمر كذلك في تأثير أكثر حروف المعاني في دلالة الفعل، وجدنا أن نشير إلى أن ما جاء في تعريف حروف المعاني بأنها لا تعطي معنى بنفسها، وأنها تكتسب دلالتها، وتوضح مقاصدها بما دخلت عليه⁽⁷⁾ سواء أكانت هذه الحروف عاملة.

(1) انظر دلالة «فعل» شذا العرف 22 - 23 وانظر الآية في الفراء 54/1 وإعراب القرآن للنحاس 604/1.

(2) انظر دلالة «تفاعل» شذا العرف 25.

(3) انظر الفراء 54/1.

(4) انظر الفراء 54/1.

(5) قد يتعدى الفعل «أقسم» بحرف جر آخر. ولا يفيد القسم. منه ما جاء به سيبويه في نحو «أقسمت عليك لما فعلت»، ويضم إليه ما يتضمن معناه وهو: «شدك الله لما فعلت»، ونشير إلى أن الزمخشري فسر هذا بأنه يفيد الاستعفاف، والاستشفاع بالله وهو من أساليب الحصر. انظر الكتاب 105/3، المنفصل للزمخشري 72. ارتشاف الضرب لأبي حيان 639/1، وقد أجاز «بالله» لم فعلت، وإلا فعلت» وجمع الهوامع 1/236، وانظر بحثنا «الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي» 79.

(6) ذكر ابن هشام أن من معاني اللام الجارة أنها تفيد القسم والتعجب في قول الشاعر:

لله يسقى على الأيام ذو حبيب
بشمسخر به الظبيان والأس

انظر مغني اللبيب 283، وهو قوله سيبويه. والميزد انظر الكتاب: 3/397، والمقتضب: 2/323.

(7) علل ابن خفاجة تسمية أدوات المعاني بالحروف في قوله: «أما تسمية أهل العربية أدوات المعاني =

أم غير عاملة فإن هذا التعريف قد يصح في حروف المعاني غير العاملة كلها. غير أنه لا يشمل الحروف العاملة كلها، وذلك أن منها ما تتوقف دلالتها على ما تعلقت به من عامل نحو:

أقسمت بالله⁽¹⁾.

استعنت بالله.

فالباء في المثال الأول يفيد القسم، وفي الثاني تفيد الاستعانة علماً بأن المجرور بهما واحد. وهو لفظ الجلالة. فاختلاف معنى الباء في المثالين ناتج عن اختلاف ما تعلق به. وهذا يشير إلى أثر ما تعلق به الحرف في دلالة الحرف نفسه.

وهذا التغيير الحاصل في دلالة الحرف قد نقت عليه في الفعل نفسه إذا ما تغير ما تعلق به من حرف نحو:

رغب في زيد.

رغب عن زيد.

فالفعل «رغب» في المثال الأول يفيد أنه أراده. وفي المثال الأخير يفيد أنه لم يرد⁽²⁾، والذي أثر في دلالة الفعل هو التغيير الحاصل في حرف الجر الذي تعدى به هذا الفعل.

وأحرف القسم هي جزء من حروف المعاني التي تتأثر بتغيير العامل سواء أكانت عاملة وهي الباء والتاء والواو أم غير عاملة مما سنذكره بعد.

الباء: لم يلتفت القراء إلى الإشارة لما للباء من معنى القسم. وتعليل ذلك هو وضوح معناها إذا ما استخدمت في هذا الضرب، ونشير إلى أنها مختصة بالظاهر، والمضمرة من الأسماء⁽³⁾.

= نحو «فل وقد» حروفاً فإنهم زعموا أنهم سموها بذلك. لأنها تأتي في أول الكلام، وآخره. فصارت كالحروف والحدود له) انظر سر القصاحة ٢٤.

(1) ذهب المجاشعي إلى أن الباء في: «أقسمت بالله» هي نفسها في «مرت يريد» وهي عنه تفيد الإضافة، ويقصد بها الإلصاق. انظر شرح عيون الإعراب 182.

(2) تذكر من هذا «هوت بالشئ»، و«هوت عنه». انظر شرح القصائد السبع 252 وتكلمت بك وتكلمت عنك. انظر القراء 32/1.

(3) ذكر ابن هشام أن الباء أصل في أحرف القسم. ولذا خصت بذكر الفعل، وجر حذف الفعل. انظر معني اللبيب 143، ونشير إلى أن المجاشعي قد ذكر حوار حذف الفعل. وتبقى الباء معلقة في المعنى انظر شرح عيون الإعراب 182.

التاء: أثبت الفراء القسم بالتاء في قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفَعَّلُوا تَفَعَّلُوا تَفَعَّلُوا يُوْشَفُ﴾ [سورة يوسف: 85]. ونص على أنها محصورة في لفظ الجلالة في قوله: «العرب لا تقول: تالرحمن. ولا يجعلون مكان الواو تاء إلا في القسم بالله عز وجل»⁽¹⁾.

وحاء الفراء أن يؤصل استخدام التاء في القسم. فذهب إلى أنها مبدلة عن واو، وعلل هذا في قوله «وذلك أنها في أكثر الأيمان مجرى في الكلام. فتوهموا أن الواو منها، لكثرتها في الكلام، وأبدلوه تاء كما قالوا التراث، وهو من ورث، وكما قال: ﴿رُسُلًا تَرَاهُ﴾ [سورة المؤمنون: 44] وهي من المواترة. وكما قالوا: التخمة وهي من الوخامة والثجاء وهي من واجهك»⁽²⁾.

إذن لم تكن التاء عند الفراء أصلاً في أحرف القسم كالباء، وإنما هي مبدلة عن الواو، ولما كان مجرى القسم بالله سبحانه وتعالى واقعاً في «الله» أبدلوا الواو تاء، كما أبدلوا في موارد أخرى، ضمنها النص.

الواو: وهي كالباء تفيد القسم. ويحذف الفعل الذي تتعلق به وجوباً، ونص الفراء على الخفض بها في قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْآيَاتِ وَالَّذِي فَطَرَ﴾ [سورة طه: 72] قال: ولو أرادوا بقولهم «والذي فطرنا» القسم بها، كانت خفضاً، وكان صواباً، كأنهم قالوا: «لَنْ نُؤْثِرَكَ وَالله»⁽³⁾.

ونشير إلى جواز دخول النفي على فعل القسم الصريح. وقد ضم القرآن الكريم آيات تذكر منها قوله تعالى: ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [سورة النجم: 1] والتفت الفراء إلى هذه القضية. وحاول أن يعالجها بما يمليه عليه حسه اللغوي، وبما ينسق والمعنى القرآني.

ولأنه قبل أن يوضح رؤيته أمام هذا النص نسب إلى كثير من النحويين أنهم يذهبون إلى أن «لا» نافية زائدة. وقد أنكر عليهم هذا القول، انطلاقاً من أنه لا يجوز أن يعدّ النفي المبتدأ به زائداً، وعلل المنع بعدم معرفة الخبر الذي فيه جحد، من الذي ليس فيه

(1) الفراء 51/2.

(2) الفراء 51/2.

(3) الفراء 187/2، وانظر 319/1 وانظر في هذه الحروف الحارة في الآيات. المصدر نفسه 362/2، 94/3، 231/3، 299/3، وانظر ما جاء في الباء والتاء والواو. الكتاب 496/3 والمصدر نفسه 14/217، المنتخب 317/2 - 319، رصف المبني 176، والمصدر نفسه 171، 420.

ذلك، حيث قال: «كان كثير من النحويين يقولون «لا» صلة. قال الفراء: «ولا» مبتدأ بجحد، ثم يجعل صلة، يراد به الطرح. لأن هذا لو جاز لم يعرف خبر فيه جحد من خبر «لا» جحد فيه»⁽¹⁾.

أما قوله في هذا. فقد ذهب إلى أن «لا» جواب لمن أنكر البعث والجنة والنار، ثم جاء القسم تأكيداً على وقوع ذلك قال: «ولكن القرآن جاء بالرد على الذين أنكروا البعث والجنة والنار، فجاء القسم بالرد عليهم في كثير من الكلام المبتدأ منه، وغير المبتدأ. كقولك في الكلام: لا والله لا أفعل ذلك، جعلوا «لا» وإن رأيتها مبتدأة رداً لكلام قد مضى»⁽²⁾.

وحاول أن يفرق بين القسم الذي يؤتى به جواباً على منكر: وبين القسم الذي لم يكن كذلك بـ«لا» حيث قال: «فلو ألقيت «لا» مما يؤتى به الجواب لم يكن بين اليمين التي تكون جواباً، واليمين التي تستأنف فرق. ألا ترى أنك تقول مبتدأ: والله إن الرسول لحق. فإذا قلت: لا والله إن الرسول لحق، فكأنك كذبت قولاً أنكروه، فهذه وحية «لا» مع الأقسام، وجميع الأيمان في كل موضع ترى فيه «لا» مبتدأ بها وهو كثير في الكلام»⁽³⁾.

ونشير إلى أن ما جاء به الفراء لا يعني ألا يتقدم الجملة المثبتة النفي، فقد جاز ذلك، وهي مثبتة، سواء أكان النفي واقعاً بالحرف أم بالفعل، غير أنه ينتقض بـ«إلا» نذكر منه قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [سورة آل عمران: 144]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ النُّجُومِ﴾ [سورة النجم: 39]. هذا، وإننا قد تناولنا هذه القضية في بحثنا (الصلة في القرآن الكريم)⁽⁴⁾.

وهناك قراءة أجازها الفراء، ونسبها إلى الحسن البصري. إذ قرأها الأخير الأقسام بيوم القيامة على معنى «الاما» دخلت على القسم، وهي عند الفراء صواب، وقد يكون أراد بـ«الاما» هو أن نفي النفي إثبات، وتفيد ما تؤديه لام التوكيد، وفسر هذا المعنى بقول

(1) الفراء 207/3.

(2) الفراء 217/3.

(3) الفراء 207/3.

(4) نشر في مجلة كلية الدعوة الإسلامية في العدد التاسع لسنة: 1992.

العرب. الألف بانه ليكون كذلك وقد يجعلونه لاماً غير معنى إلا (1)

الضرب الثاني: القسم بالفعل المتضمن معناه.

يختلف هذا الضرب من القسم عن الذي تقدم بانه يقع بأفعال تدل على معنى بلغني أو قيل لي أو انتهى إلي أو ما يفيد معنى نقل أو علم، ونحو إنها فعل أحد أو وعد على معنى سيصبح بعداً، وشروط تحقق القسم في هذه الأفعال أن يكون ما أودت معه القسم قد تضمنت ما يحاط به القسم، وغالباً ما يكون المتضمن بعد معمولاً للفعل.

وما وقفنا عليه في هذا الضرب وحده أن الغرض قد أجزأه في لأفعال استهسية المعاني المتقدمة عمدة كانت أم معقدة عن الفعل، سوى الفعل أحد أو وعد، واستطع أن يحصر إيجازته في الأفعال العاملة إذ كان الفعل قد واصل إلى سواء كانت مقصودة ناصبة للفعل المضارع، أم محققة من الثقيلة، وقد نص على هذا في أكثر من مرة، وذكر منها ما جاء به في قوله تعالى: «وَوَعَدْتُكُمْ رَيْثَ لَأَمَانٍ جَهَنَّمَ مِنَ الْجَنَّةِ وَالْجَنَّةِ الْخَيْرِ» (سورة هود، 119)، قال صار قوله عز وجل: «وَوَعَدْتُكُمْ رَيْثَ» بمعنىاً كمن يقول حلقي لأصيرتكم، وبدأ لي لأصيرتكم، وكل فعل كان تأويده بلغني أو قيل لي، انتهى إلي فإن لامه وأن تصلح فيه فتوى: قد بدأ لي لأصيرتكم، وبدأ لي أن أصيرتكم، من كان «وَوَعَدْتُكُمْ رَيْثَ» أن يصلح جهنم من صواباً، وكذلك، لم بدأ لهم من بعد ما ذكر الآيات «لَيَسْجُنَنَّهُ» ولو كان أن يسجنوه كان صواباً (2).

ويضمن النص من الموضح فيما وراء الغرض، في هذه الأفعال من معاني مما لا يدعو إلى الخوض فيه، غير أنه يشير إلى أن الذي صح هذه لأفعال هذا المعنى هو وحده، وأنهد ما وصلت به متعققة بالفعل المتقدم، وأن الفعل الذي وصلت به أن قد أكد سوية التوكيد الثقيلة.

ونص على ما تقدم، الفعل أحد، إذ قال يفيد العهد واليثيق وهو ما ذهب إليه الخازن في قوله تعالى: «وَوَدَّ أَحَدًا مِثْلَ مَا يَفْعَلُونَ وَلَا تَعْلَمُونَ» (سورة الفرقان، 24).

(1) الفراء 207/3.

(2) الفراء 31، ونحو المصدر عنه 259/7، 412/3، وهذا ما جاء في الآية النفسية السابقة من تفسير القرطبي 217 - 218.

[٥٥] قال: وإن شئت جعلت لا تعدون جواباً باليمين، لأن أحد الميثاقين

وأجازه في الفعل «وعد» إذا كان معموله مصدرًا مسؤولاً عن «أن» والفعل
مفعول به قول يصبح فيها «أن» وجواب اليمين، فتكون وعدت أن أبيت

والفرق بين الفعلين «أخذه» و«وعد» أن الأول أفاد معنى القسم بمفعوله
الميثاق، وليس هناك أدلة من الأدوات التي عتسدها في تحديق القسم في «أخذه»
بغيره وغيره مما سباني، وهي مما يجب بها القسم، وتفسير ذلك هو أن «يثاق» الذي
جاء لفراء من خلال معنى القسم يتضمن معنى «أن» والفعل.

أما الفعل «وعد» فهو كائنين في الالتزام بالإثنين بما وعد به، وما يمكن هذا
هو أن معموله الذي ينزل منزلة جواب القسم، قد تصدر به «أن» التي يرى المعنى
بجدي الأدوات التي يجاب بها القسم.

والنمط الأخير من هذه الأفعال هي التي تفيد العلم، سواء أكانت
معلقة، و«جاز في العملة إذا كان معمولها قد تصدر «أن» المستغففة من القليلة
جسامة اسمية، وقد أثبت الفراء هذا في قوله: «والعلم والنظر بمنزلة اليمين»
أدخلت العرب «أن» قبل «ما» قليل، عتست أن ما بيت حبر، وظننت أن ما بيت
صواباً^(١).

فدخول «أن» على «ما» يمكن كلاً من «علم» و«ظن» أن يعملوا فيما بعدهما
معنيين من دونها، فصارت «أن»، وما دخلت عليه معلوماً لما تقدم، وهما مصدر
نفس، وهذا في كل فعل يفيد معنى العلم والظن.

وتكون هذه الأفعال المتقدمة تفيد القسم إذا كانت معلقة بموئى الفعل «أخذه»
فقد أثبت الفراء، وذلك إذا تعينت هذه الأفعال بدخول الهمزة أو «ما»
معمولها، والنصوص المتقدمة خير دليل على صحة ما أثبتته، ويزيد عليها قوله
اللام في اليمين، وفي كل ما صارح لقول وقد ذكره، ألا ترى قوله: «وأضرباً»
فمن

(١) الفراء ١/ 55 - 54، وانظر المصدر نفسه ١/ 225، ٢/ 42 - 44، ٢/ 70، ٢/ 258.

(٢) الفراء ٢/ 258، يشير إلى أنه أحدهما نفس في قوله تعالى: «أولئك الذين عملوا»
الصالحات ليستخلفنهم» [سورة التور: 55].

(٣) الفراء ٢/ 207.

نحو: [سورة فصلت: 148] «وَلَقَدْ عَلَّمْتُمُ الْمَاءَ قُرْآنَهُ» [سورة البقرة: 102] دخلت هذه الألف مع الض والهمزة لأنهما في معنى القول واليمين.

ونشير إلى أنه يجوز أن توسل الهمزة بالشرطية⁽¹⁾ في نحو: عَلَّمْتُ لَنْ حَاءَ زَيْدٍ لَفَعَلْتُ كَذَا.

وبصيف إلى ما حذر أن يعلق به الفعل همزة الاستفهام لمأخذه على الشرطية⁽²⁾ في نحو: عَلَّمْتُ لَنْ حَاءَ زَيْدٍ لَفَعَلْتُ، وليس عربياً أن يحجز القراء تعليق الفعل بهمزة الاستفهام، لأنه أثبت في «التي» الاستفهامية في أكثر من مورد⁽³⁾.

أما اجتماع «أَر» واللام فلا يصح، وإنما يكتفي بأحدهما دون الآخر، ولم يفرق القراء بينهما، علماً أنه أجاز فيما تقدم أن يكون جواب القسم متصلاً بـ«أَنْ» أو اللام، أو بـ«أَنْ» أو اللام أو بـ«أَر» الشرطية، أو بهمزة الاستفهام وبـ«أَر» الشرطية وفي الأخير ثار قضية. وهي اجتماع القسم، والاستفهام والشرط.

ونضيف إلى هذا أنه أجاز اجتماع «أَنْ» و«لَوْ» الشرطية في جواب القسم في قول الشاعر:

أما والله أن لو كنت حُرّاً وما بالحر أنت ولا العتيق⁽⁴⁾
ومنع هذا إذا كان القسم بفعل القول فقد أُلزم أن يكون الفعل معلناً في نحو أقول لو فعلت لفعلت، ولا يجوز أن تقع «أَنْ» مكان «لَوْ» في حين أنه أجاز: عَلَّمْتُ لَنْ حَاءَ زَيْدٍ لَفَعَلْتُ، كذا كما تقدم⁽⁵⁾.

النمط الثاني: القسم بالمصدر النائب عن فعله.

نشير إلى أننا لم نقف على ما يعني هذا النمط في القسم، سوى ما جاء به القراء

(1) القراء 44/2، وانظر المصدر نفسه 207/2.

(2) انظر القراء 207/2.

(3) انظر القراء 207/2.

(4) انظر القراء 46/1 - 47، 236/1، 169/3.

(5) انظر القراء 192/3، ونظر إحسان القرآن للمحسن 139/3، ولاضاف في مسائل الخلاف 200/1.

ومعني الليب 50، والقضايا النحوية في تفسير القرطبي 118.

(6) انظر القراء 192/3.

في جواز أن يفيد المصدر المنصوب القسم، سواء كان معروفاً بالالف واللام، أم كان محيذاً منهما. وقد نص على هذا في قراءة نصب الحق في قوله تعالى ﴿قُلْ وَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقْوَمُ﴾ [سورة ص: 84] حيث قال: «وعن نصب الحق والحق» فعلى قولك حقاً لا يثبت الف واللام طرحهما سواء، وهو بمثابة حملاً لله والحمد لله⁽¹⁾.

ونضم إلى هذا إجازته نصب «يَمِينُ اللَّهِ» في قول امرئ القيس:

قُتِلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَرْحَ قَاعِدًا وَنُو قُطْعِي رَأْسِي لَدَيْتِ وَأَوْصَالِي
وأشار إلى أن النصب في «يَمِينُ» أكثر⁽²⁾ وليس لنا أن ننصب المصدر المتقدم سواء كان في الآية أم في قول امرئ القيس بالفعل «قال» على الرغم من أنه قد تقدم جواز القسم بالفعل الذي يتضمن معنى القول، وإنما المصدر نائب عن فعله الذي يفيد القسم دل عليه جوابه في الآية، وهو «لَا أَفْلَاحَ لَهُمْ مِثْ» [سورة ص: 85] وفي قول امرئ القيس هو «أبرح...».

النمط الثالث: القسم بالجملة الاسمية.

لقد وقع القسم في القرآن بالجملة الاسمية في قوله تعالى ﴿تَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ بِسَجْدَةٍ فَتُصَوِّرُ﴾ [سورة الحجر: 72]. ولم يعالج الفراء هذه الآية، وإنما انصرف إلى آيات أخرى أجاز فيها أن تتضمن القسم بذكر منها قوله تعالى ﴿شَهِدَةُ آمِنَةٍ ثَلَاثَ شَهَدَاتٍ بِمَنْ لَمْ يَكْفُرْ﴾ [سورة النور: 5] فقد أجاز في نصب «الربع» أن يكون «الله» إنه لمن الصادقين «خبراً للشهادة». وبصير المعنى: شهادة أحدهم بالله إنه لمن الصادقين. ونص على أنه قسم، ونضم إلى هذا أساليب صرح أنها تفيد هذا المعنى في قوله «كما تقول». فشهادتي أن لا إله إلا الله، وشهادتي إن الله لواحد وكل مبين فهي تُرفع بجوابها⁽³⁾.

وما يمكن الإشارة إليه هو أن القسم وجوابه قد جاء في جملة واحدة في حين أن ما تقدم من أساليب كان فيها القسم في جملة، والجواب في جملة أخرى.

(1) الفراء 2/ 413. وانظر بغوت القرآن للحسن 2/ 80. وانظر القراءة في السبعة في القراءات 56.

(2) قد نص الفراء على أن كل مصدر جاء بمعنى الفعل أو المعنى نصب فيه حذر بحر الحمد لله على معنى بحمد الله انظر 2/ 52.

(3) الفراء 2/ 247. وانظر القراءة في السبعة في القراءات 452 - 455.

ولو عدنا إلى الآية التي تضمنت القسم، نوجدنا أن ما يفيد القسم هو مصدر مضاف، وهو مبتدأ خبره جملة، تصدرت بها حصة به القسم ومنه ما مثله الفراء في حواشي شذوذ عند الله لتقول. وأجزاء في المصدر المعرف في نحو الحق لأقومين. والمصدر المكروه الموصوف في نحو عزيمة صادقة لأقومين، وفي المصدر الشكوة غير المختصة في نحو خلف لأقولين⁽¹⁾ وجاز في الأخير من دون وصف أو إضافة لأنه يتضمن معنى القسم صراحة.

ويفسر الفراء جواز هذا كله بأن يتضمن معنى القول لجواز أن يقع القسم في نحو قولي لأقومين. وقولي إنك لقائم⁽²⁾.

ونشير إلى أن الفراء كان يؤكد هذا المعنى فيما تقدمه دخول اللام على خبر المبتدأ عاماً بأن دخول اللام على الخبر غير مشهور كشهرة في دخولها على المبتدأ⁽³⁾ وهذا انوضع دفع الفراء إلى أن يعامل وجود هذه اللام في قوله لأنه في تأويل عزيمة صادقة أن آتيك⁽⁴⁾.

وتأويله هذا لا ينشر بأنه أصل اللام المفتوحة بعامل أن المصدرية، وإنما أراد منه أن يوضح ما تزديه اللام من ربط بين القسم، الذي هو مبتدأ، وحواشي القسم الذي هو خبر المبتدأ، لأنه من دون أن أو اللام لا يصلح أن يكون الفعل آتيك خبراً لما تقدم. لأن المبتدأ ليس باسمه عين أو ما يتول منزلة مما يصلح لأخبار عنه مجرداً منهما.

وحاول الفراء أن يفرق هذا المعنى من تمكين اللام ما بعده أن يكون خبراً لما فيها، بحواشي دخولها على الجملة الفعلية لتمكينها من أن تكون دعلاً لفعل متقدم، كما هو في قوله تعالى: **لَا تَلْعَنُوا لِمَ أَتَاهُمْ مِنْ عَذَابِي يَوْمَ يُنْفَخُ السُّحَابُ** [سورة يوسف: 35].

(1) انظر الفراء 412/2.

(2) انظر الفراء 247/2، ونشير إلى أن ما تقدمه مما يفيد معنى القسم تسمية الفراء معنى القول، وهو يوجب تسمية هذه الآية عاماً بأنه خبر فتحه إذا كانت حواشي القسم ولم يفرق خبرها باللام. وقد جده في مورد صحيح فيه القول لسد عمة أن أو اللام في خبره. كما أنه مع أن يقع في المفتوحة الهمزة المخففة التون في مثل هذه الأفعال انظر 192/3.

(3) من الشاهد على دخولها على مبتدأ قوله تعالى: **يُوسُفُ وَأَخُوهُ** [يوسف: 21]، وقد صحح الأخفش بأنها تفيد القسم. انظر معانيه 209.

(4) الفراء 413/2.

حيث قال «ألا ترى أنه لا بُدَّ لقوله هذا لهم من مرفوع مضموم، فهو في المعنى يكون رفعا ونصباً، والعرب تشدد بيت امرئ القيس:

فقلت بيمين الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسي نديك وأوصالي

والنصب في «يمين» أكثر والرفع على ما أثبتك به من ضمير «أن» ... وكان الفراء يريد أن يقول إن معنى الآية هو: بدا لهم أن يسجنوه، واللام أغلقت عن ذكر «أن» وإن لم توجد إحداهما وجب تقدير «أن» كما هو في قول امرئ القيس، ويكون «يمين» مبتدأ، خبره «أبرح» على معنى «أن أبرح» وليست «أن» المقدرة في المعنى عاملة في الفعل لفظاً وإنما الفعل مرفوع، والذي دعا إلى هذا التقدير في المعنى هو عدم صحة أن يكون «أبرح» خبراً ليمين، ولذا نجد الفراء أكد أن النصب هنا أكثر من الرفع.

ويمكن القول فيما تقدم بأنه لا يصح أن يكون المبتدأ اسم عين، أو ما يربط مترتبة، وإنما هو في المصدر الذي يفيد معنى القسم أو القول، ويذكر أنه جاء القسم في غير المصدر إذا تضمن القسم الحصر في نحو ﴿لَهُ كُلُّ شَيْءٍ حَافِظٌ﴾ [سورة الطارق: 4]، وقد تقدم القسم في مثل هذا «إذا» و«إن»، وجاز في لفظ الجلالة أن يكون هو المبتدأ كما سيأتي. وهناك ضرب آخر من القسم بالجملة الاسمية، وذلك بأن يكون القسم مركباً من المبتدأ والخبر وجوابه في جملة أخرى، وقد نص عليه الفراء في قول الشاعر:

فإن علي الله إن يحملوني على خفة إلا نطقت أسيرها

فقد أجاز بالفاء «إن» أن يتضمن الكلام معنى القسم، ويكون المعنى علي الله ما يحملونني على خفة إلا نطقت أسيرها، وفيه «إن» تفيد معنى النفي قال: «ولو أثبتت أن نطقت علي الله لأخبرتك أي علي هذه اليمين». ويكون «علي الله أن أخبرتك»، فترفع «الله» بالجواب ورفعه «بعلي» أحب إلي⁽²⁾.

يشير النص إلى أن «علي الله» وهو الأحب إلى الفراء - مبتدأ وخبره - إن يحملونني ... بمثولة الأضرinak وهو جواب القسم وأجر في الوجه الأول من الأعراب

(1) الفراء 2/413، وقال هذا سيبويه والمبرد نظر الكتاب 6/504، المنقصب 2/325، المنقصب 2/346.

شرح المفصل لابن يعش 2/20.

(2) الفراء 2/413.

أن يكون «الله» مبتدأ، ما بعده خبر، وهو مما قدمناه، غير أنه رُحِّح الوجه الثاني لغرض معنى القسم في غير المصدر ولصعوبة تأويله.

أما جوزه في لفظ الجلالة في الشاهد المتقدم، فإنه حصل لأن ما تقدمه من معنى مكنه أن يفيد معنى القسم، ففي نحو علي الله لأفعلن، إذا كان لفظ الجلالة مبتدأ خبره «لأفعلن» فإن الذي منحه هذا المعنى الجار والمجرور المتقدم، بدليل أننا لا نستطيع أن نقول: الله لأفعلن وهذا يشعر أن الجار والمجرور يفيدان معنى القسم في لفظ الجلالة، ونشير إلى أن الفراء لم يشير إلى علاقة «علي» بما بعده حين إعراب لفظ الجلالة مبتدأ خبره ما بعده.

النمط الرابع: القسم بالحرف

إن القسم بالحرف واقع في القرآن الكريم. وهو يختلف عن الأنماط المتقدمة بأن الحرف الذي يفيد هذا المعنى لا يتعلق بعامل متقدم، وقد حصره الفراء باللام المفتوحة، ونستطيع أن نضم إليها: «إِنَّ» المنكسورة الهمزة، المشددة النون والمخففة أيضاً، شرط أن يقترب الخبر باللام وهو جملة⁽¹⁾.

وهذه اللام تنسذر الكلام، وتوصل بأداة الشرط الجازمة كإِنْ وَمَنْ وَمَا وإنها تفصل بين الاسم الموصول وصلته. والموصوف وصفته إذا كانتا جملتين، وقد تجمع اللامات. فتنفيذ الأولى القسم، والثانية تقع في جوابه، وإذا ما وصلت بأداة الشرط فلها أثر في زمن فعل الشرط وجوابه وإعرابهما. وهناك قاسم مشترك بين لام القسم. ولام الجواب هو أنهما إذا تقدمهما عامل يعلقان الفعل عن العمل. ويتضح هذا كله من خلال ما جاء به الفراء من شواهد قرآنية، وأخرى شعرية، ونشير إلى أنه حاول أن يفصل بين اللامين من خلال وقوعهما في الجملة، فقد نص على أن لام القسم، قد اكتسبت هذا المعنى لتقدمها على محلله الذي كانت عليه. أوضح ذلك في تفسير اللام في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ﴾ [سورة البقرة: 102] والكلام هنا عن اللام في «لَمَنِ» حيث قال: «إِنما هي لام اليمين. كان موضعها في آخر

(1) ذهب بعض النحاة إلى أن الهمزة في «الله» تنبيه القسم. كما قيل ذلك في «أَيْمَنَ» و«أَيْمَنَ»، وهي من عندهم من الياء. انظر إعراب ثلاثين سورة من القرآن 54، والحرط للمعري 49، ورمضف المياني للمالقي 53.

لكلام فلما صارت في أوله صارت قائمين فلتيت بما يلتقي به اليمين⁽¹⁾

وشير إلى أننا سنترك الكلام على أثر هذه اللام إذا وصلت بالجملة الشرطية إلى
مبحث اجتماع القسم والجواب.

أما أن تفصل هذه اللام بين الاسم الموصول، وصلته إذا كانت جملة فقد ذهب إليه
في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَنَاقِفُنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَتْهُمْ﴾ [سورة هود: 111]، فقد أجاز
على قراءة تخفيف «ما» أن تفيد اللام في «يُوقِفُهُمْ» القسم، وقد فصلت بين الاسم
الموصول «ما» وصلته «يُوقِفُهُمْ» قال . . . وجعل اللام في «يُوقِفُهُمْ» لا ما دخلت على
نية يمين فيها، فيما بين «ما» وصلتها، كما تقول هذا من «يُذْهِبُ» وعندني ما لغيره جبر
منه، ومثله «إِنْ مِنْكُمْ لَشَيْءٌ لِيَبْطِئَنَّ»⁽²⁾، هذا وإنه نص في مورد آخر على أن اللام في
«لِيَبْطِئَنَّ» من صلة «مِنْ» وهي شبيهة باليمين، وأنها تدخل على صلة «مِنْ» و«ما»
والذي⁽³⁾.

وأما أن تفصل هذه اللام بين الموصوف إذا كان نكرة، وصفته إذا كانت جملة،
فقد أجازة الفراء في نحو أرى رجلاً ليفعل، وهو عنده أسهل من أن تفصل بين الاسم
الموصول وصلته، لإمكان الوقوف على الموصوف، ولا يمكن ذلك في الاسم
الموصول⁽⁴⁾، بل يلزم الوقف على صلته لم في الصلة من رفع الإيهام عن الاسم
الموصول، ونرى أن جملة الصلة هي الأصل فيما قصد الإخبار عنه، والاسم الموصول
في غرضه بمنزلة «أَنْ» المصدرية الناصبة في أنها توصل ما قبلها بما بعدها من حيث
الإعراب والمعنى، وجاء ذلك لتعذر ما وصلت به أن يكون في وضع يُسج هذا الإعراب
والمعنى من دون «أَنْ»⁽⁵⁾.

وتعليل ما أجازة الفراء من فصل في كل ما تقدم هو أن هذا النمط من اجتماع
القسم والشرط، والقسم والاسم الموصول، والقسم والموصوف يفتقر إلى جملة تكون

(1) الفراء، 66/1، وشير إلى أن ميبويه نص على أن ذلك لا ما تفيد اليمين، انظر الكتاب 217/4.

(2) الفراء، 66/1 - 66، وذهب إلى هذا لأحفش، فقد نص على أن اللام في «يُوقِفُهُمْ» تفيد القسم،
انظر معانيه 359، وانظر القراءة في السبعة في القراءات 339.

(3) انظر الفراء 275/1، وانظر معاني القرآن لأحفش 242، فقد نص على أن اللام ليمين.

(4) انظر الفراء 275/1.

(5) وكذا القول في «أَنْ» و«أَنَّ» الموصولتين بالجملة الاسمية والفعلية.

جواباً لنفسه، أو جملة للاسم الموصول، أو جملة للاسم الموصوف، وهذه المعاني كلها تتحقق في جملة واحدة إذا كانت من حيث المعنى جواباً لنفسه، وجملة للاسم الموصول، وجملة للموصوف. وإن كانت معاني الجملة المفتقر إليها وأغراضها متعددة منعت احتياج القسم والشرط، أو القسم والاسم الموصول، أو القسم والاسم الموصوف المفتقر إلى الصفة، وهي جملة ووجب الفصل بينها بالعرض الذي يتألف منه. كأن يكون جواب القسم متحققاً بالصحي، وجملة لصفة بالذهب، والصفة بالمساعدة، فإن مثل ذلك يوجب الفصل، ولا يتحقق ما يفتقر إلى جملة واحدة.

وظاهرة القسم بالحرف عند الفراء لم تقتصر على ما تقدم في اللام، وإنما استطيع أن نفسه إليها ما كان خبره جملة متصدرة باللام، وقد وقفنا على هذا في «إن» المخففة من التثنية المكسورة الهمزة الداخلة على الجملة الاسمية، وفيها خبر المبتدأ جملة متصدرة باللام في نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لَا تُحِبُّونَهَا فَخُذُوا﴾ [سورة الطارق: 4] فقد صرح أن «لَمْ» إذا قرئت مخففة، فاللام فيها واقعة جواباً، وهو بهذا التصريح لم ينص على أن الآية تعيد القسم، وإنما استندنا هذا المعنى من تصريحه بأن اللام جواب لأن، وما صلة لأنه «لَمْ»، وقوله هذا يجعل جملة «عليها حفظاً» خبراً للمبتدأ، والآية نفيد الحصر، ونشير إلى أن الحصر والقسم ضربان من التوكيد.

وكذا القول في «إِنْ» المكسورة الهمزة المشددة النون، فقد ذهب في قوله تعالى ﴿وَلَوْ كُنَّا يُؤْتِيهِمْ رَبُّهُمْ أَغْنَاهُمْ﴾ [سورة هود: 111]. بتحقيق «لَمْ» إلى أن اللام جواب لأن، وإما اسم موصول، ولم يصرح بمعنى القسم علماً بأنه صرح بأن اللام في «لَوْ يُؤْتِيهِمْ» نفيد هذا المعنى⁽²⁾.

وما دفعه إلى أن يصرح بأن اللام جواب هو أنها وصلت بالجداء، وهذا يشير إلى أن «لَمْ» وصلت بالجملة، وقد تعلقت بكلام مقدم بهذه اللام جواب لما تقدم.

أما لام «لَمْ» فلم يفسره بأنها نفيد القسم، وإنما هي، وقد «عنده» كالحرف الواحد، ولذا أجاز تكرارها في قول الشاعر:

(1) انظر الفراء 254/3 - 255.

(2) انظر الفراء 254 - 255، ونشير إلى أن «لَمْ» دخلت في «لَوْ كُنَّا يُؤْتِيهِمْ رَبُّهُمْ أَغْنَاهُمْ» لا «لَمْ» كما في نسخة 453. أن قوماً يزعمون أنها موضع قسم انظر معانيه 453.

فَلَمَّا قَامَ أَصَابُوا غُرَّةً وَأَصْبَحْنَا مِنْ زَمَانٍ رَقْنَا
 لَلْقَدِ تَلَا لَدَى أَرْمَانَا لَصَلْبَيْنِ لَنَايَ وَلَقَى⁽¹⁾
 إِنَّ مَا هُوَ وَاضِحٌ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ هُوَ أَنَّ إِسْلَامَ فِي الْقَدِ قَدْ وَقَعَتْ فِي حَوَابِ الْقَسَمِ
 وَالْأَوَّلَى زَائِدَةٌ⁽²⁾.

جواب القسم:

لقد مثل جواب القسم في موارد أساسية يحتكم به إلى بيان أن القسم يفيد القسم
 وهذا القول يشير إلى أهمية الوقوف على ما جاء به الفراء في جواب القسم، ومعالجة ما
 تضمنه من قصائد، بعضها في الأدوات التي يجاب بها القسم، وبعضها الآخر في حصة
 جواب القسم

الأدوات التي يجاب بها القسم:

هناك أدوات شتهرت في أنها تصدر جواب القسم، ويشير إلى أن بعضها عاملة،
 وبعضها الآخر غير عاملة وهي بذلك تختلف فيما تفيد من معنى.

واهتم الفراء في بيان هذه الأدوات، غير أن الكلام عنها جاء متفرقاً نذكر مواء في
 بعضها، من خلال بيان أن جواب القسم، لا يخلو منها، حيث قال: «ولم نجد العرب
 تدع القسم بغير لام، يستقبل بها أو «لا» أو «إن» أو «ما»⁽³⁾».

ويريد بذلك من النافية، وبـ «لا» الناهية، والنافية وأجاز لصعبي الأخير في قوله
 تعالى: «وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا قُبُولُونَ وَلَا كُفْرًا» [سورة البقرة: 83] ويشير إلى
 أننا قدمنا الكلام عن هذه الآية.

وهناك أدوات لم يتضمنها النص، فذكر منها «إن» بكسر الهمزة إذا اقترن خبرها
 باللام، وبفتحها، إذا لم يقترن، ولمنوحة الهمزة المحفلة النون⁽⁴⁾.

(1) انظر الفراء 67/1 - 69.

(2) لقد نص الأحمش في أكثر من مورد على حوز أن تكون اللام الأولى لثبوتها والهاء القسم في حيز
 هذا المورد. انظر معانيه 249، 295، 359.

(3) الفراء 254/3 وانظر المصدر نفسه 66/1، والمقتضب 2/333.

(4) انظر الفراء 1/106، 2/161، 2/234، 2/235، 2/236، 2/237، 2/238، 2/239، 2/240، 2/241، 2/242، 2/243، 2/244، 2/245، 2/246، 2/247، 2/248، 2/249، 2/250، 2/251، 2/252، 2/253، 2/254، 2/255، 2/256، 2/257، 2/258، 2/259، 2/260، 2/261، 2/262، 2/263، 2/264، 2/265، 2/266، 2/267، 2/268، 2/269، 2/270، 2/271، 2/272، 2/273، 2/274، 2/275، 2/276، 2/277، 2/278، 2/279، 2/280، 2/281، 2/282، 2/283، 2/284، 2/285، 2/286، 2/287، 2/288، 2/289، 2/290، 2/291، 2/292، 2/293، 2/294، 2/295، 2/296، 2/297، 2/298، 2/299، 2/300، 2/301، 2/302، 2/303، 2/304، 2/305، 2/306، 2/307، 2/308، 2/309، 2/310، 2/311، 2/312، 2/313، 2/314، 2/315، 2/316، 2/317، 2/318، 2/319، 2/320، 2/321، 2/322، 2/323، 2/324، 2/325، 2/326، 2/327، 2/328، 2/329، 2/330، 2/331، 2/332، 2/333، 2/334، 2/335، 2/336، 2/337، 2/338، 2/339، 2/340، 2/341، 2/342، 2/343، 2/344، 2/345، 2/346، 2/347، 2/348، 2/349، 2/350، 2/351، 2/352، 2/353، 2/354، 2/355، 2/356، 2/357، 2/358، 2/359، 2/360، 2/361، 2/362، 2/363، 2/364، 2/365، 2/366، 2/367، 2/368، 2/369، 2/370، 2/371، 2/372، 2/373، 2/374، 2/375، 2/376، 2/377، 2/378، 2/379، 2/380، 2/381، 2/382، 2/383، 2/384، 2/385، 2/386، 2/387، 2/388، 2/389، 2/390، 2/391، 2/392، 2/393، 2/394، 2/395، 2/396، 2/397، 2/398، 2/399، 2/400، 2/401، 2/402، 2/403، 2/404، 2/405، 2/406، 2/407، 2/408، 2/409، 2/410، 2/411، 2/412، 2/413، 2/414، 2/415، 2/416، 2/417، 2/418، 2/419، 2/420، 2/421، 2/422، 2/423، 2/424، 2/425، 2/426، 2/427، 2/428، 2/429، 2/430، 2/431، 2/432، 2/433، 2/434، 2/435، 2/436، 2/437، 2/438، 2/439، 2/440، 2/441، 2/442، 2/443، 2/444، 2/445، 2/446، 2/447، 2/448، 2/449، 2/450، 2/451، 2/452، 2/453، 2/454، 2/455، 2/456، 2/457، 2/458، 2/459، 2/460، 2/461، 2/462، 2/463، 2/464، 2/465، 2/466، 2/467، 2/468، 2/469، 2/470، 2/471، 2/472، 2/473، 2/474، 2/475، 2/476، 2/477، 2/478، 2/479، 2/480، 2/481، 2/482، 2/483، 2/484، 2/485، 2/486، 2/487، 2/488، 2/489، 2/490، 2/491، 2/492، 2/493، 2/494، 2/495، 2/496، 2/497، 2/498، 2/499، 2/500، 2/501، 2/502، 2/503، 2/504، 2/505، 2/506، 2/507، 2/508، 2/509، 2/510، 2/511، 2/512، 2/513، 2/514، 2/515، 2/516، 2/517، 2/518، 2/519، 2/520، 2/521، 2/522، 2/523، 2/524، 2/525، 2/526، 2/527، 2/528، 2/529، 2/530، 2/531، 2/532، 2/533، 2/534، 2/535، 2/536، 2/537، 2/538، 2/539، 2/540، 2/541، 2/542، 2/543، 2/544، 2/545، 2/546، 2/547، 2/548، 2/549، 2/550، 2/551، 2/552، 2/553، 2/554، 2/555، 2/556، 2/557، 2/558، 2/559، 2/560، 2/561، 2/562، 2/563، 2/564، 2/565، 2/566، 2/567، 2/568، 2/569، 2/570، 2/571، 2/572، 2/573، 2/574، 2/575، 2/576، 2/577، 2/578، 2/579، 2/580، 2/581، 2/582، 2/583، 2/584، 2/585، 2/586، 2/587، 2/588، 2/589، 2/590، 2/591، 2/592، 2/593، 2/594، 2/595، 2/596، 2/597، 2/598، 2/599، 2/600، 2/601، 2/602، 2/603، 2/604، 2/605، 2/606، 2/607، 2/608، 2/609، 2/610، 2/611، 2/612، 2/613، 2/614، 2/615، 2/616، 2/617، 2/618، 2/619، 2/620، 2/621، 2/622، 2/623، 2/624، 2/625، 2/626، 2/627، 2/628، 2/629، 2/630، 2/631، 2/632، 2/633، 2/634، 2/635، 2/636، 2/637، 2/638، 2/639، 2/640، 2/641، 2/642، 2/643، 2/644، 2/645، 2/646، 2/647، 2/648، 2/649، 2/650، 2/651، 2/652، 2/653، 2/654، 2/655، 2/656، 2/657، 2/658، 2/659، 2/660، 2/661، 2/662، 2/663، 2/664، 2/665، 2/666، 2/667، 2/668، 2/669، 2/670، 2/671، 2/672، 2/673، 2/674، 2/675، 2/676، 2/677، 2/678، 2/679، 2/680، 2/681، 2/682، 2/683، 2/684، 2/685، 2/686، 2/687، 2/688، 2/689، 2/690، 2/691، 2/692، 2/693، 2/694، 2/695، 2/696، 2/697، 2/698، 2/699، 2/700، 2/701، 2/702، 2/703، 2/704، 2/705، 2/706، 2/707، 2/708، 2/709، 2/710، 2/711، 2/712، 2/713، 2/714، 2/715، 2/716، 2/717، 2/718، 2/719، 2/720، 2/721، 2/722، 2/723، 2/724، 2/725، 2/726، 2/727، 2/728، 2/729، 2/730، 2/731، 2/732، 2/733، 2/734، 2/735، 2/736، 2/737، 2/738، 2/739، 2/740، 2/741، 2/742، 2/743، 2/744، 2/745، 2/746، 2/747، 2/748، 2/749، 2/750، 2/751، 2/752، 2/753، 2/754، 2/755، 2/756، 2/757، 2/758، 2/759، 2/760، 2/761، 2/762، 2/763، 2/764، 2/765، 2/766، 2/767، 2/768، 2/769، 2/770، 2/771، 2/772، 2/773، 2/774، 2/775، 2/776، 2/777، 2/778، 2/779، 2/780، 2/781، 2/782، 2/783، 2/784، 2/785، 2/786، 2/787، 2/788، 2/789، 2/790، 2/791، 2/792، 2/793، 2/794، 2/795، 2/796، 2/797، 2/798، 2/799، 2/800، 2/801، 2/802، 2/803، 2/804، 2/805، 2/806، 2/807، 2/808، 2/809، 2/810، 2/811، 2/812، 2/813، 2/814، 2/815، 2/816، 2/817، 2/818، 2/819، 2/820، 2/821، 2/822، 2/823، 2/824، 2/825، 2/826، 2/827، 2/828، 2/829، 2/830، 2/831، 2/832، 2/833، 2/834، 2/835، 2/836، 2/837، 2/838، 2/839، 2/840، 2/841، 2/842، 2/843، 2/844، 2/845، 2/846، 2/847، 2/848، 2/849، 2/850، 2/851، 2/852، 2/853، 2/854، 2/855، 2/856، 2/857، 2/858، 2/859، 2/860، 2/861، 2/862، 2/863، 2/864، 2/865، 2/866، 2/867، 2/868، 2/869، 2/870، 2/871، 2/872، 2/873، 2/874، 2/875، 2/876، 2/877، 2/878، 2/879، 2/880، 2/881، 2/882، 2/883، 2/884، 2/885، 2/886، 2/887، 2/888، 2/889، 2/890، 2/891، 2/892، 2/893، 2/894، 2/895، 2/896، 2/897، 2/898، 2/899، 2/900، 2/901، 2/902، 2/903، 2/904، 2/905، 2/906، 2/907، 2/908، 2/909، 2/910، 2/911، 2/912، 2/913، 2/914، 2/915، 2/916، 2/917، 2/918، 2/919، 2/920، 2/921، 2/922، 2/923، 2/924، 2/925، 2/926، 2/927، 2/928، 2/929، 2/930، 2/931، 2/932، 2/933، 2/934، 2/935، 2/936، 2/937، 2/938، 2/939، 2/940، 2/941، 2/942، 2/943، 2/944، 2/945، 2/946، 2/947، 2/948، 2/949، 2/950، 2/951، 2/952، 2/953، 2/954، 2/955، 2/956، 2/957، 2/958، 2/959، 2/960، 2/961، 2/962، 2/963، 2/964، 2/965، 2/966، 2/967، 2/968، 2/969، 2/970، 2/971، 2/972، 2/973، 2/974، 2/975، 2/976، 2/977، 2/978، 2/979، 2/980، 2/981، 2/982، 2/983، 2/984، 2/985، 2/986، 2/987، 2/988، 2/989، 2/990، 2/991، 2/992، 2/993، 2/994، 2/995، 2/996، 2/997، 2/998، 2/999، 2/1000.

وهناك أدوات لم تكتب لها الشهرة في أن تكون جواباً لنفسه، وهي «إلا» و«كم» والخبرية.

أما «إلا» و«كم» فقد نص الفراء على أن العرب قلت بهذا، ولم يعرف أحد من وجه. قال: «ولما من جعل «لما» بمنزلة «إلا» فإنه وجه لا نعرفه، وقد قلت العرب «لما» لما قلت «عنا وإلا» فمت عنها»⁽¹⁾.

ورى أن هذا النمط قريب من قولهم: شذت الله لما فعلت، وأقسمت عليك لما فعلت. وقد قيل فيهما: بينهما يفيدان معنى الاستعطف، ولاستشفح بالله تعالى وهما من أصاليب المحصر⁽²⁾. ووجه التقارب بينهما يدفعنا إلى القول بأن المحاليين الأخيرين يفيدان القسم على رأي الفراء المتقدم، علماً بأنه لم يتطرق إليهما.

ومحيي «كم» الخبرية جواباً للقسم نص عليه الفراء صراحة في قوله تعالى: «وَالْقُرْآنَ ذِي الذِّكْرِ»⁽³⁾ «الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشَفَعُوا لَكُمْ فِي أَنْ تَخْرُجُوا مِنْ دَارِكُمْ»⁽⁴⁾ [سورة ص 1-3]. قال: «ويقال: إن قوله: «وَالْقُرْآنَ» يحين اعترضها كلام دول موقع حريب، فصار جوابها لمعترض، ولها، وكأنه أراد: والقرآن ذي الذكر لكم أهلكم. فلما عترض قوله «الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشَفَعُوا» صارت «كم» جواباً للعزة. واليمين»⁽⁵⁾.

ويشير النص إلى أن الفراء على الرغم من أنه صرح بـ «كم» جواباً للقسم، فإنه أضر اللام في تفسير المتقدم، كما أنه أعرب «الَّذِينَ كَفَرُوا» عطفاً على القسم المتقدم (والقرآن) وكل منهما يفترق إلى جواب، فكتفي بـ «كم» أهلكم» جواباً لها.

كما يطلعنا النص المتقدم على أن الفراء قد قدر لاماً داخلة على «كم» ثم صرح بأن «كم» هي الجواب وبأن تكون «كم» قد أغنت عن ذكر اللام. فتصدرت جواب القسم، وهذا يعني أنها إن لم تتضمن المعنى المذكور، لا يصح أن تكون كذلك.

نحن في تعليل ما تقدم نشير إلى أن الفراء كان ينزل بعض الأدوات إذا ما اجتمعت

(1) الفراء 2/92، وانظر ما جاء في هامش «8».

(2) يشير إلى أن الفراء قد نص على أن «لما» بمنزلة «إلا» في الاستثناء. وذلك إذا أدوات المحصر انظر

277/2، وبحثنا الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي 46.

(3) في النص «اعترض كلام» والصواب ما أثبتناه.

(4) الفراء 2/497.

منزلة الحرف الواحد، كما هو في القد والأ⁽¹⁾ وهذا يفيد أن «تم» والكم» منزلة الحرف الواحد. فاستغنى عن اللام بـ«كم»، وهذا لتعليل لا يقال في كل ما ذهب إليه الفراء بأنه يفيد القسم، فقد اجتمعت في جوابه أداتان نحو: علمت أن ما فيك خير، وشهدتي أن لا إله إلا الله⁽²⁾ وهو جائز على تفسير أن الأولى التي تصدر به جواب القسم ناسخة عاملة واسمها ضمير الشأن محذوف، وأن الأداة الثانية، وما دخلت عليه وهو جملة خبر للأولى، وليس هناك تكرار، وزيادة لاختلاف الأداة.

وإن تكررت الأداة نفسها فقد ذهب الفراء إلى أن الأولى زائدة، وقد نص عليه في تكرار اللام في «القد» في قول الشاعر:

فلئن قوم أصابرا عزةً وأصبنا من زمان رفق
للقذ كان لدى أزماننا لصنيعين لمأس وثقى
والكلام على هذا الشاهد قد تقدم.

ومن قضايا الأدوات التي تدعو إلى الوقوف عليها هي أن الفراء قد نص على جواز أن تقع «أن» المفتوحة الهمزة المتصدرة الناصبة مكان اللام، والعكس كذلك على أن براعى ما يجري في تأثير «أن» في الفعل، ونشير إلى أنه لم ينص على جواز ذلك في غيرهما، وقد تقدمت الشواهد عليه⁽³⁾.

قضايا في جواب القسم:

لا أسمى تحت هذا العنوان أن أعيد ما تقدم ذكره في جواب القسم من خلال ما جاء في الأنماط التي تضمنته، وقد وضح لنا أنها تكون جملة إسمية وفعلية، وهي في ذلك متصدرة بما يجاب به القسم.

وهناك أنماط، جواب القسم فيها تضمنته صلة الموصول، والصفة وهو ما ذهب إليه الفراء في بعض الأمثلة المتقدمة في لفظ القسم بالحرف، منها قوله تعالى: ﴿وَأَنْ كَلَّا لَمَّا يُؤْتِيهِمُ رَبُّكَ أَفْعَالَهُمْ﴾ [سورة هود: 111] وأرى رجلاً ليفعل⁽⁴⁾ وقد وصفا بأنهما جملة⁽⁴⁾.

(1) انظر الفراء 2/377، وكذا القول في «كما» انظر 1/68 وانظر الاستثناء في التراث المحوي واللامني.

(2) انظر الفراء 2/207، 2/247، 3/84.

(3) انظر الفراء 2/31، 2/258، 2/412.

(4) انظر الفراء 1/65 - 66، 1/275.

في ذلك أنه نصّ على أن «كم» جواب للقسم⁽¹⁾.

ونحن نخالف الفراء في هذا الرأي، ونرى أن «بل الذين...» جواب للقسم وفيه إبل بمنزلة اللام، أو «إن» في الجواب، ويكون المعنى: والقرآن ذي الذكر إن الذين كفروا في عزة وشقاق⁽²⁾. والقسم يفيد بيان حقيقة ما عليه الكفار من عزة ظاهرة. وشقاق مبطل.

ومن قضايا جواب القسم أنه إذا كان فعل القسم واقعاً على مستحلفٍ جاز أن يكون فعل جواب القسم للمتكلم، أو المخاطب، أو الغائب، نحو: استحلقت عبد الله، لأقومن، ولتقومن، وليقومن، على تقدير: احلف لأقومن.

وإذا كان هو الحالف، وليس هناك مستحلف، جاز أن يكون فعل الجواب للمتكلم، والغائب، ولا يصح في المخاطب: نحو: حلف عبد الله لأقومن، وليقومن، ولا يجوز للمخاطب، لأنه لا يصح أن يكون مخاطباً نفسه.

وجعل من هذا قوله تعالى: ﴿تَنَاسَّوْا يٰٓأَيُّهَا النَّبِيُّ لُنُبَيْتَنَ وَأَهْلِيْهِ﴾ [سورة النمل: 49]، وقال فيها ثلاثة أوجه: النُبَيْتَةُ، وَالنَّبَيْتَةُ، بِلِثَاءِ وَبِإِلَاءِ وَالتَّوْنِ، إذا جعلت تَنَاسَّوْا على وجه الفعلوا، فإذا جعلتها في موضع جزم، قلت: تناسسوا النُبَيْتَةَ، لُنُبَيْتَنَ، ولم يجزم بالياء، ألا ترى أنك تقول للرجل: احلف لتقومن، أو احلف لأقومن كما تقول: قل لأقومن، ولا يجوز أن تقول للرجل: احلف ليُقولن، فيصير كأنه الآخر فهذا ما في اليمين⁽³⁾.

اجتماع القسم والشرط:

ليس هناك ما يمنع اجتماع القسم والشرط، وقد عالج الفراء هذه المسألة، وضم إليها اجتماع القسم والاسم الموصول، واجتماع القسم والاسم الموصوف إذا كان ككرة موصوفة. ويجمعها ظاهرة واحدة، هي أن كلاً منها يفتقر إلى جملة، تكون في القسم والشرط جواباً لهما. وللإسم الموصول صلته. وللإسم الموصوف صفته. وافتقار الأخيرين إلى ما تقدم جعل الفراء يُنَوِّنُ الإسم الموصول والاسم الموصوف منزلة القسم

(1) انظر الفراء 2/397، وقد تقدم الكلام عن جواب أن يكون الإسم الموصول المقسم به. انظر 2/51.

(2) ويؤيد قولنا هذا ما ذكره الأحفش عن لم يسميهم بأن من: بمعنى (إن)، انظر معانيه 20 - 21.

(3) الفراء 1/54، وانظر إعراب القرآن 2/527، والقراءات السبع 483.

والشرط. أما اجتماع القسم والشرط، فقد نص عليه الفراء في أكثر من موضع. وكان اهتمامه منصباً على ما يتأثر به فعل الشرط. والجواب إذا ما اجتمع، ويتصل القسم باللام أو بالفعل، والشرط محصور بما يجزم من أوقاته هذا وإن اجتماع القسم والشرط يعني القسم عن فعله. وإن جوابهما يمثل في جملة تنصدر بأداة يجاب بها القسم. وهي عند الفراء جواب للقسم.

وحاول الفراء أن يوضح هذا كله من خلال آيات وشواهد شعرية. نذكر منها ما جاء به في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِن خَلَقٍ﴾ [سورة البقرة: 102] فاللام في «المن» تفيد القسم «من» شرطية جازمة. وأشار إلى أن أكثر ما يكون عليه فعل الشرط فيما تقدمه ماضياً قال: «المن» في موضع رفع وهي جزاء، لأن العرب إذا أحدثت على الجزاء هذه اللام، صيروا فعله على جهة «فعل» ولا يكادون يجعلونه على «يفعل» كراهة أن يحدث على الجزاء حادث، وهو مجزوم، ألا ترى أنهم يقولون: سئل عما شئت، ولا تقول «لا أتيتك ما عشت» ولا يقولون ما تعش. لأن «ما» في تأويل جزاء، وقد وقع ما قبلها عليها، فصرفوا الفعل إلى «فعل». لأن الجزم لا يستبين في «فعل» فصيروا حدوث اللام، وإن كانت لا تعرب شيئاً. كالذي يعرب، ثم صيروا جواب الجزاء بما تلقى به اليمين - يريد مستقبل به. إما بلام، وإما باللام، وإما به «إن» وإما به «ما»⁽¹⁾.

وفي هذا أشار إلى كتابة همزة «إن» الشرطية إذا اتصلت بها لام القسم، بأنها تكتب على الياء «لئن» ليفرق بينها وبين «أن» المفتوحة الهمزة، لأنها تكتب هكذا الآن ونشير إلى أنه وصف «لئن» كاليمين⁽²⁾.

ونستطيع أن نعلل ما جاء به الفراء في النص المتقدم في استخدام الفعل الماضي - فعل - بعد «لئن» أكثر من الفعل المضارع «يفعل» بأنه يهدف إلى صرف السامع من الشرط إلى القسم، لأن «إن» شرطية جازمة، ومجيء الفعل المضارع بعدها يتأثر بأن يكون مجزوماً وهذا لا يعطي معنى للقسم، وذكر شواهد من القرآن الكريم جاء الفعل فيها بعد «لئن» ماضياً. نذكر منها قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَخِيحُوا لَا تَخْرُجُونَ مَعَهُ﴾ [سورة الحشر: 12] وقوله تعالى: ﴿لَمَّا تَبَيَّنَ لَكُمْ مَن مِّنكُمْ يَكْتُم بَيْنَ يَدَيْكُمُ﴾ [سورة آل عمران: 81].

(1) الفراء 1/65 - 66.

(2) انظر الفراء 1/66.

وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا تَصَوَّفْتُمْ لِيُؤْتِكُنَّ الْأَلْفَ لَيْلَةً﴾ [سورة الحشر: 112]... وهو بهذا كله أخذ يؤكد أن اللام تفيد القسم⁽¹⁾.

وقد يأتي فعل الشرط مضارعاً محزوماً بـ"إن" الشرطية، ونص عليه الفراء في أبيات من الشعر. وأشار إلى أن العرب إذا أجابته بـ"لا" رفعوا فعل جواب القسم، وبذا تكون "لا" نافية غير جازمة، وأجاز جزمه لفظاً، وهو في المعنى مرفوع في نحو: لنن تقم لا بقم، ومنه قول الأعشى:

لئن مُنيت بشا عن غب معركة لا تُلغف من دماء القوم لفتقل
قال فيه: «فجزم» لا تلغف» والوجه الرفع، ولكنه لما جاء بعد حرف ينوي به الجزم صير جزماً جواباً للمجزوم وهو في المعنى رفع⁽²⁾.

وهنا أنماط أخرى ذكرها، منها جواز أن يكون فعل الشرط ماضياً، والجواب مضارع مجزوم غير متصدر بما يجاب به القسم، وجعل منه قول الشاعر:

لئن كان ما خلدتفه اليوم صادقاً أُنسم في نهار القيظ للشمس بادياً
وأركب حماراً بين سرج وفزوة وأعر من الختام صغرى شمالياً
وظاهر الكلام أن هذا الشاهد يختلف عما تقدم في أن فعل الشرط جاء ماضياً، ثم يخصص لأداة الشرط، غير أنهما يلتقيان في أن جوابيهما مجزوم، وهذا يشعر أن لأداة الشرط أثراً، فقد اقتدته أداة القسم، مما دفع الفراء أن يصف اللام بأنها تالفة، وليس الجواب بأنه للشرط. وليس للقسم، فقال أفانقي جواب اليمين من الفعل. وكان الوجه في الكلام أن يقول كذا. فاللام في «لئن» ملغاة، ولكنها كثرت في الكلام حتى صارت بمنزلة «إن»⁽³⁾.

ويضم إلى تقدم مجيء فعل الشرط مضارعاً محزوماً، وجوابه فعل مضارع مرفوع، قد دخلت عليه اللام، فذكر منه قول الشاعر:

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليغفلن ربي أن يسني واسعاً

(1) انظر الفراء 1/66، والمصدر نفسه 2/130، وأفاد هذا المعنى الأخفش، انظر معانيه 304.

(2) الفراء 1/68.

(3) الفراء 1/67 وانظر المصدر نفسه 2/130 - 131.

(4) انظر الفراء 1/66، والمصدر نفسه 2/31.

ويأتي الجواب متصديراً بأداة ليست مما تصلح أن يتصدر بها جواب القسم، نذكر
منه قول الشاعر:

فلا يدعني قومي صريحاً لخزوة لئن كنت مقتولاً ويسلم عامر
وهذا عند الفراء لا يختلف عما تقدم بأن اللام ملغاة، ولو أعدنا النظر في البيت،
لوجدنا أن الجواب قد تقدم على القسم، والمعنى «لئن كنت مقتولاً ويسلم عامر فلا
يدعني قومي»، وجملة «يسلم عامر» حال لثناء الفاعل.

وإن كان القسم واقعاً بالفعل، يز الفراء فيه أن حق الجواب لا يتأثر، وإن جاء
مجزوماً بأداة جزم، فإنه في المعنى ليس كذلك، كما هو في قول الشاعر:

حلفت له إن تذلج الليل لا يزل أمامك بيت في بيوتي سائر

والمعنى: حلفت له لا يزال أمامك بيت فلما جاء بعد المجزوم، ضمير جواباً
للجزم⁽¹⁾ ويمكن القول فيما تقدم أن فعل الشرط والجواب أكثر ما يكونان ماضيين
وتكون جملة الجواب جواباً للقسم، وإن جاء أحدهما مجزوماً كانت جملة الجواب في
اللفظ جواباً للشرط، وفي المعنى جواباً للقسم، وهذا كله خاضع لما يطرأ على الفعل من
أثر أعرابي بأداة الشرط، إذ لا يمكن تفسير الجزم في فعل الشرط والجواب من دون أن
نحكم على هذين الفعلين بأنهما متعلقان بأداة الشرط الجازمة، هذا وإن الفراء يرى أن
جواب الشرط هو في المعنى جواب للقسم.

وإذا ما جاء فعل الشرط وفعل الجواب ماضيين، فإن الجواب محكوم للقسم،
وهذا كله يشير إلى أن الفراء يذهب إلى أن الجواب للمتقدم، سواء أكان في ظاهر اللفظ
جواباً للشرط، أم لم يكن كذلك.

أما اجتماع القسم والاسم الموصول والقسم والاسم الموصوف، فقد تقدم الكلام
عنه في القسم بالحرف، وهما يختلفان عن اجتماع القسم والشرط، وذلك أن الجملة
التي هي صلة الموصول مفسرة لجواب القسم، وكذلك القول في الجملة التي هي صفة
للإسم النكرة.

الحذف في القسم:

نقد عُدَّ الحذف ضرباً من الإيجاز، وهو أسلوب عرفته اللغة العربية، ولا يكاد باب في النحو يخلو منه، كما هو في القسم، إذ يتحقق الحذف في الفعل الذي يفيد القسم صراحة، ويكون واجباً إذا تعدى بالواو، والناء، وقُلَّ الحذف إذا تعدى الفعل بالياء. وهو حاصل في جواب القسم أيضاً، وقد تقدمت الشواهد على مثل ذلك.

وقد يحذف الفعل والأداة التي يتعدى بها، ويبقى المقسم به محروراً، وقد أجاز الفراء مثل هذا الحذف. وذكر أنه محكي عن العرب. ويظهر أنه محصور بالواو، وأثبتته الفراء في القرآن بجواز خفض «الحق» في قوله تعالى: ﴿قُلْ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَتَوْا﴾ [سورة ص: 84] قال: «أولو خفض «الحق»، الأول خافض، يجعله الله تعالى، يعني في الإعراب، فيقسم به كان صواباً، والعرب تلقي الواو من القسم، ويخفضونه، سمعناهم يقولون: الله أَتَفْعَلُنَّ، فيقول المجيب: الله لَافْعَلُنَّ، لأن المعنى مستعمل. والمستعمل يجوز فيه الحذف، كما يقول القائل للرجل: كيف أصبحت؟ فيقول: خير، يريد: بخير؛ فلما كثرت في الكلام حذف»⁽¹⁾.

ويشير النص إلى أن الحذف جائز لكثرة الاستعمال، ويقصد من هذا المعنى أنه إذا لم يكن القصد قد عُرِفَ لم يجوز الحذف.

وقد يحذف الفعل الذي يفيد القسم والمقسم به معاً، ويدل عليهما جملة جواب القسم. وذهب في هذا الفراء في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَفْتَوْا عَلَى الطَّرِيقَةِ أَلَمْ يُفْتِنْهُمْ مَاءٌ شَاكٍ﴾ [سورة الجن: 16]. فقد أجاز أن تكون «أن لو استقاموا» مستأنفة، ومنقطعة عما قبلها إن كسرت همزة «إن» فيما تقدم من آيات، وتكون «أن لو استقاموا» جواباً لقسم محذوف. قال: «وأنا الذين كسروا كلها، فهم في ذلك يقولون: «وأن لو استقاموا» فكأنهم أفسروا يميناً مع «لو» وقطعوها عن النسق على أول الكلام. فقالوا: «والله أن لو استقاموا» والعرب تدخل «أن» في هذا الموضوع مع اليمين وتحذفها»⁽²⁾.

وتوضيح ما أجاز أن يفيد القسم في الآية هو فتح همزة «أن» وأنها مستأنفة في أول الكلام. وهذا لا يتحقق إلا إذا كانت معمولاً لعامل محذوف، أو أنها في تأويل مبتدأ.

(1) الفراء 2/413، وانظر المصدر نفسه 1/319.

(2) الفراء 3/192.

وهذان القولان لم يخرجهما الفراء في «أن لو استقاموا» إذ أضمر القسم، لتكون «أن» وما وصلت به جواباً له.

وهناك رغبة في التحقيق من دلالة الواو في «وأن لو استقاموا». فالفراء حين قدر القسم جاء بالواو. وفسر القسم بأنه جملة مستأنفة ومنقطعة. وهذا يدفع إلى النظر بأن الواو في الآية تغيد القسم، لأنه لم يقدرز واواً أخرى. وظاهر الحال ليس كذلك لعدم جواز ذكر حرف الجر، وحذف المجرور.

ومن قضايا الحذف في القسم جواز حذف الأداة التي يجب بها القسم إذا دل عليها دليل، وأجازه الفراء في «لا» و«أن» ومنعه في اللام.

ومن الشواهد على حذف «لا» قوله تعالى: «ثُمَّ تَقْتُولُوا تَذَكَّرُ يُونُسَ» [سورة يونس: 85] على تقدير لا تزال تذكر يوسف⁽¹⁾. والدال عليها هو أن افتداء ملازم للنفي. ومنه قول امرئ القيس:

بمِينَ اللَّهِ أَبْرَحَ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي⁽²⁾
وإضمار «أن» نص عليه في قول الشاعر:

لَتَقْعُدَنَّ مَقْعَدَ الْقَصِي مَنِي ذِي الْقَادُورَةِ الْمُقَالِي
أَوْ تَحْلِفِي بِرَيْكِ الْعَلِي أَنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِي

فالفاعل انحلفي منصوب بـ«أن» المضمورة. وما جاء به الفراء من تقدير يحتمل أنه أراد «أو أن تحلفي» وتكون معطوفة على «لتقعدين» وجاز ذلك لجواز أن تقع اللام موقع «أن» في جواب القسم.

ويضعف هذا أنه - وإن صرح بتقدير «أن» - قد نص على أن «أو تحلفي» منقطع عما قبله، ويغيد معنى «والأ تحلفي» أو «حتى تحلفي» وليس هناك عطف. ويؤكد هذا المعنى ما جاء به من شواهد. وبذا يكون المعنى لتقعدين مقعد القصي والأ تحلفي أو حتى تحلفي. وجواب القسم يكمن في «أني أبو ذِيَالِكِ الصَّبِي» أما منعه إضمار اللام في جواب القسم. فقد أثبتته من خلال الكلام عن لمقال التالي: «والله لأنيك» فلا يقال

(1) انظر الفراء 54/2.

(2) انظر الفراء 192/3، وانظر الكتاب 105/3، وإعراب القرآن 100/2.

قوله آتيك⁽¹⁾ في حين أجاز ذلك في تفسيركم جواباً للقسم، وقد تقدم الكلام عن هذا⁽²⁾. ونخلص منه أنه أجاز حذف اللام إذا حلت أداة مكانها.

وحذف جواب القسم قد نص عليه الفراء من خلال بيان أن العرب تترك الجواب إذا عرف المعنى، حيث قال: «وربما تركت العرب جواب الشيء المعروف وإن ترك الجواب»⁽³⁾ ونص عليه في قوله تعالى: ﴿وَأَشْرَفْتُ عَلَى﴾ [سورة النازعات: 1]، قال: «ويسأل السائل أين جواب القسم في النازعات؟ فهو مما ترك جوابه لمعرفة السامعين المعنى، وكأنه لو ظهر كان لشعث، ولتحاسن، ويدل على ذلك قولهم: «إذا كنا عظماً نخرة ألا ترى أنه كالجواب لقوله: لتبعثن. إذ قالوا: «إذا كنا عظماً نخرة، نبعث»⁽⁴⁾»

الخاتمة

إن ثمرة البحث تكمن بما استطاع أن يقدم لنا الفراء من تصور للقسم من خلال حسنه اللغوي، القائم على الشواهد القرآنية والشعرية، فحتجاً بما يذهب إليه العرب من تضمين لمعاني، وحذف وإيجاز. وهو في هذا كله لم يحتكم إلى قاعدة نحوية أو فكرة سابقة. وإنما اعتمد ما يراه من معنى في النص، فجاء القسم عنده في الجملة الإسمية، والجملة الفعلية، سواء أكان فعلها صريحاً في القسم أم متضمناً توكيداً فسرده الفراء بأنه يفيد معنى القسم.

أما القسم بالحرف فقد أثبت في اللام المفتوحة، والملازمة للشرط، وأوضح ما يمكن أن يكون عليه فعل الشرط. وألزم فعل الجواب ما يتقدمه من أداة. وهذا دفعه إلى أن يفسره جواباً للقسم في موارد، وجواباً للشرط في موارد أخرى. يضاف إلى هذا ما تضمنه البحث من قضايا نحوية أغنت البحث بما اجتهد به هذا العلم الجليل.

(1) انظر الفراء 70/2.

(2) انظر الفراء 253/3.

(3) انظر الفراء 397/2.

(4) الفراء 7/2، 8.

(5) فراء 3/ 231 فقد ذكر الأخفش أكثر من قول في جواب القسم انظر معربه 515.

المبحث الرابع

الاسم الموصول وصلته

يمثل موضوع الاسم الموصول وصلته استمراراً للنهج الذي اتخذته على نفسي في دراسة كتاب الفراء للوقوف على الأسلوب الذي عالج به الفراء القضايا النحوية، وقد وجدت أنه يشكل موضوعاً، يستحق الدراسة لما فيه من قضايا تهتمّ الدرس النحوي، وقد جاء البحث في ثلاثة مباحث، عالجت في الأول ما جاء في الاسم الموصول نفسه، وفي الثاني القضايا التي جاءت في هذا الاسم كحذفه وتوكيده وإفادته معنى الجزاء، أما المبحث الثالث فعالجت فيه صلة الموصول، سواء أكانت جملة أم غير ذلك، وما جاء فيها من قضايا.

القسم الأول:

الأسماء الموصولة.

هناك قضايا في الاسم الموصول الذي دخلته الألف واللام، وأخرى تعلقّت به من «وما» وأخرى جاءت في «أي».

الذي للذان، الذين:

أسماء موصولة تناول الفراء قضايا في تأصيلها وإعرابها واستخدامها مما تدعو إلى الوقوف عليها.

أما «الذي» فالفراء ينطلق من أن أصله «ذي» ثم زيدت عليه الألف واللام على أنهم غير مفارقتين له، وكذا القول في «الذين» ونضم إليهما «اللذين» وإن لم يذكره، وهذا القول أوقفنا عليه من خلال ما جاء به في أن زيادة الألف واللام في الأسماء المبنية لا

(1) منها هذا البحث، وبحث ضمير الفصل بين المصريين والكوفيين، والاستثناء في التراث النحوي والبلاغي والقضايا النحوية في تفسير القرطبي.

يؤثر على إعرابها. كما هو الحال في «الآن» و«الأمس» إذ قال: «كما رأيتم فعلوا في الذي» والذين» فتركوهما على مذهب الأداة والألف واللام لهما غير مفارقتين⁽¹⁾.

ونشير إلى أنه يريد بقوله «فتركوهما على مذهب الأداة» أنهما مبنيان، ولذا لم يشر إلى «الذين» لأنه معرب؛ وهذا يعني أنه أخرجه من هذا الحكم، هذا وإننا متفق على أن أصل «الذين» عنده هو «الذي» ومن المناسب أيضاً أن أذكر أنه قرئ شذوذاً ﴿جَسَرَطُ الَّذِينَ أَلَعَّتْ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة الفاتحة: 7]، مجرداً من الألف واللام⁽²⁾.

والمشهور في «الذي» أنه اسم موصول للمفرد العاقل وغيره، وأجاز الفراء استخدامه موصولاً لجماعة العقلاء في قوله تعالى: ﴿وَلَيْلَىٰ سَاءَ بِالْمُنْذِقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ [سورة الزمر: 33]. قال: «الذي غير مؤقت، فكانه في مذهب جماع في المعنى، وفي قراءة عبد الله «والذي جاءوا بالصدقي وصدقوا به» فهذا دليل أن «الذي» في تأويل جمع⁽³⁾.

وقد يظن أن الذي أجاز هذا المعنى عند الفراء هو قراءة عبد الله بن مسعود فقد يكون هذا صحيحاً غير أن الذي يعتمد الفراء في هذا الاستخدام هو أن يكون الإخبار بالذي عن العقلاء، ليس غير، ولذا منعه في قوله تعالى: ﴿تَنُورُ أَعْيُنَهُمْ كَأَنَّهُمْ يَرْفَعُونَ﴾ [سورة الأحزاب: 19]، لأنه على الرغم من وجود التضمين لهم في «ينورهم»، فإن يرى أن تشبيههم بما هم عليه ليس بالضرورة أن يمثلوا بالجماعة، لأن

(1) الفراء 1/ 467، وذكر ابن الأثير أن الكوفيين يذهبون إلى أصل «الذي» والذين» وحدها، وذهب السريون والأخفش إلى أن الأصل الذي»، انظر لأصناف، مسأله 60، وذكر مكى بن أبي طالب أن أصل «الذي» له «كفاض» ثم ربدت الألف واللام، فظهرت الياء ثم صغفوا إحدى اللامين، وظهرت اللام المحذوفة في التنبيه، انظر مشكل إعراب القرآن 1/ 12، وانظر في هذا شرح الرضي 2/ 28، 37.

(2) انظر شرح ابن عقيل 1/ 159.

(3) الفراء 2/ 419، وذهب إلى هذا المعنى في الآية الأخفش. انظر معانيه 345 وهو قول الرجاء أيضاً انظر معانيه 58/ 1، ونشير إلى أن بعض النحاة ذهبوا إلى هذا المعنى في قوله تعالى «وخصتم كالذي خافوا» انظر القوطي 1/ 212، ومنهم من ذهب إليه في قوله تعالى: ﴿مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً﴾... ذهب الله بن سورهيم، وذكر أبي الشجري أن من العرب من يأتي بلفظ الواحد عن الجمع، واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

وإن الذي حالت بصلح دماؤهم هم النجوم كل النجوم يا أم خالد

فالتضمين «هم» يعود على «الذي» انظر به 2/ 307 وانظر هذا المعنى ابن يعيش 3/ 156.

التمثيل كان لفعلهم، وليس لهم، ولذا نجده يقول فيها:

(فإنما ضرب المثل - والله أعلم - للفعل، لا لأعيان الرجال، وإنما هو مثل للنفق.
فقال: مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً، ولم يقل: الذين استوقدوا...) (1).
ويريد بالفعل المصدر.

هذا، وإن الفراء أجاز في هذا الاسم أن يترننه منزلة اسم الفاعل الذي يفيد الجمع.
أنبته في قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحَسَّرَ﴾ [سورة الأنعام: 154]، إذ قال: (تماماً
على المحسن، ويكون المحسن في مذهب جمع) (2).

وأجاز فيه أيضاً أن يكون بمنزلة «أما» المصدرية في الآية المتقدمة، قال: (إن شئت
جعلت الذي على معنى «أما» تريد: تماماً على ما أحسن موسى، فيكون المعنى: تماماً
على إحسانه) (3).

والفرق بين المعنيين هو أن الأول يقصد به المحسنين أنفسهم، أما الثاني، فقد
قصده على فعل موسى عليه السلام والقول في هذا كله إن الفراء قد اعتمد على المعنى
ولم ينطلق من قاعدة نحوية.

أما «اللذان» فقد تعرض الفراء إلى تشديد النون فيه من خلال بيان جواز تخفيف
النون في قوله تعالى: ﴿فَذَلِكَ يُقَسِّمُ﴾ [سورة القصص: 32] قال: (اجتمع القراء على
تخفيف النون من «ذلك» وكثير من العرب يقول: فذالك، وهذان قسمان، اللذان يأتيانها
مبتكراً، فيشددون النون) (4).

وأجاز أن يعرب بالآلف رفعاً، ونصباً وجراً، وقد استفدنا هذا الحكم من خلال
إجازته ذلك في «هذان» (5) وهي لغة عرفتها بعض القبائل العربية، إذ تعرب المثنى بالآلف

(1) الفراء 1/15، وذهب لأخفش إلى أنها مفردة، انظر معانيه 345، وهو قول الزجاج. انظر معانيه 4،
58، والبيان في غريب إعراب القرآن 1/59، وأحر فيها المعكبري معنى الجمع، انظر التبيد في
إعراب القرآن 1/232.

(2) الفراء 1/365.

(3) الفراء 1/365.

(4) الفراء 2/306 وانظر القراءة في السبعة 493.

(5) الفراء 2/183.

رفعاً، ونصباً وجراً⁽¹⁾. سواء أكان الاسم موصولاً أم غير ذلك.

أما ما جاء في «الذين» فقد اقتصر على بيان أصله وإعرابه. حيث قال: (كما قالت العرب «الذي». ثم زادوا نوناً تدل على الجمع، فقالوا: «الذين» في رفعهم، ونصبهم، وخفضهم، كما تركوا «هذان» في رفعه، ونصبه، وخفضه، وكثارة يقولون: «الذين»⁽²⁾. فقد أعربوه بإعراب جمع المذكر السالم.

التي. واللاتي: ذكر الفراء أنهما يتقارضان، إذ جاز لكل منهما أن يستخدم مكان الآخر غير أنه قلل من استخدام «التي» للنساء. قال: (والعرب تقول في جمع النساء «اللاتي» أكثر مما يقولون «التي» ويقولون في جمع الأموال، وسائر الأشياء سوى النساء «التي» أكثر مما يقولون فيه «اللاتي»⁽³⁾).

وفي «التي» أجاز أن تستخدم للأولاد، والأموال، وتثنيتهما، أو يكتفي بها من الأموال عن الأولاد، ذكر ذلك كنه في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرَّبُكُمْ عَلَيْنَا زُلْفًا﴾ [سورة سبأ، 37]. قال: (إن شئت جعلت «التي» جامعة للأموال، والأولاد، لأن الأولاد يقع عليها «التي» قلما أن كانا جمعاً، صلح للتي أن تقع عليهما ولو قال «بالتثنية» كان وجهاً صواباً... لو وجهت «التي» إلى الأموال، واكتفيت بها من ذكر الأولاد، صلح ذلك⁽⁴⁾) ولما صرح من النص أن الفراء أنزل الأولاد منزلة غير العاقل.

وهناك مورد قد يظن فيه أن الفراء قد أجاز أن تستخدم «التي» لجماعة الذكور العقلاء هو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ مِنْ قُرْبَيْهِ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قُرْبَيْكَ الَّتِي لَحَرَّكَ﴾ [سورة محمد: 13]. إذ قال «يريد: التي أخرجك أهلها إلى المدينة، ولو كان من قريتك التي أخرجوك، كان وجهاً، كما قال: فجاءها بأسنا بيتاً أو هم قائلون... فقال: «قائلون» وفي أول الكلمة «فجاءها»⁽⁵⁾.

ولتوضيح هذا نقول: إن هناك محذوفاً مضافاً إلى القرية، فلما حذفنا أعربت القرية

(1) انظر مصادر اللغة 128، فقد حصر من تكلم بهذه اللغة من القبائل العربية.

(2) الفراء 2/184.

(3) الفراء 1/257.

(4) الفراء 2/363. وخط هذا المعنى في «التي» إعراب قرأه 2/363، القرطبي 5/31.

(5) الفراء 3/59.

بإعرابه، ولما كانت جملة «يخرجونك» صلة له التي ظهر أن الواو تعود على القرية،
والحقيقة ليست كذلك، لأن الواو تعود على المضاف المحذوف، والضمير العائد على
«التي» محذوف أيضاً وتقديرها: قوم قريتك التي أخرجوك منها.

مَنْ وَمَا:

اسمان غير مؤقتين، يدلان على الواحد، أو أكثر كما يستخدمان للعاقل وغيره.

أما من فله استخدامات، منها أنه يكون اسماً موصولاً للمفرد العاقل، ولجماعة
العقلاء، كما جاز أن يدل عليهما معاً من دون تكراره، هذا ما ذهب إليه الفراء في قوله
تعالى: ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [سورة الأعراف: 8]. إذ دلت «من»
على الواحد. وقد اتضح هذا من خلال صلتها «موازين» وانتقلت إلى الجمع عند الإخبار
عنها في «أولئك هم المفلحون»⁽¹⁾.

ومجيء «من» لغير العاقل مشروط عند الفراء بقريئة يتضمنها النص تجيز له هذا
المعنى، وهي أن تكرر حيث ترد مرة للعاقل، وأخرى لغير العاقل، وأثبت هذا في قوله
تعالى: ﴿أَتَمَنَّا يَفْلُكُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ [سورة النحل: 17]، فأعاد الأولى على الخالق، وهو
الذي مكن الثانية أن تعود على غير الخالق، ومنه قوله تعالى: ﴿فَيَنْهَى مَنْ يَشَاءُ عَلَى بَيْتِهِ.
وَيَنْهَى مَنْ يَشَاءُ عَلَى بَيْتَيْنِ وَمَنْ يَشَاءُ عَلَى أَرْبَعٍ﴾⁽²⁾ [سورة النور: 45].

ونشير إلى أنه أجاز ذلك إذا لم تكرر، فقد أثبت عمن لم يسمهم في أحد وجهين
ذكرهما في قوله تعالى: ﴿وَحَمَلْنَا لُحُومَهَا فِيهَا مَعْيِشٌ وَمَنْ لُتْمٌ لَّهُمْ يَرْزُقُونَ﴾ [سورة الحجر
20] إذ أجاز أن تكون «من» للبهائم، وما سوى الناس، ويكون بهذا قد ضم البهائم
والإبل إلى العبيد⁽³⁾.

أما «ما» فاسم موصول لغير العاقل، وأجاز استخدامها للعاقل أيضاً، وأجاز في غير
العاقل أن يعود عليها ضمير الجماعة في قوله تعالى: ﴿أَبَشِرْ كُونْ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُحْشَوْنَ﴾

(1) انظر الفراء 373/1، والمصدر نفسه 372/2، 59/3.

(2) انظر الفراء 98/2.

(3) انظر الفراء 86/2، والوجه الآخر للعبيد والإماء، انظر المختصر نفسه 113/3. والتبيان في إعراب
القرآن 2/779.

[سورة الأعراف: 191]، فالضمير بهم يعود على «ما»، وهي تعبر العقول، لأن المراد بهم «يُخْلَقُونَ» الآلهة⁽¹⁾.

وقد يوحد الضمير في مثل هذا، ثم يجمع على المعنى، ونص على هذا الفراء في قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُهُمْ وَلاَ يَضُرُّهُمْ وَأَلَّيْنِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ نِعْمَ الَّذِي يَسْتَطِيعُونَ﴾ [سورة النحل: 73]، فقد وُحِدَ الضمير في «يملك» وجمع في «يستطيعون»⁽²⁾.

واستخدام «ما» للعقل أثبتة الفراء في آيات قرآنية، وذكر عن العرب أنهم لا يكادون يجعلون «ما» للعقل، ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَعَنُوكَ لِقَائِهِمْ رَبُّكَ أَغْنَاهُمْ﴾ [سورة هود: 111]، قال فيها: «وقرأت الفراء بتشديد لما وتخفيفها وتشديد إن» وتخفيفها، فمن قال: «وإن كلاً لما» جعل «ما» اسماً للناس⁽³⁾ تخفيف «ما».

وقد يعني «ما» لفظ الجلالة، من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَكْفَرْتُمُونِ﴾ [سورة إبراهيم: 22]، فقد فسرهما بقوله: (هذا قول إبليس).

قال لهم: إني كنت كفرت بما اشتركتمون، يعني بالله عز وجل⁽⁴⁾، واستخدامها لهذا المعنى كثير في القرآن، وقد نص عليه⁽⁵⁾.

وقد يجتمع المعنيان في النص الواحد بشكواها، شأنها في ذلك شأن «من» قد نص عليه الفراء في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴿١﴾ لَا أَقْبِدُ مَا نَقِبُدُونَ ﴿٢﴾ وَلَا أَتَذَرُ عِبِيدُونَ مَا أَتَذَرُونَ﴾ [سورة الكافرون: 1 - 3]، فالأولى قصد بها غير العاقل، والثانية عني بها لفظ الجلالة⁽⁶⁾.

أما «ما» في قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [سورة النساء: 3]، فده فيها قولان أحدهما أنه ذهب فيها إلى أن «ما» للعقل، وقد قال به أكثر من مورد⁽⁷⁾.

(1) انظر الفراء 400/1.

(2) انظر الفراء 110/2.

(3) الفراء 28/2، وانظر المصدر نفسه 263/3، وانظر القراءة في السبعة 339 - 340.

(4) الفراء 76/2، وأجاز مكي أن تكون «ما» مصدرية، انظر المشكل 506/2.

(5) انظر الفراء 263/3 - 264 والمصدر نفسه 370/3.

(6) انظر الفراء 416/2.

(7) انظر الفراء 28/2، وانظر في «ما» القضايا النحوية في تفسير القرطبي 57 - 61.

وأجاز في القول الآخر أن تكون «ما» مصدرية مفعولة مع الفعل الداخلة عليه بالمصدر الصريح، قال: ﴿ما طاب لكم﴾، ولم يقل: ﴿من طاب﴾، وذلك أنه ذهب إلى الفعل كما قال: ﴿أو ما ملككم أيمانكم﴾ يريد أو ملك أيمانكم، ولو قيل في هذين «من»، كان صواباً، ولكن الوجه ما جاء به الكتاب، وأنت تقول في الكلام: أخذ من عبيدي ما شئت إذا أراد - مشيئت، فإن قلت: من شئت، فمعناه: حد الذي تشاء⁽¹⁾.

والواضح من النص أن المرجح عنده، هو أن تكون: «ما» مصدرية.

ونشير إلى أن ما جاز في «ما» امتنع في «من» كما نص في مكان آخر على أن «ما» لا تصح في كل مورد صلتحت فيه «من» كما هو في «إنما» إذا دخلت على فعل قد عمل في معرفة عاقل نحو: إنما ضربت أخاك، ف«ما» منغاة، وإذا قلنا: إنما ضربت أخوك، فتكون اسماً إل، وتفيد معنى العاقل، وقد منع الرفع في مثل هذا، قال: (إذا) أيت «إنما» في آخرها اسم من الناس، وأشباههم مما يقع عليه «من»، فلا تجعل «ما» فيه على جهة «الذي» لأن العرب لا تكاد تجعل «ما» للناس، من ذلك. إنما ضربت أخاك، ولا تقل: أخوك، لأن «ما» لا تكون للناس⁽²⁾، وبهذا يكون قد منع استخدام «ما» للعاقل في هذا ليس غير.

وقد يجمع المعنيان في «ما» من دون تكرارها، واشتراط في إجازة ذلك أن يقتصر صلتها بـ«من» الجارة وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَجِدُّ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ﴾ [سورة النحل: 49]⁽³⁾.

وتعليل ذلك هو أن «ما» غير مؤقتة، أو مقصورة على جنس بعينه، وهذا يكسبه الإبهام، ورفعه يتم بـ«من» وهذا الشرط يتحقق أيضاً، إذ أفادت «ما» الموصولة معنى الجزاء، وهو ما سيتضح من خلال بيان أن الاسم الموصول قد يفيد معنى الجزاء.

(1) انظر آخر 1/ 253 - 254، والمصدر نفسه 3/ 263، ونشير إلى أن «ما» للعاقل كثير التورود، وانظر كثير الخلاف في آية النكاح، فقد جاء فيها ستة أوجه من الإعراب، انظر القرطبي 13/ 12 - 13، انظر المصدر نفسه 3/ 263 - 264، وأجاز في موضع آخر أن تكون مصدرية أو إنشائية، انظر المصدر نفسه 2/ 374 - 375، 3/ 264، ودفع القرطبي إلى أنها بمعنى: «أو لكراً لكراً» وسبب أن بعض من ابن السكيت أنها بمعنى «اللاتي» انظر شرح المفصل 3/ 245.

(2) الفراء 1/ 102، وانظر قوله في «وقال إنما اتخذتموه من دون الله أولئاء» 2/ 316.

(3) انظر الفراء 2/ 103.

بقي هنا أسلوب ضمه القرآن في «ما»، أحول أن أوضح موقف الفراء منه، وهو في قوله تعالى: ﴿إِلَّا لِيَبَيِّنَ مَا بَيْنَ أَيْمَانِهِ وُقُولُهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيَعْلَمَ الْمُضْلِكِينَ﴾ [سورة ص: 24]، والغموض في «قليل ما هم» وفيه قال الفراء: (ويكون أن تجعل «ما» اسماً، وتجعل «هم» صلة لـ «ما»، ويكون المعنى: وقليل ما تجدنيهم، فتوجه «ما»، والاسم إلى المصدر، ألا ترى أنك تقول: قد كنت أراك أعقل مما أنت، فجعلت «أنت» صلة لـ «ما» والمعنى: كنت أرى عقلك أكثر مما هو، ولو لم ترد المصدر، لم تجعل «ما» للناس⁽¹⁾.

وليس هناك من شك أن «ما» اسم موصول، وقد أنزله المصدر الموصول، وليس هذا غريباً، لأنه قال به في «الذي» والمشكل هنا هو تفسير صلتها بهم، وما استغذته من النص المتقدم، هو أن «هم» في محل نصب مفعول به بفعل محذوف تقديره: تجدنيهم، ويؤكد هذا ما جاء به من أمثلة تفيد هذا المعنى، منها: قد كنت أراء غير ما هو، والمعنى عنده هو: كنت أراء على غير ما رأيت منه، أي: على غير رؤيتي منه، وشرط هذا أن تكون «ما» للعاقل.

أي:

لأنني معان، منها أنها تكون اسماً موصولاً⁽²⁾، ولم أقف على شيء يذكر فيها عند الفراء سوى ما جاء به في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أُمَّةً أَشَدَّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِيًّا﴾ [سورة مريم: 69].

فقد أثبت جواز نصبها ورفعها، ولكل معناه، إذ ذهب في الأول إلى أنها مفعول به للفعل «لنزعن» ولم يصرح بمعناها، وليس من شك أنها اسم موصول، وبذا يكون الفعل «لنزعن» قد اكتفى بالجار والمجرور.

أما رفعها فله فيها ثلاثة أوجه، أحدها أنها مرفوعة بما بعدها، ويريد بها أنها مبتدأ، وهذا الإعراب يجعلها اسم استفهام لتعلق الفعل «لنزعن» عن العمل بها والدليل إلى هذا المعنى ما استشهد به من آيات فيها «أي» اسم استفهام، منها قوله تعالى: ﴿يَتَفَوَّسُونَ إِلَى رَبِّهِمْ أُوَيْسَ لَةَ أَيْمَنَهُمْ أُنزِلَ﴾ [سورة الإسراء: 57]، وقوله تعالى: ﴿يَلْفُوكَ الْقَهْمَةَ أَيْمَنَهُمْ يَكْفُلُ مَرِيَمَ﴾ [سورة آل عمران: 44].

(1) الفراء 400/2 وله قول آخر هو أن «ما» زائدة.

(2) يشير إلى أن الفراء أحول أن يفسر تعلق الفصل في «أي» إذا كانت استفهامية. الفراء 440/1، 440/46 والمصدر نفسه 46/1، 47، 352/1.

والوجه الثاني قال فيه: (فإن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ﴾ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ الَّذِينَ تَشَابَعُوا عَلَىٰ هَذَا يَنْظُرُونَ بِالتَّشَابُعِ إِلَيْهِمْ أَشَدُّ. وَأَخْبِثَ إِلَيْهِمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا)⁽¹⁾.

إن ما تضمنه النص لا يشير إلى ما تفيد «أي»⁽²⁾، سوى ما مثله الفراء في تفسير دلالتها ومنه أستطيع أن أقول إن الفراء أعرب «أي» بإعراب الضمير في «تشابعوا» وهذا يعني أنها تفيد الاسم الموصول، وليس هناك معنى آخر، يمكن أن تفسر فيه «أي»، وخاصة إذا عرِّب أن الاسم الموصول يؤتى بها في حال أن المخبر عنه قد عرف بحدث كما هو في قولنا: جاء الذي ساعدته، إذ المقصود بالإخبار عنه هو ما وقعت عليه المساعدة، ولما كان لا يصلح أن يستند الإخبار إلى مثل هذا الوصف جيء بالاسم الموصول للموصول به إلى هذا المعنى. شأنه شأن الجملة المصدرة بحرف موصول في نحو: وددت أن تذهب، غير أن الفرق بينهما أن الأول يفيد الوصول إلى الموصول بالجملة، والثاني يقصد به الوصول إلى فعله، وهذا يفسر أيضاً جواز مجيء الألف واللام اسماً موصولاً في نحو: جاء القائم.

والوجه الثالث في الرفع، فقد صرح الفراء أنه غير المقصود في الآية، حيث قال فيه: (وفيه وجه ثالث من الرفع أن تجعل ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ﴾ بالنداء، أي للنادين إليهم أشد على الرحمن عتياً، وليس هذا الوجه يريدون)⁽³⁾.

وهناك مورد أعرب فيه الفراء «أي»، لأن الفعل الذي تقدمها يصح أن يعمل في «أي» قال: (ولو قلت: اضرب إليهم ذهب، لكان نصيباً؛ لأن الضرب لا يحتمل أن يضم في النظر، كما احتمله العلم والسؤال والبلوى)⁽⁴⁾.

فالنص يشير إلى أن الفراء أجاز إضمار الفعل في الأفعال التي تدل على العلم.

(1) الفراء 48/1، وهذا القول نسبة النحاس لبعض الكوفيين، وراد عليه أنهم ذهبوا إلى أنها تفيد الشرط، انظر إعراب القرآن 2/322 - 323، وسبب مكِّي ما ذكرناه عن الفراء إلى المبرد، انظر المشكل 12/2 وانظر ما جاء في الآية الكتاب 2/398، وما بعدها، شرح الكافية 58/2، شرح المنفل 3/145 - 146، والقضايا النحوية 61 - 64.

(2) لم يحاول محقق الكتاب تشكيل «أي» من أجل تحديد دلالتها.

(3) الفراء 48/1.

(4) الفراء 3/170.

والسؤال والبلوى، ومنعه في الضرب لعدم إمكان إضمار فعل بعده. (1)، وهذا يقطع بأن
التي هنا اسم موصول، وإذا ما تقدمها فعل مما أورده فهي أقرب إلى الاستنهاض.

القسم الثاني:

قضايا في الاسم الموصول.

هناك قضايا نحوية في الاسم الموصول، أفردت لها هذا العنوان، لتعددتها وتوسعها
وكان أبرزها حذف الاسم الموصول، إضافة إلى غيرها مما سنقت عليه.

أولاً: حذف الاسم الموصول.

إنه ليس غريباً الحذف، والغريب هو أن يحذف الاسم الموصول وإبقاء صنته، وقد
نسب إلى الفراء والكوفيين جواز ذلك.

وحقيقة هذه المسألة الخلافية تتضح من خلال تفسير ما جاء به الفراء في بعض
النصوص القرآنية، وهي في نمطين. أحدهما نص فيه الفراء على إضمار **من** أو **ما**
والآخر فسر فيه النص بجسنة تضمنت الاسم الموصول الذي يتضح الفرق بينهما من
خلال الوقوف على ما ورد فيهما.

أما ما جاء في **من** و**أما**، فقد نص على إضمارهما من دون أن يصرح بأنهما
اسمان موصولان، من ذلك ما ذهب إليه في قوله تعالى: ﴿مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ
عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [سورة النساء: 46]، حيث قال فيها: (إن شئت جعلتها متصلة بقوله **ألم**
تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب... مستأنفة، ويكون المعنى: من الذين هادوا من
يحرفون الكلم، وذلك من كلام العرب أن يصرخوا **من** في مبتدأ الكلام فيقولون: **من**
يقول ذلك، **ومن** لا يقوله، وذلك أن **من** بعض لما هي **مه**، فلذلك أدت عن المعنى
المحذو، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا بَأْسَ إِلَّا تُمْ مَقَرُّ مَقَرٍّ﴾ [سورة الصافات: 164]
وقال: ﴿وَلَوْ مَنَّكَ إِلَّا وَارِدَهَا﴾ [سورة مريم: 71]، وقال ذو الرمة:

فظنوا ومنهم دمه سابق له وآخر يُشنى دمه العين بالهمل

يريد: منهم من دمه سابق، ولا يجوز إضمار **من** في شيء من الضمات إلا على
المعنى الذي نبأك به، وقد قال الشاعر في **هي**، ولست استهيها، قال:

(1) انظر في هذا الفراء 1/46 - 47، 1/197، 1/236، 3/169.

لو قلت ما في قويمها لم تأثم بفضلها في حسب وميسم
ويروى أيضاً «تشم» لغة، وإنما جاز ذلك في «في» لأنك تجد معنى «مر» أنه
بعض ما أضيفت إليه⁽¹⁾.

يشير النص إلى أن الفراء قد أضمر أن غير أن هذا مشروط عنده، ولمعرفة هذا،
هو أننا لو تأملنا النص، لانتضح لنا جملة أمور منها:

الأول: أنه اشترط في تقدير «من» وجود «من» التي تفيد التبعية، وضعف ذلك
في «في» التي تضمنت دلالة «من»⁽²⁾ وشروطه هذا «من» كي تدل على محذوف، لأننا لو
أخذنا قوله «من الذين هادوا» لكان المعنى: من اليهود، وركبناها مع «يحرفون»
لأصبحت: من اليهود يحرفون، وهذا يتطلب تقدير «من» كي تصبح الدلالة «من اليهود
من يحرفون»، وعلى هذا فإن شرط وجود «من» الجارة يلزم هذا التقدير، لأننا لو حذفنا
«من» لم نحتاج إلى تقدير، إذ العبارة، تكون: اليهود يحرفون وهذا التحليل يشير إلى أن
«من» المقدرة نكرة أكثر من كونها اسماً موصولاً، لعدم الوقوف على من حرف.

الثاني: أن تقديره «من» لا يدل على أنه يريد بها الاسم الموصول، بل إنه يريد بها
التي تفيد النكرة، دليل ذلك قوله: ولا يجوز إضمار «من» في شيء من الصفات إلا على
المعنى الذي نبأتك به.

الثالث: ولو جاز أن الفراء يريد بـ«من» هنا اسماً موصولاً، لأخذ عليه تجويز
حذف الاسم الموصول وعائده في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَنْكَرُوا لَأَوْدَعْنَا﴾ [سورة مريم
71]، لأنه يتناقض مع ما استنتف عليه في منعه أن تكون الصلة اسم فاعل، تدخل عليه
الألف، واللام في نحو «قائم»⁽³⁾.

الرابع: أنه لم يستخدم مصطلح «صلة»، وإن استخدم في مكان آخر، فله عند
الفراء أكثر من معنى⁽⁴⁾.

الخامس: أن الفراء لم يفرد في تقدير «من» في هذا، وإنما قال به الأخفش⁽⁵⁾

(1) الفراء 1/ 271 والمصدر عنه 1/ 384، 2/ 264، 2/ 323، ونظر في هذا الإتيان 721 - 722.

(2) أود أن أشير إلى أن الفراء لم يشترط تقدير من «الجارّة» في «ما» كما سيأتي.

(3) سيأتي الكلام عن هذا في بحث «صلة الموصول».

(4) نظر استخدامات مصطلح «صلة» عند الفراء 1/ 45، 1/ 246، 2/ 264، 2/ 266، 2/ 315، 2/ 323.

2/ 400.

(5) انظر معاني القرآن للأخفش 163.

والحذف لم يقتصر على «من» كما ذكرنا، وإنما هو في «ما» أيضاً، فقد هن الفراء على إصمارها في أكثر من مورد. ولم يذكر في أحدها أنها اسم موصول، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَبَا رَأَيْتُ ثُمَّ رَأَيْتُ نَيْبًا وَمَلَكًا كَبِيرًا﴾ [سورة الإنسان: 22]، فقد ذكر إصمار «ما» عن من لم يسهم حيث قال: (يقول: إذ رأيت ما ثم رأيت نعيماً، وصلح إصمار «ما» كما قيل «لقد تَقَطَّعَ بينكم» والمعنى: ما بينكم، والله أعلم⁽¹⁾).

فالمواضع أنه لم يصرح بأن «ما» هنا اسم موصول، ولذا جاز أن تفسر بأنها تعيد النكرة أي: (إذا رأيت شيئاً هناك رأيت نعيماً، ومَلَكًا، كبيراً) إذ أكد الرؤيا البصرية بالنعيم والملك، ويستدل على هذا المعنى: بما جاء به في قوله تعالى: «لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ» [سورة الأنعام: 94]، قال: (قرأ حمزة ومجهد «بينكم» يريد: «وصلكم» وفي قراءة عبد الله «لقد تَقَطَّعَ ما بينكم»، وهو وجه الكلام، إذا جعل الفعل ليين، ترك نصاً⁽²⁾).

والنص يشير إلى أن الفراء جعل قراءة عبد الله تفسيراً للمعنى الأول، وعندها يكون المعنى: «لقد تَقَطَّعَ وصلكم بينكم».

ولخصص ما تقدم إلى أن الفراء لم يصرح فيما تقدم من تقدير لـ «من» و«ما» بأنهما اسمان موصولان، كما أنه لم ينفرد في هذا التقدير، إذ قال به غيره من النحاة، ووصوا بأنهما نكرتان موصوفتان.

أما السقط الآخر من هذه المسألة، فهي أن الفراء قد صرح بتقدير الاسم الموصول «الذي» من خلال بيان ما عليه النص من دلالة، وقد وقفنا على هذا في مودعين، لم يحتجنا في عرضهما، ولا في دالتهما وهما قوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [سورة البقرة: 175]، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَيْنَا مَا أَغْرَقُوا﴾ [سورة عبس: 17]، فقد ذكر في الآيتين وجهين من الإعراب، أحدهما أن «ما» اسم استفهام، قال: (أحدهما معناه: فما الذي صبرهم على النار؟)⁽³⁾.

وعند التفسير لا يستدل به على أن الفراء قد أجاز إصمار الاسم الموصول «الذي».

(1) الفراء 218/3.

(2) الفراء 345/1، وانظر القراءة في السبعة 263، وانظر الشكل 278/1 - 279.

(3) الفراء 103/1، وانظر المصدر نفسه 237/3، والوجه الآخر في «ما» أنها تعجبية.

بدليل أنه ليس من صيغة الفعل، ولذا يقال فيما جاء به أنه أراد أن يقرب معنى النص من الاستفهام.

ثانياً: الاسم الموصول يفيد معنى الشرط.

أجاز الفراء في الاسم الموصول أن يفيد معنى الجزاء. وهو محكوم في هذا بما تضمنه القرآن من نصوص يفيد فيها الاسم الموصول هذا المعنى، وقد أثبت في سطرين أحدهما: أن يتقدم الاسم الموصول الجملة. شأنه في ذلك شأن الجملة الشرطية وأوجب فيه ما أوجبه في جملة الشرط، إذا تضمنت اسماً نكرة مرتبطاً بدلالة الاسم الموصول وذلك بأن يجر الاسم النكرة بـ«من» الجارة وقد أثبت ذلك من خلال تفسير وجود «من» الجارة في قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ﴾ [سورة النحل: 49]، قال: (من دابة، لأن «ما» وإن كانت قد تكون على مذهب الذي فإنها غير مؤقتة. وإذا أثبتت غير مؤقتة أشبهت الجزاء والجزاء تدخل «من» فيما جاء من اسم بعده من النكرة. فيقال: من ضربة من رجل فاضربوه، ولا تسقط «من» في هذا الموضوع. وهو كثير في كتاب الله عز وجل قال الله تبارك وتعالى: ﴿مَا أَصْلَكَ مِنْ حَتَمٍ قَبْلَ اللَّهِ﴾ [سورة النساء: 79]، ولم يقل في شيء منه يطرأ «من» كواحية أن تشبه أن تكون حالاً لـ«من» و«ما»، فجعلوه بـ«من» ليدل على أنه تفسير لـ«ما» و«من»: لأنهما غير مؤقتتين، فكان دخول «من» فيما بعدهما تفسيراً لـ«ما» و«من» أدل على ما لم يؤقت من «من» و«ما» فلذلك لم تلقيا. فدل مجيء أحدهما هنا على أنه لم يرد أن يكون ما جاء من النكرات حالاً للأسماء التي قبلها، ودل على أنه مترجم عن معنى «من» و«ما»^(١).

فالنص يشير إلى أن ما أوجب دخول «من» ثلاثة أسباب وهي:

١ - إن «ما» غير محصورة، لأنها أشبهت الجزاء على الرغم من أنها بمنزلة الذي، فذكر في هذا أن «ما» قد تكون غير مؤقتة في غير الجزاء، وقد تقدم الكلام عن هذا.

٢ - تضمن جملة الصلة اسماً نكرة.

٣ - إخراج الاسم النكرة من كونه حالاً إلى كونه من صلة الموصول بجره بـ«من».

وبهذه الأسباب نجد أن دخول «من» يعطي الجملة الشرطية. وجملة الصلة معنى كأننا مفتقدين إليه، وهو أنهما كتبتا العموم بدخول «من» الجنسية. ولتوضيح هذا الاكتساب نضرب المثال التالي:

ما أعطيت درهماً، فهو لك.

نرى أنه لا يبيح إعطاء كل درهم له، إذ لا يفيد معنى: إن كل ما أعطيت من درهم فهو لك. وإذا أردنا أن نكسبه المعنى المتقدم. يجر الاسم نكرة «درهماً» بـ «من» الجارة

وهناك قضية تتعلق بما تقدم، وهي أن الاسم الموصول إذا ما أفاد معنى الجزاء، فإنه يقتضيه خبره بالفاء، وجاز حذفها، وقد نص عليها الفراء في قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِّنْ يَّمْكُورٍ مِّمَّنْ أَنَّى﴾ [سورة النحل: 53]. قال: (ولو جعلت ما بكم في معنى «الذي»، جاز. وجعلت صلة «بكم»، واما حينئذ في موضع رفع بقوله «فمن الله». وكل اسم وصل مثل «من» و«ما» والذي فقد يجوز دخول الفاء في خبره، لأنه مضارع للجزاء والجزاء قد يجاب بالفاء... وإن القيت الفاء، فصواب⁽¹⁾.

أما النمط الآخر الذي أجاز فيه الفراء أن يتضمن الاسم الموصول معنى الجزاء، فهو يختلف عن الأول بأن الاسم الموصول ليس له الصدارة في الكلام، كما هو معهود في الجملة الشرطية، وفي النمط المتقدم، وإنما بتوسط الجملة. ومثل له بقوله: «أحب من أحبك»⁽²⁾.

ونشير إلى أنه اشترط في جواز هذا المعنى في الاسم الموصول أن يكون غير مؤقت، بمعنى أنه نكرة غير مخصصة، بإفادتها العموم. ولذا نجده قد فسر الجملة بقوله: «أحب كل رجل أحبك»⁽³⁾، وقد تضمن هذا التفسير لفظة «كل» بدل الاسم الموصول، ليشعر أن «من» تفيد العموم.

ولما كان «من» يفيد معنى الجزاء، والفعل «أحب» يدل على الماضي، لتفت الفراء

(1) الفراء 2/ 105، ونظر المصدر نفسه 1/ 78، 1/ 242، 1/ 306، 2/ 52 وذكر هذا سبويه والأخفش، انظر الكتاب 1/ 139، 140، والمصدر نفسه 3/ 69 ومعاني القرآن 103.

(2) الفراء 1/ 243.

(3) الفراء 1/ 243، ونشير إلى أنه حمل من هذا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا تَارِكِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ...﴾ 243/1.

إلى هذا وأشار إلى أن الفعل «أحب» يدل على المستقبل.

ثالثاً: الاسم الموصول مبتدأ:

لا غرابة في أن يكون الاسم الموصول مبتدأ غير أني من هذا العنوان أردت أن أدخل إلى قضيتين، اهتم بهما القراء.

إحدهما أن يقترب خبر الاسم الموصول بالالف واللام، ونص عليه في قوله تعالى: ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ﴾ [سورة يونس: 81]، ثم راج يعلى دخولهما بقوله: وإنما قال: «السحر بالالف، لأنه جواب الكلام، قد سبق، ألا ترى أنهم قالوا: لما جاءهم به موسى: أهذا سحر؟ فقال: بل ما جئتم به السحر، وكل حرف ذكره متكلم نكرة، فرددت عليها لفظها في جواب المتكلم، زدت فيها ألفاً، ولأماً، كقول الرجل: قد وجدت درهماً، فنقول أنت: فأين الدرهم؟»⁽¹⁾.

يشير النص إلى أن دخول الف واللام يفيدان التعريف، وقد استفاد ذلك من خلال طرح السؤال في نكرة، ثم يجاب عنها، فنكتسب التعريف بالجواب غير أن المثال الذي ضمه النص يختلف عن الآية، لأن ما جاء به موسى عليه السلام، وهو ما وصف بالسحر، يختلف عما جاء به السحرة، لأنه السحر عينه، والقراء لم يفرق بينهما.

وما أثبتته القراء لا يطرد في كل اسم موصول خبره معرف، من هذا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ﴾ [سورة الرعد: 1].

أما القضية الثانية فهي جواز حذف خبر الاسم الموصول، وقد أثبتته القراء في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [سورة الزمر: 3]، فقد أعرب «الذين» مبتدأ، خبره محذوف، يدل عليه معموله «ما نعبدهم» مستقيماً ذلك من قراءة عبد الله بن مسعود، إذ قرأها: قالوا ما نعبدهم⁽²⁾.

(1) القراء 475/1 ونذكر هنا أن مكّي بن أبي طالب ذكر لها أوجهاً أخرى، انظر المشكل 388/1 - 389.

(2) انظر القراء 414/2، وهذا قوله أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَشَأْ فِي الْحَبْلِ﴾ انظر 29/3 انظر الآية في المشكل 282/2، ويضم إلى هذا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَحْمِلُونَ وِثْرَ النَّاسِ﴾ انظر 367/3، فقد ذكر فيها الحاصل خمسة أوجه من الإعراب، منها أنها مبتدأ، خبرها محذوف، يدل عليه ما تضمنه القرآن من معنى انظر إعرابه 367/3 والمشكل 257/2.

رابعاً: ما ينزل منزلة الاسم الموصول.

أجاز الفراء أن ينزل الاسم الموصول بالالف واللام، واسم الإشارة منزلة الاسم الموصول في افتقارهما إلى جملة.

أما الموصول بالالف واللام، فقد ذكره في مصنفين، كل يختلف عن الآخر. والنمط الأول يكون فيه الاسم الموصول بمنزلة الاسم النكرة في افتقارها إلى الصفة، وإن كان الاسم معروفاً، وأجاز هذا في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حَبِطُوا الْفَرْقَةَ ثُمَّ لَمْ يَقِيلُوا كَمَثَلِ الْجِبَارِ يَهْبِلُونَ﴾ [سورة الجمعة: 5] قال فيها: «وإن شئت جعلت «يحمل» صلة للجمار كأنك قلت: كمثال جمار يحمل أسفارا، لأن ما فيه الألف واللام قد يوصل، فيقال: لا أمر إلا بالرجل يقول ذلك، كقولك: بالذي يقول ذلك. لا يجوز في «زيد» ولا عمرو أن يوصل، كما يوصل الحرف في الألف واللام»⁽¹⁾.

فأجاز العرب جملة «يحمل» صلة للموصول بالالف واللام. وذلك جائز عنده، لأنه اسم جنس يتفقر إلى الصفة كافتقار الاسم الموصول إلى صلته، فهو بمنزلة الاسم الموصول في احتياجه إلى الصفة. ونظم إلى هذا قوله تعالى: ﴿وَأَيُّكُمْ لَهُمُ الْبَلُّ أَسْحَبُ مِثْلُهُ الْفَارَ﴾ [سورة يس: 37]، وقول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسُبْنِي فَمَضَيْتُ ثَمْتُ قُلْتُ لَا يَغْنِبُنِي⁽²⁾

أما النمط الآخر فهو يختلف عن الأول اختلافاً جزئياً، وذلك أنه غير مؤقت، فهو بمنزلة «أي» و«من» في حين أن الأول بمنزلة النكرة، قال في هذا: (فإذا جعلت مكان أي أو من الذي أو أنفاً، ولأماً، نصبت بما يقع عليه. كما قال الله تبارك: ﴿فَلْيَعْلَمْ أَنَّهُ الَّذِيكَ مَدَقُوا وَلْيَعْلَمْ الْكَذِبِينَ﴾ [سورة العنكبوت: 3]، وجاز ذلك لأن في «الذي» وفي الألف واللام تأويل «من» و«أي» إذا كانا في معنى انفصال من الفعل⁽³⁾).

ثم شرع يبين امتناع ذلك في العنم إلا إذا دل على معنى «أي» في نحو: إنما سألت لأعلم عبد الله من زيد، أي: لأعرف ذا من ذا⁽⁴⁾.

(1) الفراء (1/ 219)، وانظر أيضاً (1/ 276)، وهناك وجه آخر في «يحمل» هو أنها حال. ويشير إلى أنه نسب إلى الكافرين خلاف ما أوقفنا عليه الفراء. انظر إعراب القرآن لمحاسن (3/ 428)، والمشكل 2/ 377.

(2) انظر شرح ابن عقيل 2/ 196.

(3) الفراء (1/ 234 - 235).

(4) انظر الفراء (1/ 235).

ونشير إلى نكتة تخص هذا الموضوع، وهي أن ليس كل ما يجعل مكانه اسم موصول، أراد به الفراء أن يعامل معاملة الاسم الموصول، وإنما يهدف فيه إلى أنه ينتقل إلى الصفة كافتقار الاسم الموصول إلى صلته.

ويعرف هذا إذا كان ذلك الاسم نكرة غير معروف بالألف واللام كالذي أثبتته في قوله تعالى:

﴿تَمَتَّ لَنَا مِثْلَكُمُ ثَمَنٌ فِي سَكِينٍ مِّمَّ﴾ [سورة البقرة: 246]. فقد قرئت بالياء والرفع، قال فيها: (وأما الرفع فإن تجعل ابقاؤا صلة للملك، فإنك قلت اعث لنا الذي يقاتل)⁽¹⁾.

ومما جاء به في اسم الإشارة في افتقاره إلى الصلة ما أثبتته في قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَهُودِي﴾ [سورة طه: 17]. قال: (وقوله «بيمينك» في مذهب صلة لتلك»، لأن تلك وهذه ترصلا، كما توصل «الذي» قال الشاعر:

عدس ما لعباد عليك أمانة أمنت وهذا تخسلين طليق
وعدس: زجر للبغل يريد: الذي تحملين طليق)⁽²⁾.

وهذا الافتقار محصور في: هذا وهذه، وتلك، لأنها مما يستخدم للمفرد والجمع وللعاقل وغيره مما بدعو إلى بيان المشار إليه إذا خفي على السامع، والفراء في هذا لم يتطرق إلى إعراب مثل هذه الصلة ولا ريب أن يعربها صفة.

خامساً: توكيد الاسم الموصول.

من القضايا التي عالجها الفراء هي توكيد الاسم الموصول توكيداً لفظياً، وقد أثبت هذا الضرب من التوكيد من خلال بيان ما يمكن توكيده توكيداً لفظياً، فقد ذهب إلى

(1) الفراء 157/1.

(2) الفراء 177/2 ونظر المفسر نفسه 138/1، وذهب إلى هذا المعنى الزجاج، فقد أزل ذلك حذرة (التي) و«يمينك» صلتهما «نظر المشكل 65/2»، وذهب إلى هذا المعنى بعض النحاة منهم الزجاج في قوله تعالى: ﴿هَذَا أَنْتَ هَؤُلَاءِ جِئْتُمْ عَنْهُمْ﴾ نظر معالي القرآن وغيره زجاج 141/1 والمفسر نفسه 475/1، وإعراب القرآن للنحاس 193/1، والمشكل 59/1، والبيان في إعراب القرآن 104/1، والتهذيب في إعراب القرآن للعكبري 86/1، والقرطبي 379/5، والقصص المحوية في تفسير القرطبي 41.

جواز تأكيد الاسم الموصول بشرط أن يختلف لفظه، ويتفق معناه، وجعل منه قول الشاعر:

من النفر الـلاء الذين إذا هم ثياب اللثام حلقة الباب قفقتعوا
قال فيه (ألا ترى أنه قل: الـلاء الذين، ومعناها: الذين، استجيز جسعها لاختلاف
لفظهما ولو اتفقا، لم يجز، لا يجوز: ماما قام زيد، ولا مررت بالذين الذين
بطوفون)⁽¹⁾.

وإذا ما تكرر اللفظ نفسه من دون أن يتغير فيه شيء، فإنه ذهب إلى تفسير ذلك
باختلاف الداليتين، قال: وأما قول الشاعر:

كما ما امرؤ في مفسر غير زهطه ضعیف الكلام شخضة متضائل
فإنما استجازوا الجمع بين «ما» وبين «ما»، لأن الأولى وصلت بالكاف، كأنها هي،
والكاف اسماً واحداً، ولم توصل الثانية، واستحسن الجمع بينهما، وهو في قول الله اكلا
لا وزرا، كانت «لا» موصولة، وجاءت الأخرى مفردة، فحسن اقترانهما، فإذا قال قائل
ما ما قلت بحسن، جاز ذلك على غير عيب، لأنه يجعل «ما» الأولى جحداً، والثانية في
مذهب «الذي» وكذلك لو قال: من من عندك، جاز، لأنه جعل «من» الأول استنهماً،
والثانية على مذهب «الذي» فإذا اختلف معنى الحرفين، جاز الجمع بينهما⁽²⁾.

فالموضح من النص أن الفراء أنزل «كما» منزلة الحرف الواحد، وأعرّب «ما» اثنائية
مؤكدّة لها، وكذا في قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَا وَطَى﴾ [سورة القيامة: 11]، فقد جعل «كلا»
بمنزلة الحرف الواحد وأكدها بـ «لا»، ولذا وصفها بأنها موصولة.

أما إذا تكرر اللفظ نفسه من دون تغيير أو زيادة عليه كما هو في نحو: ما ما قلت
بحسن، فقد فسر «ما» نافية، ومعناها: ما الذي قلته بحسن، وجعل «من» الأولى في من
من عندك؟ استنهماية، مبتدأ، و«من» الثانية اسماً، موصولاً، خبراً لـ «من».

سادساً: النعت بالاسم الموصول.

أجاز الفراء النعت بـ «الذي» ومنعه في «من»، لأن الأخير يكون معرفة ونكرة،
ومحيولة⁽³⁾. ولذا، لا يكون نعتاً، ومثل للأول بقول من قال: سرت بأخيك الذي قام،

(1) الفراء 1/176، وانظر المصدر نفسه 3/84 - 85.

(2) الفراء 1/176 - 177/1.

(3) أرى أنه أراد بالمجولة هنا هي النكرة غير المقصودة.

ولا تقول: بأخيت من قام. ولما كانت لا تصحح أن تكون نعتاً، منع عنها أيضاً، وإذا جاء من ذلك شيء، فيعرب بدلاً، وجعل من هذا قوله تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَاةَ النَّجْمِ وَمَعَادِرَ الْمَسْجِدِ نُجُومًا﴾ [سورة النجم: 19-20].
فقد أعرب الذين بدلاً من آمن، ومنع أن تكون صفة (1).

ويظهر أن هذا المنع ليس محصوراً بالآمن لأنه ذكره بالآمن في قوله تعالى: ﴿أَقُولُ مَا تَأْمُرُ﴾ [سورة الصافات: 102]، فقد فسرها: أفعّل الأمر الذي تؤمره، فجاءت آمنة صفة لموصوف محذوف. والذي حدا به إلى هذا هو أن الفعل اتؤمروا تعلّى إلى المتعول الثاني بنفسه، بدليل أنه لم يذهب إلى تقدير محذوف، إذا كان متعدياً بحرف الجر، وهو ما جاء في قراءة عبد الله بن مسعود لها، إذ قرأها: إني أرى في المنام أفعّل ما أمرت به (2).

أما النعت به فقد أثبتته، وأجاز فيه أن يفصل عن المنعوت بالواو من دون أن يصرح بزيادتها جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَكُنْ لَكَ الْكِتَابُ وَالَّذِي أُنْزِلَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ﴾ [سورة الرعد: 1] فقد أجاز أن يكون «الذي» في محل خفض على أنه نعت للكتاب مستدلاً لذلك بقول الشاعر:

إلى الملك القرم وابن الهمام
ولبيت الكشيبة في المزدحم
فأين صفة إلى الملك، وقد فصلت بالواو (3).

سابعاً: نداء الاسم الموصول.

ذكر الفراء عمن لم يسمح جواز نداء الاسم الموصول، وقد استحسنته في قوله

(1) انظر الفراء 427/1 - 428 ونشير إلى أن القرطبي ذكر النعت بالآمن، ولما ونسب بعضها إلى الأحمش انظر 212/1، 291/2، 192/5، 400/6.

(2) انظر الفراء 390/2. ونشير إلى أنه أجاز في قوله تعالى: ﴿أَحْلَلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَتَعَمَّوْا أَمْوَالَكُمْ﴾ أن يكون المصدر الموزول أن تتعموا بدلاً من آمن، ما، أو عطف بيان، أو صفة وقد أطلق عليه بالتفسير، انظر 261/1.

(3) انظر الفراء 58/2، وأجاز مكي الخنص، عطفاً على الكتاب على المشكل 440/1، ونظر البيت الشعري في الإنصاف 419/2. القرطبي 276/9 الحزامة 451/1، وريادة الواو مسعفة سيبويه والبصريون، وأجازوه الكوفيون بشروط وسه س يعش إلى العبددين. وسه القرطبي. وإلى هشام إلى الأحمش. انظر الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة 164 وشرح المفصل 63/8. والقرطبي 473، والمفتي 93.

تعالى ﴿مَنْ هُوَ فَتَكُنْ لَهُ نَبِيًّا﴾ [سورة المومنون ٥١]، إذا ما خلقت، وهي قراءة يحيى بن وثاب عن ارفع، وحسرة وتفسيرها يا من هو قالت، وذهب إلى أن النداء فيها بضم الهمزة (١).

ونصم إلى هذه قوة تعالى ﴿مَنْ يُعِثُّ لِنُفُوسٍ زَكَاةً﴾ ويكتفب الشئ [سورة النمل ٥٦]، ولم يتطرق إلى إعرابه، ويمكن أن نصم إليه أيضاً ما جاء به الفراء في قوة تعالى ﴿لَا تَرْجِعْهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [سورة مريم ٥٧]، فقد أجاز رفع أي على الله، وقد صغفه في الآية، لأنه غير المقصود، ويقول إن أراد يا أيها رسلاً موصولاً، فإنه يستند بهذا جواز نداءه، وإن لم يقصد به ذلك، فلا خلاف في جواز نداءه من أجل الموصول به إلى نداء الموعود في جوار، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا...﴾.

ثامناً: ماذا، ومن ذا.

اختص السجدة في إعراب «ماذا» و«من ذا» والمفراء رأي فيهما، يتضح من خلال ما جاء به في قوة تعالى ﴿يَتَنَفَّسُ مِنْهَا يُنْفِقُونَ﴾ [سورة البقرة 215]، فقد أجاز في ما ارفع، والنصب، والعمل في الأخير هو الفعل يتنفقون وتقديره لها: يسألون أي شيء يتنفقون، ونجد أنه ذهب إلى أن «ما» استفهامية.

وما ارفع عنه، فمن وجبه، أحدهما أنه مرفوعة ماذا على أن «ذا» بمنزلة الاسم الموصول، ونص على هذا المعنى أيضاً في «من ذا».

والوجه الأخير أن تكون «ما» بمنزلة لاحرف الواحد الذي يبعد لاستفهام، وهو مرفوع بـ«يتنفقون» وكذا القول في «من ذا» (٣).

(1) انظر الفراء 416/2، والقراءة في السبعة 561.

(2) انظر ما تقدم في «أي».

ونذكر جواز نداء «التي» في قول الشاعر:

من أجلك يا التي تبمت قلبي أنت بخيالة بالود عني

انظر لكتاب 197/2، الإنصاف 336/1، ابن يعيش 8/2، القرطبي 1/135، الخزانة 2/292.

انظر أيضاً 1/197، وحسنه 1/197، 3/352، وهو في «مد» ومن هذا الكتاب 416/2.

417، معاني لأخفش 123، معاني لرحاج 1/72، وبعد الآية في معاني لرحاج 1/70.

مشكل 1/32-31، بيان في عادات العرب 1/35، وذهب النحوي في 1/35 إلى أنه

اسم إشارة، انظر شرح الكافية 58/2.

القسم الثالث:

صلة الموصول.

العنوان الذي أقرته على جملة الصلة يوحى إلى أن ما يقتضيه الاسم الموصول لا يشترط فيه أن يكون جملة، أو شبه جملة، وإنما أحاز الغناء غير ذلك فيما سنتفقد عليه هذا وإن ما جاء في صلة الموصول لا يمكن حصره في قضية، وإنما هو متفرق في قضايا متعددة رأيت معالجتها في غطاء منفصلة بعضها عن بعضها الآخر، لتتضح رؤية الغراء في معالجة هذا الموضوع، فهو يطلق من أن الاسم الموصول يقتضيه صلة من دون أن يحدد طبيعتها أو ماهيتها، كأن تكون جملة، أو غير ذلك، وقد تقدمت الشرح على الصلة وكان يطلق عليها في بعض الموارد بالفعل، منها ما جاء في قوله تعالى ﴿لَقَدْ كُنَّا أَكْثَرُ النَّاسِ بِآيَاتِهِ أَكْثَرُ﴾ [سورة الإسراء: 57] قال (وايتبعون) فعل ماضٍ متعدٍ بضمير مفعول به وابتغون فعل للحس به (ارتعدوا) أي: إن جملة يتبعون خبر لأولئك. وأجاز غير الحسنة في الصلة، وهو في هذا لم يفت على شاهد في القرآن الكريم فقد اعتمد الشعر، وقد اصطغفه من أمثلة محكيها فيها اللغة العربية، ومن أبرز القضايا التي جاءت في الصلة هي

أولاً: جواز أن يدل الفعل الماضي على المستقبل.

أجاز فيها أن يدل الفعل الماضي على المستقبل. شأنه شأن الحراء، وهذا يتوقف على دلالة الاسم الموصول إذ أجاز ما تقدم في الفعل، إذ كان الاسم الموصول غير مازق، سواء أورد معنى الحراء، كما تقدم، أم لم ينفذ ذلك كما جر في قوله تعالى ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا﴾ ﴿لَا يَلْبَسُونَ ثِيَابًا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقَاتِلُوا عَلَيْهَا﴾ [سورة المائدة: 33 - 34]، فقد ذهب في الفعل. تأبوا إلى أنه بمعنى «يتوبون»، وكذا قوله في ﴿لَا مِنْ ثَابٍ وَهَمِنْ وَهَلْ صَبَا﴾ [سورة مريم: 60]، وجعل منه قول الشاعر:

فإنني لأنيكـم تشكروا ما مـضى
من الأقدار واستجاب ما كان في غد
فانفعل «كان» في هذا بمعنى «يكون»، وهو صلة «ما»، وعليه في ذلك «هذا» ولو أورد به الماضي، فقال: في أمس⁽²⁾

(1) الفراء 2/ 125.

(2) انظر الفراء 1/ 243 - 244.

وقد يكون الاسم الموصول غير مؤقت، ولا يدل فيه الفعل الماضي على المستقبل، وذلك يعود إلى المعنى. وقد ألت الفراء هذا في قول الكميت:

ما ذاق لؤس معيشة وسعيها فيما مضى أحدا إذا لم يعش
فحيلة مضى أحدا جملة لؤس وأحدا غير مؤقت. وهذا بمنح «ما» أن تكون غير مؤقتة. وعلى الفراء هذا أن معنى البيت هو: (لم يدوقها فيما مضى، ولن يدوقها فيما يستقبل إذا كان لم يعش)⁽¹⁾.

وما أجاز الفراء في الفعل الماضي مكن عطف الفعل المضارع عليه؛ لأنها يدلان على زمن واحد. وهو لا مستقبل. وأثبت هذا في قوله تعالى ﴿إِنَّ أَلَيْسَ كَفَرًا بِمُؤَدَّبٍ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [سورة الحج: 25]⁽²⁾. فلفعلان «كفروا» و«يصدون» من صلة «الذين» وهو اسم غير مؤقت.

ثانياً: حذف صدر الصلة.

لا يختلف الفراء عن غيره من النحاة في جواز حذف صدر الصلة غير أنه يخالفهم في بعض الأساط. هذا وقد نسب إلى الكوفيين قضيًا تشير إلى مخالفتهم النحاة في هذا الموضوع، وما جاء به الفراء يثبت خلاف ذلك في بعضها لموافقته غيره من النحاة.

فقد أجاز حذف صدر الصلة إذا كان مبتدأ، وخبره ليس ما يعمل عمل الفعل المتعدي، وهذا غير مطرد عنده، لأنه محصور في أسلوب، يتضح من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿فَمَّا عَلَى أَلَيْسَ أَحْسَنَ﴾ [سورة الأنعام: 154] إذا قرئت رفعاً، قال (ويكون «أحسن» مرفوعاً، تريد: على الذي هو أحسن)⁽³⁾.

ولم يشر النص إلى تعليل ذلك واستطعت من خلال ما جاء به في إجازته النصب، على أنها اسم أن تعرف السبب في إجازة الرفع والحذف. وذلك أنه أزيل «أحسن» منزلة المعرفة التي لا يدخلها الألف واللام، كما هو في «خير منك» و«شر منك»، وكذا في النكرة التي لا يدخلها الألف واللام نحو: «مثلك»، علماً أن الفراء أجاز في الأمثلة المتقدمة

(1) الفراء 1/ 244.

(2) الفراء 1/ 243 - 244.

(3) الفراء 1/ 365، وانظر الفراء في الغرني 1/ 142، وأحر ما ذهب إليه الفراء في الآية رفعاً غير

الكتاب 2/ 107.

أن تكون صلة التلاصق الموصول وأعربها بإعرابه، وسيأتي الكلام عنها.

ومنع ما تقدم في (قلم) وبابه، ولم يعلن وجه المنع. ويمكن تفسيره من وجهين

أحدهما: أن (قلم) اسم فاعل، لا يصلح أن يكون خبراً لاسم لاستفهام (من). وذكر عن العرب أنهم لا يقولون من قلم؟ ويقولون من القلم، ومن يقوم، ومن قام. وتفسير هذا هو أن (من) غير مؤقّفة وإقامة النكرة فلا يصلح أن يكون خبراً لأنه لا ينزل منزلة الجملة الفعلية، وإن أحاده في (من) هو قلم. وأكد هذا بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ هُوَ كَذِبٌ﴾ [سورة هود: 93]. في حين أنه أجاز في (أحسن) لأنها تصلح أن تكون خبراً. والتقدير: هو أحسن من كذا، وأنها بمنزلة المعروف كما تقدم.

أما الوجه الثاني فإن (القلم) ليس مما ينزل منزلة المعروف بالألف واللام، لا يمكن دخولهما عليه، وأنه ليس مما ينزل منزلة النكرة التي لا تدخلها الألف واللام، وهذا يشير إلى خلاف ما نسب إلى الكوفيين في إجازتهم أن تكون الصلة من (قلم)، وبابه.

وهناك آية توضح مذهب الفراء فيها، لما جاء به فيها من أوجه إعراب، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [سورة البقرة: 26] فقد أجاز في «بعوضة» النصب، والرفع، وضمة إليه قول حسان بن ثابت

فكفنى بشاً فخراً على من غيرنا
حُب السبي مُحْضٍ إِنْ

وذكر في «غير» النصب، والرفع والجر.

أما نصب بعوضة فمن ثلاثة أوجه، أحدها أنها بدل من أمثلاً وما زائدة، ولا حرج أن تكون «بعوضة» صلة لما فتعرب بإعرابه، ولم يوضح في هذا الإعراب دلالة من فإن كانت اسماً موصولاً، يكن قد أجاز فيها ما أجاز في «مورث بالذي أخيراً» أو منصوبة بفعل محذوف وفي الأول يكون قد أجاز في الاسم الحامد «بعوضة» ما أجاز فيما لا يمكن تعريفه.

(1) انظر الفراء 26/2، ومنع هذا الحليل في المنتقى نظر الكتاب 168/2، والمصدر نفسه 2/44.

وانظر الآية في إعراب القرآن جلد 1/593، الفرطني 143/7، البحر المحيط 255/4، 256.

أما (من) في الشاهد فقد أعربها تحليل نكرة، ورعها سبويه على أنها خبر لمبتدأ محذوف غير أنه ضعه، انظر الكتاب 105/2، المصدر نفسه 107/1، ونظر الشاهد في محاسن ثعلب 273.

وابن السجري 169/2، وابن يعيش 12/4، والخزانة 120/6.

(2) سيأتي الكلام عن إعراب صلة الموصول.

والوجه الثالث أنها منصوبة على نية حذف الظرف وتقديره لها: ما بين بعوضة إلى ما فوقها. وهذا أحب الأقوال إليه.

لما رفعها فحاء فيه قوله (وارفع في بعوضة) ما هنا حائر، لأن الصلة ترفع واسمها منصوب ومحذوف،⁽¹⁾ ويُفسر هذا بأن «بعوضة» حبر لمبتدأ محذوف، والتقدير، لشيء هي بعوضة، وهذا الإعراب يشعر بأنه أجاز إضمار صدر الصلة في لاسم الجند أيضاً. وبهذا التفسير لأوجه لإعراب في الآية يعرب قول حسن على من غيرنا ويختلف عنها بأنه لم يصرح بزيادة «من» والرفع والنصب يعرب بإعراب «بعوضة» والنحر يكون «غير» قد أعرب بإعراب «مررت بالذي أخبك»، وهو جائز عنده، لأن «غير» ليس مما يعرف بالالف واللام، وهو مغرق في التذكير كـ«مثلك».

ثالثاً: إعراب صلة الموصول.

أعربت صلة الموصول بأنها لا محل لها من الإعراب، وموقف الفراء من هذا غير واضح إذا كانت الصلة جملة، وإذا كانت غير ذلك، فقد أجاز فيه أن يعرب بإعراب لاسم الموصول، وهو قول الكسائي أيضاً، وشرط ذلك أن يكون هذا المعرب معرفة معروفة أو هو نكرة وألا يقبل دخول الألف واللام، ذكر ذلك الفراء من خلال إحارته حفظ «الحسن» في قوله تعالى ﴿لَنَمْلَأَنَّ عِلْمَكَ الْكُنُوزِ الْحَقِيقِ﴾ (سورة الأنعام: 154)، قال وتنصب «الحسن» ما هنا تنوي بها الحفظ، لأن العرب تقول: مررت بالذي هو خير منك، وشئ منك، ولا يقولون: مررت بالذي قائم، لأن خيراً منك، كالمعرفة، إذ لم تدخل فيه الألف واللام، وكذلك يقولون: مررت بالذي أخبك، وبالذي مثلك، إذا جعل «صلة» الذي معرفة أو نكرة، لا يدخلها الألف واللام، جعلوها تابعة للذي، أنشدني الكسائي:

بُ الرُّنْدِي الذي مثل الخُلْمِ مشى بأسلاكك فهي أقل العُلْمِ⁽²⁾
ونشير إلى قضية أخرى، وهي أن الفراء قد أجاز في المعطوف على صلة لاسم الموصول الخفع، والنصب على المدح، وقد أثبت في نصب «الضاريين» في قوله تعالى

(1) الفراء 22/1.

(2) الفراء 366/1، وما ذهب إليه غيره، معه الحسن، لأن البيت جاء بعد قول أن يتم الكلام، وأنه لم يتوعد كلام الفراء، انظر إعرابه 593/1، وانظر البحر المحيط 255/4، 256.

﴿وَلِكُلِّ آيَةٍ مِنْهُنَّ يَوْمٌ وَالْيَوْمُ الْآخِرُ﴾... ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ بِهَدْيِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالضَّالِّينَ فِي الْآثَامِ﴾ [سورة البقرة: 177] فقد حذف «المؤمنون» على «من» وهو يعمل بعمل الفعل ونصب «الصابرين» على المدح⁽¹⁾.

وتفسير هذا هو أن «الصابرين» منصوب بفعل محذوف معطوف على «من» وليس مما جاء في «مررت بالذي أخيك».

رابعاً: حذف الصلة.

وهذه المسألة من القضايا البارزة في صلة الاسم الموصول التي احتواها كتاب الفراء، فقد أجاز حذف الصلة من دون أن يصرح بهذا، وأن يدل عليها ما يتعلق بها، أو ما يشتق من فعلها، وذلك محصور في الجملة الفعلية وهو في ضربين:

أحدهما: أنه محصور في أسلوب أوقفنا عليه الفراء في «ما إذا جاء بعدها تفسير رفع منفصل وقد تقدم الكلام عن هذا الضرب في بيان أن «ما» في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ مَا هُمْ﴾ [سورة ص: 24]، اسم موصول، وكان تقديره لها هو: قليل ما تجدتهم، على أنه مزيل بالمصدر - الصريح.

أما الضرب الآخر فقد أجاز فيه أن يحذف الاسم الموصول وصلته على أن يدل عليه ما يشتق من فعله وقد أثبت هذا في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [سورة البقرة: 41]، إذ قدرها: ولا تكونوا أول من يكفر به، ولم يترك هذا التقدير من دون أن يجد له تفسيراً، فقد أوضحه بقوله: (فوجد الكافر، وقبله جمع، وذلك من كلام العرب فصيح جيد في الاسم إذا كان مشتقاً من فعل، مثل الفاعل، والمفعول، يراد به: لا تكونوا أول من يكفر، فتحذف «من» ويقوم الفعل مقامها، فيؤدي الفعل عن مثل ما أدت «من» عنه من التأنيث والجمع، وهو في لفظ التوحيد)⁽²⁾.

ولنا أن نقول في هذا هو أن ما جاء به الفراء في الضرب الثاني يهدف فيه إلى بيان ما عليه الآية من معنى، لأن «أول» مضاف إلى «كافر»، وليس هناك ما يتعلق بمحذوف، وهو يختلف عن الضرب الأول، لأن «هم» فيه متعلق بفعل محذوف، تقدم تقديره.

(1) انظر الفراء 105/1، وأعرب بهذا مكي انظر المشكل 82/1.

(2) الفراء 32/1 - 33، وذكر مكي هذا عن لم يسهم انظر 43/1.

خامساً: حذف الضمير العائد.

ليس هناك ما يثار في حذف الضمير العائد على الاسم الموصول وقد حصروه الفراء في «من» و«أما» و«الذي»⁽¹⁾ وتعرض إلى حذفه إذا كان محذوفاً من خلال الكلام عن حذف الضمير العائد على الاسم الموصوف من جملة الصفة وأشار فيه إلى مذهب الكسائي، حيث أثبت عدمه مع حذف الضمير العائد على الاسم الموصول في قول من قال: أنت الذي تكلمت، ويريد: تكلمت فيه، لأن السمعى يحتمل أن يكون الكلام فيه، أو عنه، وذكر عن غيره من النحويين أنهم لا يجيرون حذف الضمير وحده في مثل هذا. ورد الفراء بأن ذلك جائز إذا كان حرف الجر قد تضمن معنى المجرور به، فيقول من قال: أتيتك يوم الخميس، وفي يوم الخميس، ومعه في كلمتك، وأنت تريد «كلمت فيه»⁽²⁾.

فالفراء أجاز حذف حرف الجر، ونصب مجروره، إذا كان لا يتحدد به معنى الفعل، ومنعه إذا كان معنى الفعل يتوقف على حرف الجر نفسه، كما هو قول من قال: أنت الذي أنا راغب، لأنه يحتمل أن يكون راغباً فيه، أو عنه.

ولم كنا في حذف الضمير العائد نشير إلى ما يؤشبه حذف الضمير على الاعتراض، والسعسى كما هو في قوله تعالى: ﴿تَعَزَّزْ مَا تُؤْمِرُ﴾ [سورة الصافات 102]، فقد أجاز الفراء أن تعرب «ما» صفة لموصوف محذوف، تقديره: افعل الأمر الذي تؤمره، وإذا ما ذكر الضمير مجروراً بحرف الجر، فقد تعرب «ما» مفعولاً به وتقديره هو: افعل ما تؤمر به، وأكد الذي يقرأه عبد الله بن مسعود نحوه، وهي التي أرى في المصنف أفعال ما أمرت به⁽³⁾.
والفرق بين الداليتين هو أن في الأولى الأمر محصور بـ «ما» وفي الثانية ليس محصوراً بواحد وإنما هو مطلق.

وبما جاء في الضمير العائد هو جواز عدم مطابقته الاسم الموصول، وقد أجاز الفراء في قوله تعالى: ﴿وَكُنْزٍ بَدِ قَرِيْبٍ هِيَ شَمْسٌ قُوَّةٌ مِنْ قَرِيْبِكَ كُنْزٌ أَحْرَقَكَ﴾ [سورة محمد 11]، والتي صفة للقربة، وأجاز فيها «من قريبتك» التي أخرجوك⁽⁴⁾ فالضمير يعود على يضايق التي في التذكير والتأنيث، ولم يظفقه في الأفراد والجمع، وتفسير هذا هو أن

(1) انظر الفراء 2/377، واستفتح السجس حذف ضمير على «ما» من أجل الحرفين «ب» و«هـ» من «ما»
نحوها استنباطاً بعد جزمه 1/166، ونظر الآية في الشكل 331-32، والبحر المحيط 1/331.

(2) انظر الفراء 1/32.

(3) الفراء 2/390.

هناك مضاف محذوف والتقدير: من قوم قريش التي أخرجوك منها. وهذا حديث إذا قيل اللبس.

سادساً: دخول اللام على الاسم الموصول وصلته.

لقد تضمن القرآن الكريم آيات دخلت اللام فيها على الاسم الموصول، وصلته من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا مَنَّ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [سورة النساء: 72]، وقد فرق الفراء بين اللامين إذا فسر الأولى بسورة البقرة في إعادتها التوكيد، وذهب في الثانية الدخلة على الصلة إلى أنها تنيد القسم. قل فيها: «ودخلت اللام في البيضة»، وهي صلة لاسم «عسى إسماعيل شبيه باليمين». ما تقول في الكلام: هذا الذي ليؤمن، وأرى رجلاً ليفعل ما يريد⁽¹⁾.

إن ما تضمنه النص يشعر أن الفراء قد أحار أن تكون جملة البيضة جواباً لقسم محذوف غير أنه صرح بأنها صلة للاسم الموصول، والتوفيق بين المعنيين نقول: إنه ذهب إلى إسماعيل القسم، وإن جملة البيضة صلة للاسم الموصول، ومفسرة لجواب القسم المحذوف.

سابعاً: حصر الصلة.

لقد عرفت اللغة العربية الحصر بـ «ما» و «إلا» و «وإنما» وغيرها، وقد جار حصر المبتدأ، والخبر والفاعل والمفعول به والحال وغيرها⁽²⁾.

ويضاف إلى هذا ما ذهب إليه الفراء في تضمين صلة الحصر إذا كانت جملة، وقد استدل هذا من خلال ما جاء به من تفسير في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَشْرِكْ بِالْحَبِيبِ﴾ [سورة الزخرف: 13]، فقد ذهب إلى أنها بمعنى: ومن لا ينشأ إلا في الحبيبة، وهذا النمط يمكن أن يضاف إلى أساليب الحصر.

وشير إلى أن هذا المعنى يحسن «من» مبتدأ خبره محذوف، ولم يفرق الفراء وقد يحزن «من» معطوفاً على ما قبله.

(1) انظر الفراء 59/3.

(2) الفراء 275/1.

(3) انظر الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي 227 - 263.

(4) انظر الفراء 29/3.

المبحث الخامس

الإشتغال في القرآن

هذا المبحث محاولة أهدف فيه إلى معالجة موضوع لا يقل أهمية عن غيره من الموضوعات النحوية التي شغلت حيناً في كتب النحويين، فالمستيع لها يجد النجاة قد عالجوا موضوع الإشتغال بشيء من التوضيح والتفصيل من خلال بيان ما وجب فيه النصب، أو الرفع، أو ترجيح أحدهما على الآخر، أو ما تساوى فيه الوجهان وهو بهد لم يغفلوا قضية العامل، وبيان أوجه الخلاف بين البصريين والكوفيين فيها حتى نحدد أن صاحب كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف قد أفرد مسألة لها وحصرته دراسة هذا الموضوع عند الفراء من خلال كتابه «معاني القرآن» لأنني وجدت أن الذين أسهبوا في شرح هذا الموضوع من النحويين لم يحاولوا أن يلقوا الضوء على رؤية الكوفيين له، والكيفية التي تم من خلالها معالجته كما لا يخفى أن الفراء يمثل أحد أعمدة هذه المدرسة، وكتابه يمثل خلاصة لأراء المدرسة الكوفية لكثير من أبواب النحو، ويضاف إلى هذا أن معالجته لهذا الباب من النحو تختلف في موارد كثيرة عن غيره من النحاة، وذلك أنه كان يعرضه من خلال العلاقة الموجودة بين الاسم المنصوب، أو المرفوع، وما يحيطه من معنى سواء أتقدم الاسم أداة أم غير ذلك، وعلاقته بالجملة التي تضمن العائد على ذلك الاسم المتقدم. وسيوضح هذا أكثر من خلال المباحث الثلاثة التي جاء بها هذا البحث

النمط الأول: ما تساوى فيه الرفع والنصب.

لقد عالج الفراء هذا النمط من الإشتغال من خلال العلاقة التي تتم بين الاسم الذي تساوى فيه الرفع والنصب، وما تقدمه من كلام على أن يكون هناك فعل قد عمل في عائد ذلك الاسم المتقدم وأطلق الفراء على ما يتقدم الاسم سواء أكان أداة أم غيرها مما يصلح أن يتقدمه كلام، ذكر ذلك في بعض الموارد من دون أن يوضح المقصد منه حيث

قال: «وإذا رأيت اسماً في أوله كلام، وفي آخره فعل، قد وقع على راجع ذكره، جاز في الاسم الرفع والنصب»⁽¹⁾.

واستخدمة كلاماً في هذا النص ثقف عبده، لأننا نعلم أن السجدة أرادوا به لفظ المقيّد الذي يحسن المسكوت عليه. في حين أن القراء أرادوا به مطلق ما يتقدم الاسم سواء أكان جملة أو أداة، وإنسعى الأخير أكثر استخداماً في هذا البحث.

نص القراء على حواز الرفع والنصب بعد الأداة من دون أن يستخدم مصطلح حرف أو أداة وإنما وصفه بقوله: «إذا رأيت ما قبل الفعل يحسن للفعل، والاسم، جعلت الرفع والنصب سواء، ولم يقلب واحد على صاحبه»⁽²⁾.

وهذا الإعراب يتحقق إذا تقدمت الأداة الاسم، وإذا ما تأخرت عنه ودخلت على الفعل كتقدم الاسم على أداة الشرط فلذلك وضع آخر نعريه في حجه.

ولما كان الكلام هنا عن الأداة التي يصلح دخولها على الاسم، والفعل فإني أذكر بأن هناك خلافاً بين البصريين، والكوفيين في بعض هذه الأدوات كالاختلاف في «إذا» و«إذا» الشرطيتين، علماً بأنهم متفقون على تقسيمها من حيث اختصاص بعضها بالأسماء، وبعضها الآخر بالأفعال ومنها ما هو مشترك، والقراء أشعروا بهذا التقسيم من خلال بيان وجه الرفع، والنصب في بعض الشواهد القرآنية من دون أن يصحح به، وهذا يدعو إلى أن نعرض الأدوات التي أوقف عليها القراء والتي تخص هذا البحث⁽³⁾.

وكان منها الواو التي نالت اهتمام القراء، لأنها أكثر استخداماً في هذا الضروب من غيرها، ونحن نعلم ما للواو من دلالات، غير أن القراء لم يحاول أن يوفقوا على ما يقبده من معنى في هذا النمط من الاشتغال سوى أنه وصفها بأنها شبيهة بالظرف، ولا أظن أنه أراد بهذا الوصف معنى للواو، لأننا لم نقف عليه في مصادر أخرى⁽⁴⁾، ولذا نقول إنه سعى إلى أن يقرب علاقة الواو بالاسم، أو الفعل الذي وضعت عليه، ومن خلال هذه العلاقة يعرف وجه الرفع أو النصب.

(1) القراء 1/ 240 - 241.

(2) القراء 1/ 241، وانظر الكتاب 1/ 90.

(3) انظر القراء 1/ 240 - 241.

(4) انظر معاني الواو في معاني السبب 463 وما بعده، وذكر هذا المعنى أبو بكر لأبياري انظر شرح المعاني 12.

ويتضح هذا الرئي الذي قمناه في الواو من خلال ما جاء به في قوله تعالى
 ﴿وَرَبِّهِمْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْعَرْشِ عَظِيمٌ﴾ أسورة الدبر 47 - 48، إذ قال في إعراب
 النعمان والأرض ما نصه: يكون نصاً ورفعاً، فمما نصب جعل الواو تأنيهاً طرف
 للنعمان، متصلة بالنعمان ومن رفعه جعل الواو للاسم ورفعاً بعائد ذكره⁽¹⁾

يشير الفراء إلى علاقة الواو بالجملة التي بعدها، وأنها على رفع الاسم ونصبه وإذا
 ما نصب الاسم، فالواو دحالة على النعمان، والحالة فعلية، والاسم المنصوب مرتبط
 بذلك الجملة الفعلية بواسطة عائد البدء الذي حمل فيه الفعل، وعلى هذا جعل الفراء
 الواو كالظرف المحصلة الفعلية، وهو في هذا الإيضاح لم يشير إلى العامل في الاسم
 المنصوب في حين أنه على أن رفع الاسم يكون من عند عليه، وعلة عدم بيان وجه
 المنصب أنه لم يفصل بين الاسم المنصوب، والجملة الفعلية، فهو من متعلقات هذه
 الجملة، ومربط بدلائلها، لأن الفعل قد حمل في عائد، وهذا في حكم المنصب، يشير
 إلى أن الفراء في هذا لم لا يتعامل مع النص من خلال نظرية العامل المعروفة في متبر
 النعمان، وإنما العامل عنده هو العلاقة بين الاسم وما يخطفه من معنى، وفي حقه ذلك
 يتحدد رفع الاسم ونصبه، أما تعليله لرفع فاعل الواو عنده دحالة على ذلك الاسم
 المرفوع، والجملة اسمية، خبرها الجملة الفعلية.

والواو هنا لا تختلف عن سابقاتها أنها كالظرف، وإن لم يشير الفراء إلى هذا المعنى
 في هذا النص، فقد أثبت في مورد آخر حيث قال: أو الرفع أن تجعل الواو طرفاً للاسم
 الذي هي معه⁽²⁾ كما أنه به إلى أن مثل هذا كثير في القرآن⁽³⁾

وإحاطة أن الفراء انصرف على ما تبينه الواو من معنى قبل أن ينتقل إلى أداة أخرى،
 فبه من خلال الشرح الذي وقفت عليها أستطيع القول بأن الواو لا تقع إلا وهي
 مسرفة بحال، وليس لها أن تكون اندائية، وإنما هي استئنافية، أو عاطفية، والعطف قد
 يكون من باب عطف جملة على جملة، أو مفرد على مفرد، ولكل استخدامه

ويتضح هذه الاستخدامات من خلال الشواهد التالية، يذكر مسد فريه تعالى
 ﴿وَرَبِّهِمْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْعَرْشِ عَظِيمٌ﴾ أسورة الدبر 47 - 48

(1) الفراء 1/ 241، وذكر النحاس نصها بفعل مضمرة، انظر إعرابه 244/3.

(2) الفراء 2/ 95.

(3) انظر الفراء 2/ 95، والمصدر نفسه 235/3.

47. 48] فالواو في السماء استئنافية، ولا يمكن القول بأنها عاطفة لعدم اتفاق المعنى بها قبلها أم الواو في أو الأرض فيها وجهان، أحدهما أنها استئنافية، والآخر أنها عاطفة وذلك بعطف جملة «الأرض فرشناها» على جملة «السماء سدها»، ولا يمكن في هذه الآية عطف «الأرض» وحدها على السماء، وإنما جار عطف الجملة لتوافق العوض الذي تبتدئ عنه، وهو إعجاز الله في خلقهما خلال بين الصورة التي تم عليها ذلك الخلق.

وامتناع عطف المفعول في الآيتين لما في الفعلين المبتدأ وفرشناها من دلالة تحييل ذلك. وهذا لا يعني امتناع مثل هذا العطف في هذا الصواب، فقد نص المزمع على جواز في قول: ﴿وَلَقَدْ قَدَرْنَا مَدْرَدًا﴾ [سورة يس 39]، قال: «الرفع أعجب إلي من النصب لأنه قال: آية لهم ليل» ثم جعل الشمس والشمس متبعين ليل، وهما في صيغة آيات مثله⁽¹⁾.

فالشمس والقمر لا يحتملان عن ليل في قولهما آيتين، ثم أجاز المزمع عطفهما على الليل. والذي يمكن هذا العطف هو المعنى الذي يربط بين ليل والشمس، والشمس في قولهن آيات. وعلى هذا الإعراب تكون جملة التجري لتستغني بها عن الآية 39، بدلاً للشمس، وجملة «قدرة منازل» حال للشمس. كما جاز أن يكون العطف من باب عطف الجملة على الجملة والذي يمكن الواو هذا الاستخدام به تقدمه من دلالة.

ومن أدوات هذا المبحث الفاء، فقد أثبتنا المزمع من خلال تعليقه حسب الأرقام في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا لَكُمْ﴾ [سورة الحجر 5]، وقال: «نصبت الأعداد بحقيقها لما كانت في الأعداد الواو، كذلك كل فعل عدد على سم تذكره قبل الاسم واو أو فاء أو كلام يحتمل بقدر الفعل إلى ذلك الحرف الذي قبل الاسم، ففيه وجهان الرفع والنصب، أما النصب فإن نحول الواو طرفاً للفعل، والرفع أن نحول الواو طرفاً للاسم الذي هو معه⁽²⁾».

ونشير إلى ما جاء في النص نصبت الأعداد بحقيقها لا يريد به أن الاسم المنظم منصوب بالفعل والضمير، وإنما أراد بها عاد عليه، وذكر الفعل لأنه لا يحذف النصب

(1) الفراء 378/2، وانظر المصدر نفسه 233/3 والرفع قراءة ابن كثير ونافع وإبي عمرو، انظر النسخة 540.

(2) الفراء 378/2، وانظر أيضاً الفراء للحسين 378/2، ونشير إلى أن سيبويه أجاز الرفع والنصب مع الواو والفاء، وبل، ولكن، وثم، وغيرها انظر الكتاب 91/1.

بالصغير إلا والفعل معه مذكوراً كما أن دلالة الفاء التي تحدث عنها الفراء مقرونة بدلالة
 لئو التي تقدم الكلام عنها، وهناك مورد جاز فيه أن يتقدم الاسم المنصوب الفاء، وقد
 اختلفت دلالتها، وسنقف عليه في حينه⁽¹⁾.

ومن أدوات هذا المبحث أيضاً همزة الاستفهام، قال فيها: «كما يجوز أن يزيد خبره،
 وأزيداً خبره»⁽²⁾ ونستطيع أن نعلل إجازة الفراء لهذا الحكم بعد همزة الاستفهام بأنها
 جاءت مستفهمة عن كلام تقدم الإخبار عنه.

وننضم إلى الأدوات المتقدمة «إداة الشرطية الظرفية»، فقد أجاز الفراء للاسم الذي
 بعدها ما تقدم من إعراب، وهي عنده مما يصلح دخولها على الأسماء والأفعال وقد نص
 عليه في قوله: «إذا رأيت ما قبل الفعل يحسن للفعل والاسم، جمعت الرفع والنصب
 سواء، ولم يطلب واحد على صاحبه: مثل قول الشاعر:

إذا ابن أبي موسى سلاًلاً ليته
 فقام بفأس بين وضليك خارز
 فالرفع والنصب سواء»⁽³⁾.

وهذا يجعلنا نقول من خلال ما تقدم من أدوات بأن الفراء يحجز الرفع، والنصب
 بعد كل أداة صلح عنده دخولها على الأسماء والأفعال سواء أكان من هذا الباب كالأداة
 التي تقدمت، أم لم يكن من هذا الباب. وهو ما لم يعمل الفعل فيما عدا على الاسم
 المتقدم، فقد أجاز الرفع والنصب أيضاً، والأخير نلف عليه في قوله تعالى: «وَلَوْ
 أَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مَسَاحِدٌ فَذُنُوبُهُمْ لَأَكْبَرُ مِنْ ذُنُوبِهِمْ إِنَّهُم يُكَذِّبُونَ» [سورة براءة: 6] فقد أجاز رفع
 ونصب «أحد» ويظهر أنه قول الكسائي أيضاً⁽⁴⁾.

(1) انظر الفراء 1/423.

(2) الفراء 1/306، ونشير إلى أن سيبويه أحذر النصب بعد الهمزة. انظر الكتاب 1/151 والمنفصل
 للمبرد 2/299.

(3) الفراء 1/241 والرفع بعد إذا أجازته سيبويه كإجازته النصب في قول الشاعر إذا ابن أبي موسى
 عنده أحود نصير الكتاب 1/82 وفي رفعه احتج النحاة، ونصه المبردة بفعل محذوف تقديره «أرفع»
 وهو قول ابن هشام انظر المقتضب 2/75، ومعني اللبيب 355.

(4) انظر الفراء 1/242 - 243 وحاصل نصه 1/224، وأجاز سيبويه والمعاد نصيب الاسم بعد الـ
 الشرطية، وجعلنا منه قول الشاعر:

لا تخزعني إن مُنِيتاً أفلككته
 وإذا قللتك فعبث ذلك فأجزعي
 ونصه جعل مقدر العبر الكتاب 1/341 والمنفصل 2/286 إعراب القرآن للمحاسن 2/3 فتح
 ابن عقيل 1/521.

ونشير إلى أن الفراء حاول أن يلتزم بكل ما تقدم غير أن بعض القراءات جعلته
يجيز الرفع، والنصب في بعض الأدوات التي نص على أنها مختصة بالاسم، جاء هذا في
قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَشِيْتَهُمْ﴾ [سورة فصلت ١٦] وأمّا عنده مختصة بالاسم،
وهذا يوجب الرفع التزاماً بالتاعدة التي قدمها غير أن الآية قد قرئت بالنصب أيضاً، وهذا
خروج عن القاعدة الأمر الذي دفعه أن يفسر هذا بقوله: لو كان الحسن يقرأ: وأمّا ثمود
فهذبناهم بنصب، وهو وجه، والرفع أحيد منه لأن أمّا تطلب الأسماء، ونستنتج من
الأفعال، فهي بمنزلة الصلة للاسم، ولو كانت أمّا أما حرفاً يلي الاسم إذا شئت والفعل
إذا شئت كان الرفع، والنصب معتدلين^(١).

فالفراء لم يخطئ قراءة الحسن على الرغم من دعائه إلى أن أمّا مختصة بالأسماء
فهي عنده مما يوجب رفع الاسم بعدها، كما أنه لم يحاول أن يخطئ من ذهب إلى حوار
دخولها على الأسماء والأفعال، غير أنه ضعف هذا بقوله: «ولا تقول أمّا ضربت فعبد
الله كما تقول: أمّا عبد الله فصرنت، ومن أجاز النصب، وهو يرى هذه العلة، فإنه يقول
حلقه ما نصب الأسماء أن يسبقها لا أن تسبقه وكلّ صواب^٢، فالواضح من النص أن
الفراء قد أجاز النصب معتمد على قول من قال له علماً بأنه منع أن يقال: أمّا ضربت
فعبد الله، لأن أمّا مختصة بالأسماء وبذا منع أن يتقدم الاسم المنصوب عامده، لعله أن
الناصب للاسم حقه أن يتقدمه، لا أن يتقدم عليه في هذا النمط.

وهنا نكتة يجدر الالتفات إليها، وهي أن الفاء الواقعة في جواب أمّا إذا كانت هي

(١) الفراء ١٤/٣ ونشير إلى أن سبويه ذكر هذه القراءة، ولم يسيب لأحد، وأن له في الاسم بعد أمّا
وإذا قولين: أحدهما أجاز به النصب، والآخر الرفع، واستشهد لحوار الوجهين بأمّا في قوله
الشاعر:

نَأْمَا ثَمِيمٌ ثَمِيمٌ بَنُ مَرْ
نَأْلَمَافُمِ الْقَوْمِ زَوْسِي بَيْتَانَا

ولذا في قول الشاعر:

إِذَا بَنُ أَبِي مُوسَى سَلَا بِلَفْتَمِ
مَقَامِ بَعَاسٍ لَبِيسٍ وَضَلِيلِكَ جَانِزِ

ونشير إلى أنه لم يُعْمَلْ وجه النصب بعد أمّا، بعد أنه صرح بأن هذين الحرفين من حروف
الابتداء. انظر الكتاب ١٢/١، والمصدر نفسه ٩٥/١، وانظر المختص ٣٧/٣ وذكر ابن هشام أن
أمّا نالت عن العامل المحدوف انظر معي السيب ٨٢، وانظر القراءة في البحر المحيط لأبي
حيان ١١٧/٤.

(٢) الفراء ١٤/٣ - ١٥.

التي تقع في جواب الشرط فإن ذلك يحتم على الفراء ألا يجير النصب بعدها، أو قبلها، وهو مذهب الذي قد وقفنا عليه في معرض رد على الكسائي، لأن الأخير أجاز أن يتقدم الاسم المنصوب جواب الشرط، ومذهب الفراء هذا ينطبق من قاعدة أن جواب الشرط إذا لم يكن بالفعل المجزوم، فبالقاء، والاسم مرفوع بعدها⁽¹⁾.

وإذا كانت هذه الفاء تختلف من التي تقع في جواب الشرط، فهذا يلزمنا أن نفرق بين وه الجزء التي تربط جملة الجواب بأداة الشرط وفعله، وبين الفاء التي تقع في جواب «فما» ونحن نقول باختلافهما، لأن كلاهما مهبط مرتبطتان بأسلوب خاص بهما.

تداول هذا ما حاز فيه الرفع والنصب وقد تقدمه كلام وصالح للاسم أن يرتبط معه بدلالة ما، لأن يكون تابعاً له أو مبيهاً لحالته، أو يكون منصوباً، أو مرفوعاً بما عاد عليه، وقد مكّنه من ذلك الإعراب ما تقدمه من كلام، وتكون المسألة أكثر وضوحاً من خلال بعض الشواهد القرآنية التي أوردها الفراء منها قوله تعالى ﴿النَّارُ وَعَدَهَا كَمَا بُنِيَتْ كَنُورًا﴾ [سورة الحج: 72] فقد أجاز فيها الرفع والنصب وعلى ذلك بقوله «ترفع، لأنها معروفة لمسرت الشر، وهو نكرة، كما تقول مررت برجلين أبيض وأخوك، ولو نصبتها بما عاد من ذكرها، ونويت بها الاتصال بما قبلها كان، صواباً»⁽²⁾.

يريد أن يقول الفراء بهذا النص إن «النار» حرة ليست محذوف تفسيره هي النار، والجملة من المبتدأ والخبر صفة للنار الذي تقدم ذكره في الآية وتعرّب جملة «عدها» حالاً للنار. وقد فسر هذا كله بما مثله.

فما وجد نصب «النار» عنده فعلى الاشتغال، ونصبها بما عاد عليها في «وعدها» وجملة «النار» وعدها صفة للنار، والذي مكن هذا الإعراب هو كونها تبعاً لما تقدم، وقد نبه إلى ذلك الفراء بقوله «ونويت بها الاتصال بما قبلها» وعلى هذا لا يمكن النصب. أما القطع فجائز في الرفع فقط.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَدْعُ يَدْعُوا سَوَاءٌ عَذَابُ اللَّهِ﴾ [النار: 46] ⁽³⁾ ⁽⁴⁾ ⁽⁵⁾ ⁽⁶⁾ ⁽⁷⁾ ⁽⁸⁾ ⁽⁹⁾ ⁽¹⁰⁾ ⁽¹¹⁾ ⁽¹²⁾ ⁽¹³⁾ ⁽¹⁴⁾ ⁽¹⁵⁾ ⁽¹⁶⁾ ⁽¹⁷⁾ ⁽¹⁸⁾ ⁽¹⁹⁾ ⁽²⁰⁾ ⁽²¹⁾ ⁽²²⁾ ⁽²³⁾ ⁽²⁴⁾ ⁽²⁵⁾ ⁽²⁶⁾ ⁽²⁷⁾ ⁽²⁸⁾ ⁽²⁹⁾ ⁽³⁰⁾ ⁽³¹⁾ ⁽³²⁾ ⁽³³⁾ ⁽³⁴⁾ ⁽³⁵⁾ ⁽³⁶⁾ ⁽³⁷⁾ ⁽³⁸⁾ ⁽³⁹⁾ ⁽⁴⁰⁾ ⁽⁴¹⁾ ⁽⁴²⁾ ⁽⁴³⁾ ⁽⁴⁴⁾ ⁽⁴⁵⁾ ⁽⁴⁶⁾ ⁽⁴⁷⁾ ⁽⁴⁸⁾ ⁽⁴⁹⁾ ⁽⁵⁰⁾ ⁽⁵¹⁾ ⁽⁵²⁾ ⁽⁵³⁾ ⁽⁵⁴⁾ ⁽⁵⁵⁾ ⁽⁵⁶⁾ ⁽⁵⁷⁾ ⁽⁵⁸⁾ ⁽⁵⁹⁾ ⁽⁶⁰⁾ ⁽⁶¹⁾ ⁽⁶²⁾ ⁽⁶³⁾ ⁽⁶⁴⁾ ⁽⁶⁵⁾ ⁽⁶⁶⁾ ⁽⁶⁷⁾ ⁽⁶⁸⁾ ⁽⁶⁹⁾ ⁽⁷⁰⁾ ⁽⁷¹⁾ ⁽⁷²⁾ ⁽⁷³⁾ ⁽⁷⁴⁾ ⁽⁷⁵⁾ ⁽⁷⁶⁾ ⁽⁷⁷⁾ ⁽⁷⁸⁾ ⁽⁷⁹⁾ ⁽⁸⁰⁾ ⁽⁸¹⁾ ⁽⁸²⁾ ⁽⁸³⁾ ⁽⁸⁴⁾ ⁽⁸⁵⁾ ⁽⁸⁶⁾ ⁽⁸⁷⁾ ⁽⁸⁸⁾ ⁽⁸⁹⁾ ⁽⁹⁰⁾ ⁽⁹¹⁾ ⁽⁹²⁾ ⁽⁹³⁾ ⁽⁹⁴⁾ ⁽⁹⁵⁾ ⁽⁹⁶⁾ ⁽⁹⁷⁾ ⁽⁹⁸⁾ ⁽⁹⁹⁾ ⁽¹⁰⁰⁾ ⁽¹⁰¹⁾ ⁽¹⁰²⁾ ⁽¹⁰³⁾ ⁽¹⁰⁴⁾ ⁽¹⁰⁵⁾ ⁽¹⁰⁶⁾ ⁽¹⁰⁷⁾ ⁽¹⁰⁸⁾ ⁽¹⁰⁹⁾ ⁽¹¹⁰⁾ ⁽¹¹¹⁾ ⁽¹¹²⁾ ⁽¹¹³⁾ ⁽¹¹⁴⁾ ⁽¹¹⁵⁾ ⁽¹¹⁶⁾ ⁽¹¹⁷⁾ ⁽¹¹⁸⁾ ⁽¹¹⁹⁾ ⁽¹²⁰⁾ ⁽¹²¹⁾ ⁽¹²²⁾ ⁽¹²³⁾ ⁽¹²⁴⁾ ⁽¹²⁵⁾ ⁽¹²⁶⁾ ⁽¹²⁷⁾ ⁽¹²⁸⁾ ⁽¹²⁹⁾ ⁽¹³⁰⁾ ⁽¹³¹⁾ ⁽¹³²⁾ ⁽¹³³⁾ ⁽¹³⁴⁾ ⁽¹³⁵⁾ ⁽¹³⁶⁾ ⁽¹³⁷⁾ ⁽¹³⁸⁾ ⁽¹³⁹⁾ ⁽¹⁴⁰⁾ ⁽¹⁴¹⁾ ⁽¹⁴²⁾ ⁽¹⁴³⁾ ⁽¹⁴⁴⁾ ⁽¹⁴⁵⁾ ⁽¹⁴⁶⁾ ⁽¹⁴⁷⁾ ⁽¹⁴⁸⁾ ⁽¹⁴⁹⁾ ⁽¹⁵⁰⁾ ⁽¹⁵¹⁾ ⁽¹⁵²⁾ ⁽¹⁵³⁾ ⁽¹⁵⁴⁾ ⁽¹⁵⁵⁾ ⁽¹⁵⁶⁾ ⁽¹⁵⁷⁾ ⁽¹⁵⁸⁾ ⁽¹⁵⁹⁾ ⁽¹⁶⁰⁾ ⁽¹⁶¹⁾ ⁽¹⁶²⁾ ⁽¹⁶³⁾ ⁽¹⁶⁴⁾ ⁽¹⁶⁵⁾ ⁽¹⁶⁶⁾ ⁽¹⁶⁷⁾ ⁽¹⁶⁸⁾ ⁽¹⁶⁹⁾ ⁽¹⁷⁰⁾ ⁽¹⁷¹⁾ ⁽¹⁷²⁾ ⁽¹⁷³⁾ ⁽¹⁷⁴⁾ ⁽¹⁷⁵⁾ ⁽¹⁷⁶⁾ ⁽¹⁷⁷⁾ ⁽¹⁷⁸⁾ ⁽¹⁷⁹⁾ ⁽¹⁸⁰⁾ ⁽¹⁸¹⁾ ⁽¹⁸²⁾ ⁽¹⁸³⁾ ⁽¹⁸⁴⁾ ⁽¹⁸⁵⁾ ⁽¹⁸⁶⁾ ⁽¹⁸⁷⁾ ⁽¹⁸⁸⁾ ⁽¹⁸⁹⁾ ⁽¹⁹⁰⁾ ⁽¹⁹¹⁾ ⁽¹⁹²⁾ ⁽¹⁹³⁾ ⁽¹⁹⁴⁾ ⁽¹⁹⁵⁾ ⁽¹⁹⁶⁾ ⁽¹⁹⁷⁾ ⁽¹⁹⁸⁾ ⁽¹⁹⁹⁾ ⁽²⁰⁰⁾ ⁽²⁰¹⁾ ⁽²⁰²⁾ ⁽²⁰³⁾ ⁽²⁰⁴⁾ ⁽²⁰⁵⁾ ⁽²⁰⁶⁾ ⁽²⁰⁷⁾ ⁽²⁰⁸⁾ ⁽²⁰⁹⁾ ⁽²¹⁰⁾ ⁽²¹¹⁾ ⁽²¹²⁾ ⁽²¹³⁾ ⁽²¹⁴⁾ ⁽²¹⁵⁾ ⁽²¹⁶⁾ ⁽²¹⁷⁾ ⁽²¹⁸⁾ ⁽²¹⁹⁾ ⁽²²⁰⁾ ⁽²²¹⁾ ⁽²²²⁾ ⁽²²³⁾ ⁽²²⁴⁾ ⁽²²⁵⁾ ⁽²²⁶⁾ ⁽²²⁷⁾ ⁽²²⁸⁾ ⁽²²⁹⁾ ⁽²³⁰⁾ ⁽²³¹⁾ ⁽²³²⁾ ⁽²³³⁾ ⁽²³⁴⁾ ⁽²³⁵⁾ ⁽²³⁶⁾ ⁽²³⁷⁾ ⁽²³⁸⁾ ⁽²³⁹⁾ ⁽²⁴⁰⁾ ⁽²⁴¹⁾ ⁽²⁴²⁾ ⁽²⁴³⁾ ⁽²⁴⁴⁾ ⁽²⁴⁵⁾ ⁽²⁴⁶⁾ ⁽²⁴⁷⁾ ⁽²⁴⁸⁾ ⁽²⁴⁹⁾ ⁽²⁵⁰⁾ ⁽²⁵¹⁾ ⁽²⁵²⁾ ⁽²⁵³⁾ ⁽²⁵⁴⁾ ⁽²⁵⁵⁾ ⁽²⁵⁶⁾ ⁽²⁵⁷⁾ ⁽²⁵⁸⁾ ⁽²⁵⁹⁾ ⁽²⁶⁰⁾ ⁽²⁶¹⁾ ⁽²⁶²⁾ ⁽²⁶³⁾ ⁽²⁶⁴⁾ ⁽²⁶⁵⁾ ⁽²⁶⁶⁾ ⁽²⁶⁷⁾ ⁽²⁶⁸⁾ ⁽²⁶⁹⁾ ⁽²⁷⁰⁾ ⁽²⁷¹⁾ ⁽²⁷²⁾ ⁽²⁷³⁾ ⁽²⁷⁴⁾ ⁽²⁷⁵⁾ ⁽²⁷⁶⁾ ⁽²⁷⁷⁾ ⁽²⁷⁸⁾ ⁽²⁷⁹⁾ ⁽²⁸⁰⁾ ⁽²⁸¹⁾ ⁽²⁸²⁾ ⁽²⁸³⁾ ⁽²⁸⁴⁾ ⁽²⁸⁵⁾ ⁽²⁸⁶⁾ ⁽²⁸⁷⁾ ⁽²⁸⁸⁾ ⁽²⁸⁹⁾ ⁽²⁹⁰⁾ ⁽²⁹¹⁾ ⁽²⁹²⁾ ⁽²⁹³⁾ ⁽²⁹⁴⁾ ⁽²⁹⁵⁾ ⁽²⁹⁶⁾ ⁽²⁹⁷⁾ ⁽²⁹⁸⁾ ⁽²⁹⁹⁾ ⁽³⁰⁰⁾ ⁽³⁰¹⁾ ⁽³⁰²⁾ ⁽³⁰³⁾ ⁽³⁰⁴⁾ ⁽³⁰⁵⁾ ⁽³⁰⁶⁾ ⁽³⁰⁷⁾ ⁽³⁰⁸⁾ ⁽³⁰⁹⁾ ⁽³¹⁰⁾ ⁽³¹¹⁾ ⁽³¹²⁾ ⁽³¹³⁾ ⁽³¹⁴⁾ ⁽³¹⁵⁾ ⁽³¹⁶⁾ ⁽³¹⁷⁾ ⁽³¹⁸⁾ ⁽³¹⁹⁾ ⁽³²⁰⁾ ⁽³²¹⁾ ⁽³²²⁾ ⁽³²³⁾ ⁽³²⁴⁾ ⁽³²⁵⁾ ⁽³²⁶⁾ ⁽³²⁷⁾ ⁽³²⁸⁾ ⁽³²⁹⁾ ⁽³³⁰⁾ ⁽³³¹⁾ ⁽³³²⁾ ⁽³³³⁾ ⁽³³⁴⁾ ⁽³³⁵⁾ ⁽³³⁶⁾ ⁽³³⁷⁾ ⁽³³⁸⁾ ⁽³³⁹⁾ ⁽³⁴⁰⁾ ⁽³⁴¹⁾ ⁽³⁴²⁾ ⁽³⁴³⁾ ⁽³⁴⁴⁾ ⁽³⁴⁵⁾ ⁽³⁴⁶⁾ ⁽³⁴⁷⁾ ⁽³⁴⁸⁾ ⁽³⁴⁹⁾ ⁽³⁵⁰⁾ ⁽³⁵¹⁾ ⁽³⁵²⁾ ⁽³⁵³⁾ ⁽³⁵⁴⁾ ⁽³⁵⁵⁾ ⁽³⁵⁶⁾ ⁽³⁵⁷⁾ ⁽³⁵⁸⁾ ⁽³⁵⁹⁾ ⁽³⁶⁰⁾ ⁽³⁶¹⁾ ⁽³⁶²⁾ ⁽³⁶³⁾ ⁽³⁶⁴⁾ ⁽³⁶⁵⁾ ⁽³⁶⁶⁾ ⁽³⁶⁷⁾ ⁽³⁶⁸⁾ ⁽³⁶⁹⁾ ⁽³⁷⁰⁾ ⁽³⁷¹⁾ ⁽³⁷²⁾ ⁽³⁷³⁾ ⁽³⁷⁴⁾ ⁽³⁷⁵⁾ ⁽³⁷⁶⁾ ⁽³⁷⁷⁾ ⁽³⁷⁸⁾ ⁽³⁷⁹⁾ ⁽³⁸⁰⁾ ⁽³⁸¹⁾ ⁽³⁸²⁾ ⁽³⁸³⁾ ⁽³⁸⁴⁾ ⁽³⁸⁵⁾ ⁽³⁸⁶⁾ ⁽³⁸⁷⁾ ⁽³⁸⁸⁾ ⁽³⁸⁹⁾ ⁽³⁹⁰⁾ ⁽³⁹¹⁾ ⁽³⁹²⁾ ⁽³⁹³⁾ ⁽³⁹⁴⁾ ⁽³⁹⁵⁾ ⁽³⁹⁶⁾ ⁽³⁹⁷⁾ ⁽³⁹⁸⁾ ⁽³⁹⁹⁾ ⁽⁴⁰⁰⁾ ⁽⁴⁰¹⁾ ⁽⁴⁰²⁾ ⁽⁴⁰³⁾ ⁽⁴⁰⁴⁾ ⁽⁴⁰⁵⁾ ⁽⁴⁰⁶⁾ ⁽⁴⁰⁷⁾ ⁽⁴⁰⁸⁾ ⁽⁴⁰⁹⁾ ⁽⁴¹⁰⁾ ⁽⁴¹¹⁾ ⁽⁴¹²⁾ ⁽⁴¹³⁾ ⁽⁴¹⁴⁾ ⁽⁴¹⁵⁾ ⁽⁴¹⁶⁾ ⁽⁴¹⁷⁾ ⁽⁴¹⁸⁾ ⁽⁴¹⁹⁾ ⁽⁴²⁰⁾ ⁽⁴²¹⁾ ⁽⁴²²⁾ ⁽⁴²³⁾ ⁽⁴²⁴⁾ ⁽⁴²⁵⁾ ⁽⁴²⁶⁾ ⁽⁴²⁷⁾ ⁽⁴²⁸⁾ ⁽⁴²⁹⁾ ⁽⁴³⁰⁾ ⁽⁴³¹⁾ ⁽⁴³²⁾ ⁽⁴³³⁾ ⁽⁴³⁴⁾ ⁽⁴³⁵⁾ ⁽⁴³⁶⁾ ⁽⁴³⁷⁾ ⁽⁴³⁸⁾ ⁽⁴³⁹⁾ ⁽⁴⁴⁰⁾ ⁽⁴⁴¹⁾ ⁽⁴⁴²⁾ ⁽⁴⁴³⁾ ⁽⁴⁴⁴⁾ ⁽⁴⁴⁵⁾ ⁽⁴⁴⁶⁾ ⁽⁴⁴⁷⁾ ⁽⁴⁴⁸⁾ ⁽⁴⁴⁹⁾ ⁽⁴⁵⁰⁾ ⁽⁴⁵¹⁾ ⁽⁴⁵²⁾ ⁽⁴⁵³⁾ ⁽⁴⁵⁴⁾ ⁽⁴⁵⁵⁾ ⁽⁴⁵⁶⁾ ⁽⁴⁵⁷⁾ ⁽⁴⁵⁸⁾ ⁽⁴⁵⁹⁾ ⁽⁴⁶⁰⁾ ⁽⁴⁶¹⁾ ⁽⁴⁶²⁾ ⁽⁴⁶³⁾ ⁽⁴⁶⁴⁾ ⁽⁴⁶⁵⁾ ⁽⁴⁶⁶⁾ ⁽⁴⁶⁷⁾ ⁽⁴⁶⁸⁾ ⁽⁴⁶⁹⁾ ⁽⁴⁷⁰⁾ ⁽⁴⁷¹⁾ ⁽⁴⁷²⁾ ⁽⁴⁷³⁾ ⁽⁴⁷⁴⁾ ⁽⁴⁷⁵⁾ ⁽⁴⁷⁶⁾ ⁽⁴⁷⁷⁾ ⁽⁴⁷⁸⁾ ⁽⁴⁷⁹⁾ ⁽⁴⁸⁰⁾ ⁽⁴⁸¹⁾ ⁽⁴⁸²⁾ ⁽⁴⁸³⁾ ⁽⁴⁸⁴⁾ ⁽⁴⁸⁵⁾ ⁽⁴⁸⁶⁾ ⁽⁴⁸⁷⁾ ⁽⁴⁸⁸⁾ ⁽⁴⁸⁹⁾ ⁽⁴⁹⁰⁾ ⁽⁴⁹¹⁾ ⁽⁴⁹²⁾ ⁽⁴⁹³⁾ ⁽⁴⁹⁴⁾ ⁽⁴⁹⁵⁾ ⁽⁴⁹⁶⁾ ⁽⁴⁹⁷⁾ ⁽⁴⁹⁸⁾ ⁽⁴⁹⁹⁾ ⁽⁵⁰⁰⁾ ⁽⁵⁰¹⁾ ⁽⁵⁰²⁾ ⁽⁵⁰³⁾ ⁽⁵⁰⁴⁾ ⁽⁵⁰⁵⁾ ⁽⁵⁰⁶⁾ ⁽⁵⁰⁷⁾ ⁽⁵⁰⁸⁾ ⁽⁵⁰⁹⁾ ⁽⁵¹⁰⁾ ⁽⁵¹¹⁾ ⁽⁵¹²⁾ ⁽⁵¹³⁾ ⁽⁵¹⁴⁾ ⁽⁵¹⁵⁾ ⁽⁵¹⁶⁾ ⁽⁵¹⁷⁾ ⁽⁵¹⁸⁾ ⁽⁵¹⁹⁾ ⁽⁵²⁰⁾ ⁽⁵²¹⁾ ⁽⁵²²⁾ ⁽⁵²³⁾ ⁽⁵²⁴⁾ ⁽⁵²⁵⁾ ⁽⁵²⁶⁾ ⁽⁵²⁷⁾ ⁽⁵²⁸⁾ ⁽⁵²⁹⁾ ⁽⁵³⁰⁾ ⁽⁵³¹⁾ ⁽⁵³²⁾ ⁽⁵³³⁾ ⁽⁵³⁴⁾ ⁽⁵³⁵⁾ ⁽⁵³⁶⁾ ⁽⁵³⁷⁾ ⁽⁵³⁸⁾ ⁽⁵³⁹⁾ ⁽⁵⁴⁰⁾ ⁽⁵⁴¹⁾ ⁽⁵⁴²⁾ ⁽⁵⁴³⁾ ⁽⁵⁴⁴⁾ ⁽⁵⁴⁵⁾ ⁽⁵⁴⁶⁾ ⁽⁵⁴⁷⁾ ⁽⁵⁴⁸⁾ ⁽⁵⁴⁹⁾ ⁽⁵⁵⁰⁾ ⁽⁵⁵¹⁾ ⁽⁵⁵²⁾ ⁽⁵⁵³⁾ ⁽⁵⁵⁴⁾ ⁽⁵⁵⁵⁾ ⁽⁵⁵⁶⁾ ⁽⁵⁵⁷⁾ ⁽⁵⁵⁸⁾ ⁽⁵⁵⁹⁾ ⁽⁵⁶⁰⁾ ⁽⁵⁶¹⁾ ⁽⁵⁶²⁾ ⁽⁵⁶³⁾ ⁽⁵⁶⁴⁾ ⁽⁵⁶⁵⁾ ⁽⁵⁶⁶⁾ ⁽⁵⁶⁷⁾ ⁽⁵⁶⁸⁾ ⁽⁵⁶⁹⁾ ⁽⁵⁷⁰⁾ ⁽⁵⁷¹⁾ ⁽⁵⁷²⁾ ⁽⁵⁷³⁾ ⁽⁵⁷⁴⁾ ⁽⁵⁷⁵⁾ ⁽⁵⁷⁶⁾ ⁽⁵⁷⁷⁾ ⁽⁵⁷⁸⁾ ⁽⁵⁷⁹⁾ ⁽⁵⁸⁰⁾ ⁽⁵⁸¹⁾ ⁽⁵⁸²⁾ ⁽⁵⁸³⁾ ⁽⁵⁸⁴⁾ ⁽⁵⁸⁵⁾ ⁽⁵⁸⁶⁾ ⁽⁵⁸⁷⁾ ⁽⁵⁸⁸⁾ ⁽⁵⁸⁹⁾ ⁽⁵⁹⁰⁾ ⁽⁵⁹¹⁾ ⁽⁵⁹²⁾ ⁽⁵⁹³⁾ ⁽⁵⁹⁴⁾ ⁽⁵⁹⁵⁾ ⁽⁵⁹⁶⁾ ⁽⁵⁹⁷⁾ ⁽⁵⁹⁸⁾ ⁽⁵⁹⁹⁾ ⁽⁶⁰⁰⁾ ⁽⁶⁰¹⁾ ⁽⁶⁰²⁾ ⁽⁶⁰³⁾ ⁽⁶⁰⁴⁾ ⁽⁶⁰⁵⁾ ⁽⁶⁰⁶⁾ ⁽⁶⁰⁷⁾ ⁽⁶⁰⁸⁾ ⁽⁶⁰⁹⁾ ⁽⁶¹⁰⁾ ⁽⁶¹¹⁾ ⁽⁶¹²⁾ ⁽⁶¹³⁾ ⁽⁶¹⁴⁾ ⁽⁶¹⁵⁾ ⁽⁶¹⁶⁾ ⁽⁶¹⁷⁾ ⁽⁶¹⁸⁾ ⁽⁶¹⁹⁾ ⁽⁶²⁰⁾ ⁽⁶²¹⁾ ⁽⁶²²⁾ ⁽⁶²³⁾ ⁽⁶²⁴⁾ ⁽⁶²⁵⁾ ⁽⁶²⁶⁾ ⁽⁶²⁷⁾ ⁽⁶²⁸⁾ ⁽⁶²⁹⁾ ⁽⁶³⁰⁾ ⁽⁶³¹⁾ ⁽⁶³²⁾ ⁽⁶³³⁾ ⁽⁶³⁴⁾ ⁽⁶³⁵⁾ ⁽⁶³⁶⁾ ⁽⁶³⁷⁾ ⁽⁶³⁸⁾ ⁽⁶³⁹⁾ ⁽⁶⁴⁰⁾ ⁽⁶⁴¹⁾ ⁽⁶⁴²⁾ ⁽⁶⁴³⁾ ⁽⁶⁴⁴⁾ ⁽⁶⁴⁵⁾ ⁽⁶⁴⁶⁾ ⁽⁶⁴⁷⁾ ⁽⁶⁴⁸⁾ ⁽⁶⁴⁹⁾ ⁽⁶⁵⁰⁾ ⁽⁶⁵¹⁾ ⁽⁶⁵²⁾ ⁽⁶⁵³⁾ ⁽⁶⁵⁴⁾ ⁽⁶⁵⁵⁾ ⁽⁶⁵⁶⁾ ⁽⁶⁵⁷⁾ ⁽⁶⁵⁸⁾ ⁽⁶⁵⁹⁾ ⁽⁶⁶⁰⁾ ⁽⁶⁶¹⁾ ⁽⁶⁶²⁾ ⁽⁶⁶³⁾ ⁽⁶⁶⁴⁾ ⁽⁶⁶⁵⁾ ⁽⁶⁶⁶⁾ ⁽⁶⁶⁷⁾ ⁽⁶⁶⁸⁾ ⁽⁶⁶⁹⁾ ⁽⁶⁷⁰⁾ ⁽⁶⁷¹⁾ ⁽⁶⁷²⁾ ⁽⁶⁷³⁾ ⁽⁶⁷⁴⁾ ⁽⁶⁷⁵⁾ ⁽⁶⁷⁶⁾ ⁽⁶⁷⁷⁾ ⁽⁶⁷⁸⁾ ⁽⁶⁷⁹⁾ ⁽⁶⁸⁰⁾ ⁽⁶⁸¹⁾ ⁽⁶⁸²⁾ ⁽⁶⁸³⁾ ⁽⁶⁸⁴⁾ ⁽⁶⁸⁵⁾ ⁽⁶⁸⁶⁾ ⁽⁶⁸⁷⁾ ⁽⁶⁸⁸⁾ ⁽⁶⁸⁹⁾ ⁽⁶⁹⁰⁾ ⁽⁶⁹¹⁾ ⁽⁶⁹²⁾ ⁽⁶⁹³⁾ ⁽⁶⁹⁴⁾ ⁽⁶⁹⁵⁾ ⁽⁶⁹⁶⁾ ⁽⁶⁹⁷⁾ ⁽⁶⁹⁸⁾ ⁽⁶⁹⁹⁾ ⁽⁷⁰⁰⁾ ⁽⁷⁰¹⁾ ⁽⁷⁰²⁾ ⁽⁷⁰³⁾ ⁽⁷⁰⁴⁾ ⁽⁷⁰⁵⁾ ⁽⁷⁰⁶⁾ ⁽⁷⁰⁷⁾ ⁽⁷⁰⁸⁾ ⁽⁷⁰⁹⁾ ⁽⁷¹⁰⁾ ⁽⁷¹¹⁾ ⁽⁷¹²⁾ ⁽⁷¹³⁾ ⁽⁷¹⁴⁾ ⁽⁷¹⁵⁾ ⁽⁷¹⁶⁾ ⁽⁷¹⁷⁾ ⁽⁷¹⁸⁾ ⁽⁷¹⁹⁾ ⁽⁷²⁰⁾ ⁽⁷²¹⁾ ⁽⁷²²⁾ ⁽⁷²³⁾ ⁽⁷²⁴⁾ ⁽⁷²⁵⁾ ⁽⁷²⁶⁾ ⁽⁷²⁷⁾ ⁽⁷²⁸⁾ ⁽⁷²⁹⁾ ⁽⁷³⁰⁾ ⁽⁷³¹⁾ ⁽⁷³²⁾ ⁽⁷³³⁾ ⁽⁷³⁴⁾ ⁽⁷³⁵⁾ ⁽⁷³⁶⁾ ⁽⁷³⁷⁾ ⁽⁷³⁸⁾ ⁽⁷³⁹⁾ ⁽⁷⁴⁰⁾ ⁽⁷⁴¹⁾ ⁽⁷⁴²⁾ ⁽⁷⁴³⁾ ⁽⁷⁴⁴⁾ ⁽⁷⁴⁵⁾ ⁽⁷⁴⁶⁾ ⁽⁷⁴⁷⁾ ⁽⁷⁴⁸⁾ ⁽⁷⁴⁹⁾ ⁽⁷⁵⁰⁾ ⁽⁷⁵¹⁾ ⁽⁷⁵²⁾ ⁽⁷⁵³⁾ ⁽⁷⁵⁴⁾ ⁽⁷⁵⁵⁾ ⁽⁷⁵⁶⁾ ⁽⁷⁵⁷⁾ ⁽⁷⁵⁸⁾ ⁽⁷⁵⁹⁾ ⁽⁷⁶⁰⁾ ⁽⁷⁶¹⁾ ⁽⁷⁶²⁾ ⁽⁷⁶³⁾ ⁽⁷⁶⁴⁾ ⁽⁷⁶⁵⁾ ⁽⁷⁶⁶⁾ ⁽⁷⁶⁷⁾ ⁽⁷⁶⁸⁾ ⁽⁷⁶⁹⁾ ⁽⁷⁷⁰⁾ ⁽⁷⁷¹⁾ ⁽⁷⁷²⁾ ⁽⁷⁷³⁾ ⁽⁷⁷⁴⁾ ⁽⁷⁷⁵⁾ ⁽⁷⁷⁶⁾ ⁽⁷⁷⁷⁾ ⁽⁷⁷⁸⁾ ⁽⁷⁷⁹⁾ ⁽⁷⁸⁰⁾ ⁽⁷⁸¹⁾ ⁽⁷⁸²⁾ ⁽⁷⁸³⁾ ⁽⁷⁸⁴⁾ ⁽⁷⁸⁵⁾ ⁽⁷⁸⁶⁾ ⁽⁷⁸⁷⁾ ⁽⁷⁸⁸⁾ ⁽⁷⁸⁹⁾ ⁽⁷⁹⁰⁾ ⁽⁷⁹¹⁾ ⁽⁷⁹²⁾ ⁽⁷⁹³⁾ ⁽⁷⁹⁴⁾ ⁽⁷⁹⁵⁾ ⁽⁷⁹⁶⁾ ⁽⁷⁹⁷⁾ ⁽⁷⁹⁸⁾ ⁽⁷⁹⁹⁾ ⁽⁸⁰⁰⁾ ⁽⁸⁰¹⁾ ⁽⁸⁰²⁾ ⁽⁸⁰³⁾ ⁽⁸⁰⁴⁾ ⁽⁸⁰⁵⁾ ⁽⁸⁰⁶⁾ ⁽⁸⁰⁷⁾ ⁽⁸⁰⁸⁾ ⁽⁸⁰⁹⁾ ⁽⁸¹⁰⁾ ⁽⁸¹¹⁾ ⁽⁸¹²⁾ ⁽⁸¹³⁾ ⁽⁸¹⁴⁾ ⁽⁸¹⁵⁾ ⁽⁸¹⁶⁾ ⁽⁸¹⁷⁾ ⁽⁸¹⁸⁾ ⁽⁸¹⁹⁾ ⁽⁸²⁰⁾ ⁽⁸²¹⁾ ⁽⁸²²⁾ ⁽⁸²³⁾ ⁽⁸²⁴⁾ ⁽⁸²⁵⁾ ⁽⁸²⁶⁾ ⁽⁸²⁷⁾ ⁽⁸²⁸⁾ ⁽⁸²⁹⁾ ⁽⁸³⁰⁾ ⁽⁸³¹⁾ ⁽⁸³²⁾ ⁽⁸³³⁾ ⁽⁸³⁴⁾ ⁽⁸³⁵⁾ ⁽⁸³⁶⁾ ⁽⁸³⁷⁾ ⁽⁸³⁸⁾ ⁽⁸³⁹⁾ ⁽⁸⁴⁰⁾ ⁽⁸⁴¹⁾ ⁽⁸⁴²⁾ ⁽⁸⁴³⁾ ⁽⁸⁴⁴⁾ ⁽⁸⁴⁵⁾ ⁽⁸⁴⁶⁾ ⁽⁸⁴⁷⁾ ⁽⁸⁴⁸⁾ ⁽⁸⁴⁹⁾ ⁽⁸⁵⁰⁾ ⁽⁸⁵¹⁾ ⁽⁸⁵²⁾ ⁽⁸⁵³⁾ ⁽⁸⁵⁴⁾ ⁽⁸⁵⁵⁾ ⁽⁸⁵⁶⁾ ⁽⁸⁵⁷⁾ ⁽⁸⁵⁸⁾ ⁽⁸⁵⁹⁾ ⁽⁸⁶⁰⁾ ⁽⁸⁶¹⁾ ⁽⁸⁶²⁾ ⁽⁸⁶³⁾ ⁽⁸⁶⁴⁾ ⁽⁸⁶⁵⁾ ⁽⁸⁶⁶⁾ ⁽⁸⁶⁷⁾ ⁽⁸⁶⁸⁾ ⁽⁸⁶⁹⁾ ⁽⁸⁷⁰⁾ ⁽⁸⁷¹⁾ ⁽⁸⁷²⁾ ⁽⁸⁷³⁾ ⁽⁸⁷⁴⁾ ⁽⁸⁷⁵⁾ ⁽⁸⁷⁶⁾ ⁽⁸⁷⁷⁾ ⁽⁸⁷⁸⁾ ⁽⁸⁷⁹⁾ ⁽⁸⁸⁰⁾ ⁽⁸⁸¹⁾ ⁽⁸⁸²⁾ ⁽⁸⁸³⁾ ⁽⁸⁸⁴⁾ ⁽⁸⁸⁵⁾ ⁽⁸⁸⁶⁾ ⁽⁸⁸⁷⁾ ⁽⁸⁸⁸⁾ ⁽⁸⁸⁹⁾ ⁽⁸⁹⁰⁾ ⁽⁸⁹¹⁾ ⁽⁸⁹²⁾ ⁽⁸⁹³⁾ ⁽⁸⁹⁴⁾ ⁽⁸⁹⁵⁾ ⁽⁸⁹⁶⁾ ⁽⁸⁹⁷⁾ ⁽⁸⁹⁸⁾ ⁽⁸⁹⁹⁾ ⁽⁹⁰⁰⁾ ⁽⁹⁰¹⁾ ⁽⁹⁰²⁾ ⁽⁹⁰³⁾ ⁽⁹⁰⁴⁾ ⁽⁹⁰⁵⁾ ⁽⁹⁰⁶⁾ ⁽⁹⁰⁷⁾ ⁽⁹⁰⁸⁾ ⁽⁹⁰⁹⁾ ⁽⁹¹⁰⁾ ⁽⁹¹¹⁾ ⁽⁹¹²⁾ ⁽⁹¹³⁾ ⁽⁹¹⁴⁾ ⁽⁹¹⁵⁾ ⁽⁹¹⁶⁾ ⁽⁹¹⁷⁾ ⁽⁹¹⁸⁾ ⁽⁹¹⁹⁾ ⁽⁹²⁰⁾ ⁽⁹²¹⁾ ⁽⁹²²⁾ ⁽⁹²³⁾ ⁽⁹²⁴⁾ ⁽⁹²⁵⁾ ⁽⁹²⁶⁾ ⁽⁹²⁷⁾ ⁽⁹²⁸⁾ ⁽⁹²⁹⁾ ⁽⁹³⁰⁾ ⁽⁹³¹⁾ ⁽⁹³²⁾ ⁽⁹³³⁾ ⁽⁹³⁴⁾ ⁽⁹³⁵⁾ ⁽⁹³⁶⁾ ⁽⁹³⁷⁾ ⁽⁹³⁸⁾ ⁽⁹³⁹⁾ ⁽⁹⁴⁰⁾ ⁽⁹⁴¹⁾ ⁽⁹⁴²⁾ ⁽⁹⁴³⁾ ⁽⁹⁴⁴⁾ ⁽⁹⁴⁵⁾ ⁽⁹⁴⁶⁾ ⁽⁹⁴⁷⁾ ⁽⁹⁴⁸⁾ ⁽⁹⁴⁹⁾ ⁽⁹⁵⁰⁾ ⁽⁹⁵¹⁾ ⁽⁹⁵²⁾ ⁽⁹⁵³⁾ ⁽⁹⁵⁴⁾ ⁽⁹⁵⁵⁾ ⁽⁹⁵⁶⁾ ⁽⁹⁵⁷⁾ ⁽⁹⁵⁸⁾ ⁽⁹⁵⁹⁾ ⁽⁹⁶⁰⁾ ⁽⁹⁶¹⁾ ⁽⁹⁶²⁾ ⁽⁹⁶³⁾ ⁽⁹⁶⁴⁾ ⁽⁹⁶⁵⁾ ⁽⁹⁶⁶⁾ ⁽⁹⁶⁷⁾ ⁽⁹⁶⁸⁾ ⁽⁹⁶⁹⁾ ⁽⁹⁷⁰⁾ ⁽⁹⁷¹⁾ ⁽⁹⁷²⁾ ⁽⁹⁷³⁾ ⁽⁹⁷⁴⁾ ⁽⁹⁷⁵⁾ ⁽⁹⁷⁶⁾ ⁽⁹⁷⁷⁾ ⁽⁹⁷⁸⁾ ⁽⁹⁷⁹⁾ ⁽⁹⁸⁰⁾ ⁽⁹⁸¹⁾ ⁽⁹⁸²⁾ ⁽⁹⁸³⁾ ⁽⁹⁸⁴⁾ ⁽⁹⁸⁵⁾ ⁽⁹⁸⁶⁾ ⁽⁹⁸⁷⁾ ⁽⁹⁸⁸⁾ ⁽⁹⁸⁹⁾ ⁽⁹⁹⁰⁾ ⁽⁹⁹¹⁾ ⁽⁹⁹²⁾ ⁽⁹⁹³⁾ ⁽⁹⁹⁴⁾ ⁽⁹⁹⁵⁾ ⁽⁹⁹⁶⁾ ⁽⁹⁹⁷⁾ ⁽⁹⁹⁸⁾ ⁽⁹⁹⁹⁾ ⁽¹⁰⁰⁰⁾

(1) انظر الفراء 2/378.

(2) الفراء 2/380 والخبر المختص على أن النار من النار وهو قول الأختش أيضاً الطبري معناه 414 وإعراب القرآن للنحاس 2/410.

فقد أحاط الفراء في السور الرفيع، والنصب والأول على أنها بدل من سوء العذاب. أما وجه النصب، فهو لا يختلف عند قدماء من تعليل حيث قال أبو النصب على أنها وقعت بين راجع من ذكرها، وبين كلام يتصل بها قبلها قال صديق، أ. غاندر بصورة بما عاد عليها في قوله «يعرضون عليها» والذي يمكن النصب هو أن حمداً «الدار يعرضون عليها» مرتبطة بما قبلها، فهي متصلة لسوء العذاب أو تكون حلاً لأن قوله. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْأَنَّهُمْ يُفْعِدُونَ﴾ (١٢١) ﴿فَبَقِيَ هَذِهِ وَفَرَقًا حَقٌّ مِنْهُمْ﴾ (القصص: ٢٩ - ٣٠). فقد أحاط نصب «فريقاً» على البدل، معتمداً في هذا لإعراب قراءة أبي نافية، إذ قرأها «تعودون فريقين»، كما أحاط نصب «فريقاً» الثانية بما عاد عليها في «عليهم»، وسدّد على هذا لإعراب شواهد من القرآن الكريم، كما أنه ضم إلى هذا السطر قوله تعالى: ﴿يَقْنِي طَائِفَةً مِنْكَ وَطَائِفَةٌ ذَاتُ أَهْلٍ﴾ (سورة آل عمران: ١٥٤)^(١).

ومما أحاط فيه الرفيع والنصب، لأنه يرتبط بما قبله من معنى قوله تعالى: ﴿يَتِمُّوا كَلِمَةَ اللَّهِ وَفِعْلَ الْصَّالِحِ﴾ (سورة طه: ١٠) وعلى النصب في «و» الفعل الصالح بأمرين، أحدهما أن الآية تتضمن معنى المتصاحبة، وجاء تفسيرها، بتبديل الله الكلام الطيب بـ «كلام مع» عمل صالح، أي أن تقال الله الكلام الطيب مشروطاً بتصاحبة فعل الصالح. وهذا يشير إلى أن الكلام الطيب لا ينفع من دون أن يكون هناك عمل صالح، والوجه الآخر للنصب هو وجود الواو، بمعنى أنه منصوب بما عاد عليه. ويقام حوز الرفيع والنصب في «أكل» إذا كانت حذوثة التوكيد المعنوي عند الفراء، وينصح هذا من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَنَّبَ أَثَرَهُمْ صُلَاحٌ﴾ (النور: ٤١).

- (١) إعراب ١٠٦ وأحاط الأحفش أن تكون «أكل» بدلاً من «سوء العذاب» أو من «العذاب» نفسه. وذكر المحسن فيه ستة أوجه من الإعراب، نظر معاني القرآن للأحفش ١٠٢ إعراب القرآن للمحاسن ١٣، مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٢/ ٢٦٦.
- (٢) نظر الم. ١٠٦ أو حسده لأحفش بالمعنى «أكل» نظر معاني ٢٧٣، وهو أيضاً مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب ١/ ١١٣.
- (٣) انظر الفراء ١/ ٢٤٠.
- (٤) نظر الفراء ١/ ٢٧٣، ويشير إلى أنه قد لا يكون «فعل صالح» مطروح، وهو بعد لا يثبت عند بعض محذوف بدليل تصويحه بوجود الواو وحذفه التفسير العائد عند تقديره، وتقدير الفعل وتأخير المنعول.

قال فيها: «الرفع كلاً بما عاد عليه من ذكره، وفي انهاء في صلاته وتسبيحه، ولم أت. كلاً قد عجم بالنصب على قول: علم الله صلاة كل. وتسبيحه، فنصب لوفيه الفعل على راجع ذكرهم، أنشدني بعض العرب.

كلاً فرغدا في الخراب صفاته فغزاهم وأصلهم الجدلات

ولا يجوز أن تقول: زيدا ضربت، وإنما حار في «كل»، لأنها لا تأتي إلا وفيه كلام. كأنها متصلة به، كما تقول: مرث بالقوم كأنهم ورأيت القوم كلاً، بقول ذلك. فلما كانت نعتاً مستقضى به، كانت مسبوقة بأسمائها، وليس ذلك لزيد. ولا لعبد الله ونحوهما، لأنها أسماء مبتدآت⁽¹⁾.

والقول في هذا إن الذي مكن نصب كل في الآية، وفي قول الشاعر هو أنه نريد تأكيد ما قبلها من التسميات. وإن تقدمت عليهن. فهي بحكم هذا المعنى. رعد التوكيد، وهذا التفسير هو الذي أجاز فيها الرفع والنصب، ومثل هذا لا يتحقق لغيره بما يصح أن يتدأ به كزيد وعبد الله⁽²⁾.

ومما استوى فيه الرفع، والنصب أيضاً هو إذا كان الفعل متعدياً بحرف الجر. سواء تقدم كلام أم لم يتقدمه كلام كما هو في: «زيداً مرث به، فقد أجاز الغراء في زيدا الرفع والنصب، والذي ممكنه ذلك هو جواز تكرار حرف الجر، فيقال: يزيد مرث به. وكأن الغراء يريد القول بأن الزيداً مرث به بحكم ما تقدمه كلام الجر. تكرار حرف الجر، واستشهد بهذا بقوله تعالى: ﴿وَالْقَالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [سورة الإنسان: ١٢٩]، فقد قرئت أول للظالمين أعد لهم... وأشار إلى أن الواو كالظرف لرفع «أعد» في الآية.

ونما كنا في هذا النمط أحب أن أضيف إلى هذا جواز نصب الاسم المعطوف على الجار والمحرور. وقد أثبت الغراء في قوله تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ﴾ [سورة

(1) الغراء 255/2، وانظر المصدر نفسه 120/2، 373/2، 378/2. وذى النحاس هدير الوهيب، 106 يشرح بهما كما فعل الغراء. عثر بحامه ص 446 وانظر أيضاً مشكل لغزات بقران المعنى ص 10 طالب ص 123، القوطي 278/12.

(2) ستقف على ضرب آخر الكل يرجع فيه الرفع على النصب.

(3) انظر الغراء 270/3، 227 ويشير إلى أنه مذكور في هذا المصدر فهو هم في تكرار حرف الجر

النساء 124] ففي أحد وجهين فاعلمنا في نصب «الرسالة» أنه منصوب عطفاً على محل إلى روح في قوله تعالى: ﴿كُنَّا نُوحِيْناَ إِلَى نُوحٍ وَنُوحِيْناَ مِنْ قَبْلِهِ﴾ [سورة النساء: 123]، والوجه الآخر أنه منصوب بما عاد عليه، والجملة معطوفة على ما قبلها لوجود العطف بينهما، لأن الوجيه حدث لهؤلاء الرسل الذين لم يقتضيه الله حلت قدرته على النبي محمد ﷺ.

وهكذا تتضح الصور التي أحار فيها القراء الرفع، والنصب من دون أن يرجح أحدهما على الآخر، وهي تكاد تكون محصورة ببعض الأدوات التي صلح دخولها على الأسماء والأفعال وكذلك فيما يكون مرتبطاً بما قبله بمعنى، كأن يكون بدلاً، أو عطفاً، أو بمنزلة التوكيد والآخر محصور في الكل، أو تكون الجملة، ومعها الاسم المتقدم حالاً، أو نعتاً لمعنى متقدم، ويضم إلى هذا كله الأفعال المتعدية بحرف الجر.

النمط الثاني: ما وجب رفعه.

يعالج هذا المبحث ما وجب رفعه في باب الاشتغال، وهو لا يختلف عما تقدم في المبحث الأول في أن يعمل الفعل في عند ذلك الاسم المتقدم غير أنه لا يشترط فيه أن يتقدم الاسم أداة أو كلام، فقد يكون ذلك حاصلًا، ويجب الرفع فيه، وأشير إلى أن هناك بعض الشواهد القرآنية التي يظن أنها وجب فيها الرفع قياساً بما قلناه القراء من قاعدة قد قرئت بالنصب، وحاول القراء أن يفرق بينهما، وبين ما تدخل هذا المبحث، وذلك بأنها لم تنصب بما عاد عليها، ومبني على الفرق ووضوحاً من خلال عرضها.

لقد اعتمد القراء فيما وجب فيه الرفع على ألا يتقدم الاسم أداة يصلح دخولها على الاسم والفعل، وألا يتقدمه كلام يمكنه الرفع والنصب، هذا ما استندنا في المبحث الأول ومن هنا نجد أن القراء قد أوجب الرفع في «زيد ضربه» وإن جاء منصوباً، وهو ما أجازته بعض النحاة فقد أخرجه من هذا الباب ونص عليه في قوله: «أولا يجوز أن تقول «زيداً ضربه» وقد قال بعض النحويين: «زيد ضربه» فنصبه بالفعل، كما تنصب إذا كان قبله كلام، ولا يجوز ذلك إلا أن تنوي التكرير، كأنه يروى أن يرفع بالرفع الضرب على زيد قبل أن يقع على الهاء فلما تأخر الفعل، أريد الهاء على التكرير.

(1) انظر القراء 295/1.

(2) القراء 295/2. ويشير إلى أنه ذكر جواز نصب زيد ورفع في «زيد ضربه» من دون أن يتضمن كلامه تفسيراً لوجه النصب. انظر 306/1.

فقد فسّر الفراء نصب الزيداً كما هو واضح من النص بأن حق الفعل أن يتقدمه، ولما تأخر عنه جاء بالضمير على التكرار، ويسمى أن الفعل قد عمل في ذلك الاسم المتقدم، وهو زيد. ولم ينتصب زيداً بما عاد عليه من ما هو في السحت الأول. وقد جعلنا لقول أن الفراء أعطى الضمير ما يعطى لثاء التانيث إذا تقدم المدعو على الفعل للدلالة على ماهية المتقدم والضمير هنا ثناء التانيث لم ينتج بالمحل الإعرابي، والجملة عند فعلية. وهذا القول يرد به على من سب إلى بعض الكوفيين بأنهم أعملوا الفعل في الاسم، وفيما عاد عليه⁽¹⁾.

ويعود لقول: إن الفراء حاول أن يوضح العلة في عدم إمكان أن ينتصب الاسم بما عاد عليه في المثال المتقدم بقوله: أو مثله ما يوضحه قولك: زيد مررت به، وبدخل على من قال: زيدا ضربته، على كلمة أن يقول: زيدا مررت به وليس ذلك بشيء لأنه ليس فيه شيء يكون طريقاً للفعل الثاني، فإنه منع أن يقاس زيدا ضربته بزيداً مررت به؛ لأن الأخير متعدد بحرف الجر، ولذا جار نصب زيدا على تقدير: زيد مررت به، فكان زيدا قد تقدمه شيء وليس هذا حاصلًا لزيداً ضربته.

ومما أوجب الفراء رفعه هو إذا كانت الأداة الداخلة على الاسم لا يصلح تحويلها على الفعل، أو لم تكن أداة عطف أو استئناف كما تقدم في السحت الأول، وقد أثبت الفراء هذا من خلال ملجاء به في قول الشاعر:

إن لم أشف النفوس من حيي بكرٍ وعديّ تطلأ جرب الحسان
فعدّي مرفوع ومنع نصبه على الرغم من تصادفه بالو، وعطل هذا المنع بقوله: أفلا تكاد العرب تنصب مثل عدّي في معناه، لأن الواو لا يصلح نقلها إلى الفعل، أما ترى أنك لا تقول: وتطلأ عدّي جرب الحسان، فإذا رأيت الواو تحسن في الاسم جعلت الرفع وجه الكلام⁽²⁾.

فلنزه يشير إلى أن الذي منع النصب هو أن الواو لا يصلح تحويلها على الفعل.

(1) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة 12^{هـ} وشرح ابن عقيل 1/ 519.

(2) الفراء 2/ 241، ولم يظهر من كلام سيبويه في زيدا ضربته ترجيح الرفع على النصب، ومما ذهب إلى الرفع إذا ما أسند الفعل إلى زيداً ونصبه بفعل مضمر بعده، انظر الكتاب 1/ 441 وذكر الأخفش أن النصب كثير عند العرب، انظر معانيه 489.

(3) الفراء 1/ 241.

تقاً. وهذا الفعل لا يستطيع أن يخرج منه بنتيجة توضيح مع دخول الواو على الفعل إلا أن نقول أن الواو هي واو الحال، وإذا كانت كذلك، فلا يصح دخولها على الفعل المضارع المثبت إلا أن نقرر الجملة خبراً لمبتدأ محذوف، فهذا التوضيح يبين وجه منه دخول الواو على الفعل في قول الشاعر المتقدم ذكره.

ومن أمثلة هذا المبحث أيضاً عند الفراء هو إذا كانت الجملة التي عملت في عند ذلك الاسم المتقدم تابعة له، أو من صيته أو شرطية وأجر نصب الاسم فيها إذا لم تكن كذلك، وهذا النمط يختلف عما تقدم فيما يستوي فيه الرفع والنصب، وسيوضح الفرق من خلال ما جاء به الفراء بوجوب رفع كل شيء في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ مَن فَعَلَهُ﴾ (سورة القمر: 52).

قال: «فلا يكون إلا رفعاً؛ لأن المعنى - والله أعلم - كل فعلهم في الزير مكتوب، فهو مرفوع بما في» و«فعلوه» صلة لشيء، ولو كانت في صلة لفعلوه في مثل هذا من الكلام، جاز رفع الكل ونصبها، كما تقول: وكل رجل ضربوه في الدار، فإن أردت «ضربوا كل رجل في الدار» رفعت، ونصبت، وإن أردت «كل من ضربوه هو في الدار» رفعت»⁽¹⁾.

فالواضح من النص أن الفراء أعرب «كل» مبتدأ، خبره في «الزير مكتوب»، فجعل الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف تقديره: «مكتوب» وأعرب «فعلوه» صلة لشيء، ويريد بها صفة لشيء، وهذا الإعراب يمنع نصب «كل» بما عد عليه في فعلوه، لأن الصفة تابعة له، وليست مما يعمل به، هذا هو الذي أوجب رفع «كل».

أما إجازته نصب «كل»، فيخرج عن هذا الطرب، والجملة فعلية، وقد خلت من الصفة والموصوف وليس هناك ما يرجح رفعه ونصبه، مثل ما تقدم في السبحث الأول، وإذا أردنا أن نوضح أثر هذا على المعنى، نقول، إن نصب كل يفيد العموم، وليس هناك تخصيص، ورفع يفيد ذلك، لأنه وصف بالجملة، والفراء أوضح هذا الفرق بما مثله في قوله: «كل رجل ضربوه في الدار»، فإذا نصب «كل» يكون قد تم ضرب الرجل المتواجدين كلهم في الدار، وإذا رفع «كل» فإنه يدل على أن الرجال الذين ضربهم

(1) الفراء 95/2 وشبه إلى أن سبويه أوجب الرفع إذا جاء الفعل الذي عمل في التفسير المعتاد في جملة هي صفة، أو صلة لاسم الموصوف، انظر الكتاب 1/128، وقد هذا الأحسن، انظر معانيه.

متواحدون في الدار وهذا لا يمنع أن يكون هناك رجل آخر لم يضربهم في الدار.

ونضم إلى هذا المبحث ما أضيف إلى الاسم الموصول نحو: «كل من ضربوه في الدار» لأن «ضربوه» صلة الموصول. فلا يصح أن ينتصب الاسم بما عاد عليه في صلتها. ومثله إذا كان الاسم نكرة. قد أضيف إلى اسم موصول، ومثل له الفراء في قوله «رجل من ضربوه في الدار»⁽¹⁾. وهذه الأنماط لا تختلف عن الاسم الموصوف الذي وجب رفعه في تعليلها، لأنها مخصصة بالجملة التي تضم ما عاد على ذلك الاسم المرفوع.

ومما وجب رفعه أيضاً هو إذا كانت الجملة شرطية، وأداة الشرط اسم نحو: من يسرق فاقطعوا يده. وهذا لا غبار عليه، لأن لهذه الأداة الصدارة في الكلام. وهي محكومة في هذا الضرب بالرفع.

النمط الثالث: ما رُجِّح رفعه على نصبه.

يمتاز هذا المبحث عن المبحث الأول في أن الاسم إذا ما نصب، فنصبه بفعل مضمر يسره ما بعده، والذي منع نصبه بما عاد عليه هو تضمينه معنى الشرط بدخول «و» الشرط على الخبر. وهذا السبب هو الذي دفع الفراء إلى أن يرجح الرفع على النصب. وسنقف على هذا من خلال ما جاء به من شواهد.

فقد رجح الرفع على النصب إذا كان الاسم غير مؤقت، ويريد به اسم الجنس. وقد دخلت لفاء على الفعل الذي عمل فيما عاد على ذلك الاسم المتقدم، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [سورة المائدة: 38]، والآية قرئت بالرفع، والنصب، وعلل الفراء الرفع فيها بأن هذه الأسماء، وما دخلت عليه تفيد معنى الجزاء، حيث قال: «فوجه الكلام فيه الرفع؛ لأنه غير مؤقت فرفع كما يرفع في الجزاء، كقولك: من سرق فاقطعوا يده، وكذلك قوله: ﴿وَالشَّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ [سورة الشعراء: 224] معناه والله أعلم: من قال الشعر اتبعه الغاؤون، ولو نصبت قوله «والسارق والسارقة» بالفعل، كان صواباً»⁽²⁾.

فالرفع على أنه مبتدأ عمل فيه ما عاد عليه في قوله: «فاقطعوا أيديهم»، والجملة تفيد

(1) الفراء 96/2 وانظر الكتاب 128/1.

(2) الفراء 242/1 وانظر المصدر نفسه 306/1.

معنى الشرط. أما تفسير وجه النصب عنده، فلا يظن من النص أنه نصبه بالفعل المذكور في «انقطعوا»، وإنما يكون بفعل محذوف يفيد الأمر، يفسره ما بعده ⁽¹⁾ وهذا القول يزداد وضوحاً فيما أورده في قوله تعالى ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاصْلَوْهُمَا﴾ ونظم منها مائة حذرة في [سورة النور: 2].

فقد مع أن ينتصب الزانية والزاني بما عدا عليهما، وإنما هو بإضمار فعل قال (رفعتهما بما عدا من ذكرهما في قوله: أكل واحد منهما) ولا ينتصب مثل هذا: لأن تأويله الجزاء، ومعناه، والله أعلم: من زنى فافعلوا به ذلك. وكذلك السارق السارقة، والذان يأتيها منكم فادوها. ولو أضمرت قبل كل ما ذكرناه فعلاً كالأمر، جاز نصبه، فقلت الزانية والزاني فاجلدوا⁽²⁾.

ومن هذا النص تتضح نقطة الخلاف فيما جاء به الفراء عن غيره من النحاة ⁽³⁾ وذلك أن النصب عنده جاء بفعل مضمون لوجود الفاء في حين أن غيره يذهب إلى أن النصب واقع بفعل، فهو عنده من هذا الباب الذي نحن بصدد دراسته.

ويشير النص أيضاً إلى أن ما تقدم لبيان هذا النمط ليس محصوراً في اسم الجنس أو بعض أسماء الشرط فحسب، وإنما هو واقع بالاسم الموصول الذي يقتضيه خبره بالنساء، كما هو في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيهِمْ مِنْكُمْ فَادُوهُنَّ﴾ [سورة النساء: 16] ونظم إلى هذا اسم الإشارة، وإن لم يصرح به الفراء هنا، فقد أجزأه في قوله تعالى: ﴿هَذَا فَلْيَذوقُوهُ حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ﴾ [سورة ص: 57].

وما أحازه من إعراب في الآية، لأنها تفيد معنى الشرط، وهي على تقدير: إن فعلوا هذا فلْيَذوقُوهُ، ولذا أعرب هذا منصوباً بفعل محذوف، أو مبتدأ خبره فلْيَذوقُوهُ.

(1) انظر الفراء 1- 242، وذهب سيوطي في هذا إلى رفع واستفتح عليه الاسم في سائر الحروف ويوحى كلامه أن الرفع جاء لتضمن الاسم معنى الجنس، والله أجاز النصب في الأمر، وسيأتي وهو قول الفراء أيضاً انظر الكتب 1- 144، معاني القرآن للفراء 2- 424 إعراب القرآن للمحسني 1- 495 الجيبين في عريب إعراب القرآن لأبي العباس 1- 227- 228، والخفاص 166/6 - 167، وانظر القراءة في البحر المحيط 3- 476.

(2) الفراء 2/ 244 وانظر المحصور نفسه 3- 141، 2- 421، وقول الفراء في إضمار الفعل اتفاق فيه مع سيوطي، انظر الكتب 1/ 141- 142، انظر الجيبين في إعراب القرآن للمحسني 2- 493، والقراءة في البحر المحيط 6/ 427.

(3) انظر ما تقدم من مصادر.

أو احميمً وغشاقاً. ويؤكد قولِي هذا أنه استشهد على بيان غرضها بقوله تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ [سورة المائدة: 38]⁽¹⁾.

وإذا كان الاسم المتقدم لا يتضمن معنى متقدماً، فقد ذهب الفراء إلى نفيه، حيث قال: (ولو أردت سارقاً بعينه، أو سارقة بعينها، كان النصب وجه الكلام)⁽²⁾. ولا يختلف تفسير العامل لهذا عما تقدم.

وقبل أن أنتقل إلى ضرب آخر من هذا المبحث أشير إلى أن الفاء الدخلة على الفعل «فأقطعوا» ليست مما يختص بالاسم، أو الفعل. وإنما هي الفاء التي تدخل على جواب الشرط.

فدخلها عليهما بيان، وهي بذلك ليست ما يشبه الظروف لأحدهما، مثل ما عهدناه في المبحث الأول. ونذكر بأنها هي التي منحت الكلام معنى الجراء، وأنها تختلف عن المختصة بالفعل بأنه في الأخير جاز أن ينتصب الاسم المتقدم عليها بالفعل المذكور، كما هو في قوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ [سورة الزمر: 66]⁽³⁾.

ومن أنماط هذا المبحث، وهو الذي رجح رفعه على نصبه هو أن يتضمن الاسم معنى الواحد، والجمع. مذكراً كان، أم مؤنثاً. وينبغي معنى الجنس، وقد أثبت الفراء في «كل»، وما أضيفت إليه، وأوضح أن مثل هذا يبعد الحصر والتوكيد سواء أكان الفعل قد عمل في عائدها، أم لم يعمل. وسيوضح هذا حلياً من خلال ما جاء به في قوله تعالى ﴿وَكُلٌّ فِيهِ الْزَمْنَةُ طَيْرٌ فِي عُنُقِهِ﴾ [سورة الإسراء: 13]، قال: (لعمري في «كل» نحتار الرفع، وقع الفعل على راجع الذكر أو لم يقع، وسمعت العرب تقول: وكل شيء أخضيناه في إمام مبين بالرفع. وقد رجح ذكره وأنشدوني فيما لم يقع الفعل على راجع ذكره:

فقالوا تغرّفها المنازل من مبنى وما كلٌّ من يغشى مبنى أنا عارف
أفنا دياراً لم تكن من ديارنا ومن يتألف بالكرامة يتألف

(1) انظر الفراء 2/410، ونظر مشكلى العرب لقراى لمكي ص 11 طالب 2/252.

(2) الفراء 1/306 وانظر الكتاب 1/144.

(3) انظر الفراء 2/424 وأحر أيضاً رفع ونصب لفظ الجملة فعل مضمرة، وذكر النحاس الأختلاف بين المضربين والكوفيين بأن النصب فعل مضمرة، ولما إلى الرجح أن الفاء تليد الجراء انظر لغته

فلم يقع عارف على "كل"، وذلك أن في "كل" تأويل: وما من أحد يغشى بني أبا عارف، ولو نصبت، لكان صواباً، وما سمعته إلا رفعاً، وقال الآخر:

قَدْ عَلِقْتُ ثُمَّ الْخِيَارَ نَدَعِي عَلَيَّ فَلَمَّا كَلِمَةً لَمْ أَضْلَعِ
رفعاً، وأنشدني بعض بني أسد نصيباً⁽¹⁾.

واكل مرفوعة سواء أعمل الفعل في عائدها، كما هو في الأيتيم أم لم يعمل في عائدها، كما هو في البيتين، والذي رجح الرفع هو أن "كل" تفيد والمضاف إليه في الجنس لأنها بمنزلة ما من أحد، وهذا بمنزلة لا أحد، والأخير محله الرفع⁽²⁾. هذا كله مضافاً إليه معنى الحصر الذي تتضمنه النصوص المتقدمة تفسير ترجيح الرفع.

وقد يقال: إن الأيتيم لم يتضمن معنى النفي، فكيف جاز لنا أن نجعلهما بهذا الحكم؟ والجواب عن هذا السؤال هو أننا لو أعنا النظر في الآية ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْفَمَةٌ مَلَكُوفٌ فِي عَقَبَةٍ﴾ [سورة الإسراء: 13] لعرفنا أنها تتضمن معنى الحصر والتوكيد، لأنها بمعنى: ما من أحد إلا ألفمته طائفة في عاقبه، ولا يمكن اعتبار كل إنسان بمنزلة من أحد إلا وأن تكون مسبوقه بالنفي أو شبهه فاكل "إنسان" بمنزلة ما من إنسان. وإذا جاءت بعض أمثلة الفراء متضمنة للنفي، وبعضها لم يتضمن النفي فلان مثل هذا عنده سبب ويتضح هذا من ترجيحه الرفع لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ شَرِهَ أَخَصِيَّتَهُ وَابْنُ أَبِي﴾ [سورة يس: 12] حيث قال: "والرفع وجه جيد، قد سمعت ذلك من العرب، لأن اكل" بمنزلة النكرة إذا صحبها "الجحد"، فالعرب تقول: هل أحد ضارته، وفي "اكل" مثل هذا التأويل. ألا ترى أن معناه: ما من شيء إلا قد أخصيتناه⁽³⁾.

ويتضمن النص لكثرة تدعو الالتفات إليها، وهي قوله "إذا صحبها الجحد" فهذا الشرط في النكرة، وليس في "كل".

قضايا متفرقة:

اسمى تحت هذا العنوان إلى أن أقف على بعض القضايا النحوية التي تخص هذا الباب، لأنها كما سيتضح من موضوعاتها لا تبتعد عن باب الاشتغال، منها جواز أن

(1) الفراء 1/ 242، نصبت الحاسم اكل بفعل مضمر، ولم يشير إلى معنى الحصر غير إعراله 2/ 295.

(2) انظر الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي 195.

(3) الفراء 2/ 373.

يعرب الاسم عطف بيان إذا ما نصب، فقد أجاز الفراء أن تعرب جهنم في قوله تعالى ﴿وَأَحْلَوْا قَوْمَهُمْ دَارَ الْآثَرِ ۚ جَهَنَّمَ يَصْطَوْنَهَا﴾ [سورة إبراهيم: 28 - 29]، نصباً على أنها تفسير لدار البوار. ويقصد بالتفسير هو عطف لبيان؛ لأن جهنم في الآية تعيد توضيح متبوعها، وأجاز رفعها على الابتداء، أو بما عاد عليها⁽¹⁾.

ومنها جواز أن ينصب الاسم عطفًا على ما قبله، وليس له أن ينصب بما عاد عليه، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرٌ وَنَذِيرٌ﴾ [سورة الإسراء: 105 - 106]، فقد نصب «قرآنًا» عطفًا على «مبشراً» وأجاز ذلك الإعراب؛ لأن قرآنًا يتضمن معنى رحمة أي: وما أرسلك إلا مبشراً ونذيراً ورحمة⁽²⁾.

وهناك مورد تنق في الفراء مع غيره من النحاة بجواز نصب الاسم المتقدم بفعل محذوف، وهو يختلف عما قدمناه بأنه لم يكثر بالفاء جاء هذا في أحد وجهين ذكرهما في نصب الوطء في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ طَأَّ الْبَيْتُ حُكْمًا وَنِعْمًا﴾ [سورة الأنبياء: 174] قال (نصب الوطء من انتهاء التي رجعت عليه من «أنبياء» والنصب الآخر على إضمار «وأنقز» لوطء، أو أولئك أرسلناه أو ما يذكر في أول السورة وإن لم يذكر، فإن التفسير إنما هو من الرسالة أو من الذكر⁽³⁾).

ومن أبرز هذه القضايا هو جواز أن يتقدم الاسم المنصوب أداة الشرط، فقد أجاز الفراء ذلك، والاسم منصوب بما عاد عليه، جاء ذلك في قوله تعالى ﴿وَقَوْمٌ يُوحَىٰ كَاتِبُوا الرُّسُلَ أَرْقُتْهُمْ﴾ [سورة الفرقان: 37] فقوم منصوب بما عاد عليه في «أغرقتهم»، وهو جواب الشرط⁽⁴⁾.

(1) انظر الفراء 2/ 132 - 133 وإعراب المحسن إجماعاً بدلاً من إعراب البوار: انظر إعرابه 2/ 188.

(2) انظر الفراء 2/ 77 وأجاز الرفع على الابتداء، أو بما عاد عليه، كما أجاز البدر في قراءة الحفظ لقوله تعالى: ﴿وَأَوْسَلَكُمْ شُرَّ مِنْ ذَلِكَ النَّارِ وَعَسَىٰ لَهُ الذِّلَّةُ كَثُورًا﴾ [الحج 172] انظر 2/ 378 والمصدر نفسه 2/ 234، وهذا المعنى لم يوفقنا عليه المحسن علماً بأنه ذكر تفسيرات أخر، انظر إعرابه 2/ 263، وأجاز مكى من أي طالب عطشه على بية حذف المصروف، فتدبره المصاحف قرآن انظر مشکل إعراب القرآن 2/ 35.

(3) الفراء 2/ 267 وهو يتفق في هذا مع سيبويه وغيره انظر الكتاب 1/ 11 إعراب القرآن للمحسن 1/ 377 البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري 2/ 268، القرطبي 11/ 306.

(4) انظر الفراء 2/ 268 وأجاز عطفه أيضاً، ورد المحسن على ما ذهب إليه الفراء بأن الإعراب ليس ما يعتمد على مفعولين، ويرد على المحسن أن الفراء لم يصرح بهذا المعنى انظر إعراب القرآن 2/ 468، ومشكل إعراب القرآن 2/ 132 - 133.

وهذا يشير إلى أن الفراء قد أجاز أن يتقدم معجول جواب الشرط على أداة الشرط ونذكر هنا برده على الكسائي في جواز أن يتقدم معجول جواب الشرط على الجواب نفسه.

بعد أن وضحت مباحث هذا الباب هناك مسألة، وهي جواز أن ينتصب الاسم. وقد عمل الفعل باسم يعود على ذلك المتقدم، فقد أجاز الفراء هذا في قوله تعالى ﴿كَلَّا بُدْ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَذَابٍ رِجْدٌ﴾ [سورة الإسراء: 20]، إذ قال في نصبه: «لا وهؤلاء: (أوقعت عليهما ثمذ، أي: تئذهم جميعاً)»⁽¹⁾.

ومثل هذا لم يدخله النحاة في باب الاشتغال، ويظهر أن ليس هناك فرق بين الآية وما تقدم من حيث الغرض؛ لأن ما جاء في الآية بمسألة ما قدمناه في التحل من أنها بحكم التوكيد المعنوي.

وبذا يكون تصور الفراء ومعالجته لهذا الباب من النحو واضحاً، فقد قدم من القواعد التي كان تعتمد على علاقة الاسم المتقدم بما يحيطه من معنى تشكل من الوقوف على ضروب الاشتغال، وأنماطه، وما يتنوع به الاسم من إعراب. وأسديده هذا لا ينقص عن معالجته لأبواب النحو الأخرى، ولا سيما قضية العامل، فهي عند تمثل مدى علاقة ذلك الاسم بما يحيطه من معنى، إذ نجد أنه ينصب الاسم تارة بما عاد عليه، وشرطه فيه أن يتقدم ما يسكنه من هذه العلاقة كأداة مختصة بالفعل، أو مشتركة بين الفعل والاسم، كما ينصبه بما عاد عليه أيضاً شرط أن يكون متعلقاً بما قبله من معنى سواء أكان ذلك الارتباط الدلالي مختصاً به وحده، كأن يكون بدلاً أو معطوفاً، أو غير ذلك، أو يكون ارتباطه به وبالجملة التي بعده، فتعرب الجملة والاسم المنصوب بها حالاً، أو نعتاً، أو غير ذلك، ومثل هذا وقفنا عليه في رفع الاسم أيضاً.

أما نصب الاسم بفعل مضمر، فقد وقفنا عليه في موردين أحدهما إذا كان الاسم المنصوب معروفاً بالآثت واللام التي لا تغيب الحسن. وهذه قراءة النصب لقوله ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [سورة المائدة: 38]، وقد أخرجنا من هذا الباب.

والآخر إذا كان الفعل متعلّياً إلى مفعولين نفسه، فقد أجاز إضمار فعل نصب

(1) الفراء 2/120، ونص النحاس على أن «هو» بدل من «كل» انظر إعرابه 2/236.

تلاسم المتقدم، كما أحاز نصيبه بفعل متقدم عليه أو بما عاد عليه منه قوله تعالى: ﴿وَلَوْطًا ءَايَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [سورة الأنبياء: 74].

ونشير إلى أن الفراء في كلا الموردين أصغر فعلاً، يختلف في دلالة وعرضه عن الفعل المذكور، مما يشعر أنهما ليسا من هذا الباب. الأمر الذي دفع الفراء إلى هذا الإضمار.

المبحث السادس

الضمير عند الكوفيين

«القسم الأول»

الضمير العائد في القرآن

لقد اهتم النحاة بدراسة الضمير كاهتمامهم بالموضوعات النحوية الأخرى، حيث شغل حيزاً واسعاً في كتب النحو تناول فيه النحاة ماهية الضمير، وأقسامه، وعلة بنيانه إلى غير ذلك من القضايا التي تتعلق بالضمير نفسه غير أن هناك جانباً مهماً أهمله النحاة، وهو مسألة عود الضمير على ما قبله. فخلو هذه المصادر سوى بعض الإشارات جعل لهذا البحث أهمية، إذ نسعى فيه إلى بيان ما جاز أن يعود عليه الضمير، ومدى مطابقتها أو مخالفته إياه من حيث كونه مذكراً أو مؤنثاً أو غير ذلك مما سيأتي بيانه.

ولا ريب أن هذا البحث لا يخص المهتمين بدراسة النحو فحسب، وإنما يهم المختصين بدراسة النص القرآني أيضاً، وذلك أنه اعتمد على الأساليب القرآنية التي من خلالها نسعى إلى الكشف عما يتضمنه من دلالات، وما يترتب عليها من أسباب، كالذي في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ، قَبْلَ مَوْتِهِ. وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ [سورة النساء: 159]، إذ جاز للضمير في «موته» أن يعود على الكتابي أو على عيسى عليه السلام، ولكل منهما تفسير يؤثر على المعتقد الديني. وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْا بِهِ﴾ [سورة براءة: 62]، إلى غير ذلك مما يستوجب الوقوف على معرفة ما جاز أن يعود عليه الضمير.

وقد نصب اهتمامنا في هذا البحث على بيان ما جاز أن يعود عليه الضمير دون

الخوض في الحيوانات التفسيرية أو الوصفية للنص القرآني؛ لأن في ذلك انصرافاً عن الهدف الذي نسعى من وراءه.

وكان كتاب «معاني القرآن» للفراء مصدراً لهذا البحث لأمرين: أحدهما هو أن هذا الكتاب يعد من المصادر المتقدمة التي اعتنت بدراسة النص القرآني من الجانب الدلالي. والآخر هو أن الفراء يمثل أحد أركان المدرسة الكوفية. وهذا لا يعني أننا أهملنا أوجه الخلاف فيما جاز أن يعود عليه التفسير فيما سنقف عليه من شواهد، فقد أثبتت في هوامش البحث لبقى المتن محصوراً على ما جاء به الفراء. ونوضح الرؤية عند هذه المدرسة في هذه المسألة.

وقد عالجت الموضوع من خلال تقسيم التفسير نفسه إلى ضمير المفرد، وضمير المثني، وضمير الجماعة، وبين ما جاز أن يعود عليه كل منها. وأتبع ذلك بخاتمة وهوامش البحث، وفهرست للمصادر والمراجع التي أفاد منها البحث.

مبحث ضمير المفرد:

حق هذا التفسير أن يعود على مذكر كان أم مؤنث، وهناك موارد في القرآن الكريم جاز لهذا التفسير فيها أن يعود على ما ليس هو له. وهذا ما سنقف عليه مقدمين في ذلك عوده على المفرد لفظاً ومعنى.

1 - عوده على المفرد لفظاً ومعنى:

وهذا الضرب من التفسير لعائد، هو الأصل فيه، وقد أشار الفراء إليه في أكثر من موضع، منها قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ﴾ [سورة الأنعام: 84]، فقد نص على أن التفسير في «ذريته» يعود على نوح (عليه السلام)، وقد تقدم ذكره، قال: «لا الهاء لنوح»⁽¹⁾.

﴿وَرِجَالُهَا يُسَلِّمُونَ﴾ [سورة الأنفال: 61]، فالضمير في «ها» يعود على «السنة»⁽²⁾، وهو مؤنث عند أهل الحجاز⁽³⁾. وهذا أحد قولين ذكرهما في الآية.

(1) الفراء 342/1، وانظر المصدر نفسه 249/1، 291/1، 458/1، 85/2، 311/2.

(2) الفراء 416/1.

(3) انظر معاني القرآن للأخفش 325، وإعراب القرآن للنحاس 684/1.

2 - عوده على اسمين من جنس واحد أو على أحدهما اجتزاء :

ذكر الفراء جواز أن يعود ضمير المفرد المؤنث على اسمين يتصويبان تحت جنس واحد، أو يعود على أحدهما اجتزاء، جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكُونُونَ أَلْهَبَ وَالْفِصَّةَ وَلَا يَنْفُتُونَ فِي مَكِيلٍ أَوْ﴾ [سورة التوبة: 34] قال: «ولم ينفل ينفقونهما، فإن شئت وجهت الذهب والفضة إلى الكثرة، فكان توحيدهما من ذلك، وإن شئت اكتفيت بذكر أحدهما من صاحبه»⁽¹⁾.

كما أجاز أن يعود الضمير على الذهب أو الفضة اجتزاء بالآخر، ونص على هذا في موارد أخرى⁽²⁾.

3 - عودة على اسمين ليسا من جنس واحد أو على أحدهما، متقدماً كان أو متأخراً:

لم يفرق بينهما، وهذا يشير إلى أنه أجاز لأو أن تكون بمعنى أو، جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [سورة الجمعة: 11]، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً ثُمَّ يَرَوْهَا بَرَأً﴾ [سورة النساء: 112]، قال: «يقال: كيف قال الله»، وقد ذكر الخطيئة والإثم؟ وذلك جائز أن يكسب عن الفعلين، وأحدهما مؤنث بالتذكير والتوحيد، ولم يكثر، لجواز الكناية عنه بالتوحيد، لأن الأفاعيل يقع عليها فعل الواحد، فذلك جائز، فإن شئت جعلت الهاء للإثم خاصة، كما قال: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [سورة الجمعة: 11]، فجعله للتجارة في تقديمها وتأخيرها،

(1) الفراء 434/1، وذكر الطبرسي وجوهاً أربعة، أحدها ما ذهب إليه الفراء، انظر مجمع البيان 62/10.

(2) انظر الفراء 286/1، وانظر المصدر نفسه 445/1، 445/2، 458/1، 146/2، 257/2، 258، 259، ونسب

الشعاس إلى المبرد في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا﴾ إلى أن العطف جاء متأخراً حيث قدمه وإاء

رأوا تحارة انفضوا إليها، ثم عطف الثاني على الأول، فدخل فيما دخل به، انظر إعراب القرآن

3/ 431، ويريد بهذا أن الضمير لم يثن، لأن العطف جاء بعد أن استكملتم الجملة دلالتها، وهو

تفسير غير قائم على دليل، وذهب الأخفش إلى أن الضمير في الجملة عليها يعود على الآخر،

وأضمر في الأول إيجازاً، وجعل منه قول الشاعر:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف

انظر معاني القرآن للأخفش 330، وهذا المعنى في البيت ذهب إليه سيبويه والمبرد، انظر كتاب

75/1، والمقتضب 3/ 114، والمصدر نفسه 63/2، وذكر الطبرسي أن الضمير في قوله ﴿وإذا﴾

رأوا، يعود على التجارة، لأنه أهم لما كانت تصريه، انظر مجمع البيان 77/28.

ولو أتى بالتذكير، فجعلنا كالفعل الواحد لجاز⁽¹⁾.

واضح من النص أن الغراء يذهب إلى جواز أن يعود ضمير المفرد المذكر على متقدمين، أحدهما مؤنث، كما أجاز أن يعود ضمير المفرد المؤنث على متقدمين، أحدهما مذكر، وهذا يشير إلى أن الغراء لم يجعل الغلبة للمذكر سواء أتقدم المذكر على المؤنث أم تأخر، مستنداً في ذلك على قراءة عبد الله بن مسعود «وإذا رأوا لهواً أو تجارة انفضوا إليها»⁽²⁾.

وقوله «عن الفاعلين» يريد بهما وبما جاء بعدهما من جمع يفيد الكثرة أو غير ذلك من الأفاعيل النصار، إذ جاز أن يعود عليها ضمير المفرد، وقوله هذا لا يعني أنه محصور في ما كان مصدراً، فقد ذكر جوازه في العاقل، كالذي في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُخْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾ [سورة طه: 117]، وفيها ضمير المفرد يعود على مثني أحدهما مؤنث. قال: «ولم يقل: فتشقى؛ لأن آدم هو المخاطب، وفي فعله اكتفاء من فعل المرأة، ومثله قوله في «ق» ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قِيدٌ﴾، [سورة ق: 17] اكتفى بالقعيد من صاحبه، لأن المعنى معروف»⁽³⁾.

ويضم إلى هذا ما أورده في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾ [سورة النساء: 12]، قال «ولم يقل «لهما»، وهذا جائز، إذ جاء حرفان في معنى واحد به أو». أسندت التفسير إلى أيهما شئت، وإن شئت ذكرتهما فيه جميعاً، تقول في الكلام: من كان له أخ أو أخت فليصله، تذهب إلى الأخ، وفليصلها، تذهب إلى الأخت، وإن قلت «فليصلهما» فذلك جائز، وفي قراءةنا «إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما»⁽⁴⁾.

(1) الغراء 1/ 286 - 287، وانظر المصدر نفسه 3/ 157، وانظر ما جاء في هامش 151.

(2) الغراء 1/ 287.

(3) الغراء 2/ 193، وانظر إعراب القرآن للنحاس 2/ 360، وانظر ما جاء في توجيه ذلك مجمع البيان 150/16.

(4) الغراء 1/ 257 - 258، وانظر المصدر نفسه 1/ 305، 1/ 445، وأجاز الأخفش الإخبار عن ذلك بالمفرد سواء أكان مذكراً أم غير ذلك. انظر معاني القرآن للأخفش 232، وجوز النحاس مث هذا على نية حذف العامل في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ﴾ انظر إعراب القرآن 2/ 646، وأجاز أبو البركات ابن الأنباري أن يعود الضمير على واحداً، انظر البيان في غريب إعراب القرآن 1/ 245، وانظر الآية في القرطبي 5/ 78، والقضايا النحوية في تفسير القرطبي ص 16.

وحصره هذا الأسلوب في العطف بأو غير دقيق لأنه أجاز به الواو في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ذَمِّهِمْ أَنَّ اللَّهَ كَانَ مُبْغِضًا لَهُمْ﴾ (سورة القصص: 73) كما أجاز أن يثنى فيقال: «فيهما»⁽¹⁾.

ونشير هنا إلى أن الفراء جعل «أو» بمعنى الواو العاطفة دليلنا في ذلك هو أنه أجاز أن يعود الضمير على المعطوف والمعطوف عليه كما أجاز أن يعود عليهما ضمير المثنى وهذا يعني اشتراكهما في الحكم وهو موضع خلاف بين النحاة⁽²⁾.

4 - عوده على أحد المتقدمين، وجيء بالآخر لتعظيم شأنه:

قد يعود ضمير المفرد على أحد اسمين متقدمين، قد اشتركا في حكم الفعل لفظاً بواو العطف. هذا ما نص عليه الفراء في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ رَاسُ الْوَجْدِ أَن يَرْضَوْهُ﴾ [سورة التوبة: 62]، قال: «وَأَخَذَ يَرْضَوْهُ»، ولم يقل: يرضوهما؛ لأن المعنى والله أعلم بمنزلة قولك: ما شاء الله، وشتت، إنما يقصد بالمشيئة قصد الثاني، وقوله «ما شاء الله» تعظيم لله مقدم قبل الأفعال، كما تقول لعبدك: قد أعتقتك الله، وأعتقتك، وإن شئت أردت «يَرْضَوْهُما»، فاكثفت بواحد، كقوله:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف
ولم يقل: راضون⁽³⁾.

فالفعل الذي يشترك فيه العبد مع الخالق، إنما يذكر فيه على سبيل التعظيم، والضمير يعود على العبد، وهذا التفسير يجزنا إلى القول بأن من العطف ما يؤتى به

(1) انظر الفراء 1/ 147.

(2) مجيء «أو» بمعنى الواو موضع خلاف بين البصريين والكوفيين. والظاهر جوازه لما جاء من شواهد في هذا المعنى. انظر هذه المسألة في «الفراء» 2/ 363، إعراب القرآن للنحاس 2/ 773، الأنصاف في مسائل الخلاف لأبى الأنباري مسألة (67) معنى اللبيب 89، القرطبي 1/ 15، شرح ابن عقيل 2/ 233، القضايا النحوية في تفسير القرطبي 402 - 403.

(3) الفراء 1/ 445، وانظر المصدر نفسه 2/ 257 - 258 ونسب النحاس في هذه الآية إلى سيبويه أنه قدرها الله أحق أن يرضوه ورسونه أحق أن يرضوه، ونسب إلى المبرد تفسيره. الله أحق أن يرضوه ورسونه، على التقديم والتأخير، وليس في الآية حذف، وهو قول الطبرسي. ويظهر مخالفة هذين القولين للفراء. انظر إعراب القرآن 2/ 28، ومجمع البيان 10/ 90، وانظر ما جاء في هذا معنى اللبيب 509.

لغرض التعظيم. والوجه الآخر الذي تضمنه النص فهو حوار أن يعود ضمير الممتد على المثنى.

5 - عوده على أحد المتقدمين دون الآخر:

وهذا الضرب يختلف عما تقدم بأن ليس هناك ما يحمل معنى المصدر أو الجنس. أو التعظيم، وإنما الضمير فيه يعود على أحدهما دون الآخر دون أن تكون هناك قرينة لفظية تشير إلى من يعود عليه الضمير. أورد ذلك الفراء في قوله تعالى: ﴿فَنَقَلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُنَقِلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ﴾ [سورة المائدة: 27]. والكاف في ﴿لَأَقْتُلَنَّكَ﴾ يعود على أحد الاسمين، ولا يصلح أن يعود عليهما جميعاً؛ لأنه من باب التهديد والوعيد الذي صدر من أحدهما للآخر⁽¹⁾.

ولو أمعنا النظر في الآية⁽²⁾ لوجدنا أن ليس فيها ما يوضح العائد عليه لفظاً بحيث يخصص الذي يعود عليه الضمير. والتفت الفراء إلى هذه القضية من خلال تناوله الآية نفسها، وأوضح من عاد عليه الضمير بقوله: «ولم يقل: قال الذي لم يتقبل منه ﴿لَأَقْتُلَنَّكَ﴾؛ لأن المعنى يدل على أن الذي لم يتقبل منه هو القائل لحسده لأخيه. لأقتلنك، ومثله في الكلام أن تقول: إذا اجتمع السفیه والحليم حمداً، تنوي بالحمد الحليم، وإذا رأيت الظالم والمظلوم أعنت، وأنت تنوي: أعنت المظلوم، للمعنى الذي لا يُشكَلُ»⁽³⁾.

فالقرينة التي تضمنتها الآية والمحكي - وهي المعنى - هي التي تخصص من عاد عليه الضمير، لأن الذي تهدده هو الذي لم يتقبل منه كما أن الحمد لا يكون إلا للحليم. والإعانة لا تكون إلا للمظلوم، وليس للظالم. هذا ما عليه النص.

أما إذا كان المعنى مشكلاً غير واضح فيه عود الضمير، فذلك، لا يصح إلا بالقرينة اللفظية، وقد عالج الفراء هذه المسألة في قوله: «ولو قلت: مر بي رجل وامرأة فأعنت، وأنت تريد أحدهما، لم يجر حتى يتبين، لأنهما ليس فيهما علامة تستدل بهما على موضع المعونة إلا أن تريد. فأعنتهما جميعاً»⁽⁴⁾ على نية إضمار ضمير المثنى.

(1) انظر الفراء 305/1.

(2) قوله تعالى: ﴿فَنَقَلَ مِنْ أَحَدِهِمَا﴾.

(3) الفراء 305/1، وانظر هذا المعنى في مجمع البيان 72/6.

(4) انظر الفراء 235/1، والمصدر نفسه 372/1، 425/1، 382/2، وبهذا قد الرجاء. انظر مجمع =

6 - عوده على الجماعة:

ذكر الفراء جواز أن يعود ضمير المفرد على الجماعة، سواء أكان ذلك الجمعه لمذكر عاقل أم غير عاقل، ومن الآخر قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَمَدَّ اللَّهُ سَمَكَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ وَخَنَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهُ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيَكُمْ بِهِ﴾ [سورة الأنعام: 46]، فقد ذكر في أحد وجهين أوردهما في الآية أن الضمير الهاء في ﴿به﴾ يعود على الحواس الثلاث، وعلل جواز ذلك بأن الأفاعيل إذا توحدت جاز أن يكنى عنها بضمير الواحد، وجعل منه قول الشاعر.

مثل الفراء شئت خواصله

فالهاء في الحواصله تعود على الفراء، وهي جمع غير عاقل.

ومما جاء في العاقل في غير القرآن، قول الراجز:

كذلك ابنة الأغنياء خافي بفساد الرجال وأضلال الرجال أقاصيه

يريد: أقاصرههم. فعاد بضمير المفرد على الجمع⁽¹⁾. وقد تقدم من هذا فيما جاء في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [سورة التوبة: 62]⁽²⁾.

7 - عوده على العدد إذا أفاد الكثرة:

ذكر الفراء جواز أن يعود ضمير المفرد على العدد إذا تجاوز العشرة للدلالة على الكثرة. كما أجاز أن يعود على ما هو أقل من العشرة، وأكثر من الثلاثة. وستتضح هذه المسألة أكثر عند عرضنا لما سيأتي في عود ضمير الجماعة على ما هو أقل من العشرة⁽³⁾.

بيان ٦٧/٧. وذهب الأخفش إلى جواز أن يعود على الواحد، أو عليهما جميعاً، انظر معاني القرآن للأخفش ٢٧٥.

(1) انظر الفراء 109/2، والمصدر نفسه 327/2، وانظر ما جاء في الآية إعراب القرآن 600/2.

(2) قدما جواز توحيد الضمير العائد على المصدر، وهذا يشير إلى جواز أن يوحد المصدر إذا كان لأكثر من واحد. وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ﴾ [الملك: 11]، انظر الفراء 171/3، كما أجاز أن يتعدد المصدر، ويراد به الواحد، وجعل منه قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾ [نساء: 17]، ويراد بها المسجداً الحرام، وهو في هذا يشير إلى أن العرب قد ذهب إلى الواحد إلى الجمع، وبالجمع إلى الواحد. انظر 72/3، والمصدر نفسه 426/3، 467/3، وانظر إعراب القرآن للنحاس 472/3.

(3) الفراء 435/1.

8 - عوده على معنى الجمع :

وهذا يختلف عما تقدم بأن اللفظ الذي يعود عليه الضمير المفرد يحمل معنى الجنس أو الجمع. وأجازه إذا أضيف إليه بعض ما يعود عليه الضمير، ذكر ذلك فيما أوردته في قوله تعالى: ﴿يَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ [سورة الزخرف: 13] فالضمير الهاء في ﴿ظهوره﴾ يعود على معنى الجمع في الفلك والأنعام في الآية المتقدمة، وهما يحملان معنى الجمع، والجنس، وهو مثل الجيش والجند والجميع. ومنع الفراء أن يفرد ﴿الظهور﴾ من الآية بسبب أن معناه ولفظه يدلان على الواحد⁽¹⁾، والذي أجاز هذا المعنى في الضمير هو إضافة الظهور الذي يدل على الجمع. ولا يمكن أن يتمثل في الواحد إليه، فأكسبه الدلالة على الجمع.

وهذا لا يعني أن الفراء اشترط لمثل هذا العائد هذه الإضافة، وإنما جاء ذلك في الآية لعدم إمكان أن يكون الظهر في أكثر من واحد، ولو كان اللفظ المضاف ليس مما يختص بما يعود عليه، لجاز إفراذه، وقد نص على ذلك في قوله تعالى: ﴿مَا تَسْقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَفْزِرُونَ﴾ [سورة الحجر: 5]. فالضمير الهاء يعود على الأمة، وهي تحمل معنى الجمع، ولم يشترط أن يكون المضاف جمعا⁽²⁾، وجعل منها قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَا حَاءَ أُمَّةٌ رَسُولًا كَذِبُوا﴾ [سورة المؤمنون: 44]، فالهاء يعود على الأمة، وأضيف إليه ﴿رسول﴾. وهو مفرد و﴿الأمة﴾ في الآيتين تحمل معنى الجمع بدليل أنه أخبر عنها بصيغة الجمع في قوله تعالى: ﴿يَسْتَأْخِرُونَ﴾، و﴿كذبوه﴾⁽³⁾.

وقد تثار قضية أخرى، وهي أنه قال ﴿ظهوره﴾ وهو ذكر الضمير، ولم يؤنثه، والفراء عالج هذه المسألة في آية أخرى في قوله تعالى: ﴿شَفِيعُكُمْ بَنَاتُ فِي بَطُونِهِ﴾ [سورة النحل: 66] قال: «وأما قوله ﴿مما في بطونه﴾، ولم يقل: بطونها، فإنه قيل - والله أعلم - إن النعم، والأنعام شيء واحد، وهما جمعان، فرجع التذكير إلى معنى النعم، إذ كان يؤدي عن الأنعام، أنشدني بعضهم:

إِذَا رَأَيْتَ أَنْجُمًا مِنَ الْأَسَدِ جَبْهَتُهُ أَوْ الْخِرَاءُ وَالْكَنْدُ
بَنَاتٌ سَهِيلٌ فِي الْفَضِيحِ فَفَسَدُ وَطَبَابُ الْبَانِ الْقُفَّاحِ وَيَرْدُ

(1) انظر الفراء 28/3.

(2) انظر الفراء 84/2.

(3) انظر الفراء 84/2.

فارجع إلى التبيين، لأن التبيين والألبان يكونان في معنى واحد، وقال الكسائي ﴿نَسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بَطُونِهِ﴾ بطون ما ذكرناه، وهو صواب⁽¹⁾.

والفراء فسر جواز تذكير الضمير مراعاة للمعنى، وفسره الكسائي بأنه يعود على الذكر.

ويظهر مما جاء به الفراء أنه قد فهم من قول الكسائي بأن الضمير يعود على الجميع، لأنه أورد شواهد قد تقدم ذكرها، وفيها يعود ضمير المفرد على الجمع، منها قول الشاعر:

مثل الفراء نفقت حواصله⁽²⁾

9 - عوده على اسمين، أحدهما يحمل معنى الجمع:

ذكر الفراء جواز ذلك في كلامه عن قوله تعالى: ﴿وَجَلَبَتِ الْأَرْضُ وَجَلَبَتِ الْجِبَالُ فَذُكِّتُ﴾ [سورة الحاقة: 14]، قال: «ولو قيل في ذلك، وحملت الأرض والجبال فذُكِّت، لكان صواباً، لأن الجبال والأرض كالشيء الواحد»⁽³⁾.

والذي حمل الفراء على هذا القول هو أن الجبال جزء من الأرض، فممكن ذلك أن يعود عليهما ضمير المفرد، وهذا يعني عدم جوازه إن كان أحدهما ليس جزءاً من الآخر. أما لو كان من جنس واحد فقد تقدم جوازه في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكُونُونَ الذَّهَبَ﴾ [سورة براءة: 34].

10 - جواز أن يعدل بالضمير العائد من المخاطب إلى المتكلم:

ذكر الفراء جواز أن يعدل من الخطاب إلى المتكلم، وجعل منه قوله تعالى ﴿قُلْ مَنْ كَانَتْ عَدُوًّا لِحَبِيبِي فَإِنَّهُ رَئِيٌّ عَلَى قَلْبِكَ﴾ [سورة البقرة: 97]، فالكاف يعود على النبي محمد ﷺ، وأجاز أن يقال في الموضع نفسه ﴿عَلَى قَلْبِهِ﴾ على أنه يعود على النبي.

(1) الفراء 108/2 - 109، وانظر الكتاب 230/3، إعراب القرآن 216/2، مشكل إعراب القرآن حكى عن أبي طالب 16/2، البيان في غريب إعراب القرآن 400/2، الترمذي 124/10.

(2) الفراء 109/2.

(3) الفراء 181/3، وذكر السجاسي أنهما جمعان، وليس كما ذهب إليه الفراء، كما أحاراه يعود عليه ضمير المفرد والجمع، فيقال: «دككن»، أو «دكت»، انظر إعراب القرآن 498/3.

11 - جواز أن يعود الضمير المخاطب على الغائب:

ذكر الفراء جواز ذلك في قراءة عبد الله بن مسعود لقوله تعالى: ﴿وَهَذَا لَشَرٌّ كُنَّا﴾ [سورة الأنعام: 136]، إذ قرأها ﴿وَهَذَا لَشَرٌّ كُنَّا﴾، قال الفراء فيها: (وهو كما تقول في الكلام: قال عبد الله: إن له مالاً، وإن لي مالاً، وهو يريد نفسه، وقد قال الشاعر:

رَجُلَانِ مِنْ ضَبَّةٍ أَخْبَرَانَا إِذَا رَأَيْنَا رَجُلًا عُرَيْنَا
ولو قال: «أخبرنا أنهما رأيا كان صواباً»⁽²⁾.

وهذا الضرب من الكلام يعرف في باب الحكاية. كذا في قوله تعالى ﴿قَدْ أَفَى عَبْدُ اللَّهِ﴾ [سورة مريم: 30].

وهناك مسألة أخرى ترتبط في هذه، أوردها الفراء، غير أنها تختلف عما قبلها بأن الخطاب قد يراد به المخاطب نفسه، أو يُنزل الخطاب منزلة الغائب. ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿لَا تَلْمِزُوا النَّاسَ﴾ [سورة التوبة: 20]، فقد قرئت ﴿لَا تَلْمِزُوا النَّاسَ﴾، وهي قراءة ابن كثير وغيره⁽³⁾.

والفراء عالج هذه لقراءة في قوله: «وَالْقُرْآنَ يَأْتِي عَلَى أَنْ يَخاطبَ الْمَنْزِلَ عَلَيْهِمْ أحياناً، وحيناً يجعلون كالغيب، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْغُلَىٰ وَجَّيْنَهُمْ يَمِيزُ طَيْبَةً﴾ [سورة يونس: 22]⁽⁴⁾.

فالضمير في ﴿يَمِيزُ﴾ يعود على كنتم، فرجع من الخطاب إلى الغيبة، ومما يرجع فيه من الغيبة إلى الخطاب قوله تعالى: ﴿وَأَنفَضْتُمْ رُتُبَهُمْ شَرًّا مَهْمُومًا﴾ [سورة الإنسان: 21 - 22]

(1) انظر الفراء 1/ 63، أما الضمير في قوله فإنه يعود عند الفراء على القرآن، ومن المعاني من ذهب إلى أنه يعود على حريق عليه السلام. انظر ابن في غريب إعراب القرآن 1/ 111، والقرطبي 2/ 36.

(2) الفراء 1/ 356.

(3) انظر القراءة في السبعة في القراءات 621.

(4) الفراء 3/ 211 - 212، وانظر شرح القصائد السبع لأبي بكر بن الأنباري 300.

12 - عوده على ما لم يكن له الذكر :

ستتف في هذا الضرب من العائد على أن الضمير يعود على ما لم يكن له ذكر في اللفظ، ويفسر العائد عليه من المعنى الذي تضمنه النص سواء أكان ذلك من فعل، أم غيره.

والفراء نص على تواجد مثل هذا النمط في القرآن الكريم، وجعل مه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ أَفْئِدَةً كَأَفْئِدَةِ الَّذِينَ يُكْفِرُونَ﴾ [سورة العاديات: 4]. قال: يريد بالوادي، ولم يذكره قبل ذلك، وهو جائز؛ لأن الغبار لا يثار إلا من موضع، وإن لم يذكر، وإذا عرف اسم الشيء كُنِيَ عنه، وإن لم يجر له ذكر. قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [سورة القدر: 1] يعني القرآن، وهو مستأنف سورة، وما استأنفه في سورة إلا كذكره في آية قد جرى ذكره فيما قبلها كقوله: ﴿حَمْدٌ لِلَّهِ﴾ [سورة الدخان: 1 - 3] وقال الله تبارك وتعالى: ﴿فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [سورة ص: 32] يريد الشمس، ولم يجر لها ذكره⁽¹⁾.

فالذي يتأمل النص يجد أن الفراء أجاز ذلك في أمرين، أحدهما أن العائد عليه الضمير قد ذكر في موضع آخر، كما هو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [سورة القدر: 1]، إذ أجاز للماء في ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾ أن يعود على «الكتاب» في قوله تعالى: ﴿حَمْدٌ لِلَّهِ﴾ [سورة الدخان: 1 - 2]، علماً بأن سورة القدر قد استأنفت بـ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾. والآخر الذي أجاز فيه ذلك هو ما يحمله المعنى من قرينة تمكن الضمير من أن يعود على ما لم يكن له ذكر، كما هو في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ أَفْئِدَةً كَأَفْئِدَةِ الَّذِينَ يُكْفِرُونَ﴾ [سورة العاديات: 4]، فذلك لا يحدث إلا في الوادي، لأن ما تحدته الخيل من آثار للغبار لا يحصل إلا في مثل ذلك الأماكن. وهناك شواهد قرآنية أخرى تضمنت هذا الأسلوب من عود الضمير، وقد تعرض لها الفراء في مواضعها⁽²⁾.

ولم ينحصر جواز عود الضمير على ما لم يكن له ذكر فيما تقدم، فهناك موارد شئت أجاز فيه هذا الضرب من العائد، وقد أشار إليه الفراء في موارد قرآنية، وأوضح بأن العائد عليه الضمير يعرف من معنى الفعل الذي تضمنته الآية، كالذي في قوله تعالى: ﴿أَعْمَلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [سورة المائدة: 8]، قل فيها: «لو لم تكن ﴿هُوَ﴾ في الكلام، كنت

(1) الفراء 285/3، ونظر شوح القصائد المصحح 22، والمصدر نفسه 182، وأبيات في غريب يعرب القرآن 315/2، وأبيات في إعراب القرآن للعسكري 1100/2، والقرطبي 195/15.

(2) انظر الفراء 239/2، والمصدر نفسه 89/3، 113/3.

﴿أَقْرَبُ﴾ نصباً، يكنى عن الفعل في هذا الموضع بـ ﴿هُوَ﴾، ويد ﴿ذَلِكَ﴾، تصلحان جميعاً. قال في موضع آخر ﴿وَإِذَا تَجِيتُمْ أَرْسُلًا فَبَيِّنُوا بَيْنَ يَدَيْ جُحُومِكُمْ صَدَقَ ذَلِكَ حَيْرٌ لَكُمْ وَأَضَلُّهُ﴾ [سورة المجادلة: 12]، وفي الصف ﴿ذَلِكَ حَيْرٌ لَكُمْ﴾ [سورة الصف: 11]، فهو لم تكن ﴿هُوَ﴾، ولا ﴿ذَلِكَ﴾ في الكلام، كانت نصباً، كقوله ﴿لَتَهْتُوا حَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [سورة النساء: 171]⁽¹⁾.

فالغراء أعرب ﴿هُوَ﴾ مبتدأ، وما بعده خبره، وهذا الضمير يعود على المعنى الذي يتضمنه الفعل، تقديره: العدل هو أقرب للتقوى.

وقول الغراء: إنه يعود على الفعل؛ لا يعني بذلك أنه يعود على الفعل نفسه، كما يظن، وإنما يعود على المصدر الذي يفهم من معنى الفعل. ويتضح تفسيره لهذا المعنى أكثر من خلال ما أورده في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ﴾ [سورة المائدة: 45]، فمثل لعود الضمير في ﴿بِهِ﴾ على معنى المصدر في ﴿تصدق﴾ بقول من قال: قدمت القافلة ففرحت به، أي: فرحت بقدمها⁽²⁾. فالضمير في ﴿بِهِ﴾ يعود على المصدر الذي يستقى من معنى الفعل.

وفي هذا الصرب من الضمير العائد حاز تذكيره أو تأنيته بحسب المقدر وقد أشار إليه الغراء في قوله تعالى ﴿وَمَا يُلْقِيهَا إِلَّا إِلَهٌ صَبُورٌ﴾ [سورة فصلت: 35]، قال: يريد وما ينقى دفع السيئة بالحسنة إلا من هو صبور، أو ذو حظ عظيم، فأنشأ التأنيت الكلمة. ولو أراد الكلام، فذكره، كان صواباً⁽³⁾. فواضح من النص أن لفظة الكلمة التي عاد عليها الضمير لم ترد فيما تقدم من آيات، وإنما أراد بالكلمة هي دفع السيئة بالحسنة، كما أجاز تذكيره مراعاة للكلام، وهو لا يختلف في مذكوره عن الأول.

وهذا نكتة في هذه القضية، وهي أنه لا يشترط في الضمير أن يكون بارزاً، وإنما حاز الاستتار فيه، وقد أشار الغراء إلى هذا في قوله تعالى: ﴿وَلْيَبْهَتُوا أَزْوَاجَهُمْ﴾ [سورة محمد: 17]، فالضمير المستتر الذي هو فاعل ﴿زادهم﴾ يعود على المعنى الذي تضمنه ﴿ابهتوا﴾⁽⁴⁾، أي: على المصدر المفهوم من معنى الفعل. والتقدير: زادهم الاهتاء هدى.

(1) الغراء 1/ 303.

(2) انظر الغراء 3/ 18، وانظر المصدر نفسه 2/ 311، وانظر أيضاً إعراب القرآن 3/ 41، ومجمع البيان 23/ 24.

(3) الغراء 1/ 312، وانظر المصدر نفسه 1/ 404، 1/ 416، ومجمع البيان 6/ 106.

(4) الغراء 3/ 61.

مبحث ضمير المثنى:

إن ضمير المثنى يعود على ما ثني من الأسماء، ولا يمنع بأن يعود على غير ذلك.. وهذا الضمير يختلف عن ضمير المفرد بأنه لا يكون مستتراً في أي حال من الأحوال كما أنه لا يعود على ما لم يكن له ذكر. فثلك خاصية امتاز بها ضمير المفرد. والقضايا التي سنقف عليها والتي وردت في ما عاد عليه هذا الضمير بعضها تتعلق بتراكيب الجمل غير أننا سنتناولها من خلال ما عاد عليه، وستتضح تلك الموارد من هذا العائد ونمطه.

1 - عوده على المثنى لفظاً ومعنى:

وهذا الأصل فيما يعود عليه، وقد جعل منه الفراء أحد قولين ذكرهما في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ يَخْتَفِتُمْ أَلاَّ يَكُنِي حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ [سورة البقرة: 229]. فالضمير في ﴿عليهما﴾ يعود على الزوجين⁽¹⁾.

وهناك نكتة يجدر الإشارة إليها، وهي إذا ما أضيفت الجوارح إلى ضمير المثنى، أو ضمير الجماعة يختار جمعها، على التثنية، وأجاز الفراء ذلك في غير الجوارح من الإنسان، وجعل من الأول قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [سورة المائدة: 38]. قال: «ولما قال: ﴿أَيْدِيَهُمَا﴾، لأن كل شيء موحد من خلق الإنسان إذا ذكر مضاداً إلى اثنين فصاعداً جمع، فقليل. قد هشت رؤوسهما، وملاّت ظهورهما، وبطوريهما صرباً. ومثله ﴿إِنْ تَوَلَّوْا إِلَى اللَّهِ فَذَلِكَ قُتُوبُكُمْ﴾ [سورة التحريم: 4]. ولما أخير الجمع على التثنية: لأن أكثر ما تكون عليه الجوارح اثنين في الإنسان الميدين والرجلين والعينين. فلما جرى أكثره على هذا ذهب بالواحد منه إذا أضيف إلى اثنين مذهب الاثنين⁽²⁾.

وأجاز الفراء تثنيته، وجعل منه قول أبي ذؤيب الهذلي:

فتخالسا لجسبهما بنو فاد كسوافد العبط النبي لا تدفع
أما إضافة غير الجوارح قد نص على أنه محال لبعض النحويين، وجعل منه ما

(1) انظر الفراء 1/147، وانظر إعراب القرآن 1/266.

(2) الفراء 1/306 - 307، وانظر مجمع اليا 6/84 - 85، ولسب النحاس إلى الحليل قوله: «فأما أن يدعوا من ما في الإنسان من واحد، وما فيه إثنان، فقال: أشعت بطويها. انظر إعراب القرآن 1/496.

يقال للرجلين خليتما نساء كما، ويريد امرأتين وخرقتما قمصيكما⁽¹⁾.

ونلمس مما تقدم من شواهد قرآنية وشعرية وغيرهما مما ذكره أن هذا الضرب من الإضافة لا يتم إلا إذا كان المضاف إليه ضميراً، وهذا هو الذي دعانا إلى أن نتوسع في هذا الضرب من الإضافة إلى ضمير المثنى

2 - عوده على اسمين أحدهما يحمل معنى الجمع:

ذكر فيما تقدم في ضمير المفرد جواز عوده على مثل هذا العائد، وهنا نذكر القول الآخر في مثل هذا الضرب، وهو جواز أن يعود ضمير المثنى عليه، وقد أورده الفراء فيما ذكره في قوله تعالى: ﴿وَجَبَلْ أَرْضُ الْجِبَالِ تَهْتَاجُ﴾ [سورة الحاقة: 14]. قال: ولم يقل: فذلكن، لأنه جعل الجبال كالأحد، وكما قال: ﴿أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتْ رَتْقًا﴾ [سورة الأنبياء: 30] ولم يقل: كن رتقاً⁽²⁾.

واضح أن الفراء أنزل الجبال منزلة المفرد. ومفرده مذكر، فكان أولى أن يعود ضمير المذكر، لغلبة المذكر على المؤنث، وإن كانت هذه الغلبة غير ملزمة عنده.

ولنا أن نقول فيما أورده الفراء هو أن ﴿الجبال﴾ لم تنزل منزلة المفرد، كما ذهب إليه. وإنما هي على معنى الجمع، ومثل هذا جاز أن يعود عليه ضمير المفرد المؤنث؛ لأنه لما لا يعقل، ولما عطفنت ﴿الجبال﴾ على الأرض ثني الضمير العائد عليهما. وكذا نقول في غيره من الشواهد

3 - عوده على المفرد أو الجمع:

أجاز الفراء أن يعود ضمير المثنى على المفرد أو غيره في أسلوب عرفته اللغة العربية، وتضمنته القرآن في أكثر من موضع. ولم يكن هذا الضرب من عود الضمير عن لشعر ببعيد، كما أن الفراء لم ييخل في التوسع به.

فمن خلال ما أورده نستطيع أن نحصر جواز ذلك في أسلوبين، أحدهما أنه أكثر ما يكون في الأمر أو المصاحبة. ويتضح هذا الضرب فيما جاء به في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ فِي هَذِهِ كُلٌّ مِّمَّا عِبِدُوا﴾ [سورة ق: 24]. قال: العرب تأمر الواحد والقوم بما يؤمر به

(1) الفراء 1/307.

(2) الفراء 3/181، وانظر إعراب القرآن للحاس 3/498، ومجمع البيان 29/43.

الاثنان، فيقولون للرجل: قوما عنا، وسمعت بعضهم: ويحك! إرحلها، وإرحلها، وأنشد في بعضهم:

فَقُلْتُ لصاحبي لا تحبسانا بئسَ أطولهُ، واحترِ شبحا
... قال وأنشدني أبو ثوان:

وإن تجيراني يا أبا علقان التاجر وإن تدعاني أحم عزماً فسلعاً
ويرى أن ذلك منهم أن الرجل أدنى أخوانه في يده وغنمه ثلث، وكذلك الرفقة
أدنى ما يكونون ثلاثة، فجري كلام الواحد على صاحبيه⁽¹⁾.

يتضح من النص أن الذي مكن خطاب الواحد، أو الجماعة بالاثنتين الرفقة في
السفر، إذ إنها لا تكون أقل من ثلاثة، وأنه أدنى ما يكون للمرة من أعوان في رعاية
الإبل الثمان، ولذلك اعتاد العرب أن ينادوا، أو يخاطبوا الواحد بالاثنتين.

وذكر الفراء أيضاً أن أكثر خطاب الشعراء بالثنى، سواء أكان بصيغة الأمر أم
بأسلوب آخر. وجعل من الأول قول امرئ القيس:

خليلي فمر بي على أم خندب نقضي لبات الفؤاد المعذب
فقد أراد بـ«خليلي فمر» الواحد، واستدل عليه بما بعده، وهو:

لَمْ تَرَ أَنِّي كُلَّمَا جِئْتُ طَارِقاً وَجَدْتُ بِهَا طَيْباً، وَإِنْ لَمْ تَطْلُبْ
فقوله: «لَمْ تَرَ أَنِّي» أنهم بأن النداء كان للواحد. وجعل منه أيضاً قول الشاعر:

خليلي قوما في عطلة فانظروا ثلوا ثرى من نحو بائنين أو برفا
والدليل على أن المندى مفرد قوله «ترى» وفي رواية أخرى بالنون⁽²⁾.

أما الأسلوب الآخر فهو عودة على أحد الاسمين المتقدمين دون الآخر، ولم يكن
على نحو الأمر أو المصاحبة. وإنما وسمه بأنه من سمة العربية دون أن يصغه أو يعرفه

(1) الفراء 78/3.

(2) الفراء 78/3 - 79، وسبب المحاسن في هذا إلى التحليل والأخفش أن لألف الواحد، وهو من
فصيح العرب، وسبب إلى أحادي والمفرد بأن أصل الفعل «لَرَى» والشيء حي. به التوسيل. وهذا
نبي المعلن. وهناك نفس. ات أخرى. لفظ فيها إعرابه أنشأ 220/3. والنداء في البيت إعراف
القرآن 2/236. ومجمع البيان 26/109 - 110. والنداء في إعراف القرآن معتمري 1476/2،
القرطبي 16/17.

شيء. وجعل من هذا القول الذي أوردته في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ جِئْتُمْ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ حُدُودَ﴾ [سورة البقرة: 229]، فذكر أن المراد بالزوج في الآية الرجل دون المرأة، والحدّج على الزوج، وعلى هذا فالضمير ﴿عليهما﴾ يعود على الزوج⁽¹⁾.

وجعل من ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿يَا حُوثَمَا﴾ [سورة الكهف: 61]، والآية في كلام الله موسى عليه السلام، وصاحبه، إذ نسي الأخير الحوت، واستدل الغراء على ذلك بما بعد من قوله تعالى: ﴿فَبَيِّنْتُ أَخُوْتُ﴾ [سورة الكهف: 63] فالضمير في ﴿نَسِيَا﴾ يعود على صاحب موسى عليه السلام، كما هو في قوله تعالى: ﴿يَتَخَوَّضُ فِيهَا﴾ [سورة الرحمن: 22]، فالضمير في ﴿منهما﴾ يعود على ما يخرج منه الملح لا العذب⁽²⁾.

4 - عوده على اسمين مفردين يحملان معنى الجنس:

ذكر الغراء جواز أن يعود ضمير المثنى على اسمين مفردين يحملان معنى الجنس، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [سورة المائدة: 38]، فكل من لفظة ﴿السارق﴾، و ﴿السارقة﴾ يحملان معنى الجنس، وجاز للضمير في ﴿أَيْدِيَهُمَا﴾ أن يعود عليهما. كما أنه أجاز في هذين الاسمين أن يدلّا على الواحد والجمع⁽³⁾. وهذا ما يشير إلى جواز عود ضمير المثنى عليهما.

مبحث ضمير الجماعة:

لا يختلف هذا الضمير في القضايا التي وردت فيه عما تقدم في ضمير المفرد وضمير المثنى. غير أنه يلتقي مع ضمير المثنى في أنه لا يكون مستتراً ولا يعود على

(1) الفراء 1/ 147، وانظر المصدر نفسه 1/ 333، وذكر الطبرسي في تفسير عليهما أنه لو ورد ضمير لأوجه أن المرأة عاصية، وذكر قولاً آخر، هو أن المرأة مفروقة بالزوج، مثنى الضمير، وإن حقيقته أنه يعود على الزوج وحده. انظر مجمع البيان 2/ 234، وذكر الحاسن فليس في الآية بتفاد. وقول الفراء انظر إعراب القرآن 1/ 266.

(2) الفراء 2/ 180، وانظر المصدر نفسه 2/ 154، 3/ 115، وانظر مجمع البيان 2/ 234، وحذف الحاسن الفراء في قوله تعالى ﴿يُخْرِجُ مِنْهُمَا﴾، وذكر فيها أوجه كلها تجمع على أن الضمير يعود على نداء والملح. والخلاف هنا في تفسير الآية، وليس في الضمير العائد، لأنه متى أن أحد، كما قدمناه وقال بهذا المعنى الذي ذهب إليه الحاسن ابن كثير، انظر إعراب القرآن 3/ 105، والمصدر نفسه 1/ 266، وتفسير ابن كثير 6/ 489.

(3) انظر الفراء 3/ 167، وانظر مجمع البيان 6/ 90.

ليس له ذكر. ومتاح به أيضاً أن عوده على ما لم يوضع له - وهو الجمع - كثير.

ويسر ذلك حملاً على المعنى وهذا ما استغف عليه من خلال ما ورد من شواهد قرآنية.

1 - عودة الضمير المذكور منه على المؤنث مراعاة للمعنى

أورد القراء هذه المسألة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْتِيَنَّكُمْ أَمْثَلُهَا أُخْرِجَتْ لَكُمْ يَصَلُّوا﴾ [سورة النساء: 102]. قال فيها: «ولم يقل: آخرون، ثم قال: «لم يصلوا» ولم يقل: «فصل» ولم يقل: «فصل» كما قيل في أخرى، لجاز ذلك»⁽¹⁾.

فكلامه الثناء يشير إلى جواز أن يعود الواو، وهو ضمير الجماعة على (الطائفة) لأنها بمعنى الجمع، كما يظهر أيضاً أنه أجاز إفراجه، مراعاة للفظ.

2 - عوده على المفرد لتعظيم شأنه:

حاز التفسير الجسعة أن يعود على المفرد لتعظيم شأنه، وقد نص على هذا العلماء في أحد أوجه أوردها في تفسير ما عاد عليه التفسير أهم في قوله تعالى: ﴿عَنْ حَوْثٍ مِّنْ وَثْقَوْنَ وَمَلَأْنِيهِمْ﴾ [سورة يونس: 83]، قال: ... كما يذهب بالواحد إلى الجمع؛ ألا ترى أنك تخاطب الرجل، فتقول: ما أحسنتم، ولا أجملتم، وأنت تريد بعينه، ويقول الرجل للفيا يفتي بها: نحن نقول كذا وكذا، وهو يريد نفسه⁽²⁾.

نخلص من النص إلى أن ضمير الجماعة جاز أن يعود على المفرد، ولذا أحذر للضمير «هم» في «منهم» أن يعود على فرعون، إذ نقده ذكره. ولنفاء وجه آخر في تفسير عود الضمير «هم» على فرعون، في أنه يختلف في غرضه عن هذا الذي أورده، مستفاد عليه تحت «عودة على الاسم المفرد بتفسير».

3- عوده على المشي مراعاة للمعنى أو للفظ معاً:

[9]، ان يعود سمير الجماعة الواو على ألف الاثنين، وأجاز في غير القرآن تفتيته، قال

(١) ٢٠١٦، ٢٥٦، والمجلد المصغر، رقم ٢، ٢٠١٦، ٤٢٣، وقال به قاضي ٢٠١٦، ٢١٦.

(2) الفراء 391/2، وانظر في هذا المعنى النحاس 82/2، والقرطبي 9/13.

«ولم يقل: افتتننا» في الكلام كان صواباً، وكذلك قوله «هذا خصم يختصم في بيته» [سورة الحج: 19]، ولم يقل: اختصم⁽¹⁾.

ويجوز من الآية الكريمة: «وإن طائفتان افتتنوا» أن التفسير قد عاد على مني يتضمن معنى الجمع، فإن الطائفة تمثل جماعة من الناس، غير أن قوله تعالى: «هذا خصم يختصم في بيته» [سورة الحج: 19]، يختلف عن الأولى بأن الواو عاد على المنى الذي يتضمن معنى الجمع، وعلى هذا فإنه جاز لتفسير الجماعة أن يعود على المنى لفظاً ومعنى⁽²⁾.

4. عوده على اسمين لا يشتركان في الحكم مراعاة للمعنى:

وهذا لا يختلف عن الأول سوى أن ما عاد عليه التفسير اسمان لم يشتركا في الحكم، وهما مذكران نكرتان، يفيد أن معنى العموم، جاء ذلك في قوله تعالى: «لَمَن كَانَ مِثْمًا كَمَن كَانَ فَائِثًا لَا يَسْتَوُونَ» [سورة السجدة: 18]، قال: «ولم يقل يستويان»؛ لأنها عام، وإذا كان الاثنان غير مضمود لهما، ذهب مذهب الجمع، تقول في الكلام: ما جعل الله المسلم كالكافر، فلا تُسَوِّينَ بينهم، وبينهما، وكل صواب⁽³⁾ وستنف على جواز عوده على أحد المتقدمين دون أن يشتركا في الحكم، ويتضح تعليقه لجواز هذا النمط من العائد بما أورده في قوله تعالى: «فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ» [سورة الأعراف: 30]، قال «وفي قراءة أبي» «عليه الضلالة» فإذا ذكرت اسماً مذكراً لجمع، جاز جمع فعله، وتوحيده، كقوله تعالى: «وَلَا تَحْبِطْ حَبْرُونًا» [سورة الشعراء: 56]، وقوله: «أَمْ يَقُولُونَ كُلُّ شَيْءٍ مُّثْبَرٌ» [سورة القمر: 44]، وكذلك إذا كان الاسم مؤنثاً، وهو الجمع، جعلت فعله كفعل النواحدة الأنثى، مثل الطائفة، والفضيلة، والرفقة، وإن شئت جمعته، فذكرته على المعنى، كل ذلك قد أتى في القرآن⁽⁴⁾.

(1) انظر جزء 1/ 285، وانظر ما جاء في الآية معاني القرآن للأخفش 347، ومشكل إعراب القرآن 1/ 390، والبيان في إعراب القرآن 2/ 683، القرطبي 8/ 369 - 370.

(2) الفراء 1/ 285، وانظر المصدر نفسه 1/ 338، ونظر شبلي في إعراب القرآن 2/ 1170، ونظر في عاب المحاسن على ما ذهب إليه في الآية بعدم معرفته أساس المردول - انظر إعراب القرآن 2/ 395.

(3) الفراء 2/ 332، وانظر المصدر نفسه 1/ 258.

(4) الفراء 1/ 285، وسبق لحاشي هذا القول إلى الكسائي أيضاً انظر إعراب القرآن 1/ 613، والمفسر نفسه 3/ 297، ومجمع البيان 78/ 27.

وإنما جاز ذلك في الضمير العائد كما هو واضح من كلام الفراء لجواز أن يروح الإخبار عنهم بالمفرد أو الجمع، مذكراً كان أم مؤنثاً.

ويروحي كلام الفراء أنه لا يجوز ما تقدم في ضمير الجماعة أن يعود على مفرد، مذكراً كان أم مؤنثاً، ودالاً على المنى. وهذا ليس كذلك، إذ نص عليه في قوله تعالى ﴿وَهَلْ أَنتَ نَذِيرٌ﴾ [سورة القصص: 31]، فالضمير الواو يعود على «الخصم» وهو مصدر يزدى عن الواحد، ولأثنين والجمع، وهذا أدنى عن الاثنين واستدل عليه بقوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ لَا تُحِقُّ حَقّاً تَقِي﴾ [سورة ص: 22].

وأحب أن أشير هنا إلى بكتة فيما أورده الفراء هو ما تقدم من آيات قد اختلف فيها ما عاد عليه الضمير ففي الآية الأولى والثانية كان الاسم مما لا يدل على معنى الفعل. وفي الآية الأخيرة مما يدل على معنى الفعل، فجاز فيه أن يدل على الواحد فكثر، والذي جمعهم هو أن ما تقدم يدل على الجمع.

5 - عوده على أحد المتقدمين دون الآخر:

وهما لفظان يدلان على الجنس، أورد الفراء جوازه في قوله تعالى: ﴿يَتَقَفَّرُ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ﴾ [سورة الأنعام: 130]، فالقارئ الآية ينصرف إلى أن الضمير في ﴿مِنْكُمْ﴾ يعود على الجن والإنس، علماً بأن الرسل لم تكن إلا من الإنس. وفي ذلك قال الفراء «فيقول القائل: إنما الرسل من الإنس خاصة، فكيف قال للجن والإنس ﴿مِنْكُمْ﴾». قيل هذا كقولهم ﴿مَرَجَ تَحْتِ بْنِ بَنِي﴾ [سورة الرحمن: 19]، ثم قال ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمُ الذُّلُومُ وَالْظُلُمُ﴾ [سورة الرحمن: 22]، وإنما يخرج الذلوم والظلم من الملج دون العذب، فكأنك قلت يخرج من بعضهما ومن أحدهما⁽¹⁾.

ومن يلاحظ النظر فيما ورد في النص يجد أن الفراء ذكر جواز ذلك على أنه يسميهم، وقد تقدم جواز ذلك في ضمير المفرد، وقد عده الفراء من سعة العربية، والفرق

(1) النظر الفراء 1/341، ونظر العرب لغات 2/200، ودعيت الطبرسي إلى أن الضمير يعود على المدعى والمدعى عليه، ومن تابعهما، انظر مجمع البيان 105/23.

(2) النظر الفراء 1/354، ونظر المحضر لعمدة 4/477، وهذا يحسن إلى أن ما ذكره يعود عليهما جميعاً لما فيه من معنى التكسيف والمحضة نظر العرب لغات 1/200، ومن لا يفرق بين في بعض الروايات ورد ذكر رسل من الجن: وهو قول مرفوض، انظر تفسيره 4/102 - 103.

بينهما أن ما تقدم جاز أن يحتمل عود الضمير على الاثنين، كما جاز أن يعود على أحدهما، وفي هذا المورد لا يعود إلا على ما يخرج منه اللزوم والمرجان
6 - عوده على الاسم المفرد بتفسير:

لقد تقدم جواز أن يعود ضمير الجماعة على الاسم المفرد لتعظيم شأنه وما لناؤه في هذا المورد هو أن الضمير يعود على اسم مفرد لا يحتمل معنى الجنس، ولا ياد به تعظيم شأنه، وإنما جاز ذلك فيه، لأنه إذا ما ورد ذكره فلا يحتمل أن يكون ورده أو ذكره منفرداً وإن كان يفهم من النص ذلك، وإنما هناك من يحيط به عند قدومه

وهذا الضرب من الضمير العائد يتضح فيما أورده الفراء من أقوال في تفسير الضمير العائد في قوله تعالى: ﴿فَمَا مَنَّ يَهُوسُفُ إِلَّا دُرِّيَّةً مِنْ قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمِنْهُمْ﴾ [سورة يونس: 83]، فالضمير «هم» في «منهم» عند الفراء يعود على فرعون. وقيل جواز ذلك بقوله: «وإنما قل: ﴿وملئهم﴾». وفرعون واحد، لأن الحديث إذا ذكر بحرف أو بسيف أو قدوم، من سفر، ذهب الهم إليه وإلى من معه: ألا ترى أنك تقول: قدم الخبيثة، فكثير الناس، تريد بمن معه، وقدم فعلت الأسعاز، لأنك تنوي بقدومه قدوم من معه⁽¹⁾.

يريد أن يقول الفراء إن في الآية إيجازاً، وذلك أن ذكر فرعون وحده لا يعني أنه لم يكن مصحوباً بأمته، بل هم معه، شأنه شأن الملك إذا ما قيل: قدم الملك، يعني أنه قدم هو وحاشيته. والذي مكن هذا المعنى في الآية هو القرينة، وهي الخوف منه يكون من فرعون وجنده.

وهناك توجيه آخر ذكره الفراء في الآية، وهو أن ثبت مصدق محذوفاً في الآية تقديره: أن فرعون، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لِي الْقُرْبَى﴾ [سورة يوسف: 82]، أي: أهل القرينة⁽²⁾. وجعل من القول الأول قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا أَنْبِيَا طَلِّفُوا لِمَا ضَلَّتْ رِجَالُكُمْ يَلْمِزُوا آلَ مَدْيَنَ وَاسْتَغْفِرُوا لَهُمْ﴾ [سورة الطلاق: 1]، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ شَرُّهُ مَقْتَدِرًا يُفْرِقُ بَيْنَهُمْ وَآلِهِمَا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [سورة هود: 13-14] فلا مَرَّ⁽³⁾ «مَرَّ» فلواحد ثم أعاد عليه ضمير الجماعة في «الكم»⁽⁴⁾.

(1) الفراء 1/ 476-477، وانظر المصدر نفسه 5/2، وما جاء في هامش 46.
(2) انظر الفراء 1/ 477.
(3) انظر الفراء 1/ 477، والمصدر نفسه 5/2.

7- عوده على اسمين لنظاً ومعنى:

جاء تفسير الجماعة أن يعود على اسمين لفظاً ومعنى من دون أن يحملوا معنى الجنس، وقد أجاز الفراء ذلك في قوله تعالى ﴿وَكُنَّا جُنُودًا مَّشْكُومًا﴾ [سورة الأنبياء 178]، فآية نزلت في حكم داود وسليمان عليهما السلام، والتفسير هو في [الحكمهم] يعود عليهما جميعاً⁽¹⁾. ولا ريب أن ذلك يفسر جوارحه لتعظيم شأنهما.

وجعل منه القراء أيضاً قوله تعالى: ﴿وَعَرَّضْنَاهُمْ فِكْرًا هُمُ الْغَافِلِينَ﴾ [سورة الصافات: 116]، والآية في إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام قال: فيها الفجور بعد التاجع، ثم ذكرهما بعد ذلك اثنين، وهذا من سعة العربية... (١٢١) شأنه شأن عوده على المنزلة. وقد تقدم ذكره.

8 - عوده، علی جمع غیر عاقل:

لقد نثار الفراء إلى جواز أن يعود ضمير الجماعة على جمع غير عاقل، جاء ذلك من خلال ما أورده في تفسيره ضمير جماعة الإناث «فقر» في قوله: ﴿وَمِنْ مَّا بَشَّرَهُ ابْنُكِ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ﴾ [سورة فصلت 37]، قال: اخلق الشمس، والقمر والنيل والنهار، وتثنيهن في قوله «جنين»، لأن كل ذكر من غير الناس وشبههم، فهو في جمعه مؤنث. تقول: مر بي أئواب، فاستعثن، وكانت لي مساجد، فهذهن، وبنتين. يبنى على هذا.

يريد أن يقول: إن كل ما هو غير عاقل في جمعه جاز أن يعود عليه ضمير جماعة
الإناث، ونذكر هذا ما تقدم في جواز أن يعود على مثل هذا الجمع ضمير منفرد كي لا
يفهم من قوله أن الضمير «هن» محصور بذلك

٩ - عوده على الثلاثة إلى العشرة، والعكس جائز:

الحق، القراء، مسألة عود الضمير على المفعول، وذكر أن العدد إذا زاد على اثنين

(1) قسم الفراء، 2/ 208. وذكر الطبرسي إجماعاً في موضع نشأة إضافة الحاتم إلى الحاتم والمحمدي، أو لأن لأبي جمع، فهو مثلاً إلى كذا أنه أحده، وهو يريد الحاتم جمعاً لـ 47/ 17، وانظر تفسير ابن كثير 4/ 577.

(2) انظر خزانة 2 - 301، ويظهر من قول خبزي في الآية ان الصبر يعبر عليه... وعلى قومهما. انظر مجمع البيان 80/23.

إلى العشرة. فإن أكثر ما يعود عليه ضمير الجماعة، وإذا ما زاد على ذلك، فإنه يعود عليه ضمير المفرد. ونجاز العكس أيضاً على أنه لم يؤثّر على الأول. وقد أوضح ذلك فيما أوردته في قوله تعالى ﴿مِنَ الْأَرْبَعَةِ حَرَّمَ ذَلِكَ لَكُمْ أَنْ تَقْسَمُوا بِهِمْ أَنَّكُمْ﴾ [سورة براءة: 36].

فالضمير «هن» في ﴿فِيهِنَّ﴾ يعود على ﴿أَرْبَعَةٍ﴾، وأم يقل ﴿فِيهَا﴾. فسر ذلك الفراء حيث قال: «وكذلك كلام العرب لما بين الثلاثة إلى العشرة، تقول: لثلاث ليالٍ خدون، وثلاثة أيام حنون إلى العشرة فإذا أجزت العشرة، قلت: خلث، ومضت ويفرلون لما بين الثلاثة إلى العشرة الهلّ، وهؤلاء». فإذا أجزت العشرة، قلوا: هي وهذه. إرادة أن تعرف سمة القليل من الكثير.

ويجوز في كل واحد ما جاء في صاحبه أشدني أو القمقام النقصي
أضيقن في فرج وفي دارانيها سبع ليالٍ غير معلوفانيها
ولم يقل معلوفانيها، وهي سبع. وكل ذلك صواب إلا أن المؤثر ما فسرت
لك⁽¹⁾

10 - عود المخاطب على الغائب والعكس جائز:

قد سبق أن قدمنا جواز أن يعدل بالضمير من الغائب إلى المخاطب، ومن المخاطب إلى الغائب عند كلامنا عن ضمير المفرد. وقد تضمن الشرح ثواباً من هذا الضرب عن ضمير الجماعة. ونستغني عن تكرارها.

الخاتمة

نذكر في هذه الخاتمة أنه كلما تخلو الجملة العربية اسمية كانت أم فعلية من الضمير، سواء كان ذلك الضمير مستتراً أم بارزاً، وقد عده النحاة من الأسماء. وهو يختلف عنب بأنه لا يتقدم ذكره من دون أن يتقدم ما يصلح عوده عليه، وسواء أكان العائد عليه مذكوراً صراحة أم بمصدر مزيل، أو يستقي من معنى، وهو في ذلك كله ليس صريحاً بدلالته، إذ يتوقف ذلك على ما عاد عليه.

أما إذا لم يتل دالة بكتسبه مما عاد عليه، فلا يعرف له من إعراب، أو معنى بخير التوكيد، ومن هذا، قد قيل في أحد أوجه إعراب لغة الخطابي البراغيث فقد عُدت البراغيث

(1) انظر الفراء 18/3، وانظر ما جاء في مجمع البيان 25/24.

علامة لبيان نوع الفاعل ليس إلّا، وكذا القول فيما قيل في ضمير المتصل، إحداهما يؤتى به إشارة لعائد سبق ذكره، وذلك المذكور قد يكون صريحاً في وضعه أو مصدرأ مؤولاً، أو مما يفهم من معنى الجملة كالذي في قوله تعالى: ﴿أَقْبِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِمَقْوَى﴾ [سورة المائدة: 8].

وهناك قضيتان تتعلقان بالضمير نفسه لم يكن لهما مورد في البحث. إحداهما تشمل ضمير الشأن، أو الضمير المجهول كما يسميه الكوفيون⁽¹⁾. فإنه يعود على مبهم، ويفسر بجملة، كما يجاز أن يفسر بمفرد عند بعض النحاة⁽²⁾. وما يريد أن نذكر به في هذه القضية هو جواز عوده على مبهم من حيث الرفع والدلالة مما جعل النحاة يذهبون إلى أن ما بعده مفسر له.

أما القضية الثانية فهي جواز أن يتقدم الضمير على ما عاد عليه، وهذا في ضربين. الضرب الأول: وفيه يعود الضمير على متقدم رتبة ومتأخر لفظاً. وهو جائز في اللغة، وليس له شاهد في القرآن، ومنه قولهم: خاف ربّه عمر، وضربني وضربته زيد. والآخر من باب التنازع.

والضرب الآخر: وهو أن يعود على متأخر لفظاً ورتبة، وهذا موضع خلاف ويدخل فيه قولهم: زان نوره الشجر، ومنه قول الشاعر:

لما رأى طالببوه مضغياً دجروا وكاذ، لو ساعد المقدور، ينتصر⁽³⁾
ويضم إلى هذا لغة «أكلوني البراغيث» غير أنها تختلف في إعرابها عما تقدم، منها أن الواو علامة تدل على نوع الفاعل، حالها بحال تاء التانيث.

والقرآن قد تضمن هذه اللغة في بضع آيات، وأعربت بما جاء في لغة الأكلوني البراغيث⁽⁴⁾ كما أجاز بعض النحاة أن يعود الضمير على ما تقدم الآيات، وذلك مما لم يذهب به في هذه اللغة، لأنها لم يتقدمها كلام.

ونشير هنا إلى ما جاء في البحث من جواز أن يعود ضمير المفرد على مشئى والجمع، وجواز ذلك في ضمير المشئى وضمير الجماعة بأن يعود على المفرد أو يعود أحدهما على الآخر. ولكل تفسيره في موضعه.

(1) انظر الفراء 435/1.

(2) انظر الخصائص لابن جني 397/2، وشرح المفصل لابن يعيش 114/3.

(3) انظر معاني القرآن للفراء 212/2، ومعني الليب 636 . 637.

القسم الثاني

ضمير الفصل «العماد» عند الكوفيين

إن النظرة المحورية إلى الفصل، أو كما يسميه الكوفيون بالعماد، هو أن يتوسط معرفتين، أو ما أصلهما معرفتان، أو ما ينزل منزلة المعرفة، ويؤتى به لبيان أن ما بعده خير لذلك الاسم المتقدم عليه، وليس بعنّ له⁽¹⁾.

وقبل أن نفصل القول في هذا، هناك نقطة مهمة ينبغي إرفاق غلبها لأهميتها، وهي تحديد المصطلح الذي استخدمه القراء في هذا الموضوع.

إن القراء لم يستخدم إلا مصطلحاً واحداً، وهو «عماد»، وبما كان هذا العالم يتعامل مع النص القرآني تعاملًا حسيًا، فإنه لم يحاول أن يفرق بين استخدامات الضمير من حيث الدلالة، لذا نجده قد أطلق مصطلح «عماد» على استخدامات ثلاثة هي:

1 - أنه أطلقه على ضمير الفصل نفسه، حيث قال في قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِي كِتَابٍ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ [سورة الأنعام 32]، ما يقصد به أن جعلت (هو) اسماً رفعت (الحق) به (هو)، وإن جعلتها عماداً بمنزلة الضمّة، نصبت (الحق) لها⁽²⁾.

2 - أنه أطلقه على الألف واللام التي تنصل بحجر المعرفة. وقد نص على هذا في أكثر من مورد، منها قوله (هو) عماداً للاسم، والألف واللام عماد الفعل⁽³⁾.

3 - أنه أطلقه على ضمير يعرف عند البصريين بضمير الشأن، فالقراء لم يفرق بين ضمير الفصل، وضمير الشأن بالمصطلح، ويمكن تفسيره بأن القراء وجدوا أن ضمير الفصل يُفسّر ما بعده على أنه خبر، وأن ضمير الشأن يُفسّر بما بعده، وله تفسير في

(1) انظر المألة (155) من الإنصاف، ومفتي اللبيب.

(2) القراء 1/406، وانظر ما جاء في التفسير «هذا» في الآية مشكك بحرف الخاء 1/345.

(3) القراء 1/409 - 410.

الأول والثاني سمعوا في حيزه، ولذا ذكر أنه نص على هذا الاستحسان في قوله تعالى ﴿إِنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ [سورة النمل: 9]، قال: هذه الهماء جاء عمداً، وهو اسم لا يظهر وقد فسر⁽¹⁾.

ضمير الفصل عند الكوفيين:

سبق القول أن الفراء قد أطلق مصطلح «عمدة» وأراد به ضمير الفصل، وما تفيد الألف واللام، وضمير الشأن، ويمكن القول إن الفراء أراد بمصطلح «عمدة»⁽²⁾ أن يجمع الأغراض التي تؤديها هذه الثلاثة، وسأحاول أن أوضح ذلك لترابط بينها من خلال الكلام عنها. لبيان ما وهم به بعض النحاة من أن الفراء لم يفصل بين ضمير الفصل وضمير الشأن⁽³⁾، أما ما جاء به الفراء في الألف واللام، فلم يتعرضوا له أصلاً.

إن ما جاء به الفراء والكوفيون في ضمير الفصل يتفق مع البصريين على أنه يفصل معرفتين، أو ما أصليهما معرفتان، أو ما ينزل منزلة المعرفة⁽⁴⁾، كما نص الفراء على ذلك في التواضع، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا لَنُفَصِّلَنَّكَ مِنَ الْقَوْمِ هَؤُلَاءِ لَنَبْنِيَنَّ لَهُمْ دَارًا مِثْلَ دَارِ قَوْمِ لُوطٍ﴾ [سورة الأنفال: 32]. قال: في «الحق» النصب والرفع، إن جعلت «هو» اسماً رفعت «الحق»، وكذلك في أخوات «كان»، واظن وأخواتها، كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُؤْتُوا الْعِلْمَ يَقُولُ غُرُوبٌ أَتَيْتُكَ مِنْ بَيْنِكَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [سورة سبأ: 6]، تنصب «الحق»، لأن «أريت» من أخوات «ظننت»⁽⁵⁾، وهذا متفق عليه بين النحاة كما تقدم.

وأثبت الفراء ذلك أيضاً فيما لا يصلح ظهور الألف واللام عليه، حيث قال ويجوز النصب في كل ألف ولام، وفي «أفعل منك، وجنسه»⁽⁶⁾.

وفي بيان المعرف كان الفراء أكثر وضوحاً من غيره، لأن المعارف كما هي معدي

(1) الفراء 2/ 287، وانظر المصدر نفسه 1/ 51.

(2) ذكر ابن هشام مصطلحاً آخر عند الكوفيين وهو «عمدة» نظراً إلى أن «نصب» لا يثبت.

(3) انظر تفسير القرطبي 11/ 342.

(4) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 707.

(5) الفراء 1/ 409، وانظر المصدر نفسه 3/ 37.

(6) الفراء 2/ 392.

لم تقتصر على ما عرف بالآلف واللام فمنها ما يكتسب التعريف بالإضافة، وقد يكون ذلك المضاف مما اشتق من فعل، أو مما لم يكن كذلك ومنها ما هو علم، ومنها الموصول. ومبني أن حاولنا بيان موقف سيويه من خلال تفسيره لبعض الأساليب غير أنه لم يصريح إلا بالمعروف بالآلف واللام، وبما لم يصلح دخولهما عليه، وبالأسماء الموصولة التي اقترنت بالآلف واللام.

والفراء فضل القول في المعارف وذكر الخلاف في بعضها الآخر. وفي ذلك كله حاول استنباط حكم يصلح من خلاله وضع قاعدة لاستخدام ضمير الفصل، حيث قال «وكل موضع صلحت فيه يفعّل أو فعل مكان الفعل المنصوب، ففيه العباد، ونصب الفعل، وفيه رفعه به» هو «على أن تجعلها اسماً. ولا بد من الآلف واللام إذا وجدت إليهما السبيل»⁽¹⁾.

يتضح من النص أنه يريد أن يقول إن شرط الخبر في ذلك أن يكون مشتقاً دلاً على الماضي في «فعل» أو الحاضر والمستقبل في «يفعل» وذلك مما يصلح أن يعرف بالآلف واللام.

وإذا تعذر دخول الآلف واللام كما هو في «أفعل منك»، وأخيك، وإزيدي فقد فصل القول في كل منها. وما جاء به في «أفعل منك» قوله: «إذا قلت: وجدت عبد الله هو خيراً منك، وشرّاً منك، أو أفضل منك ففيما أشبه هذا الفعل النصب والرفع. والنصب على أن ينوي الآلف واللام، وإن لم يكن إدخالهما والرفع على أن تجعل «هو» اسماً، فنقول: ظننت أخاك هو أصغر منك، وهو أصغر منك»⁽²⁾.

والذي منع دخول الآلف واللام هو وجود «من». لأننا لو انتقلنا إلى حالة أخرى يرد بها صيغة «أفعل التفضيل» وهو تجريد «من» بالإضافة لصلح دخول الآلف واللام عليه، فنقول: زيد هو الأفضل، قال الفراء: «وصلح في أفضل منك». لأنك تلقى «من»، فنقول: رأيتك أنت الأفضل»⁽³⁾.

وكذا الفراء هذا في موضع آخر، إذا ذكر أن «أفضل منك» يعامل معاملة المفعول

(1) الفراء 1/ 409.

(2) الفراء 1/ 409 2/ 113.

(3) الفراء 1/ 410.

بالألف واللام، وإن لم يفتها لفظاً، فإنهما في المعنى مقدران⁽¹⁾.

ولم يتطرق إلى فصل المضاف إذا كان مشتقاً، لأنه لا يصح أن يكون نعتاً في هذا المورد. وأما غير المشتق كالأسماء الخمسة فقد قسمه إلى أسماء العلم حين تكلم عنها، حيث أجاز الفصل في الأسماء الخمسة. وذكر منع النحويين لذلك. قال أبو حوز في الأسماء الموضوعية للتعريف، لا أن الرفع في الأسماء الموضوعية أكثر، تقول: كان عبد الله هو أخوك، أكثر من كان عبد الله هو أخاك. قال الفراء يجوز هذا، ولا يحيزه غيره من النحويين⁽²⁾.

ولم يصرح الفراء بذكر النحويين الذين عدّهم غير أنه نسب إلى الكسائي في موطن آخر أنه أجاز الرفع، ولنصب⁽³⁾. ونذكر بأن النحاس قد أجاز الفصل في الأسماء الخمسة⁽⁴⁾.

أما أسماء العلم التي تنزل منزلة الخبر، فقد نص الفراء على رفعها عند العرب. وعنده بقوله: وذكر أبو محمد هو زيد، كلام العرب الرفع، وإنما أتوا الرفع في الأسماء، لأن الألف واللام أحدثا عمداً لما هي فيه، كما أحدثت (هو) عمداً للاسم الذي قبلها. فإذا لم يجدوا في الاسم الذي بعدها ألفاً ولاماً، احتاروا الرفع، وشبهوها بالنكرة⁽⁵⁾.

فالفراء أنزل اسم العلم الذي يقع خبراً منزلة النكرة غير المعروفة بالألف واللام. ولذا ألزم الرفع فيه. وهنا يجب ألا يفهم من كلام الفراء أنه أوجب الرفع في هذا المنص، فقد أجاز الوجهين فيه في موطن آخر من كتابه، وشرط ذلك عنده أن ينزل الاسم منزلة المعروف بالألف واللام. وقد أخذ هذا عن الكسائي حيث قال: لو كان الكسائي يجيز ذلك، فيقول: رأيت أخاك هو زيد، ورأيت زيداً هو أخاك، وهو جائز، كما في الفصل للثية، نية الألف واللام، وكذا جاز في زيد وأخيك⁽⁶⁾.

(1) انظر الفراء 352/2.

(2) الفراء 352/2.

(3) انظر الفراء 410/1.

(4) انظر إعراب القرآن للنحاس 104/2.

(5) الفراء 352/2.

(6) الفراء 410/1.

وإذا لم يكن الاسم معبراً بالألف واللام، وجب الرفع، وهو محصور في المشتق غير المعروف نحو: رأيت زيداً هو قائم، وجعل منه قول الشاعر:

أجذك لن تزل نجبي هم تبيث الليل أنت له ضجيع⁽¹⁾

وتعرض للفصل بالاسم المحصور المقرون بالألف واللام من خلال مخالفته لمن ذهب إلى تقدير «هو» في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْفُتُورَ الَّذِي تَحْتِمْ مِنْ دُونِ الْغَمَامِ﴾ [سورة الجمعة: 18]. فقد منع تقدير الضمير لعدم اسجاء المعنى.

ولا نمدك الدليل الذي يعيننا على تلمس موقف الكوفيين من إعراب هذا الضمير خلافاً لما نسب إليه الأنباري، فقد ذكر أن الكوفيين يعربون ضمير الفصل، فمنهم من أعربه تبعاً لما قبله، ومنهم من أعربه تبعاً لما بعده، وأنهم أزلوه منزلة التوكيد المعنوي في نحو: جاءني زيد نفسه⁽²⁾.

فهذا القول لم أقف عليه عند الفراء إذ إنه أزلوه منزلة لصلة، وجاء تصريحه هذا في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ﴾ [سورة الأنفال: 32]، حيث قال: إن جعلت «هو» اسماً، رفعت «الحق» «هو» وإن جعلتها عمداً بمنزلة الصلة، نصبت «الحق»⁽³⁾.

وننبه إلى أن مصطلح «صلة» عند الفراء ليس دقيقاً، لأنه يطلقه على الزائد الذي ليس له محل من الإعراب، كما يطلقه على النعت وغيره، وهو مصطلح لم تستقر دلالة عنده، غير أن الغالب فيه أنه يريد به الزائد⁽⁴⁾ أما ما يؤكد عدم إعرابه له أنه لم يعرب ضمير الفصل إذا كان ما بعده خيراً للاسم الذي تقدم، في حين أنه يصرح بإعرابه إذا كان مبتدأ، وبناء على ما تقدم يزد ما نسب الأنباري للكوفيين من أنهم يعربونه.

هذا ما جاء به الفراء في الاستخدام الأول الذي أطلق عليه مصطلح «عمداد» أما الاستخدام الثاني لمصطلح «عمدة» فهو يرتبط بأسلوب الاستخدام الأول وأراد به الوضيفة

(1) انظر الفراء 1/ 410، وذكر الفراء جور النص في الخبر المشتق غير المعروف في نحو ليث قائم، وسأني إليه.

(2) انظر الفراء 3/ 157.

(3) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 706 - 707.

(4) انظر الفراء 1/ 401.

(5) انظر الفراء 1/ 21، والمصدر نفسه 3/ 207، 1/ 244 - 245.

التي تؤدبها الألف واللام في نحو: كان محمد هو المجتهد، فمضافة إلى أنها تعيد التعريف لحد لها بعداً آخر سنفصح عنه بعد بيان ما أراد علامة المردود حيث قال «والعلامة المردود أن يرجع كل فعل لم تكن فيه ألف ولام بالألف ولام، ويرجع على الاسم، فيكون «هو» عماداً للاسم، والألف واللام عماداً للفعل».

ويريد بقوله هذا أن كل خبر لم يتصل بالألف واللام يرجع على الضمير «هو»، فيكون خبراً له، وأن كل خبر فيه ألف ولام، يكون «هو» عماداً لذلك الاسم المتقدم والألف واللام عماداً للخبر. وعنى هذا عسر لفظة «عماد» التي أطلقها الفراء على الألف واللام ذلك أنه أراد بها أنها الفاصلة بين أن يكون ذلك الخبر خبراً للاسم المتقدم، أو للضمير، فإن وجدت أحازت للاسم أن يكون خبراً للاسم المتقدم، أو للضمير «هو»، وإن لم توجد حكم على ذلك الاسم بأنه خبر لذلك الضمير المذكور «هو» والفرق بين الاستخدامين اللذين أطلق عليهما الفراء «عماداً»، هو أن الأول يشير إلى أن ضمير الفصل يؤكد ما قبله بالمطابقة والألف واللام تؤكد ما بعدها من أنه خبر لما تقدم الضمير، وهذا يوضح الخلط الذي وقع فيه الأنباري في بيان الغرض الذي أراده الكوفيون للضمير الفصل. وعنى هذا نقول: إن الاستخدام الثاني مكمل للاستخدام الأول.

أما الاستخدام الثالث لمصطلح «عماد»، وهو الذي أطلقه الفراء، فقد أراد به ضمير الشأن، والدليل على أنه أراد ذلك هو أننا لو استقرينا ما جاء به الفراء في هذا الضمير لفنا أنه أطلقه على هذين الضميرين، أعني بهما ضمير الفصل، وضمير الشأن، لأنه لم يوضح ما يفرق بينهما. من ذلك ما جاء به في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُعَزَّزٌ عَلَيْكُمْ بِإِحْرَاجِهِمْ﴾ [سورة البقرة: 85]. قال فيها: وإن شئت جعلت «هو» عماداً، ورفعت الإحراج بمحرم، كما قال: جل وعز: ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحِّزُهُ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يَمُرَّ﴾ فالمعنى - والله أعلم - ليس بمزحزحه من العذاب لتعمير، فإن قلت: إن العرب إنما تجعل العماد في الظن، لأنه ناصب، وفي إكان، واليسر، لأنهما يرفعان، وفي إاد وأحزانهما، لأنهن ينصبان، ولا ينبغي للواو، وهي لا تنصب، ولا ترفع، ولا تنحصر أن يكون لها عماد، قلت: لم يوضع العماد على أن يكون لنصب، أو لرفع، أو لنحصر، إنما وضع في كل موضع ينشأ فيه بالاسم قبل الفعل، فإذا رأيت الواو في موضع تطلب

في هذا النص الطويل وخبره⁽²⁾ أوقع كثيراً من العلماء بوجه أن الفراء أراد ما هو في الآية ضمير فصل⁽³⁾. وهو ليس كذلك فتفسيره للآية بوضع أن «هو» ضمير تأن. لأنه فسر بما بعده، وجرد النص منه حين قال: «ليس سرحانه من العبادات التفسير» ولا يحتمل أن ضمير الشأن يفسر بما بعده، وإذا ما فسر، جرد من السعي. ويضاف إلى هذا أنه، أن ما جاء به في ضمير الشأن في هذا النص مما وجب أن يفهمه لم يصرح به في ضمير الفصل.

وأضيف إلى هذا النص ما جاء به الفراء في قوله تعالى: ﴿يُنَادِي نُفَّةً﴾ [سورة النمل: 9]. وهو أكثر إيضاحاً، فقد أثبت أن الياء في «أنه» عماد، والمراد بالعماد في هذا السورة هو اسم لا يظهر. ويفسر بما بعده، قال: «هذه الياء هي عماد، وهو اسم لا يظهر». وقد فسرها⁽⁴⁾ كتب أن هناك موضعاً نص فيه الفراء على أن الكسائي قد اطنق مصطلح «عماد» على ضمير الشأن⁽⁵⁾. اكتفى بهذا، ولا أريد أن أطلب الإيضاح للفرد بين ضمير الفصل، وضمير الشأن، وأحيل الباحثين إلى ما جاء به الفراء للرجوع إليه⁽⁶⁾.

قضايا نحوية في ضمير الفصل:

هناك قضايا نحوية وردت في ضمير الفصل نوجز القول فيها وهي:

أولاً: حين يفسر ضمير الفصل، فقد نص الفراء عليه في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [سورة الحديد: 22] فقد قرئت «ذلك الفوز العظيم» وقداء في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَكُنَّ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [سورة المسحقة: 16] وهي قراءة نافع وابن عامر.

(1) انظر: 1، 61، وانظر توجه المصنف في الآية، إعجاز القرآن للحسن 1/145، ومشكوكات إعجاز

القرآن 1/60 - 61.

(2) انظر الفراء 2/12.

(3) إعجاز القرآن للحسن 1/145، مشكوكات إعجاز القرآن 1/61، تفسير القرطبي 2/22، وانظر من

هذا أيضاً ما جاء به الدكتور إبراهيم رفيد في كتابه «النحو وكتب التفسير» 1/193 وغيرها.

(4) الفراء 2/287.

(5) انظر الفراء 3/299.

(6) انظر الفراء 1/51، 2/228، 3/299.

(7) انظر الفراء 3/133، والمصدر عماد 1/126، والسبعة في لغات ابن مجاهد 2/227، وانظر من

ثانياً: أجاز الفراء إضمار الاسم لتقديم على ضمير الفصل في قوله تعالى:

﴿وَلَا يَخْشَى الَّذِينَ يَسْتَخْلِفُونَ مِنْكُمْ مِنْهُمْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِمْ هُوَ أَهْوَىٰ لَهُمْ﴾ [سورة آل عمران: 180] قال: يقال: إماماً (هو) ههنا عماداً، فأين اسم هذا؟ قيل هو مضمير. معناه: فلا يحسن الجاحلون لبحل هو خيراً لهم. فاكتمى بذلك (يمخون) من الجمل⁽¹⁾.

ثالثاً: لقد ذهب الفراء إلى مطابقة ضمير الفصل ما قبله⁽²⁾.

رابعاً: سبب إلى الفراء وغيره من الكوفيين أنهم أجازوا أن يكون الاسم المتقدّم نكرة لحو. ما صنّت أحداً هو القائم. وكان راجح هو القائم⁽³⁾. وهذا كله مخالف لما تقدم عن الفراء.

بعد أن وضحت الصورة لضمير الفصل عند الكوفيين، أستطيع أن أخلص ما تقدم. والكوفيون متفقون على أن ضمير الفصل يتوسط معرفتين، أو ما أصلهما معرفتان. أو ما ينزل منزلة المعرف بالآلف واللام، وأنهم أجازوا أن تنزل الأسماء الخمسة منزلة لسعوف بالآلف واللام، ونص الفراء على الرفع فيها على أنه خير للضمير، وهو أكثر شهرة عند العرب ويُنَى مخالفة النحاة للنصب⁽⁴⁾.

أما إعراب ضمير الفصل، فليس هناك ما يشعر أن الكوفيين قد أعربوه ورسماً، وهم الأبراري فيما نسبته إليهم، وكان ذلك نتيجة عدم وضوح مصطلح «عماد». وقد أئتمر أن الفراء أثّر هذا الضمير منزلة الصلة، ومصطلح «عماد»⁽⁵⁾ يبدو أنه غير دقيق عنده، غير أن الغالب فيه إطلاقه على الزائد⁽⁶⁾.

أما التداخل بين ضمير الفصل وضمير الشأن عند الكوفيين، فكان ذلك نتيجة المصطلح «عماد»، وقد أوضحنا الصورة في موارده من خلال ما تقدم. غير أن هناك

(1) الفراء 249.

(2) انظر الفراء 1/ 409 - 410. وانظر الكتاب 2/ 394.

(3) انظر مفتي الميب 642.

(4) اسم الكتاب 2/ 143. وسيط في هذا الكتاب 2/ 141. إعراب القرآن لمحاسن 2/ 141. ومثل إعراب القرآن 1/ 411 - 412.

(5) انظر الفراء 1/ 409.

(6) انظر الفراء 1/ 21، 3/ 207، 1/ 244 - 245.

أسلوباً ذكره الفراء من خلال كلامه عن ضمير الفصل، هو «ليتك قائماً»، وفيه أعرب الكاف، ولعله أراد به ضمير الشأن.

وهناك سؤال يطرح نفسه، هو: هل يؤتى بضمير الفصل للفصل بين المعرفتين، لأنهما مرفعتان، أم يؤتى به للفصل بين النعت والخبر؟

والجواب عليه هو أنه يؤتى به للفصل بين المعرفتين إذا تم الكلام بهما. سواء أكان ذلك الخبر مما يصلح أن يكون نعتاً كالمعرف بالآلف واللام، أم لم يصلح فيه ذلك كأسماء العلم التي تنزل منزلة الخبر وغيرهما مما يصلح أن يكون خبراً. والسبب في ذلك هو أن التداخل الذي يحصل بين النعت والخبر محصور في المعرفة بالآلف واللام، ولا يكون في غيره كأسماء العلم، لأنها لا تصلح أن تكون نعتاً، فقولنا: كان محمد المنحته، جاز في «المنته» النعت، والخبر، وهذا لا يكون إذا وضعنا «زيداً» موضع «المنته»، وفي كلا الحالتين يلزم الإتيان بضمير الفصل. لأنهما معرفتان سواء أعرب أم لم يعرب.

وعلى هذا أجاز الكوفيون الفصل مع أسماء العلم، وهم بهذا لم يصرحوا بجواز أن تكون نعتاً، وإن كانوا في رخصتهم هذه أنزلوا هذه الأسماء منزلة المعرفة بالآلف واللام.

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق مصطفى أحمد النحاس، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر - د. ت.
- الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، كاظم إبراهيم كظم، رسالة ماجستير أدب القاهرة - 1980.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط 3، بيروت - 1988.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن، لابن خالويه، تحقيق محمد إبراهيم سليم، الجزائر - 1992.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، بغداد 1977 - 1980.
- الأمالي الشجرية، لأبي السعادات هبة الله علي بن حمزة العلوي الحسيني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - د. ت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 3، مصر - 1955.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تصحيح محمد إسماعيل الزبيد، نسخة مصورة عن طبعة السعودية - 1929.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد طه ومراجعة مصطفى السقا، القاهرة - 1969.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي الفداء العكبري، تحقيق علي محمد النجار، مصر - 1976.
- تفسير ابن كثير، لمحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، ط 4، دار الأندلس، بيروت - 1983.

- تفسير الطبري، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، طبعة دار المعارف، تحقيق محمود محمد شاكر وأحمد محمد شاكر، مصر - 1954.
- النجاشي لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق إسحاق إبراهيم اطقيش، بيروت - 1966.
- الحروف، للإمام أبي الحسن المزني، تحقيق محمد حسين محمود، ومحمد حسن عواد، عمان - 1983.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة - 1968.
- 1981.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، وآخرين ط 2، بيروت - 1952.
- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن، للفراء، لمختار ديرة، دمشق - 1975.
- سر الفصاحة، لابن خفاجة، الطبعة الأولى، بيروت - 1982.
- شذا العرف في فن الصرف، لشيخ أحمد الحملاوي، مصر - د - ت.
- شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 2، د - ت.
- شرح عبون الأخبار، للإمام أبي الحسن المجاشعي، تحقيق د. حنا حداد، الأردن، الزرقاء - 1985.
- شرح القصائد السبع الطوال، لأبي بكر بن الأثير، تحقيق عبد السلام هارون، ط 2، القاهرة - 1967.
- شرح الكافية، لمروزي الاستريادي، دار الكتاب العلمي، بيروت - د - ت.
- شرح المنصل، لابن يعيش، طبعة عالم الكتب في بيروت ومكتبة المثنى في القاهرة، د - ت.
- القضايا النحوية في تفسير القرطبي، رسالة دكتوراه، إعداد كاظم إبراهيم كظم، جامعة القاهرة، كلية الآداب - 1982.
- كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف ط 2، القاهرة - 1980.
- الكتاب لسيويه، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة - 1968.

- الكشف عن حقائق التنزيل، لجار الله الزمخشري، طبعة دار الكتاب العربي، ط 3، بيروت - 1987.

- مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، ط 3، مصر - 1960.

- مجمع البيان في تفسير القرآن، لأبي علي الفضل بن حسين الطبرسي، مكتبة الحجة، بيروت د - ت.

- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسري، تحقيق محيي الدين إسماعيل، دمشق - 1974.

- مصادر اللغة، د. عبد الحميد الشعاف، طرابلس - 1982.

- معاني القرآن، للأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق فائز محمد الحمد، ط 2، الكويت - 1981.

- معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء، تحقيق محمد علي النجار وأخوين، القاهرة - 1972.

- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق عبد الحليم عبده شلبي، بيروت - 1973.

- المفصل، لجار الله الزمخشري، بيروت - د - ت.

- مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حسن الله، ط 5، بيروت - 1979.

- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق عبد الخالق عضية، القاهرة - 1988.

- النحو وكتب التفسير، تأليف د. إبراهيم عبد الله رقيقة، ط 2، طرابلس - 1984.

- جمع الهوامع، لجلال الدين السيوطي، دار المعرفة، بيروت - د - ت.

الدوريات:

- مجلة التواصل اللساني، نصف سنوية تصدر في المغرب، المجلد الثالث العدد الثاني 1991، والمجلد الرابع العدد الأول - 1992.

- مجلة علوم إنسانية، تصدر عن جامعة قسنطينة، سنوية تصدر في الجزائر، العدد الرابع.

- مجلة كلية التربية، جامعة الفاتح، طرابلس، العدد الحادي والعشرون.

- مجلة كلية الدعوة الإسلامية، سورية، العدد العاشر - 1993، طرابلس.
- مجلة المعارف اللبنانية، العدد التاسع، 1991 تصدر في لبنان.

الفهرس

5	المقدمة
---	---------------

المبحث الأول

أنماط الإضافة في القرآن

8	أنماط الإضافة
9	النمط الأول: الإضافة المحضة
10	أولاً: إضافة اسم الجئة
10	ثانياً: إضافة اسم الفاعل
16	ثالثاً: إضافة المصدر
19	رابعاً: إضافة الظرف
24	خامساً: ما يضم إلى الإضافة المحضة
24	ألف: «كل، وكلا، وكلتا، وأي»
24	«كُلّ»
26	كلا، وكلتا
27	أي
27	باء: الإضافة إلى ياء المتكلم
31	النمط الثاني: الإضافة المؤكدة
34	النمط الثالث: الإضافة المنفية
36	النمط الرابع: الإضافة غير المحضة
39	قضايا متفرقة في الإضافة
39	أولاً: الحذف في الإضافة
43	ثانياً: الفصل بين المضاف والمضاف إليه
44	ثالثاً: الإضافة إلى الضمير

45	رابعاً: جواز إلحاق نون الوقاية أو نون الرفع في الإضافة
46	خامساً: إضافة الاسم المركب
47	سادساً: إعراب تابع المضاف إليه
48	سابعاً: الألف واللام عوض عن المضاف إليه
48	ثامناً: تكرار المضاف والمضاف إليه واحد
49	ثمرة البحث
51	المصادر والمراجع

المبحث الثاني

الجملة الشرطية في القرآن

53	القسم الأول: أدوات الشرط
53	إن
56	«إن» بمعنى «لو»
56	إن + ما
58	«من» و«ما»
60	أينما، متى ما، أي ما، «حيث ما، كيف ما، مهما
61	إذا
64	حتى إذا
65	إذ
66	يوم بمعنى «إذا»
66	«لما»
68	لولا
68	لولاك
69	«لولا» بمعنى «هلا»
70	لو
71	أما
73	كُلَّمَا
73	القسم الثاني: «جملة فعل الشرط وجوابه»

78	جواب الشرط بالفاء
80	إدُنْ
81	اللام
85	القسم الثالث: قضايا متفرقة
85	الأولى: الأمر يفيد معنى الشرط
88	الاسم الموصول يفيد معنى الشرط
90	اجتماع القسم والشرط
93	ثمرة البحث

المبحث الثالث

أساليب القسم في القرآن

95	أنماط القسم
95	النمط الأول: «القسم بالجملة الفعلية»
95	الضرب الأول: «القسم بالفعل الصريح»
100	الضرب الثاني: «القسم بالفعل المتضمن معناه»
102	النمط الثاني: «القسم بالمصدر النائب عن فعله»
103	النمط الثالث: «القسم بالجملة الاسمية»
106	النمط الرابع: «القسم بالحرف»
109	جواب القسم
109	الأدوات التي يجاب بها القسم
111	قضايا في جواب القسم
113	اجتماع القسم والشرط
117	الحذف في القسم
119	الخاتمة

المبحث الرابع

الاسم الموصول وصلته

120	القسم الأول: الأسماء الموصولة
-----	-------------------------------

120	الذي اللذان، الذين
124	مَنْ وَمَا
127	أَيَّ
129	القسم الثاني: «قضايا في الاسم الموصول»
129	أولاً: حذف الاسم الموصول
133	ثانياً: الاسم الموصول يفيد معنى الشرط
135	ثالثاً: الاسم الموصول مبتدأ
136	رابعاً: ما ينزل منزلة الاسم الموصول
137	خامساً: توكيد الاسم الموصول
138	سادساً: النعت بالاسم الموصول
139	سابعاً: نداء الاسم الموصول
140	ثامناً: «ماذا» و«من ذا»
141	القسم الثالث: «صلة الموصول»
141	أولاً: جواز أن يدل الفعل الماضي على المستقبل
142	ثانياً: حذف صدر الصلة
144	ثالثاً: إعراب صلة الموصول
145	رابعاً: حذف الصلة
146	خامساً: حذف الضمير العائد
147	سادساً: دخول اللام على الاسم الموصول وصلته
147	سابعاً: حصر الصلة

المبحث الخامس الاشتغال في القرآن

148	النمط الأول: ما تساوى فيه الرفع والنصب
157	النمط الثاني: ما وجب رفعه
160	النمط الثالث: ما رُجِّحَ رفعه على نصبه
163	قضايا متفرقة

المبحث السادس
الضمير عند الكوفيين

167 «القسم الأول»: الضمير العائد في القرآن
168 مبحث ضمير المفرد
179 مبحث ضمير المثنى
182 مبحث ضمير الجماعة
188 الخاتمة
190 القسم الثاني: ضمير الفصل «العماد» عند الكوفيين
191 ضمير الفصل عند الكوفيين
196 قضايا نحوية في ضمير الفصل
199 المصادر والمراجع

